

جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

الدولة والنظام العالمي

مؤثرات التبعية ومصر

د. أحمد قنات

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩٢

منتہی سورا الازہیکہ

WWW.BOOKS4ALL.NET

**الدولة والنظام العالمى
مؤثرات التبعية ومصر**

جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

الدولة والنظام العالمي

مؤثرات التبعية ومصر

د. أحمد نجات

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩٢

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء
مؤلفيه ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩٢

حقوق الطبع محفوظة للمركز

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ت : ٧٢٨٠٥٥ - ٧٢٨١١٦ - ٧٢٢٩٧٦ - ٧٢٢٩٣٣
تلکس 93532 CUTPP UN
فاکس : 3444429

فهرس

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
١١	الفصل الأول : نظرية التبعية والدولة فى العالم الثالث
١٣	أولا : نظرية النظام العالمى
١٤	١ - التوسع العالمى للراسمالية
٢٥	٢ - الدولة فى اطار عمليات النظام العالمى
٤٠	٣ - تحولات النظام العالمى فى التسعينات
٥٥	ثانيا : نظرية الدولة الراسمالية التابعة فى الاطراف
٧٣	ثالثا : الدولة البيروقراطية - السلطوية والدولة « الادماجية »
٨٤	خلاصة : نقد النظريات الماركسية والغربية حول الدولة العربية الاسلامية
١١١	الفصل الثانى : مصر والنظام العالمى
١١١	مقدمة
١١٦	أولا : انماج مصر فى النظام العالمى : نظرة تاريخية
١٢١	ثانيا : الصراع الاجتماعى والنظام العالمى
١٣٧	الفصل الثالث : الفئات الجديدة وتطور البنية الطبقية
١٣٨	- « الطبقة الوسطى الجديدة » فى الستينات
١٤٩	- ارهاصات التحول المضاد (٦٧ - ١٩٧٤)
١٥٧	- التشكيلة الانفتاحية وعلاقتها بالسلطة الحاكمة

الموضوع	الصفحة
- روافد الشرائح الجديدة المسيطرة	١٦٠
الفصل الرابع : الدولة والنخبة وادارة الصراع السياسى	١٨٩
- الدولة الادماجية والتعبئة الاجتماعية	٢٠٣
- الادماجية والسيطرة الامنية فى ظل الانفتاح	٢١٤
- نقد الفكرة « الادماجية »	٢٢٠
- تفاعلات السلطة ٧٠ - ١٩٨١	٢٣٦
الفصل الخامس : الأساس الطبقي والاقتصادى للدولة	٢٦١
١ - الأساس النظرى الطبقي لراسمالية الدولة	٢٦٢
٢ - الأساس العمل لراسمالية الدولة	٢٧٠
٣ - اداء الدولة الاقتصادى الاجتماعى : مؤشرات عامة	٢٧٣
- المؤشرات الدالة على دور الدولة الاجتماعى	٢٧٢
- المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادى	٢٩٠
١ - الدولة والسيطرة على التراكم	٢٩٤
٢ - توزيع الانفاق الاستثمارى العام على القطاعات الاقتصادية المختلفة	٢٩٣
٣ - التمويل الأجنبى والديون كمؤشر على التبعية	٢٩٧
ختام	٣٠٩
المراجع	٣١٧

مقدمة

تمثل هذه الدراسة أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة في أبريل ١٩٩٠ ، وذلك بعد اضافة عدد من التعديلات والأجزاء الضرورية لمواكبة التحولات والتغيرات بعيدة المدى في بنية النظام العالمي عقب التغيرات الجوهريّة التي تمت في الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية والتي لا شك تشكل تحدياً نظرياً هاماً لكافة مقولات وفروض نظريات مدرسة التبعية التي نشأت أساساً من رحم الفكر الاشتراكي العالمي لتفسير قضايا التنمية والتخلف وطبيعة النظام الرأسمالي العالمي التي نعوم على ادماج بلدان العالم الثالث ، الاقتصاد والدولة والمجتمع ، في تقسيم العمل الدولي وشروط التبادل غير المتكافئ، التي تفرضها السوق الرأسمالية العالمية ، ولقد جاء التحدي أساساً من ان نظريات التبعية اعتبرت أو اخذت في اعتبارها نجاح الأنظمة الاشتراكية المتقدمة في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا كنموذج من ناحية واستمرار هذه الأنظمة كحليف أو رصيد استراتيجي كحركة اشتراكية عالمية مساندة موضوعياً لحركات التحرر الوطني في بلدان الأطراف ، كما راهنت هذه النظريات على امكانيات كامنّة لدى الشرق الاشتراكي لاجراء تعديل جوهري في منظومة المبادلات التجارية الدولية أو انشاء سوق اشتراكية عالمية بديلة تنهى شروط التبادل غير العادلة التي تفرضها السوق الرأسمالية العالمية .

غير ان ما حدث من انهيارات متتابة في مجموعة الدول الاشتراكية وما ينتج عنها من تغير بعيد المدى في بنية النظام العالمي وعلاقات الشرق والغرب لا يعني احتمال حدوث تغيير جذري لصالح مجتمعات الأطراف أو العالم الثالث من زاوية تحسن وضعيتها التاوهة والمستفلة في النظام العالمي

من قبل دوائر السيطرة الرأسمالية العالمية واحتكاراتها العملاقة متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . أو من حيث احتمال تعديل شروط التبادل غير المتكافئ والنمو غير المتوازن في إطار العلاقة مع المراكز الرأسمالية العالمية ، أو من جانب اقدم الغرب الرأسمالي الدائن على اسقاط مديونية العالم الثالث أو جدولتها أو تخفيف شروط السداد . . . الخ . ولمل ذلك ما قد يعطى مصداقية نظرية لطروحات نظريات التبعية حول العلاقة التاريخية والمعاصرة بين الأطراف أو الأرباب المتخلفة والمراكز الرأسمالية العالمية ، وان كان يستدعى من روادها جهدا نظريا ابداعيا لتحليل ودراسة طبيعة ديناميات التطور المجتمعي الداخلي في بلدان العالم الثالث والتي لا شك انها تسهم في أحيان عديدة كفاعل رئيسي في أزمات المديونية والتخلف وعدم الاستقرار السياسي وشيوع مظاهر التسلط السياسي وظهور أنظمة غير شعبية وقمعية تابعة ، واخفاق أغلب تجارب التنمية والأهم من ذلك وجود فئات وشرائح اجتماعية متميزة ذات روابط ومصالح مرتبطة بشدة باستمرار علاقات التبعية للغرب الرأسمالي ، هذا فضلا عن ضرورة الاهتمام بالجوانب الحضارية/الثقافية والسياسية والايديولوجية لعلاقة التبعية/السيطرة .

وإذا كان يحسب لمدرسة التبعية أنها أعادت الاعتبار لمنظور الاقتصاد السياسي الذي استطاع تخطي الصعوبات المنهجية والنظرية التي لم تتمكن مدرسة القوة أو المصلحة القومية القريبة الليبرالية في العلاقات الدولية من تجاوزها ، فقد أهملت الأخيرة دور العوامل الخارجية في تخلف الأطراف وكذلك آليات السيطرة الاقتصادية التي تمارسها المراكز الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، فان منظور الاقتصاد السياسي ينبغي أن يوجه مزيدا من الاهتمام الى الجوانب السياسية والاعلامية والثقافية للعلاقات الدولية في إطار النظام العالمي الجديد الذي يوشك أن يتشكل في سنوات التسعينات ، وانطلاقا من تميز واستقلالية المستوى السياسي والايديولوجي بعيدا عن مؤثرات المستوى الاقتصادي .

تستند الدراسة الى منظور الاقتصاد السياسى الذى يمكننا من الاحاطة
بمصار واتجاهات التغير التاريخى ، ويطرح انماطا معينة لعلاقات
الاجتماعية وللممارسة السياسية بالعودة الى التفاعل الجدى بين تناقضات
البناء الاقتصادى والتغيرات الناتجة عن تناقضات الميادين الثقافى/
الايدولوجى ، والسياسى لهذه الانماط التى يجب دائما وضعها فى اطار
تاريخى .

وسوف تتبع الدراسة هذا المنظور فى دراسة التغيرات الكبرى
والمتحولة فى البناء الاجتماعى المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى تفاعله
مع تناقضات ومسارات النظام العالمى وصراعاته ما بين الحرب الباردة
والانفراج والحرب الباردة الجديدة ، فهذا التفاعل بين تطور التشكيلة
الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية ، التى نشأت ونمت فى اطار التحولات
الكبرى فى اواخر الخمسينات والستينات وفى ظل سياسات التخطيط
والتحول الاشتراكى وقيادة مصر الناصرية للمد القومى الوحدوى فى المنطقة
العربية ، وبين الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية التى فرضتها
الدوائر الرأسمالية العالمية على مصر كقائد لحركة التحرر العربية وفى بلدان
العالم الثالث ، قد جعل هذه التشكيلة تقاوم ضغوط النظام الرأسمالى
العالمى فى ظل النظام السياسى الناصرى وتقود تجارب التنمية المستقلة ،
فى حين ان بعض شرائح هذه التشكيلة وجدت ان الفرصة مواتية بصد
هزيمة ١٩٦٧ ، وانتعشت عقب الأخذ بسياسة الانفتاح ، لاعادة ادماج
الاقتصاد المصرى فى النظام الرأسمالى العالمى وفتح الأسواق المصرية
والعربية أمام الاستثمارات الاجنبية وعمليات الشركات العملاقة متعددة
الجنسية ، ومن هنا تشكلت فئة « انفتاحية رأسمالية تابعة » من روافد
قديمة قبل ثورة يوليو ومن رحم بيروقراطية الستينات مع روافد مارست
أنشطة الانفتاح والتوكيلات الاجنبية والاستيراد ٠٠٠ الخ .

ولقد مارس التفاعل تأثيره على طبيعة الدولة المصرية وأدوارها وعلاقتها

بالمجتمع وكذلك اكسبت النخبة الحاكمة أو قلب النخبة ملامح وسمات معينة عكست توجهات وسلوك وثقافة الفئة الاجتماعية الجديدة المسيطرة على نحو ما سوف تعالجه الدراسة .

ويتصور الباحث أن فهم الطبيعة التاريخية المركزية للدولة المصرية وعلاقتها بالمجتمع وتكويناته المتعددة لا يمكن أن يتم بمجرد الاعتماد على نظريات الاستبداد الشرقى أو نمط الانتاج الآسيوى أو الأنماط المراجعية وما قبل الرأسمالية ، إذ لا يمكن الاحاطة بلامح وسمات هذه الدولة الضاربة فى القدم بدون دراسة وضميتها فى اطار النظام العالمى عقب ادماج مصر فى هذا النظام منذ اجهاض دولة محمد على عام ١٨٤٠ ، فقد دخلت منذ ذلك التاريخ فى مزيج مشوه من التطور الراسمالى التابع للغرب ، وفى حالة تصارع مع أنماط الثقافة الأصيلة العربية الاسلامية وأنماط الانتاج التقليدية المراجعية أو ما قبل الرأسمالية وكذا أبنية علاقات الحكم والعلاقات الاجتماعية التقليدية والتي مثلت « مؤسسات » راسخة فى الريف والمدينة ظلت حتى الآن مستعصية على الاختراق الكامل من قبل جهاز الدولة لهذه المؤسسات .

ويعتبر منظور الاقتصاد السياسى منهجا للبحث والتحليل يقدم أدوات ويطرح أسئلة دون التقيد بطروحات نظرية جامدة أو مقولات محددة سلفا ، والدراسة تستخدمه كمفاتيح منهاجية للفهم والتحليل ، وتحاول على ضوئه اختبار أفكار ومقولات نظريات التبعية حول أثر النظام العالمى وتحولاته على طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدنى أو « الأهلى » فى مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ وبالتركيز على المقارنة بين الستينات من جانب والسبعينات والثمانينات من جانب آخر ، وان كان تطور البنية الاجتماعية والتشكيلة الرئيسية فيها قد لا يتقيد بأضرورة بهذه الحقب الزمنية التى ترتبط بتغير النظام السياسى ونخبته الحاكمة وشخص رئيس الدولة ، وهو ما تحاول الدراسة ابرازه .

وتتبنى الدراسة مفهوم النظام العالمى بدلا من النظام الدولى ، لان المجال هنا لا يقتصر على الدول كوحدات أساسية فى العلاقات الدولية ، وانما يشمل ظواهر أخرى ذات أهمية ونفوذ فائقين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومن أهمها الشركات العملاقة متعددة الجنسية وذات الطابع الاحتكارى فى سيطرتها على جزء كبير من الانتاج العالمى فى مجال المال والصناعة والمنتجات الزراعية والحيوانية والسلع الاستهلاكية وأعمال الانشاء والمقاولات والادارة والتجهيزات الهندسية وكذا عقود الاستشارات ودراسات الجدوى ومشروعات تسليم المفتاح ، هذا فضلا عن منتجات ثورة المعلومات والاتصال من حاسبات آلية وبرامج ونظم للمعلومات . . . الخ . كما أن هذه الشركات التى تمتلك الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، اليابان ، هولندا ، النرويج والدانمارك . . . الخ) النسبة العظمى من هذه الشركات . تكاد تسيطر على ما لا يقل عن نصف المنتجات والسلع التى تدخل فى حركة الصادرات والواردات على مستوى العالم ، هذا فضلا عن تحكمها شبه الاحتكارى فى انتقال رؤوس الاموال وحركة النقود فى الأسواق النقدية العالمية وفى المصارف الغربية الكبرى ، هناك أيضا ظواهر أخرى فى النظام العالمى مثل حركات ومنظمات حقوق الانسان والمحافظة على البيئة ومناهضة سباق التسلح والدفاع عن حقوق المرأة ، وغيرها ، والاهم من ذلك بالطبع وجود هيئات التمويل الدولية التى تسيروها الحكومات الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهيئة التسويات الدولية ، بجانب دور المنظمات الدولية التى أنشأتها الدول الرأسمالية الصناعية لتكون بمثابة جبهة لها فى مواجهة البلدان الأخرى النامية مثل وكالة الطاقة العالمية ، والجدير بالذكر أن هذه المنظمات لا تقف عند الأهداف الاقتصادية وانما تتعداها الى مناقشة القضايا والنزاعات السياسية فى العالم أجمع مثل ظواهر (الارهاب الدولى) وحقوق الانسان فى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفينى السابق والعالم الثالث بجانب أزمات الصراع العربى-الصهيونى وفيتنام وكمبوتشيا

وأمرىكا الوسطى والقرن الأفريقى وجنوب أفريقيا وغيرها ، فالمنظمات مثل منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية واللقاء السنوى للدول المسبح الصناعية الكبرى ، أخذت تعمل على تقديم حلول لأزمات النظام الراسمال العالمى ذاتها وأصبحت أغلب الدول الغربية تؤيد مواقف وسياسات الولايات المتحدة بعد أن كانت لها سياسة شبه استقلالية فى السبعينات .

ويشير مفهوم التبعية الى جوانب ثقافية/حضارية وسياسية وامنية/عسكرية واقتصادية اجتماعية وثقافية يمكن قياس بعضها من خلال مؤشرات كمية محددة تعتمد على احصاءات وبيانات ، ولكن هناك جوانب مثل التبعية السياسية والاجتماعية يصعب قياسها كيا ، وهى التى تهتم بها الدراسة وتعنى التبعية بصفة محددة حالة تاريخية نشأت عن ادماج بلدان العالم الثالث فى النظام الراسمال العالمى فى عملية قامت على أساس من التطور غير المتكافئ، بحيث توقفت التنمية المتسارعة والثورة الصناعية الأولى وانتشانية على نقل الفائض الإقتصادى من المستعمرات وأشباه المستعمرات الى المراكز الراسمالية فى لندن وباريس ، ويقابل ذلك حالة من النمو المشوه اى تنمية التخلف فى المستعمرات ، وتستمر حالة التبعية مع تسخير موارد بلدان العالم الثالث ، وبحكم طبيعة اقتصاداتها وانماط انتاجها الموجه الى الخارج وذات الحساسية الشديدة لما يدور فى المراكز من انتاج وتسويق وأزمات دورية تعمل هذه المراكز دائما على علاجها عن طريق تصديرها الى الأطراف من قبيل انشاء صناعات متكاملة مع نظيرتها الام فى دورة انتاجية غير متوافقة مع حاجات سكان أو هيكل الطلب فى بلدان الأطراف .

وفى نفس الوقت يتم اخراج نسبة كبرى من الفائض الإقتصادى المتولد فى البلد التابع فى صورة أرباح وتحويلات مالية للاستثمارات الأجنبية - ونسبة لا بأس بها من القروض والمساعدات قد تستقطع لحساب كبار المسئولين فى البلد التسابع والخبراء والمديرين الأجانب - الى المركز الراسمالى المسيطر والذى يسهم فى تنمية وتطوير هذا المركز ذاته .

تنطوي حالة التبعية على وضع جدلي ، بمعنى أنها تؤدي الى تشكل فئات اجتماعية معينة تجد من صالحها استمرار علاقات التبعية وترتبط بالاستثمار الأجنبي وبتوكيلات الاستيراد لمنتجات الشركات متعددة الجنسية ويفروع البنوك الغربية الكبرى وبالمشروعات المشتركة مع رأس المال افرى وهو رسمه ل خاص كما نعرف ، وفي نفس الوقت فان استمرار حالة التبعية وفقدان الارادة الوطنية تخلق قوى سياسية واجتماعية مضادة تعمل على التخلص من هذه الحالة ومقاومة الضغوط السياسية للقلب الراسمالي والتحرر من الاستغلال المضمن في شروط التبادل والتقسيم الدولي للعمل . وهناك نماذج للتنمية الوطنية يمكن أن تشكل لنا اطارا مرجعيا نستند اليه في حالات مقاومة التبعية ومحاولة الانتقال الى منطة الاستقلال ، وتمثل في الصين والهند وتجربة مصر في الستينات .

وتتضمن علاقة التبعية حالة من التعامل غير المتكافى، بين بلدين أو مجموعات من البلاد من الأطراف والمراكز تتبين خطورتها من أن الطرف لا يستطيع أن يؤثر بشدة على اقتصاديات المركز وأمنه واستقراره ، في حين أن المركز يتمكن من ذلك في ضوء أن أغلب احتياجات الطرف/الهامش من تقانة واستثمارات وقروض و سلع صناعية وخدمية متطورة توجد في المركز ، كما أن صادراته و وارداته ينتج الجانب الأعظم منها أو يأتي من المركز ، ولعل هذا يجعلنا نفرق بين التبعية ومفهوم الاعتماد المتبادل فهذا المفهوم فرضه تطور تقسيم العمل الدولي وثورة الاتصال بحيث لا يمكن لاية دولة أن تنعزل عن النظام الراسمالي العالمى . ولكن ذلك يفيد تبادلا شبه متكافى بين المركز والهامش ويتيح توافر بدائل واختيارات متعددة أمام الطرفين ، مما لا يتوافر بالطبع في علاقة صدين الجانبين ، فلا يمكن وصف العلاقة بين مصر والولايات المتحدة أو السعودية والولايات المتحدة بأنها علاقة اعتماد متبادل .

تحاول الدراسة اختبار فروض نظريات التبعية مثل أن هناك علاقة

بين طبيعة الدولة وأدوارها في الداخل بوضعها في النظام العالمي الذي يفرض عليها أن تقوم بدور الوساطة بين رأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسية ورأس المال والطبقات المحلية المسيطرة من جانب وأن تتولى الحفاظ على تناقضات النظام السياسي الاجتماعي القائم لضمان الأمن والاستقرار لحالة التبعية . فبهذا المعنى يحدد النظام العالمي دور الدولة في الأطراف في إطار تقسيم العمل الدولى ، ومما يؤدي إليه نظريا من القول بأن « تكوين الدولة في العالم الثالث من الأساس تم على يد قوة الاحتلال » ومن هذا الوقت وهي تعبر عن « كيان خارجي » يقبع فوق المجتمع ولا يحاول اختراقه أو تطبيع العلاقات معه ، وكذلك الاستنتاج بأن التشكيلات الطبقيّة المحلية كان لقوى الاحتلال والسيطرة الغربية دور أساسي في تكوينها وتبلورها ولم تستند في ذلك الى عوامل التطور الدينامي المحلي فقط ، وقد تخرج الدراسة بتحليل مغاير لهذه الفروض كما سوف يتضح .

نشتمل الدراسة على قسمين أساسيين الأول منها الاطار النظرى للتبعية والدولة في مجتمعات العالم الثالث ، أما القسم الثاني فيعرض للاطار التطبيقي الخاص بوضع الدولة انصرية في النظام العالمي وعلاقة الدولة بالمجتمع وأثر آليات التبعية في ذلك ، ويتضمن القسم النظرى أهم نظريات مدرسة التبعية مثل النظام العالمي التي تحلل ظروف التوسع العالمي للرأسمالية الأوروبية وتحولها الى نظام عالمي يشمل كافة أرجاء المعمورة ويعمل على الحاق مجتمعات الأطراف ونصف الأطراف بتقسيم العمل الدولى وفرض بنية رأسمالية وعلاقات اجتماعية مشوهة تؤدي الى نقل الفائض باستمرار الى المركز/القلب ، في هذا الاطار يتحدد دور الدولة الطردية في الوساطة ونقل الفائض والخضوع لمقتضيات التقسيم الدولى للعمل ، ولا تستطيع الحركات الوطنية والشعبية النمو والنهوض سوى بفك الروابط مع النظام العالمي .

وهناك نظرية الدولة الرأسمالية التابعة التي تعالج النظام الاقتصادي

والأداء الاقتصادي للدولة التابعة وحيث تتبنى نماذج للتنمية موجهة للخارج بغرض التصدير بعد فشل سياسة التصنيع من خلال احلال الواردات ، ويتكون تحالف طبقي من بيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية والراسمالية المحلية ورأس المال الاجنبي ، اما نظرية الدولة « الادماجية » او « الكوربوراتية » التي تقوم على تنظيم هرمي للمجتمع من اعلى في نقابات وتجمعات مهنية تتحكم فيها الدولة وتستخدم في ذلك ايدولوجيا للتعبئة الجماهيرية خلف النخبة الحاكمة على أساس التعاون لا الصراع والتصنيف الفئوى لا الطبقي ، في حين تتعرض نظرية البيروقراطية التسلطية لنماذج الادارة السياسية للمجتمع والتي ظهرت في عديد من بلدان العالم الثالث ، وتقوم هذه الأنظمة على احتواء الصراعات السياسية في المجتمع من خلال السيطرة الامنية والبيروقراطية ووجود نخبة حاكمة ذات قاعدة اجتماعية ضيقة تستبعد الطبقات الشعبية والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى .

وفي القسم الثاني من الدراسة يتعرض الباحث للاطار التاريخي لوضع مصر في النظام العالمى وكيف ادى اندماج مصر فيه الى تناقضات شديدة فى التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، والى احتلال مصر على يد بريطانيا فى عام ١٨٨٢ واغراق البلاد فى مديونية باهظة والى حالة من النهب المستمر ، وكذا محاولة تطور رأسمالى معوق بسبب حصار المصالح الاجنبية فى مصر لهذه التجربة الوليدة على يد طلعت حرب .

وفي الفصل الثانى من القسم الثانى يتعرض الباحث انشأة ونمو فئات اجتماعية جديدة مسيطرة على جهاز الدولة وتقود تجسارب التنمية والتحول او التحول المضاد، ومواقف هذه الفئات من النظام الراسمالى العالمى والدوائر المسيطرة بين المقاومة والصراع من جانب والتجاوب معه والانفتاح عليه من جانب آخر ، فقد تكونت فئة تكنوقراطية - بيروقراطية فى خضم التحولات الاشتراكية الكبرى وفى القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية

وذلك فى الستينات وحتى الأخذ بسياسة الانفتاح أو النمو التابع مع منتصف السبعينات ، والذى شهد بدوره ملامح فئة اجتماعية جديدة أخرى تتكون من رأسمالية قديمة وكبار ملاك الأراضى وبعض من بيروقراطية الستينات ، « ورأسمالية الانفتاح الخاصة » من ذوى المشروعات المشتركة مع الاسننمار الأجنبى وأصحاب الأنشطة الطفيلية والاستهلاكية وصناعات التجميع لمنتجات اشركات متعددة الجنسية وأصحاب مكاتب وكالات الاستيراد وكذلك تضم قطاع شركات الاموال التى ترفع شمسارات « اسلامية » .

أما الفصل الثالث من الدراسة التطبيقية فيتعرض للدولة والنخبة وإدارة الصراع السياسى ولطبيعة الدولة وانتقالها من دولة تعبوية شعبية (ادماجية) فى الستينات الى دولة بيروقراطية تسلطية فى السبعينات والتمانينات وانعكاس ذلك على تركيب النخبة الحاكمة وكيفية ادارتها للصراعات السياسية فى المجتمع مع الاحتواء الاجتماعى الى السيطرة الأمنية رغم تعدد الأحزاب الموجه .

ويتناول الفصل الاخير الأساس الطبقي والاجتماعى للدولة المصرية ويعرض لأفكار « رأسمالية الدولة الوطنية » و « رأسمالية الدولة التابعة » ورأى الباحث حول التحول الاشتراكى وتحول الدولة المصرية من أكبر مؤسسة انتاجية قابضة على مصادر التراكم الرأسمالى الى أكبر مؤسسه استهلاكية « ريعية » وتختتم الدراسة بعرض النتائج واستشراف آفاق المستقبل ، ويأمل المؤلف أن تقدم هذه الدراسة خطوة متواضعة سبقها دراسات لباحثين عرب وأجانب حول الدولة والتبعية والمجتمع فى مصر الحديثة ، وسوف يعاول مزيدا من التطوير فى دراسات لاحقة .

أحمد ثابت

يوليو ١٩٩١

الفصل الأول

نظريات التبعية والدولة في العالم الثالث

ظهرت نظريات الدولة التابعة حول المجتمعات النامية أو الأقل تطورا في اطار مدرسة التبعية وكتابات روادها حول الدولة في العالم الثالث ، وقد وجهت مدرسة التبعية انتقادات عديدة للنظريات الليبرالية والتمددية الغربية حول التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، وبصفة خاصة ما ورد في نظريات التنمية الغربية المسماة بـ « نماذج الانتشار » ومراحل التطور حول تجارب التنمية في الدول المستقلة حديثا ، كما وجهت مدرسة التبعية النقد للأفكار الغربية حول الدولة والنظام اسياى والمؤسسات السياسية في هذه الدول ، وقد جاء النقد أساسا مما تراه مدرسة التبعية من اغفال النظريات الغربية لدور الاستعمار التقليدى والجديد في تخلف وتبعية بلدان العالم الثالث .

ومن الجدير بالذكر أن نظريات التبعية حول الدولة تأسست بناء على كتابات ماركس وانجلز ولينين وروزالوكسمبورج حول التوسع الرأسمالى العالمى والامبريالية ودورها في نهب موارد المستعمرات وشبه المستعمرات وقد أسهم في هذه النظريات كتاب ماركسيون وغير ماركسيين سواء من باحثى الغرب أو من العالم الثالث .

ورغم وجود بعض نقاط الاتفاق بين اصحاب نظريات الدولة التابعة مثل النظر الى النظام العالمى من زاوية أن العلاقات الدولية القائمة في اطاره تدور بين مراكز رأسمالية متقدمة وأطراف متخلفة وتابعة ، وضرورة تحليل الدولة والبناء الاجتماعى في مجتمعات العالم الثالث في اطار قوانين وآليات

النظام الرأسمالى العالمى ، رغم ذلك يوجد عدد لا بأس به من نقاط الخلاف بين هذه النظريات .

وسوف نتعرض فى هذا الفصل لنظرية النظام العالمى ونظرية الدولة الرأسمالية التابعة ونظرية الدولة البيروقراطية - السامطوية ثم نقدم نقدا لكل منها .

اولا : نظرية النظام العالمى

يقدم هذا المبحث عرضا تحليليا ونقديا لنظرية النظام العالمى World system: وما قدمته من تفسير لقضايا التنمية والنخلف وفى ضوء ظاهرة التطور غير المتكافئ التى ميزت الرأسمالية الاوروبية كمركز منذ تحولها الى نظام عالمى تغفل فى كافة مناطق العالم ، وكان سمة أساسية للتوسع الرأسمالى الدولى ، وذلك فى اطار علاقة هذا التوسع بالاطراف من المستعمرات واشباه المستعمرات من جانب ، وبعد استقلالها عقب الحرب العالمية الثانية من جانب آخر . ويعرض أيضا للفروض العالمية والمقولات الأساسية التى يوردها اصحاب النظرية حول اخفاق نظريات التنمية الغربية .هى تفسير اسباب تخلف بلدان الأطراف ، والقوانين الرئيسية لحركة التطور التاريخى للنظام الرأسمالى العالمى والتى تحكم العلاقة بين مكوناته : المراكز ، الأطراف ، اشباه الأطراف ، وبين الابنية والمؤسسات العاملة فى اطاره على نطاق دولى ومن أهمها الدول والطبقات والجماعات الاثنية والاقتصادات المعيشية .

وقد انطلقت نظرية النظام العالمى عن وحدة تحليل أساسية هى النظام العالمى وليس الدولة القومية ذات السيادة التى اعتمدت عليها النظريات الغربية والقانون الدولى ذو الاتجاه الغربى (البرجوازى) ، وترد هذه النظريات التطورات والمتغيرات والأزمات الداخلية (القومية) الى القوانين الأساسية الحاكمة لمسار النظام الرأسمالى العالمى وان كانت لا تنكر أهمية العوامل الداخلية فى تطور المجتمعات ، الا انها ترى أن المحددات الخارجية والنابعة بالأساس من حركة هذا النظام الرأسمالى العالمى تبقى المنطلق المركزى فى التفسير .

وفى اطار تحليلاتها حول تطور النظام العالمى قدمت النظرية تصورها

لطبيعة ودور الدولة - كاحد ابنىة النظام العالمى - عموما والدولة فى العار
الثالث خصوصا .

(١) التوسع العالمى للراسمالية

اكتسبت نظرية النظام العالمى هذا الاسم من اهتمامها الاساسى بالبحث
عن تفسير منهجى كلى لمسار التطور التاريخى لمجتمعات العالم كافة ،
ورفضت منذ البداية الاقرار بمسيرة تطور مستقل لمجتمع ما بؤ منطقة معينة
من العالم ، وان القول بوجود خصوصيات محددة تميز أيا من المجتمعات
او المناطق لا يخل بالقانون الاساسى الحاكم للتطور الانسانى خاصة بعد تحول
الراسمالية الاوروبية الى نظام عالمى مهيمن ، من حيث صدقه النظرى ،
وان هذه الخصوصيات انما تعزى ائحد أسبابها الى اختلاف مراحل دخول
المجتمعات فى عصر السيطرة الراسمالية العالمية . فحسب أصحاب النظرية
لا يوجد سوى عالم واحد وسوق عالمية واحدة وتقسيم دولى موحد للعمل
نسيطر عليه المراكز الراسمالية العالمية ، اما ظاهرة الدول القومية فقد
تراجعت أهميتها كفاعل رئيسى ولم يعد الحديث عنها ملائما سوى فى اطار
القانون الدولى والمنظمات الدولية ، واغلب الظواهر والعمليات التى يحسب
انها تدور فى اطار قومية ووطنية انما تتأثر حقيقة بالتفاعلات على مستوى
عالمى .

واذا كانت النظريات الغربية البرجوازية فى التنمية ، والتى يسميها
سمير امين « نظريات الميل للتجانس » (١) تنحو هى الأخرى منحى عالميا
تحت ادعاء ان البلدان المختلفة تعاني من فوارق كمية بينها وبين الدول
الصناعية المتقدمة ، وان النظام الدولى يتجه الى التجانس والتكافؤ والاعتماد
المتبادل ، فان نظرية النظام العالمى تنحو نفس المنحى أيضا ولكن بتفسير
شديد الاختلاف لاتجاهات النمو فى النظام العالمى ، حيث تحكمه آليات
عدم التكافؤ بفعل مظاهر الاستقلال والاستنزاف التاريخى والمعاصر من قبل

« لقوى الرأسمالية الغربية لموارد مجتمعات الأطراف ، ومن هنا لا توجد
«مكانية حقيقية لتطور وتنمية هذه المجتمعات فى اطار ديناميات النظام
«الرأسمالى العالمى ، وتطرح بديلا عن ذلك استراتيجيات « فك الارتباط »
والخروج من قوانين التبادل العالمى والسوق الرأسمالية العالمية وعلاقات
التبعية للقوى المهيمنة على هذا السوق .

اعتمدت اطروحات اصحاب النظرية على أفكار «لينين» و «بوخارين»
و «هوبسون» حول الرأسمالية ونزوعها الى التوسع اثر تحولها الى الطابع
«الاحتكارى الامبريالى ، وكذلك تحليلات «روزالكسمبورج» و «كوندراتيف»
بخصوص الاتجاهات العالمية للتوسع الرأسمالى ، على ان الرواد المحدثين
لنظرية النظام العالمى قاموا بادخال تطوير هام على تحليل هؤلاء، الكتاب
وبخاصة فيما يتعلق بآثار اندماج مجتمعات واطراف ما قبل رأسمالية فى
موجات التوسع والتخلف الاستثمارى الرأسمالى ، اذ كانت النظرة الماركسية
التقليدية الى ذلك ايجابية فى الغالب نجاه دور التوسع الرأسمالى ودخول
الرأسمالية الى المستعمرات واشباه المستعمرات ، حيث يعتبر ذلك ايدانا
بهدم الابنية وأساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية وعلاقات الانتاج السائدة
فيها واننى تعوق ، فى تصورهما ، تطور قوى الانتاج وفنونه ، وذلك كشرط
اساسى للانتقال الى الاشتراكية سواء بأساليب ثورية او سلمية .

فى هذا الصدد ربما لم تتجاوز هذه النظرة التقليدية أفكار ماركس
حول آثار الاستعمار الرأسمالى البريطانى للهند ، غير ان بقاء المستعمرات
واشباه المستعمرات من بلدان آسيا وأفريقيا على تخلفها ، بل وما قاد اليه
الاحتلال الأوروبى ودخول الرأسمالية من تشوهات كبيرة فى ابنية مجتمعات
الأطراف ومن انقطاع مروع فى سياق تطورهما التاريخى والحضارى اوقع
«التحليلات الماركسية فى مازق ، ادى بكثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع
«الماركسيين الى اعادة النظر فى المقولات التقليدية صالفة الذكر وتوجيه النقد
اليها والبحث من ثم عن تفسير ملائم جديد .

وجاءت الخطوة الأولى على يد الاقتصادى الأمريكى الماركسى الشهير « بول باران » الذى حاول ربط تاريخ مجتمعات العالم الثالث بتاريخ العالم الرأسمالى المتقدم ولكن على أساس مختلف ، محوره الأساسى ان التاريخيين لا ينفصلان بمعنى ان تخلف العالم الثالث نتاج موضوعى لتقدم العالم الرأسمالى ، وان التوسع العالمى للرأسمالية لاستنزاف فائض مجتمعات العالم الثالث أدى ، بفضل تعاون السلطات المحلية ، الى نشوء بناء رأسمالى متخلف وايس متعددا أو فى سبيله الى ذلك . ذلك ان هذا الفائض يتم تقه باستمرار الى المركز مما يؤدي الى نموه وازدهاره فى مواجهة تخلف التوابع الدائرة فى اطاره (٢) .

وقد تابع «جوندر فرانك» أفكار باران حول التوسع العالمى للرأسمالية وان كان قد اهتم بتحليل بناء المجتمعات التابعة خاصة الهياكل الاقتصادية الاجتماعية والدولة ، سوف يأتى الحديث عن تصور له دور الدولة التابعة فى المبحث الثانى ، اما سمير أمين و « والشتين » فقد تقدما بالنظرية الى محاولة التاصيل المنهجى والنظرى ، حيث ركز الاثنان وزملاؤهما على « المسارات العالمية » (٣) Secular Trends فى النظام الدولى ودراسة الأخير من خلال مفهوم الدورات التاريخية التى يمر بها ، وبالنسبة لأفكار سمير أمين فسوف يركز الباحث هنا على كتاباته الحديثة من ناحية وعلى المداخل المنهجية الأساسية لديه فى التحليل من ناحية أخرى (٤) .

ورغم ان أمين يتفق مع « فرانك » و « والشتين » فى تتبع المسارات العالمية للتوسع الرأسمالى ، غير أنه يرجع تكثف هذا التوسع الى القرن التاسع عشر ، بينما يرجعه الآخرون الى القرن السادس عشر ، كما سيأتى فيما بعد ، ففي هذا القرن اندمجت أنماط الانتاج « الحراجية » والأنماط القائمة على التجارة بعيدة المدى فى النظام الرأسمالى العالمى وتحولت الى أنماط تابعة يسيطر عليها كبار ملاك الأراضى الذين تحولوا تدريجيا الى رأسمالية زراعية وتجارية وعقارية تابعة ، من ناحية أخرى اختلف أمين معها حول العناصر الحاسمة فى التوسع العالمى للرأسمالية ، ويبدو أنه

أمين يتحفظ على تفسير هذا التوسع اعتمادا على علاقات السوق والتبادل. وتداول السلع ورأس المال والتي تنزع الى التوسع بفرض تحقيق تراكم في رأس المال في المركز ، فهذه العناصر تمثل متغيرا واحدا فقط ، وهناك متغير آخر قال به سمير أمين وهو العمل المأجور أو التحول البروليتارى ، حيث الفت الرأسمالية اشكال العمل الأخرى وحولتها الى عمل أجير أدى الى ما يسميه ظاهرة « التكديج البروليتارى » ، Proletarianization .

ذلك ان تراكم رأس المال لم يؤد الى التحول الرأسمالى سوى بعد ارتباطه بنمو قوة العمل المأجور(٥) .

تميز التوسع العالمى للرأسمالية عند أمين بتعمق الطابع العالمى له ، وكان دائما غير متكافئ ، ويحدد سمات عامة لهذا التوسع على النحو التالى(٦) :

(١) نمو قوى الانتاج كقاعدة عامة ، وهو يرد على منتقدى نظريته الذين راوا ان أصحاب نظرية التبعية ينكرون نمو قوى الانتاج فى المناطق المتخلفة عندما اندمجت فى المراكز الرأسمالية وحكمت عليها بالركود ، فمن زاوية ان نمط الانتاج الرأسمالى يتميز بديناميكية محددة يؤدى بالفعل الى نمو قوى الانتاج فى جميع المناطق المتقدمة والمتخلفة ، ولكن منطقت التوسع فى النظام الرأسمالى حكم بالركود أو التدهور على منطقة أو أخرى من خلال فرض وظائف محددة عليها كأن تقدم المواد الخام أو السلع الزراعية .

(٢) ازدياد كثافة « عالمية » التوسع الرأسمالى وتجاوز حدود

الدول .

(٣) انتشار وتعميم بعض المظاهر المميزة للرأسمالية كالعمل المأجور واساليب تنظيم العمل وأنماط الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتحضر وغيرها .

ويتفق سمير أمين مع « والشتين » وزملائه على ان تعمق الطابع العالمى للرأسمالية كنظام وعلاقات وان كان يحو تدريجيا خصوصيات مختلفه

المناطق والشعوب ، الا ان ذلك يتعلق فقط بالتوسع الاقتصادي وبالتاريخ الاقتصادي لتوسع الرأسمالي ، اما العوامل السياسية والأدوار السياسية للدولة وللحركات الوطنية فلا تخضع لمقتضيات هذه العالمة على نحو ماسياتى تفصيله بعد .

ويحدد سمير امين طبيعة النظام العالمى بالقول انه ليس عبارة عن مجموعة متجاورة من التكوينات والقوى الوطنية (الداخلية) جنبا الى جنب، وانما تحكمه سلسلة من علاقات التداخل والتفاعل تتجاوز حدود الدولة الوطنية ، وتدخل فيه ظواهر متعددة الجنسية والنشاط الداخلى القومى ، هذا فضلا عن ان التكوينات القومية لا تحدد وحدها حركة مكوناتها وانما تتوقف على هيكل النظام العالمى والقوى العاملة على صعيد عالمى (٧) .

ويطرح امين سؤالا هاما : لماذا لم يؤد التوسع العالمى للراسمالية الى نمو متكافى. وبالتالى نمط رأسمالى متقدم ؟

ويقدم اجابته بالقول ان منطلق الديناميكية الكلية للنظام الراسمالي ادى الى بلورة ظواهر النمو حول مركز أو مراكز محددة من ناحية ، ونشوء عدد من التتابع حول المركز ، والمدخل النظرى لتفسير ظاهرة التطور اللامتكافى، فى العلاقة مراكز/اطراف وأيضا للتمييز بينهما هو قدرة المراكز على السيطرة على شروط التراكم يقابلها عجز للاطراف .

وبداية ، فان منطق ديناميكية النظام الراسمالي رفض منذ بداية القرن العشرين دخول « برجوازيات وطنية » جديدة وطبقة رأسمالية كشمريك منساو لمراكز الرأسمالية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، ورغم اشتراك المراكز والاطراف فى الحساسية للظروف المفروضة من الخارج، الا أن الاستجابة تختلف .

هناك اذن مقولتان/محوران : شروط السيطرة على التراكم وتوافرها فى المراكز وعكس ذلك فى الاطراف ، وأسباب عدم ظهور برجوازيات مسيطرة

جديدة تحدث تنمية رأسمالية متقدمة فى الأطراف منذ مطلع هذا القرن .

أولا : لماذا نجحت المراكز فى السيطرة على التراكم واستخدام الفائض فى النمو ؟ استطاعت القوى الاجتماعية المحلية فى المراكز السيطرة عمليا على تراكم رأس المال واخضاع العلاقات الخارجية لذلك ، بينما تخضع عملية التراكم فى الأطراف للتوجهات الخارجية ، ويحدد امين شروط السيطرة على التراكم كضرورة لتنمية حقيقية مستقلة وليست تابعة ، والتي منعت الأطراف من اقامة تنمية رأسمالية ومن قيام « بورجوازية وطنية » ، كما يسميها مثلما فعلت البرجوازية الأوروبية ودولتها ، وهى شروط خمسة (٨) .

أ - السيطرة على اعادة تكوين قوى العمل ، وتتطلب فى مرحلة أولى تنمية زراعية تعطى السوق فائضا كافيا من السلع وبأسعار تضمن ربحية لرأس المال ، وفى مرحلة تالية انتاجا على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية لمواجهة كل من توسع رأس المال وزيادة الأجور .

ب - السيطرة على تركيز الفائض المالى لتوجيهه باستقلال عن الأموال متعددة الجنسية فى الاستثمار المطلوب لدفع نمو قوى الانتاج .
ج - السيطرة على السوق المحلية والقدرة على المنافسة الدولية .
ولو فى قطاعات محدودة .

د - السيطرة على الموارد الطبيعية .

هـ - السيطرة على التكنولوجيا ، ولا يشترط ذلك عدم استيرادها ، وانما تطويعها واعادة تكوينها لتناسب الفن الانتاجى الوطنى .

وقد استطاعت البرجوازية الأوروبية اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلى وتحقيق تنمية متمحورة على الذات ، وأيضا خلق تجانس اجتماعى تدريجى من خلال احداث توازن بين مختلف قطاعات الانتاج من ناحية ، وزيادة الأجور مع ازدياد الانتاجية من ناحية أخرى .

ثانيا : وعن أسباب عدم سماح آليات النظام الرأسمالى بظهور

وراسماليات جديدة متقدمة كشرىك متساو مع المراكز فى الأطراف ، وذلك منذ مطلع هذا القرن وهو ما يطلق عايه أمين « القطيعة الاستعمارية » . يرى ان راسمال المركز بانتقاله الى مناطق الأطراف « منذ القرن التاسع عشر » عمل على احدات تفاوت بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لصالح الحاق القطاع المرتبط به والفئات المحلية التابعة بأليات السوق الراسمالية العالية واحتياجات المراكز ، كما عمد الى عدم زيادة الأجر لتتناسب مع مضاعفة الانتاجية . وقد ورنث « البرجوازيات » المحلية هذه الأوضاع بل وعملت على خفض الأجر المتدنية من الأصل واستخدام الفائض فى التصنيع للاحلل محل الواردات والاستهلاك الترفى . ومن هنا لم تجد هذه البرجوازيات أمامها سوى دور تابع « كومبرادورى » تؤديه لصالح الراسمال المسيطر على النظام العالمى (٩) .

وقد سار « والشتين » على ذات المنحى من حيث التاكيد على التوسع العالمى للراسمالية وتعمق الطابع العالمى له ، وان كان يرجع بداية ذلك الى القرن السادس عشر كما سبق القول ، حيث شهدت بداية القرن التحلل التدريجى للامبراطوريات العمالية والقائمة على السيطرة السياسية لجمع الحراج ، عكس النظام العالمى الذى تأسس على تقسيم اقتصادى دولى للعمل ، وادخال هذه الامبراطوريات فى النظام العالمى (١٠) .

ركز « والشتين » على علاقات التبادل والسوق فى نزوع النظام الراسمالى الى التراكم بفعل سعيه الى الربح فى سوق عالمية ، ومن هنا رأى ان مقولة العمل المأجور لا تعد أداة منهجية كافية لتفسير توسع الراسمالية ، ومع أن وحدات النظام العالمى من مراكز وأطراف وأشباه أطراف أو « نصف أطراف » اتسمت بسيادة أسلوب معين للانتاج . فالمراكز يسود فيها النظام الراسمالى وتنظيم العمل المأجور ، أما الأطراف فتتميز بسيادة النمط العبودى ابان بدء التوسع الراسمالى والتنظيم الاجبارى للعمل وتتسم نصف الأطراف بوجود نظام الانتاج بالمشاركة وأشكال مختلطة

من العمل الحر والاجباري^(١١) الا ان خضوع النمطين الأخيرين لنظام السوق ومنطق التوسع الرأسمالي جعلها أنماطا رأسمالية تابعة وخاضعة لآليات السوق التي يسيطر عليها المنتجون/المنظمون في المراكز الرأسمالية^(١٢) .

وقام « والشتين » وزملاؤه بتأسيس تصورهم على أساس نقد المنظور التنموي الغربي "Developmentalism" في العاوم الاجتماعية كما سلف الذكر ، وكذلك وجهوا النقد الى برامج الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية والعالم الثالث بسبب دفاعها عن سياسة التحالف مع « البرجوازيات الوطنية » ضد كبار ملاك الأراضي والرأسمالية الكومبرادورية^(١٣) ، استنادا الى اخفاق محقق لهذه السياسة للخروج من دوائر النظام العالمي والذي يقضى بدلا من ذلك تحقيق الشروط التاريخية لقيام بروليتاريا عالمية . من ضرورة توافر الوعي التنظيمي والطبقي لهذه الطبقة المقيام بثورة عمالية عالمية .

ويمكننا هنا الحديث عن اهم الفروض التي قدمها « والشتين » حول السمات العامة للنظام العالمي ، وكيف استطاع اثبات صحتها وذلك على النحو التالي :

١ - فقد انطلق « والشتين » أساسا من تحليل التاريخ الاقتصادي لنشأة الرأسمالية في أوروبا وانهيار الامبراطوريات وتوسعها على نطاق عالمي ، وكان التركيز على المتغير الاقتصادي قد دفعه الى التقليل من أهمية العوامل السياسية والثقافية والقانونية وغيرها ، فمن وجهة نظره أن منطق التوسع العالمي للرأسمالية وكذا أسلوب الانتاج الرأسمالي يفرض الربح من خلال التبادل والبيع في سوق عالمية استلزم ألا تكون الوحدات السياسية (الدول) غير متوافقة مع الحدود الاقتصادية ، واذا كانت نشأة الرأسمالية وتطورها في أوروبا اتسمت بتطابق الحدود السياسية مع نظيرتها الاقتصادية، فان الحال لم تسر بنفس المنطق في الأطراف ونصف الأطراف بفعل ارتباط الأبنية المحيطة بحركة رأس المال العالمي وبقراراته ونشأة « برجوازيات »

محلية مرتبطة به وتقوم بتوظيف الدولة التي تسيطر عليها في خدمة مصالحها
الكبرى ادورية (١٤) .

ولا يمكن تحليل بنية الاقتصاد العالمى على اساس قوانين التطور فى
الراسمالية التقليدية ، وانما على اساس مفاهيم المركز ، الطرف ، وان
الراسمالية التابعة فى الاطراف لا تعمل بالقوانين الاقتصادية وعوامل النمو
التي سادت نموذج الراسمالية الأوروبية (التقليدية) ، لان المركز والاطراف
فى الاقتصاد الراسمالي العالمى لا يمثلان « اقتصاديات منفصلة » بقوانين
مختلفة ، وانما يوجد نظام راسمالي واحد بتكوينات تختلف من حيث
الوظائف فى النظام العالمى (١٥) .

يفسر « والشتين » هذه الفرضية بالقول بوجود علاقة استقطاب داخل
النظام العالمى بين ثلاثة تكوينات : المراكز والاطراف واشباه الاطراف ولكل
وحدة وظيفة معينة فى تقسيم العمل الدولى : فاذا كانت المراكز تنتج السلع
تامة الصنع وتسيطر على رأس المال العالمى وتقوم الاطراف بمدد المركز
بالمواد الخام والمنتجات الزراعية وتصنيع بعض الأجزاء ، فان اشباه الاطراف
تحتل موقعا وسيطا أفضل من احوال الاطراف ويحدوها الأمل فى اللحاق
بالمراكز انطلاقا من الاحساس بإمكانية الخروج من وضعها الحال ، بعكس
الاطراف التي تجد نفسها فى حالة لا تستطيع الفكك منها .

وتحاول اشباه الاطراف رفع معدلات الأجور مع تحسين الانتاجية ،
وتقليص نسبة تجارتها الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالي ، كما تعمل الطبقة
المسيطرة فيها على تشجيع سيطرة الدولة على السوق المحلية بأكثر مما يوجد
فى المراكز والاطراف ، ويرى أن دولا شبه طرفية مثل البرازيل وكوريا
الجنوبية وجنوب أفريقيا تؤدي دورا اقتصاديا بارزا فى الاقتصاد العالمى
يفوق الدور السياسى الذى تقوم به فى النطاق الدولى (١٦) .

٢ - وحدة التحليل الأساسية هى النظام العالمى ويسيطر عليه
الاقتصاد الراسمالي العالمى الذى يعمل فى سوق عالمية واحدة راسمالية

بالأساس ، وينقسم هذا النظام الى انساق فرعية تدور في حلقات متمحورة حول المركز ، ومن هنا يعتبر فاعلا أساسيا وليس الدولة القومية في الساحة العالمية ، وقد تطور النظام العالمي كـ « نظام تاريخي » على حد قوله ضمن اتجاهات عالمية في إطارين^(١٧) : إطار جغرافي أو مكاني **Spatial scope** يقوم على تقسيم دولي للعمل بين مناطق وأقاليم العالم ، وإطار زمني **Temporal scope** جعل مناطق النعام تؤدي وظائف متباينة حسب دورها في النظام العالمي .

ويستند تحليل نظرية النظام العالمي لتطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي الى أربع قضايا أساسية^(١٨) :

(أ) تقسيم دولي للعمل كما سبقت الإشارة .

(ب) نظام الدولة **State-system** حيث تكونت الدولة القومية الحديثة في إطار النظام العالمي ، ولا تعتبر لذلك فاعلا أساسيا وإنما كموضوع للدراسة الأكاديمية في القانون الدولي والمنظمات الدولية .

(ج) مفهوم « الدورات التاريخية » **Cyclical rhythms** ويطبق على المراحل التي مر بها النظام الرأسمالي العالمي بين الركود والانتعاش ، غير أن أصحاب النظرية يرون أن هذا النظام دخل منذ انبعاثه في مرحلة طويلة من الركود ومن غير المتوقع أن يخرج منها في الأمد المنظور بفعل التناقضات المكثفة التي تعاني منها المراكز الرأسمالية ومن أهمها انخفاض معدلات النمو وارتفاع نسب البطالة ، وندى معدلات الانتاجية والنشغيل وأزمة السيولة النقدية والنظام النقدي الدولي عموما ٠٠٠ الخ .

(د) الاتجاهات العالمية أو تعمق الطابع العالمي في النظام الرأسمالي كما سلف الذكر أيضا .

٣ - بينما تفترض النظرية أن الاقتصاد الرأسمالي يعتبر بنية «عالمية» ، أساسا ، إلا أن النشاط السياسي لا زال يدور داخل التكوينات « الوطنية » للدول ، بحدود تعد أضيق من تلك الخاصة بالنشاط الاقتصادي ، ومن هنا

يمكن الحديث عن حركة رأسمال عالمي يسيطر على السوق العالمية بحيث تخترق الحدود السياسية وتسير عبر القوميات ، بينما لا يمكن القول حتى الآن بوجود حركة واحدة لعنصر العمل على نطاق دولي (١٩) .

وحتى في إطار الاقتصاد العالمي تحدث معادلة العرض والطلب على أساس ان العرض عالمي بالأساس وهو وظيفة للسوق التي تخضع لقرارات المنتجين الأفراد ، بينما يتوقف الطلب على أشكال توزيع الدخل في التكوينات القومية (٢٠) .

٤ - ان ازدياد الطابع العالمي للرأسمالي يدفع الى القول بان القوى الخارجية والتيارات العالمية تؤثر على ما يحدث داخل أى نظام فرعى ، فعلى سبيل المثال تتحدد الأبنية والصراعات الطبقيّة داخل بلد معين بالموقع الذي يشغله في النظام العالمي ، وان أمكن الحديث عن استقلالية ما لقوى داخلية معينة ، الا أن مجموع القوى العالمية تلعب الدور الحاسم . ويرى أصحاب النظرية أن التغييرات داخل نظام فرعى ما يمكن اعتبارها بالأساس محاولات لتعديل أو ابقاء الوضع داخل الاقتصاد العالمي سواء لمصلحة أو ضد قوى معينة في بلد معين (٢١) .

٥ - ومن هنا يرفض « والشتين » الحديث عن وجود أنظمة اشتراكية في الاقتصاد العالمي ، طالما أنه اعتبر أن بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي واحدة ، بنفس القدر الذي لا يرى وجود أنماط إنتاج اقطاعية أو ما قبل رأسمالية (٢٢) . ومن هنا يعتبر أن دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي تمثل « أشباه » أطراف في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ولا تعتبر اقتصادات اشتراكية (قبل الأحداث الأخيرة في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية) .

واقسح الأمر أن « والشتين » يطبق تقسيمه للأنساق الفرعية في الاقتصاد العالمي (مراكز ، أطراف ، أشباه أطراف) ، على هذا الاقتصاد

منذ تحوله الى العالمية فى القرن السادس عشر ، فقد أدى تقسيم العمل الدولى السائد مع الثورة الصناعية كمنال الى قيام مركز رأسمالى وليد فى بريطانيا ، بينما شكلت البرتغال واسبانيا اطرافا حوله ، ثم تطور الأمر لتمثل الأخيرتان ومعهما شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى أشباه الأطراف (٢٣) وبقيت المستعمرات كأطراف حتى بعد حصولها على الاستقلال، وسعت بعض بلدان العالم الثالث كالبرازيل وكوريا الجنوبية الى اتخاذ موقع أشباه أطراف كما سبق القول . وحتى اذا قامت ثورة اجتماعية فى بلد معين ، مثلما حدث فى كوبا ، فهى تسهم فقط فى الاسراع بتنمية نسق فرعى ، وحسب رأى ، والشتين ، أن دولا مثل كوبا أو أنجولا لا يمكن اعتبارهما بلدا اشتراكية ، وتسطيح فقط الانتقال من وضعيتها كطرف الى شبه طرف داخل النظام الرأسمالى العالمى ، ذلك ان أى نسق فرعى لا يصبح اشتراكية طالما ظل مرتبطا باليات هذا النظام (٢٤) والتغيير الثورى الممكن والمنوط بالطبقة العاملة لا يمكن أن تحدثه فى بلادها فقط ، وانما يجب توافر الوعى الطبقي الثورى لديها للقيام بمهامها الثورية على نطاق عالمى كما سبق القول .

(٢) الدولة فى اطار عمليات النظام العالمى

اهتم أصحاب نظرية النظام العالمى بالدولة باعتبارها احدى مؤسسات الاقتصاد الرأسمالى الدولى الأربع ، ولم يقدم أغلبهم دراسات مستقلة سواء للدولة بوجه عام أو فى مجتمعات العالم الثالث ، ومن هنا تم التركيز على دور الدولة وسمات جهازها وعلاقاتها بتشكيلة الاجتماعية ومقومات البناء الاقتصادى عامة وبالشرائح الاجتماعى المسيطرة من الرأسمالية المحلية خاصة ، وذلك فى اطار عمليات النظام العالمى وحركة رأس المال الدولى والشركات متعددة الجنسية .

وفى كتابانه الأول لم يعط « فرانك » كبر اهتمامه بالدولة وأجهزتها

فى اطار حديثه عن التراكم العالمى وتفسير التخلف فى مجتمعات امريكا اللاتينية ، وانما عنى بطبيعة وتركيب الجماعة الحاكمة التى تستحوذ على القوة السياسية والاقتصادية ، وتتركز فى ايديها كفة محدودة غالبية مصادر هذه القوة وأيضا الهيئة الاجتماعية ، وتتشكل الجماعة الحاكمة من طبقة برجوازية تابعة - كما يرى - تحالف مع كبار ملاك الاراضى والاوليغاركية العسكرية المدنية ، ويطلق على هذه التكوينة « اوليغاركية برجوازية » (٢٥) كما اهتم بعلاقة البرجوازية المدنية بالبرجوازية العالمية « المتروبوليتانية » .

وقد اعطى « فرانك » اهتماما ملحوظا بالدولة فى كتاباته الحديثة وفى احدها يرى أن الازمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الراهنة تطلبت فى احد مسالك الخروج منها إعادة تنظيم وتوجيه جهاز الدولة فى بلدان العالم الثالث التابعة (٢٦) ، لاستخدامه كدافع سياسى لدور الدولة الاقتصادى المتغير بدوره تبعا لمقتضيات التقسيم الدولى الجديد للعمل ، وتضمن ذلك إعادة توجيه انفاق الدولة لصالح الرأسمال المحلى والمولى وكذا لتأسيس العنف السياسى وعسكرة المجتمع تحت دعوى مستلزمات الأمن القومى للدولة ، وهذه الاجراءات لا تؤدى رغم ادعائها المعلنة الى تحول برلمانى ديمقراطى صحيح .

تعتبر الدولة أداة رئيسية لاداء الدور التابع لاقتصادات بلدان العالم الثالث فى اطار التقسيم الجديد للعمل الدولى ، وتؤدى دورا وسيطيا بين رأس المال والطبقة العاملة المحلين والرأسمال العالمى ، ويحدد « فرانك » عدة وظائف اقتصادية للدولة التابعة داخليا وخارجيا على النحو التالى (٢٢) :

- (١) ضمان حقوق الملكية الخاصة باستخدام القانون والاجهزة الأمنية .

- (٢) تشجيع النشاط الخاص والغاء القيود على حركة الأموال والسلع داخل الدولة ، وحماية الاحتكارات الخاصة وتقديم التراخيص والخدمات الأساسية لها .

- (٣) احداث نوع من التوازن الاجتماعى من خلال تخفيف حدة التوتر

الناجم عن استغلال القطاعات الاجتماعية العريضة .

(٤) الدفاع عن الارتباطات الخارجية لرأس المال المحلي .

ويتمتع جهاز الدولة بدرجة عالية من التحكم ضد القطاعات غير الحاكمة ، وربما ضد شرائح معينة من الجماعة الحاكمة ، اذا كانت تتألف من اكثر من شريحة اجتماعية ، وتتميز الدولة فى العالم الثالث بالقوة فى مواجهة حتى البرجوازية المحلية وتلعب دور الأداة للبرجوازية العالمية فى المركز . ورغم أن الأخيرة تحاول التقرب للبرجوازية المحلية ، غير أنها تفضل الاعتماد على الأوليغاركية البيروقراطية المدنية - العسكرية المسيطرة على جهاز الدولة بفعل ضعف البرجوازية المحلية ، حيث تعمل الأولى على ازالة الحواجز بين السوق العالمية والسوق والنشاط الاقتصادى الوطنى .

خلاصة القول بالنسبة لـ « فرانك » ، أن القوة السياسية للدولة تسهم فى ادماج الأبنية الاجتماعية والاقتصادية فى عملية التراكم لرأس المال العالمى ، وينطلب ذلك مزيدا من استغلال القوة العاملة فى بلدان العالم الثالث ، وأيضاً ازدياد الدور التداخلى للدولة فى النشاط الاقتصادى لخدمة تحالف رأس المال المحلى والعالمى(٢٨) ، فالدولة التسلطية بشكلها الجديد ، الدولة الطوائفية ، فى أمريكا اللاتينية على سبيل المثال تستخدم أدواتها فى التدخل الاقتصادى : رسوم الاستيراد ، حوافز التصدير ، الائتمان والنقد والتمويل ، الأسعار والدخول والاستثمار والتحكم فى حركة اسواق المحلية وغيرها فى نقل الفائض الاقتصادى والأرباح للتحالف سائف الذكر ، ولقد وجدت من ان ضرورى أن تدخل بنفسها شريكا فى مشروعات مختلطة مع الشركات متعددة الجنسية لحماية ارتباطاتها التابعة ، وتقوم بنزع الطابع الوطنى عن رأس المال الوطنى العام والخاص .

وقد أولى سمير أمين أيضا اهتماما الى حد ما بالبناء السياسى والدولة فى مجتمعات العالم الثالث ، وجاء الحديث عنها لديه فى اطار دراسة

نوعية الفئحة المسيطرة على أجهزة الدولة ، حيث تحاول « البرجوازية التابعة » السيطرة على هذه الأجهزة من خلال الروابط الأسرية والاشتراك فى الفساد السياسى والاقتصادى مع قمة الجهاز البيروقراطى . وتحالف هذه مع برجوازية المدن والراسمالية الزراعية فى الريف (٢٩) . وفى دراسة حديثة له يدافع عن استمرار الدولة فى اطار الأقطار التى نفاك الروابط مع النظام العالمى ، ويرى أن الدولة لن تختفى فى الأمد المنظور بمجرد نجاح الثورة الاشتراكية وهو ما حدث فى تجارب الدول الاشتراكية التى تواجه الآن تناقضات ثلاثة (٣٠) :

(أ) تناقض نمو الطابع الاجتماعى للعمل وتخلف القوى الانتاجية ، بحيث يبرر الاتجاه الاشتراكى الصحيح عن المضمر الشعبى للقوى الاجتماعية ، وعن عدم المساس بالتوازن بين الأجر فى الريف والأجر فى الصناعة .

(ب) الاتجاه نحو مركزية نظام الدولة فى تنظيم جميع أوجه الحياة الاجتماعية ويعبر عنه بـ « الدولة » .

(ج) الاتجاه الراسمالي ويتصل باحتياجات تنمية قوى الانتاج ودخول الثورة الصناعية الثالثة وما يقتضيه من الاهتمام بالحريات الليبرالية وانعاش الحياة السياسية والايديولوجية نحو اتاحة فرص المشاركة السياسية وحريات الرأى والنقد والاجتماع وغيرها ، فى مجتمعات العالم الثالث .

وبالنسبة للدولة والتحالف الطبقي الحاكم وعلاقتها بالتطورات فى النظام الراسمالي العالمى من حيث تقسيم العمل الدولى وآليات السيطرة فيه يركز سمير أمين على ربط صعود وتطور حركات التحرير الوطنى ذات الطابع الليبرالى منذ مطلع هذا القرن فى مجتمعات العالم الثالث بانتقال النظام الراسمالي الى المرحلة الاحتكارية منذ بداية هذا القرن أيضا ، فقد اتسمت الراسمالية الاحتكارية بظهور وسيطرة تحالف طبقي جديد من البرجوازية الصناعية والراسمالية الزراعية ، وذلك فى دول غرب أوروبا

مثل إنجلترا وألمانيا . وقام هذا التحالف الطبقي بقيادة التوسع الرأسمالى الاستعمارى ونقل انفاض الاقتصادى من المستعمرات واشباه المستعمرات لمواجهة احتياجات التراكم الداخلى فى الدول الأوروبية الاستعمارية واعادة توليد شروط التجند الرأسمالى . وعمدت الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية الى خلق ودعم تحالفات طبقية فى المستعمرات واشباهها تكون بمثابة تابع لها ، وتكونت هذه التحالفات من عناصر الاقطاع والبرجوازية الكومبرادورية على حد قوله (٣١) . ويرى أمين انه لا يمكن الحديث فى هذا الاطار عن وجود دولة قومية مستقلة فى المستعمرات واشباهها ، تعمل فى خدمة مصالح الطبقات المحلية المسيطرة سائلة الذكر ، وانما مجرد اداة تخدم رأس المال الاحتكارى الأوروبى سواء بطريق مباشر (من خلال الحكم الاستعمارى) او غير مباشر (النظام شبه الاستعمارى) .

وفى مواجهة التحالف الحاكم فى المستعمرات واشباهها ، والتابع لرأس المال الاحتكارى قامت حركات التحرير الوطنى بتحالف من ثلاث قوى هي (٣٢) :

- (أ) « بروليتاريا ناشئة » تعاني من الاستغلال .
- (ب) جماهير فلاحية مستقلة من كل من « الطبقات المحلية المسيطرة » ورأس المال الاحتكارى الأجنبى .
- (ج) « البرجوازية الوطنية » وكانت فى طور التكوين ولم تتحول الى طبقة فعلية بعد ، وقد عملت على تعديل شروط تقسيم العمل الدولى لبناء قاعدة اقتصادية لنفسها .

تزعّم هذا التحالف ، بقيادة « البرجوازية الوطنية » ، حركة التحرير الوطنى ونادى بنوع من الاستقلال الاقتصادى الوطنى وبدأ بالفعل ببعض خطوات التصنيع . وقد ظهرت حركات التحرير الوطنى هذه فى أماكن كثيرة من بلدان العالم الثالث ، وفى المكسيك مثلا قامت ثورة عام ١٩١٠ ، وفى تركيا ظهرت تجربة مصطفى كمال أتاتورك ، وفى مصر ابان ثورة

١٩١٩ بقيادة الوفد ، وفي البرازيل والأرجنتين بظهور أنظمة الحكم الشعبية، Populist في الثلاثينات والأربعينات ، وفي مناطق أخرى جاءت متأخرة ، مثلما حدث في جنوب آسيا عقب الحرب العالمية الثانية ، وفي أفريقيا عقب الاستقلال في الستينات ، وفيما عدا الصين وكوبا ، اتجهت « البرجوازية الوطنية » إلى نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات والذي انتهى إلى تنمية تابعة ومزید من توجه البناء الاقتصادي إلى الخارج وظهور تفاوت حاد في توزيع الدخل واستغلال وتهميش الجماهير الشعبية . ومن أهم نتائج هذا النموذج التنموي اخفاق ما سماه أمين « البرجوازية الوطنية » في خلق تجربة تنمية مستقلة وعجزها عن السيطرة على شروط التراكم الداخلي ، سائلة الذكر ، لعدة أسباب أهمها استقرار ارتباط التجربة بآليات التقسيم الدولي للعمل ووجودها في داخل السوق الرأسمالية العالمية (٣٣) .

ويرى أمين أن أنظمة الحكم الوطنية التي أسقطت حكم « البرجوازية الوطنية » وتحالفها مع القوى الحاكمة في المراكز الرأسمالية فشلت هي الأخرى في فك الارتباط مع السوق الرأسمالية العالمية وفي تحقيق تنمية مستقلة نظرا لسيطرة « البرجوازية الصغيرة » بفقهها الأيديولوجي والاجتماعي الضيق ، ويفسر أمين أسباب عجز حركات التحرر الوطني التي أفرزت النظم الحاكمة عقب الاستقلال عن الخروج من انظام الرأسمالي العالمي بأنها لم تخلق تحالفا وطنيا يضم الممال والفلاحين ويوفر الأسس الاجتماعية الشعبية لنمط التنمية المتبع ، بل ان نماذج التنمية التي قادتها النظم الحاكمة عقب الاستقلال في أفريقيا وآسيا خاصة جوبهت بمقاومة من القوى الفلاحية خاصة نظرا لأن هذه النماذج التنموية قامت على أساس استخراج فائض قيمة العمل من الفلاحين وتوجيهه إلى تنمية القطاعات الحضرية والصناعية في المدن ، كما أنها لم تساو بين عائد العمل في القطاعين الزراعي والصناعي .

ويحدد أمين في ختام تحليله لأوضاع النظام العالمي وأثاره على

العلاقات بين دول المراكز والأطراف عدة سمات أساسية هي (٣٤) :

(١) ينبغى النظر الى انماط العلاقات الدولية بين المراكز والأطراف في ضوء أنها علاقات بين أنماط انتاج رأسمالية وما قبل الرأسمالية .

(٢) تتضمن السيطرة التي تمارسها المراكز على الأطراف استخراج فائض العمل القائم ليس فقط على تبادل السلع ولكن تغلغل رأس المال في عملية الانتاج أيضا ، من حيث تحديد نوعية القطاعات الانتاجية والمنتجات في الأطراف .

(٣) ونظرا لأن فائض العمل في الأطراف يوجه لتنمية قوى الانتاج في المراكز بالأساس فإنه يؤدي الى حرمان القطاعات العمالية في هذه الأطراف من التمتع بمزايا ومستويات معيشة ذات القطاعات في المراكز وينتج عنه تعويق تطور القوى الانتاجية في الأطراف ، ومن هنا فإن المقاومة الفلاحية لسياسات التنمية في الأطراف والتي لم تخرج حسب رأى سمير أمين عن قوانين النظام الرأسمالي العالمي او تقسيم العمل الدولي سوف تهدف بالضرورة الى رفض نمط النمو الرأسمالي في الأطراف وتمتد جزءا من الكفاح في سبيل القضاء على الرأسمالية . فهي لم تعد تحتل قيادة البرجوازية ، لها وسوف تكون تحت قيادة ايدولوجية البروليتاريا في هذه الأطراف .

نما ، والشتين ، فقد تناول البناء السياسي والدولة في النظام العالمي من خلال التمييز بين الدولة القوية في المراكز ، والضعيفة في الأطراف ، ومتوسطة القوة في أسبأ الأطراف ، ويرى بداية أن التناقض الأساسي في التحليل الطبقي على نطاق عالمي يكمن في دور الدولة وطبيعة الجماعات المسيطرة عليها ، فبينما دار الصراع حول السيطرة على الدولة في أوروبا في اطار الحدود القومية بين البرجوازية التي نما وعيها الطبقي وسبقت البروليتاريا في ذلك ، فإن التناقض في مجتمعات الأطراف لم يكن بين

جماعتين تحاول أى منهما السيطرة على بنية الدولة فى إطار قومى ، وانما بين مصالح منظمة جمعت برجوازية المركز مع حلفائها المحليين فى مواجهة غالبية سكان الأطراف . ومن ثم يكنسب الكفاح السياسى للطبقة العاملة بعدا طبقيا عالميا(٣٥) .

والدولة كمؤسسة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى تتميز بالقوة فى المراكز والضعف فى الأطراف من حيث اتساع أو ضيق حدودها السياسية والاقتصادية ، وقدرتها على التحكم فى حركة تدفقات رأس المال والسلع والعمل عبر حدودها ، وكذلك قدرتها على اصدار القرارات وتنفيذها على الأفراد والجماعات داخل حدودها وفرض ارادتها فى الخارج . ومن جانب آخر يحاول مختلف الفاعلين الاساسيين داخل وخارج وعبر حدود دولة ما مضاعفة أو تقليص أو المحافظة على قوة الدولة والسعى لتغيير علاقات القوة لانماء قدرتها على الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من عمليات السوق الأولية باستخدام الدولة كوسيط مؤسسى(٣٦) .

ورغم ما اتسم به عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من ازدياد الدول القومية ، الا ان الدولة لم تعد الفاعل الاساسى فى الساحة الدولية وانما اتجه منطلق التطور التاريخى للاقتصاد الرأسمالى العالمى الى تشكل نظام اكثر ادماجا للدولة(٣٧) .

ومن هنا يضع « والشنتين » أسسا للتمييز بين الدول من حيث القوة والضعف على الأسس التالية :

(١) القواعد الحاكمة لعلاقات الانتاج الاجتماعية التى تؤثر فى توزيع فائض القيمة .

(٢) القواعد المنظمة لتدفق رأس المال والسلع والعمل والمؤثرة فى بنية السوق ، بما يؤدى الى تغيير القدرة التنافسية للمنتجين وبالتالى معدلات الربح ، وذلك يعنى أن دولا ما بصياغتها هذه القواعد تتدخل فى عمل دول أخرى (اضعف) تحاول صياغة القواعد المناسبة لها ، فى إطار

سيطرة شروط رأس المال العالمى وضغوط المنتجين فى المراكز بهدف الربح ونقل واستنزاف فائض الأطراف (٣٨) ، حيث تتجه الى تخفيض أجور القوى العاملة بمعدلات أدنى بكثير من الزيادة فى الانتاجية ، وتكون اقل من أجور القوى العاملة فى المراكز الصناعية (٣٩) ، وهو يتفق فى ذلك مع سبيل أمين ، هذا من حيث النقطة الأولى ، أما الثانية فان الدول الضعيفة فى الأطراف لا تملك القدرة على تنظيم وضبط تحركات عناصر رأس المال والسلع والعمل لتتماشى مع احتياجات سوقها الوطنية .

وهكذا يمالج « والشتين » موضوع الدولة انطلاقاً من محورين أساسيين : عمليات النظام العالمى وقانون القيمة الذى يسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى وكيف يستثمره المنتجون الرأسماليون على نطاق عالمى للتأثير على دولتهم وعلى الدول الأخرى سواء القوية أو الضعيفة من جانب ، ومن جانب آخر يحدد الأسس المميزة بين الدول القوية والضعيفة ومتوسطة القوة .

نقد النظرية :

حظيت نظرية النظام العالمى ومقولاتها الرئيسية فى التطور اللامتكافئ وانتوسع العالمى للرأسمالية وقوانين التقسيم القديم والجديد للعمل والتراكم على صعيد عالمى وأوضاع تكوينات النظام العالمى (مراكز - أطراف - أشباه أطراف) بانتقادات عديدة وعلى مستويات مختلفة :

١ - ومن أهم الانتقادات الموجهة إليها ما يتعلق باهتمامها بالبحث عن قوانين كلية حاکمة لتفسير التاريخ العالمى منذ توسع الرأسمالية بخارج أوروبا . فقد أدى هذا من ناحية الى ضعف الاهتمام بالعمليات الفرعية التى تحدث فى تكوينات النظام العالمى والعجز بالتالى عن تطبيق القوانين العامة على قضايا بحثية خاصة ، فقد اتسمت محاولة رواد النظرية بالابتعاد عن الانطلاق من دراسة الوقائع التاريخية تجريبياً ثم الانتقال الى التنظير ، مثلما فعل لينين وروزالوكسمبورج . ومن ناحية أخرى انطلق أصحاب

النظرية من تحليل مسبق لبناء الطبقي في مناطق مختلفة من النظام العالمي : فقد تصور « والشتين » أن البناء الطبقي في المراكز يعد مستقرا لأن كثيرا من تناقضاته تم تصديرها الى الأطراف ، فمن منظور التبادل غير المتكافئ، استفادت الطبقة العاملة في المراكز من عمليات المشروعات الاحتكارية في الخارج .

وفي هذا الإطار تحدث « والشتين » عن اقتصادات مترابطة Articulated في المراكز ، بما يشير الى تقارب عضوي بين مصالح رأس المال والعمل فيها . بينما تعاني الأطراف من اقتصادات غير متصلة ، وفي الولايات المتحدة مثلا لا يوجد هذا التفضل جزئيا ، حيث تفضل الاحتكارات الامريكية الانتاج والتصنيع من خلال حلقات متعددة تقوم بعض البلدان التابعة بتصنيع اجزاء من السلعة المصنعة بفعل ميزة ضعف اجور العمال بها ، كما تلجأ الاحتكارات الى استغلال والاعتماد على الايدي العاملة الوافدة من الأطراف لمواجهة التنظيمات النقابية القوية للطبقة العاملة ، وهذا ما دفعه ايضا الى تجاهل واقع وجود تفاوت في النسيج الداخلي للطبقة العاملة ذاتها في المراكز والأطراف ، فالعمال في مشروعات احتكارية يستفيدون بالفعل من زيادة الانتاجية الا أنهم يمثلون نسبة محدودة من القوة العاملة ، ومن هنا فان العلاقة بين بقية الطبقة العاملة في المركز والاقتصاد الدولي لا يمكن تحايلها ضمن مفهوم التفضل .

٢ - هناك نقد آخر يوجه للنظرية بوجه عام ، ورغم أن أصحاب النظرية من الماركسيين فقد وجهه كتاب ماركسيون أيضا ، اعترضوا على الاضافة النظرية التي ادخلها « بول سوزي » اعتمادا على فكرة « آدم سميث » عن علاقات التبادل ، واخذها أصحاب النظرية بديلا عن المقولة الماركسية التقليدية الخاصة بأن نمط الانتاج وعلاقته هما المحدد الحاسم في الانتقال من نظام انتاجي اجتماعي الى آخر ، وخاصة النظام الاقطاعي وتحوله الى نظام رأسمالي . ويرى منتقدو النظرية أن نمط انتاج معين هو الذي يحدد أشكال التبادل والاستهلاك والتوزيع كما أثبت ماركس في

كتاباته ، وان هذه الأشكال تعد أجزاء من كل هو نمط الانتاج (٤٠) . وقد دفع تركيز أصحاب نظرية النظام العالمي على علاقات التبادل والتوزيع والسوق الى اعتبار أن هناك نظاما عالميا واحدا فقط هو النظام الرأسمالي ويسود فيه أسلوب الانتاج الرأسمالي ، وأن الدول الاشتراكية من ثم لا تشكل تكوينات اجتماعية منفصلة ، ولم يعطوا وخاصة « والشتين » ، اهتماما كانيا لدور أساليب الانتاج المتعددة داخل النظام العالمي وأيضا داخل نفس التكوين الاجتماعى المحلى ، فحتى فى المجتمعات الرأسمالية الأوروبية فى بداية القرن العشرين . تجاوزت معا أساليب الانتاج القطاعية مع الانتاج السلمى الصغير مع الانتاج الرأسمالى بأشكاله التنافسية والاحتكارية ، وفى الولايات المتحدة ذاتها فان أسلوب الانتاج الرأسمالى الاحتكارى رغم سيادته ، الا أن هناك أساليب أخرى تتعايش معه مثل أسلوب الانتاج السلمى الصغير والملكية الزراعية الصغيرة وغيرهما (٤١) .

٣ - كما أن التركيز على الأبنية الاجتماعية والطبقية على مستوى عالمى أدى بأصحاب النظرية الى عدم الاهتمام بديناميات هذه الأبنية على الصعيد الداخلى ، وأثر الصراع الطبقي عليها ، وحيث ان جذور البناء الطبقي والصراع الطبقي ترتبط بالانتاج أكثر مما تتحدد بالتبادل ، ومن هنا يختلف وضعهما داخل تكوين اجتماعى محدد عن وضعهما داخل النظام الرأسمالى الداخلى . ذلك ان بناء اجتماعيا ما داخل تكوين اجتماعى معين يشير الى علاقة الطبقات والشرائح الطبقيه المختلفة بأساليب الانتاج الموجودة ومستوياتها المختلفة (سياسى واقتصادى وايدىولوجى) ، ومع أن العلاقات الخارجية للسوق العالمية تؤثر على البناء الاجتماعى والصراعات داخله ، الا أنها ليست المحدد الحاسم .

٤ - ومن جانب آخر أدى تركيز « والشتين » خاصة على علاقات التبادل فى نشوء النظام العالمى بتكويناته الثلاثة (مراكز - أطراف - أشباه أطراف) الى تجاهل أوجه الاستقطاب الأخرى فى العالم وهى سياسية وعسكرية وحتى الاقتصادية التى ركز عليهما ، وقد اعتبر البعض

من الماركسيين أيضا أن العالم لا زال يشهد استقطابا ملحوظا بين المعسكرين الاشتراكي والراسمالي ، وأن الانقسام بينهما ليس انقساما فرعيا ثانوي الأهمية ، وإنما تدعمه اختلافات نوعية ليس فقط من حيث النظام الاقتصادي وإنما أيضا أساليب ونوعيات الحياة السياسية والثقافية لكل منهما ، فضلا عن تجاهل وجود بلدان العالم الثالث والدول غير المنحازة منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وهذا يتناقض مع اعتقاد « واشتين » شديد التبسيط بأن الدول الشيوعية « مجرد مشروع رأسمالي جماعي » يظل مشاركا في السوق الرأسمالية العالمية . . . وأن الاتحاد السوفيتي قوة مركزية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (٤٢) .

٥ - هناك نقد خامس وجهته « ثيدا سكوكبول » Skocpol لـ « واشتين » وهو أنه رغم انتقاداته الحادة للاقتصاديين الليبراليين بسبب تركيزهم على المتغير الاقتصادي وحده ، فإنه عاد واعتمد على نفس المتغير في تفسير ديناميات النظام العالمي وتجاهل وحدة التحليل المركزية في الماركسية ومفادها أن علاقات الإنتاج الاجتماعية وتعبئة الفائض تفسر عمل وتطور أي نظام اقتصادي ، ومن ثم طبق نفس المنظور الاقتصادي الضيق على دور الدول في النظام العالمي وتفسيره للفتاوت بينهما من حيث القوة أو الضعف استنادا إلى الظروف الاقتصادية السائدة داخل دولة معينة ومصالح السوق العالمية ، وتجاهل بذلك أهمية متغيرات أخرى مثل دور الأشكال المؤسسية التي وجدت قبل التوسع العالمي للرأسمالية في كل بلد على حدة بالنظر إلى اختلاف أزمان دخولها فيه ، كذلك دور المعطيات والقيود الجيوبوليتيكية والتوترات الاجتماعية الآتية من أسفل (٤٣) .

ومن ناحية أخرى تصور « واشتين » وجود اتفاق في مصالح الطبقة المسيطرة المحيطة والراسمالي العالمي ، والواقع أن هناك اختلافا يبين من سمى هذه الطبقة في الأطراف وأشباه الأطراف إلى السوق العالمية لحماية مصالح محددة لها تنبع من ارتباطها بآليات هذه الأسواق ، بينما تتجه

مصالح رأس المال المسيطر في المركز الى مضاعفة الربح واستخدام أجهزة الدولة لاحكام السيطرة على السوق العالمية . وبجانب ما أدى اليه التصور السابق من تقليص أهمية المتغيرات السياسية كمتغيرات مستقلة وفاعلة ونفى دور الدولة القومية ، فانه يدعونا الى قبول الافتراض بأن برجوازيات المراكز تحصل دائما على ما تريده من خلال اعادة تشكيل مؤسسات معينة^(٤٤) وخلق او تسهيل تكوين طبقات محلية (في الأطراف واشباه الأطراف) ، متعاونة ، ورغم قدرتها الا أنها تحتاج لمساندة الدولة القوية كما سبق القول .

٦ - يتفق الباحث مع بعض الانتقادات السابقة ، الا انه يختلف مع كلا الفريقين حول تحديد الدور الحاسم في الانتقال من أسلوب انتاج معين لآخر : نمط الانتاج والفائض الاقتصادي وكيفية تعبثه وتوجيهه ، أم علاقات التبادل والسوق والتوزيع ، ثم تطبيق أى منهما لتفسير التوسع العالمى للرأسمالية ، فاذا اتفق على أن تحول النظام الاقطاعى الى نظام رأسمالى جاء من داخل النظام ذاته بسبب العوامل التى أوردها « موريس دوپ » ، فى كتابه « دراسات فى تطور الرأسمالية » ، كما سبق الذكر ، وغيره كماركس ولينين وآخرون ، غير أن توسع الرأسمالية على نطاق عالمى لم يستند على الجوانب الاقتصادية المادية فقط ، وانما أيضا الجوانب السياسية والعسكرية والثقافية وغيرها ، وهنا يمكن القول أن الاحتلال العسكرى لمنحى استند الى أهمية موقعها الاستراتيجى والجيوبولتيكى وكذا يمكن تطبيق ذلك على شمال أفريقيا فى حالة الاسنعمار الفرنسى لتونس والمغرب ، بينما اختلفت الأسباب فى حالة مستعمرات ومناطق أخرى مثل الهند وأفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال ، وتختلف الأسباب أيضا عن حالة بلدان أمريكا اللاتينية والاستقلال المبكر لها وسيطرة رأس المال البريطانى فالامريكى لأسباب اقتصادية ومالية ٠٠٠ الخ .

٧ - ويوجه النقد أيضا الى عدم اهتمام أصحاب النظرية بدور الدول انقومية وديناميات البناء الاجتماعى - الاقتصادى الداخلى على وجه الاجمال ،

واعتبارهم ان الدول والطبقات والشرائح الاجتماعية والجماعات الاثنية والاقليات باختلاف اشكالها مجرد مؤسسات فى النظام العالمى يتحدد دورها بناء على العلاقات السائدة فى السوق العالمية وشروط التراكم فى المراكز وسمى بورجوازيات المراكز الى الربح ، والواقع ان اهمية وخطورة الدور الذى تابعه الظواهر العالمية مثل الاحتكارات متعددة الجنسية والشركات دولية النشاط ورؤوس الأموال العالمية والمصارف الدولية وهيئات التمويل مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدوائر الاعلامية المحتكرة نتدفق المعلومات والانباء ، لا تلقى اهمية دور الدول القومية والتجمعات الاقليمية الكبيرة فى النظام العالمى ، كما ان ديناميات وتفاعلات الابنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية فى الدولة القومية قد يكون لها الدور الحاسم فى اوجه التغير المختلفة داخليا وليس المتغيرات الخارجية وعمليات النظام العالمى، كما لا يجب انكار اهمية اشكال المقاومة الوطنية فى مجتمعات العالم الثالث خاصة والتي تتمرد غالبا على شروط وضغوط مؤسسات وهيئات النظام الرأسمالى العالمى كالصندوق والبنك الدوليين ، وهناك تجارب زاخرة تدل على ذلك فى أغلب هذه البلدان ومنها تونس والمغرب وبيرو والبرازيل والارجنتين وزامبيا وغيرها .

٨ - وبالإضافة الى ما سبق تقديمه من انتقادات لتصورات «والشتين» فانه وقع فى تناقض آخر عندما استند فى تحليل مسارات وعميات النظام العالمى الى آليات محددة من قوانين السوق العالمية وضغوط المنتجين/المنتظمين ومقولات طبقية من قبيل : « البورجوازية العالمية ، والبروليتاريا العالمية » ، نجده - أولا اخفاق المقولات انطبقية فى تفسير علاقات التبعية/السيطرة والانقسامات الموضوعية بين البورجوازية وشرائحها المختلفة على نطاق عالمى أو فى داخل المراكز ذاتها ، وكذلك بالنسبة للبروليتاريا كما سبق القول .

على أن ما يثير الانتباه هو اعتماد « والشتين » على المفاهيم الطبقية فى تفسير عمليات النظام العالمى ، والواقع أن الفاعلين الأساسيين فى هذا النظام لا يمكن النظر اليهم باعتبارهم « طبقات » ، كما أن تعريف الطبقة على أساس

عالمى تحوطه عدة محاذير : فالشركات دولية النشاط ورأس المال العالمى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا يمكن النظر اليهم كطبقات عالمية ، فهى وان كانت تعبر عن مصالح البورجوازيات المسيطرة فى المراكز الا انها ايضا تسهم فى رفع اجور ومستويات معيشة بعض الشرائح من الطبقة العاملة الصناعية فى المراكز ، فضلا عن ان شروطها فى التعامل مع الاطراف وأشباه الاطراف تتجاوز الجانب الاقتصادى الى الجوانب السياسية والاجتماعية وغيرها ، فضلا عن تداخل مصالح الدول والطبقات البرجوازية المسيطرة ومختلف الاحتكارات معا فى هذه الظواهر الرأسمالية العالمية ، بجانب اختلاف مصالحها عن مصالح التحالفات والنخب الحاكمة والمسيطرة فى الاطراف وأشباه الاطراف فى الارتباط بالسوق العالمية .

٩ - ولقد ساد الاضطراب مفاهيم محددة مثل « فك الارتباط » عن ميكانيزمات النظام الرأسمالى والسوق العالميين ، عند سمير امين ، فلم يحدد استراتيجية معينة ولا اساليب واضحة لخروج الاطراف منه . واستشهد فى ذلك بتجربة الصين دون تقديم معايير واضحة تثبت ذلك خاصة بعد ماو ، كذلك الحال أيضا عند « والتستين » وكان من احد أسباب الاضطرابات مسيطرة التحليل الطبقي المادى عند امين خاصة لدى حديثه عن تجارب التنمية المستقلة وحركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا مثل مصر الناصرية ، كما سياتى بالتفصيل ، ورغم تفرقة الواضحة بين « فك الارتباط » و « العزلة » عن النظام الرأسمالى العالمى ، الا انه لم يحدد كما سلف طرق فك الارتباط .

على أن التحولات الأخيرة فى النظام العالمى وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتى السابق كقوة عظمى ، والتي نتجت أساسا عن المراجعات الهائلة والتغيرات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية والقومية بعيدة المدى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والتي قادها الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف عقب توليه السلطة فى عام ١٩٨٥ وان برزت بشدة مع اوائل عام ١٩٨٨ ، هذه التحولات تستدعى القاء الأضواء عليها من واقع

تأثيرها على بنية النظام العالمى وما تفرضه من تحديات نظرية وعملية على نظريات التبعية وبخاصة نظرة النظام العالمى .

٣ - تحولات النظام العالمى فى التسعينات :

لايتسع المقام هنا لتناول مختلف التغيرات بعيدة المدى فى الاتحاد السوفيتى السابق ونظم أوروبا الشرقية والتي انفجرت بشدة بعد اقدم الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف فى قيادة عملية مراجعة واسعة النطاق شملت اغلب جوانب الحياة فى الاتحاد السوفيتى فى اطار « البريسترويكا » اى إعادة البناء و « الجلاسنوست » اى المصارحة والشفافية ، وانما ينبغى التركيز على انعكاس هذه المراجعة على طبيعة النظام العالمى ونوعية العلاقات الدولية المنبثقة فى اطاره بين الشرق والغرب وانتقالها من الحرب الباردة الجديدة اى الصراع وتوازن القوى الى انفراج جديد يتأسس على مفاهيم مسحدثة ادخلها جورباتشوف على علاقات المعسكرين واهمها توازن المصالح والدعوة لاقتصاد عالمى واحد وضرورة التعاون بدلا من الصراع لمواجهة الخطر النووى وتلوث البيئة والاستفادة من ثمار الثورة الصناعية الثالثة فى الندف والمعلومات والهندسة الوراثية والعقول الالكترونية ١٠٠ الخ .

بيد ان هذه التحولات الضخمة لا تعنى نشأة نظام عالمى جديد وتبلوره ، وانما نجد أننا ازاء نظام عالمى فى طور التشكل يحمل بعض سمات النظام السابق ويضيف سمات أخرى مستحدثة قوامها غياب شبح المواجهه بين المعسكرين واختفاء الحرب الباردة وبداية اندماج اقطاب دول أوروبا الشرقية فى النظام الرأسمالى العالمى بفعل ازمات أنظمة الحكم الشيوعية وتطبيق الاشتراكية بضمونها الماركسى - اللينينى ، والأهم من ذلك هو التحول العميق فى طبيعة المعسكر الاشتراكى السابق ودور حلف وارسو ، فقد جرت عملية التخفف من التخطيط المركزى والاشتراكية الماركسية وانهاه حكم الحزب الواحد او الجبهة التى تضم احزابا يسيطر عليها الحزب الشيوعى وبداية التوجه نحو اقتصاد السوق والتمعدية السياسية والحزبية وانترحيب

بالانضمام الى المؤسسات الرأسمالية العالمية وخاصة من قبل الدول الاشتراكية سابقا التي لم تكن أعضاء حتى وقوع الانتفاضات الجماهيرية واسعة النطاق والتي فرضت التغيير الأخير، فقد أعلنت روسيا وعدد من قادة الأنظمة الجديدة في شرق أوروبا عن استعداد للانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمساهمة بجدية في النظام النقدي الدولي ، مع فتح امكانيات الاستفادة من الثقافة الغربية المتقدمة ومن الاستثمارات الغربية ، وقبل ذلك بالطبع عن صيغ للاندماج في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ولتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ومن أهم أدوات ذلك عودة العلاقات الدبلوماسية واشكال التعاون الفني مع اسرائيل منذ قطعها بسبب عدوان ١٩٦٧ حتى انه يمكن القول أن اسرائيل كانت الطرف الأكثر استفادة على المدى المنظور من التحولات الأخيرة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية . هذا فضلا عن اجراءات الوحدة الألمانية والنساء حلف وارسو وانتهاء الاتحاد السوفيتي .

ولكن القضية الجديرة بالبحث وهي وضعية بلدان العالم الثالث ومصر والأقطار العربية خاصة في اطار هذه التغيرات عميقة الجذور ، ثم تنل حظها من البحث والتحليل حتى الآن . فهذه الوضعية تختلف تماما بالطبع عن وضعية الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في النظام العالمي الأخذ في التحول ، كما أن الازمات التي تواجه بلدان العالم الثالث تختلف أيضا عن الازمات التي تعاني منها الأنظمة الاشتراكية الماركسية والتي جعلتها تقدم على احداث تحولات هائلة في بنيتها الدستورية والسياسية والأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والقومية . فهذه الازمات مترتبة على أزمات النمو وتداعياته والتي تقتضي مواجهة من نوعية مختلفة عن تلك التي تواجه بلدان العالم الثالث والناجمة عن أوضاع التبعية والفقر والتخلف والمديونية الخارجية البقيلة وانتكاس أغلب تجارب التنمية .

ويشار التساؤل هنا عن مدى تجاوب القوى الرأسمالية المسيطرة

في النظام العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة مع المبادرات السلمية والتنازلات الرئيسية التي طرحها الاتحاد السوفيتي السابق ، وحجم تخلي هذه القوى عن سياسات المواجهة وسباق التسلح النووي في مواجهة السوفييت وعن آليات استغلال والسيطرة على بلدان العالم الثالث وازدياد تعميق تبعية هذه البلدان المراكز الرأسمالية العالمية ؟ خاصة وأن ما يتم من تحولات جذرية حتى الآن يكاد يبرز عدم وجود مكان او فرصة للاستفادة الايجابية لبلدان الأطراف .

يمكن القول بداية أن محددات ودوائر الصراع الدولي تحمل تغيرا ذا مغزى في مفاهيم ومضامين هذا الصراع وذلك بالانتقال من الصراع بصحنوا العسكري والأمني الى صراع من لون آخر يدور حول القدرات الثقافية والاقتصادية والعلمية ، أي حول قدرة الأطراف المتصارعة على سرعة الدخول في الثورة الصناعية الثالثة والاستفادة بأكبر قدر ممكن من ثمارها ونتائجها ، ومن ثم تكتسب المنافسة الدولية معان أخرى مختلفة عما سبق في ظل الحرب الباردة والحرب الباردة الجديدة . غير أن الصراع على العالم الثالث والمنافسة عليه قد لا يعنى بالضرورة اختفاء استخدام الحرب والصراعات الإقليمية المحدودة وما يستتبعها من استمرار تغذيتها بمبيعات السلاح واستمرار اعتماد الحكومات الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على أنظمة سياسية عنصرية (إسرائيل وجنوب أفريقيا) أو موالية وغير شعبية متاما كان الحال في إيران الشاه والفلبين في عهد ماركوس وباكستان في عهد ضياء الحق وغيرها وهناك بالطبع أمثلة أخرى لا زالت قائمة ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع حتى في حالة تخلي روسيا في ظل توجهاتها الجديدة عن سياسات الصدام غير المباشر مع الولايات المتحدة عن طريق الدول الحليفة أو الصديقة له في العالم الثالث .

وبالنسبة لتشخيص طبيعة النظام العالمي الجديد فقد اختلفت الكتابات اختلافا كبيرا وغلب على عدد منها التسرع في اصدار الأحكام وفي التحليل .

من ذلك مثلاً ما يراه البعض من القول بأن هذا النظام يعود الى أربعة متغيرات لعبت دوراً كامناً طوال العقود الماضية وبيدات في البروز خلال عقد الثمانينات ، وهي : حالة الضعف الهيكلي في النظام الاشتراكي ، الثورة الصناعية الثالثة ، ثم ما اظهره النظام الرأسمالي الغربي من قدرة على التكيف ومواجهة أزماته ، والانقسام الذي يعاني منه العالم الثالث (١٥) .

ففيما يتعلق بضعف النظام الاشتراكي يتصور الرأي السابق أن هذا النظام واجه خلافاً بنيوياً في جوهر الفلسفة التي قام عليها - وليس خلافاً ناجماً عن التطبيق - يتجسد في فكرتين أساسيتين : فكرة ماركسية مفادها أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج هي أساس النظام الاشتراكي ، والأخرى لينينية تقول بضرورة وحتمية دكتاتورية البروليتاريا . فقد أدت هاتان الفكرتان في نهاية السبعينات الى حالة ركود في الاقتصاد وستالينية في السياسة وتآكل في الطاقة الإبداعية للنظام . ومع أن التطبيق أسهم في البداية في بناء قاعدة صناعية قوية إلا أنها ولدت بيروقراطية حزبية متسلطة أدت الى حصار طاقة الإبداع والابتكار لدى الشعب السوفيتي ، ولم تؤد سياسة خروتشوف الى تحجيم هذه البيروقراطية التي وضعت زيادة القوة العسكرية للنظام بديلة عن زيادة قدرته الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا ومع نهاية السبعينات وطوال النصف الأول من الثمانينات عانى الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من المظاهر التالية :

١ - حدوث حالة من الركود السياسي ومزيد من تسلط البيروقراطية الفاسدة على المجتمع والحزب والدولة ، بحيث بدأ الحزب عاجزاً عن مواجهة مشكلات المجتمع الجوهري .

٢ - ضعف الأداء الاقتصادي وما نجم عنه من تراجع معدلات النمو في النصف الأول من السبعينات بعد زيادة متسارعة خلال الخمسينات والستينات ، ورغم حدوث تقدم عسكري كبير ، فإن مستويات المعيشة ظلت على حالة سيئة .

٣ - شهدت دول أوروبا الشرقية أحداثا مشابهة ووصلت الى حد الازمة ، ومن أبرز الحالات بولندا التي ظهر فيها الصدام الشديد بين الحزب والطبقة العاملة ممثلة في حركة « تضامن » ، ووصل الأمر الى حد سيطرة الجيش على السلطة . ولم تخرج دولة واحدة عن حالة الركود الاقصادى سوى المجر التي كانت قد اخذت بعدد من الخطوات تجاه الراسمائية مع ازدياد ديونها .

٤ - ولم يبد من تطبيق الاشتراكية الماركسية في بعض بلدان العالم الثالث أنها خرجت من حانة الازمة بدورها ، حيث شهدت البلدان الماركسية في الهند انصينية صداما دمويا فيما بينها نجلى أولا في تجربة الحمر المجر في كمبوديا من مذابح دموية وما خلفته من تدخل فيتنامى ادى لخروج اعداد كبيرة من اللاجئين فيما سمي بـ « شعوب القوارب » كظاهرة تعبر عن حالات الفقر والقمع السياسى والمادى .

٥ - هناك أيضا الآثار السلبية للنزاع الصينى السوفيتى من ضعف المنظومة الاشتراكية وحيث اضافت فى المقابل رصيدها موضوعيا لصالح الغرب مع توجه الصين للمصالحة معه فى مواجهة السوفييت .

٦ - واقعد ادى ذلك لان يصبح النظام الاشتراكى موضع شكوك قوية حول مصداقيته كبديل للنظام الرأسمالى وللبرالية الغربية ، فقد مارس سياسات امبريالية فى كمبوديا وأفغانستان كمنال ، فضلا عن نواقص التجربة ذاتها من قمع سياسى ومعنوى .

اما الثورة الصناعية الثالثة فهي تعبر عن فتح جديد فى استغلال الموارد ، ففى حين ركزت الثورتان الاولى والثانية على الاستثمار فى مصادر غير متجددة مثل الفحم والحديد والنفط بما يعنى وجود حدود على النمو ، فان ثورة المعلومات فى اطار الثورة الثالثة تستند الى مصادر متجددة هي

التدفق اللانهائي للمعرفة والابتكار في مجالات ثلاثة هي : الالكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية وتطبيقات علوم الفضاء .

ورغم أن الاتحاد السوفيتي دخل منذ الأربعينات الثورة الثالثة في مجال الفضاء، إلا أن السبعينات شهدت تواضع مشاركة النظم الاشتراكية فيها ، بينما بلغت آفاقا غير مسبوقه في الولايات المتحدة واليابان وبدرجة أقل أوروبا الغربية ، وقد أدى ذلك الى قيام الولايات المتحدة بتطوير برنامج ضخيم لحرب النجوم يدخل بالتوازن النووي القائم مع الاتحاد السوفيتي . كما ان الثورة الثالثة تغطي الغرب قدرات جديدة في مجال السيطرة الاقتصادية والطاقة الدعائية على مستوى النظام العالمي بأكمله(٤٦) .

ومن ناحية أخرى فقد استطاع النظام الرأسمالي - حسب هذا الرأي - التغلب على ازماته وبأدر الى سياسات للتكيف مع الظروف العالمية كما يلي :

(١) الاقدام على تكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية المتقدمة من خلال عدد من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الجات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجماعة الأوروبية ووكالة الطاقة الدولية ، وبجانب ذلك فقد خلقت هذه الدول اطارا مؤسسيا جديدا منذ عام ١٩٧٦ يتصل في اللقاء السنوي لقادة الدول السبع الصناعية الكبرى . كما أدت الشركات متعددة الجنسية في المجالات المالية والصناعية والخدمية والاتصالات اعلمية الى مزيد من تكثيف علاقات الاعتماد المتبادل بين هذه الدول ، ومكنت ثورة الاتصالات العالمية من الربط بين اسواق المال العالمية سواء في الربط بينها او تسهيل التعامل مع ظواهر أخرى مثل ديون العالم الثالث بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس .

استطاعت الدول الرأسمالية الصناعية بفضل هذه المؤسسات العالمية زيادة تكثيف التفاعل الاقتصادي والتبادل التجاري فيما بينها(٤٧) ، كما منحتها قدرة أكبر على ادارة الازمات مثل الارتفاع الحاد في سعر الدولار عام ١٩٨٥ ثم انخفاضه عام ١٩٨٨ وازمة سوق المبال ١٩٨٠ الخ .

(ب) اتجهت هذه الدول الى مرحلة ارقى من التعاون الثقافي فى مجالات الثورة الصناعية الثالثة فيما بينها ، وذلك فى برامج للحكومات مثل برنامج حرب النجوم الذى وافق على الاشتراك فى ابحاثه كل من المانيا الغربية واليابان وبريطانيا واسرائيل .

(ج) وقد سلكت أيضا مجموعة من السياسات بفرض التكيف مع معطيات البيئة العالمية التى تشكلت فى السبعينات مثل قضية الطاقة .

(د) واخيرا فقد حاول الغرب تحسين صورته عقب انسحاب أمريكا من فيتنام باللجوء الى شعار « حقوق الانسان » ومع أنه وجه أساسا ضد الاتحاد السوفيتى وحلفائه ، الا أن ظلاله سرعان ما امتدت الى دول أخرى فى أمريكا اللاتينية وآسيا ، وحيث أصبحت الديمقراطية السياسية قيمة سياسية تسعى الدول الحليفة للقرب لبلوغه ، ومما ساعد على نجاح هذه السياسة ، أن المثال الأخلاقى والانسانى للنظام الاشتراكى واجه مأزقا شديدا أسهمت ثورة الاتصال فى اظهار الفوارق بين النظامين فى مجال حقوق الانسان والديمقراطية ومستوى المعيشة وحرية المعلومات . . . الخ .

وعلى الجانب الآخر فى العالم الثالث ، فقد شهدت نهاية السبعينات ظاهرة انقسامه الى دول أو مجموعات متميزة بسبب عوامل منها :

١ - حدوث تمايزات اقتصادية كبيرة بين مجموعة الدول المصدرة للنقط ذات الدخل المرتفع ، ومجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، ثم تلك ذات الدخل المتوسط المنخفض واخيرا دول منخفضة الدخل . وزاد الأمر الى اختلافات من حيث معدلات النمو فى ميادين الصناعة والصناعة التحويلية ونصيبها من الناتج المحلى الاجمالى فى مقابل نسب الزراعة والخدمات ، فضلا عن التمايز من حيث القدرات الثقافية والتعليمية والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أهم من ذلك ما حدث من تمايز بين مصالحها فى التعامل مع النظام العالمى .

٢ - استطاعت الدول الصناعية مواجهة مطلب النظام الاقتصادى

العالمى الجديد صياغة استراتيجية بديلة تعمل على تجزئة دول العالم الثالث الى قسمين : يضم الاول عددا قليلا من الدول صاحبة الارتباط الوثيق مع السوق الرأسمالية الغربية تركزت فيها أنشطة الشركات متعددة الجنسية وتتوافر فيها قدرة صناعية مناسبة او تتمتع بموقع استراتيجى هام أو موارد طبيعية كبيرة ، ونضم دولا مرتفعة الدخل وأخرى من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع والمنخفض بجانب الهند والصين من الدول منخفضة الدخل . وفى حين يشمل القسم الثانى غالبية الشريحتين الثالثة والرابعة . وانحصر توسيع السوق الرأسمالية وتجزئة العالم الثالث عمدت الدول الغربية الى تمييز بلدان القسم الاول لكى يكون رصيذا احتياطيا للعالم الرأسمالى ، مع بقاء القسم الثانى فى تسمية متزايدة .

على أن مثل هذا التحليل(٤٨) يركز على مفاهيم القوة والمصلحة القومية التى صاغتها المدرسة الغربية فى العلاقات الدولية وتمطى الاعتبار الاول لقضايا الصراع السياسى والأيدولوجى والعسكرى بين الشرق والغرب ، وبما يجعلها تفسر العلاقات بين المسكرين بناء على محور الامن فقط يقصد احتواء أو حصار الطرف الآخر ، وتضع بالتالى مراحل زمنية بناء على ذلك، الفهم مقسمة بين الحرب الباردة ثم الانفراج ثم الحرب الباردة الجديدة (١٩٧٩ - ١٩٨٥) ولا تأخذ فى اعتبارها قضايا هامة أخرى اقتصادية وثقافية ، كما لا تهتم كثيرا بتطور الدوائر السياسية الموجودة داخل القوتين الاعظم وبقيّة دول المسكرين وحجم نفوذها فى الدفع تجاه الانفراج أو ارداد المواجهة والحرب الباردة ، هذا فضلا عن أنها تسقط من حسابها تماما بلاد العالم الثالث وأشكال تأثيرها وتأثيرها فى مجرى علاقات الشرق والغرب .

ويمكننا منظور الاقتصاد السياسى الذى يأخذ فى الاعتبار أهمية المستوى الاقتصادى مع علم اغفال ما للمستوى السياسى والأيدولوجى من استقلالية نسبية تبرز فى أن لقضايا الصراع والقوة وسباق التسليح النووى من اولوية قد تملو على أهمية المستوى الاقتصادى فى ظروف التوتر فى

النظام العالمى واشتداد حدة المواجهة والتنافس بين القوتين الأعظم ، وان كان ذلك لا يعنى أن سياسات وأفكار الاستغلال الاقتصادى والحصار الثقافى والاستيعاب الثقافى التى تمارسها المراكز الرأسمالية العالمية سواء ضد الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية أو ضد بلدان العالم الثالث .

بناء على ذلك المنظور يمكن تحليل عودة الحرب الباردة الجديدة واستمرارها الى تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى الى تذى نفوذ وقوة الإتجاهات اليمينية المتطرفة المعادية للسوفييت فى الولايات المتحدة ويمثلها المجمع الصناعى العسكرى بصفة أساسية والذي دعا الى تصعيد سباق التسلح النووى وفى اشغال حروب وصراعات اقليمية محدودة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، وكذا فى محاولة استنزاف السوفييت وجرهم الى سباق تسلح رهيب يرهق الميزانية السوفيتية ويحرم المواطنين هناك من توجيه جزء كبير من الموارد الموجهة لسباق التسلح لتطوير الاقتصاد وتحسين معيشتهم ، وقد تجلى ذلك فى برنامج حرب النجوم كمثال . ووجد فى هذه السياسة مكسبا اقتصاديا صافيا يتيح للرأسمالية العالمية الخروج من أزماتها البنيوية الدورية والتى استمرت لمدة طويلة هذه المرة منذ أواخر الستينات حتى منتصف الثمانينات .

هذا بالإضافة الى أن أوروبا الغربية ركزت فى اطار اتفاقية هلسنكى للأمن والتعاون الأوروبى (١٩٧٥) على الاستيعاب الاقتصادى والثقافى لعول أوروبا الشرقية ، بينما انصبت الاستراتيجية الأمريكية على المواجهة والحصار الأمنيين وحظر تصدير الثقافة المتقدمة للاتحاد السوفيتى وحلفائه (٤٩) .

أما مقولة الضعف البنائى فى النظام الاشتراكى العالمى فهى لا نعبر صريحة من حيث عدم دقة تشخيصها للأزمة من جانب وأرجاعها هذا الضعف الى خلل فى الفلسفة والنظام من أساسها من جانب آخر ، ذلك أن الأزمة إنما تعود بالنسبة للنظام السوفيتى الى عجز هذا النظام

بتركيبته الايديولوجية والحزبية والاقتصادية والقومية ، والتي ظلت شبه جامعة تقريبا لحقبة طويلة طالت عشرين عاما منذ منتصف الستينات الى منتصف الثمانينات ، عن الدخول في مرحلة جديدة من النمو كان لابد من ولوجها (٥٠) ، فبعد أن نجح الاتحاد السوفييتي في بناء قاعدة تنمية واسعة في اطار من التعبئة الشاملة للجماهير بميكانزمات لها ملاساتها ، بدأت هذه القاعدة تتهدد بفعل ما أعقب الحرب العالمية الثانية من حالة حصار شديد فرضته الدول الغربية جعلت النظام السوفييتي يركز على قضايا الأمن حتى في علاقته بالنظم الاشتراكية الوليدة في شرق أوروبا والتي جاءت الاحزاب الشيوعية في أغلبها الى الحكم بتأثير الجيش الأحمر السوفييتي وليس نتيجة تطور ديمقراطي حقيقي ، ولم تكن تجربة النكامل الاقتصادي في اطار « الكوميكون » بذات الشأن لأن تخطيط النمو في كل دولة تأسس على تنمية الاقتصاد الوطني بمعزل عن الاقتصادات الأخرى ، في حين حققت دول غرب أوروبا اندماجا اقتصاديا حقيقيا في اطار الجماعة الاقتصادية مكنها من تحقيق تطوير اقتصادي وتقني فعلي .

ولقد استلزمت المرحلة الجديدة من النمو وهي مرحلة اشباع الحاجات وتحسين نوعية استهلاك المواطن السوفييتي ضرورة ادخال تغييرات أساسية في الفكرة الماركسية عن القوميات وعن المساواة بينها وكفالة حقوقها ، وكذا في الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والمعلومات والتجمع والتنظيم وبما ينهي احتكار الحزب الشيوعي للحكمة وللممارسة السياسية وبما يكفل للجماهير مشاركة حقيقية في صنع القرار السياسي وفي صياغة المستقبل ، ولم يكن ممكنا للاتحاد السوفييتي أن يلحق بالتطور التقني الرهيب في الغرب سوى بمشاركة ديمقراطية فاعلة للعمال والفلاحين والمثقفين والمهنيين بعيدا عن تسلط بيروقراطية الحزب وفسادها وجمودها الطويل زمنيا . هذه البيروقراطية التي جعلت الحزب الشيوعي لا يعبر عن الطبقة العاملة ذاتها ولا عن تحالف العمال والفلاحين ، حتى ان للبروليتاريا تناقص تمثيلها في الحزب الى ٤٠٪ من مجمل العضوية ،

وشغلت الفئات المهنية ٤٠٪ ، في حين تركت الـ ٢٠٪ للفلاحين والفئات الأخرى ، بما يعنى غياب مفهوم دكتاتورية البروليتاريا الذى جعله الرأى السابق أحد أهم مبادئه وجوهر الفلسفة الماركسية فى التطبيق .

وهناك أيضا ما تروجه بعض دوائر الغرب والكتاب العرب منذ أحداث الكتلة الاشتراكية من دمج متمصف بين التسلطية السياسية وأنظمة الحكم الشمولية وبين الفكرة الاشتراكية ذاتها والملكية العامة لوسائل الإنتاج ، فما حدث بالفعل هو تطبيق محدد فى اطار ظروف تاريخية خاصة للغاية ، وبحيث لا يمكن الربط بين الاشتراكية من جانب وبين الحزب الواحد كحتمية وغياب التعدد السياسى والحزبى . وفى بلدان العالم الثالث على وجه الخصوص يروج البعض لمفولة ان انجاز التحرر من التبعية لم يحقق فى حقل انواع ديمقراطية حقيقية ، لأن روابط التبعية لا تستند الى قوى سياسية طبقية خارجية فقط وانما الى قوى تابعة لها فى الداخل ، حيث ان فك روابط التبعية استدعى اهدار الحقوق السياسية للقوى التابعة وبما يتنافى مع الديمقراطية السياسية(٥١) .

ان قدرة النظام الرأسمالى على التكيف لا ترجع كما يتصور البعض الى كفاءة الرأسماليه كطبقه او كمنط انتاج ، وانما وبالاساس الى سياسات الحكومات الرأسمالية التى تتدخل بصفة دورية لترشيد الرأسمالية وكبح جماحها وخاصة فى ظروف الازمات الشديدة التى يمكن ان تمصف بالنظام من أساسه . بجانب وجود مؤسسات متطورة للممارسة السياسية والثقافية والتى استطاعت الخروج عن اطار المصالح الضيقة للرأسمالية كطبقه ، وأسهمت مظاهر استغلال بلدان العالم الثالث وتكديس الأرصدة المالية الضخمة من نفطية وغيرها فى البنوك الغربية الكبرى بجانب دور الحكومات الغربية الرئيسى فى توجيه نسبة كبيرة من الانفاق العام نحو التطوير العملى والتفانى بما مكن من أحداث ثورة صناعية ثالثة فى مجال الالكترونيات الدقيقة واستغلال المعلومات والحاسب الآلى .

ولقد قلل الرأى السابق كثيرا من دور آليات السيطرة العالمية التى تمارسها المراكز الرأسمالية (الشركات متعددة الجنسية ، صندوق النقد ، البنك الدولى) فى استمرار تبعية وتخلف بلدان الأطراف ، بل وتشجيع نموذج يقوم على الاستثمار الأجنبى المشترك مع رأس المال العام والخاص ونقل الثقافة الغربية كثيفة الاستخدام لرأس المال وذات التكلفة السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية العالية ، ورغم أن بعض التجارب الرأسمالية التابعة فى كوريا الجنوبية وتايوان والأرجنتين والبرازيل وسنغافورة وهونج كونج حققت نجاحا لا يمكن انكاره الا أن ذلك كان لأسباب خاصة للغاية أهمها تركيز الشركات متعددة الجنسية لأنشطتها فى هذه البلدان مما مكنها من الاستفادة من مزايا الاستثمارات التى تقوم بها ومن الفروع التى أنشأتها هذه الشركات لتحديث تكاملا مع الاطار التقنى والصناعى للشركة الأم فى بلادها الغربية الأم ، كما أن ما حدث كان على حساب الديمقراطية والحريات وعدالة توزيع الدخل والثروة ، مما أدى الى شيوع مظاهر الاضطراب والسخط الاجتماعى ، وقاد الى تغيير أساسى فى هيكل الأنظمة السياسية وفى ترشيده الأداء الرأسمالى التابع والمشوه .

وكان من المنطقى أن يؤدى تركيز الرأسمالية العالمية على بلدان معينة الى حالة الانقسام بين بلدان العالم الثالث بجانب عوامل طبيعية مثل ظهور النفط فى البلدان العربية وغير العربية ، هذا فضلا عن غياب اطراد دؤسسية اقليمية بين الأطراف تمكنها من احداث نوع من التكامل أو الاندماج الاقليمى اقتصاديا وثقافيا ، وتظل المسألة فى النهاية لا تقوم على أساس التفاوت من حيث متوسط الدخل السنوى للفرد وانما تتوقف على دمجوتة من العوامل تفضى الى اما تنمية مستقلة تحقق اشباع الحاجات الأساسية وتجاوز التخلف من قيود وروابط التبعية سواء للنظام الرأسمالى العالمى أو للدول الاشتراكية المتقدمة قبل التحولات الواسعة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى .

ولقد تناولت هذه الدراسة فى الاطار النظرى كيف أدى التوسيع

العالمى للرأسمالية الى عدم اتاحة الفرص لظهور رأسمالية قوية فى بلدان
الاطراف تتيح لها قيادة نمط مستقل للنمو الرأسمالى ، وبحيث تستطيع
الاسهام كمشريك فاعل فى النظام الرأسمالى العالمى او تشكل مراكز
رأسمالية جديدة ، وانما يمكن القول أن بعض الدول التى حققت نموا
ملحوظا فى الاطار الرأسمالى مثل كوريا الجنوبية توجد أمامها فرص متاحة
لاستثمار التحولات الجديدة فى النظام العالمى وبالأذات مع اندحار شبح
الحرب الباردة وتحول المنافسة الدولية الى الجوانب الاقتصادية والثقافية
والاعلامية والعمل المشترك لمواجهة مخاطر تلوث البيئة ومشكلة الطاقة
والاستفادة من ثمار الثورة الصناعية الثالثة التى لم تحقق نتائج ذات بعد
اقتصادى وخاصة فى مجال الهندسة الوراثية التى يمكن لها ان تؤدى الى
تطور هائل فى ميدان زيادة الانتاجية فى الزراعة وانتشور الطيورانية وتوليد
مصادر جديدة للطاقة ومواجهة مشكلات التصحر والنقص فى المياه . ومن
هنا فان هذه التغيرات الهائلة تؤدى بالضرورة الى تقوية التكتلات الاقتصادية
الدولية الحالية والى نشور تكتلات جديدة بتوسيع التكتلات السابقة ، مثال
ذلك انضمام أوروبا الشرقية الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، او بدخول
اطراف كانت فيما سبق متنازعة ، وهكذا يمكن تصور قيام تكتل اقتصادى
فى آسيا تقوده اليابان وتدخل فيه الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وبهية
ما يسمى بالنمور الاربعة (سنغافورة وهونج كونج) مع الأخذ فى الاعتبار
احتمال قوى لارتباط الاتحاد السوفييتى بروابط اقتصادية وتقانية عالية
مع هذا التكتل ، ومن ناحية اخرى قد تجد الولايات المتحدة أمامها ضرورة
الدخول فى تكتل اقتصادى مع كندا وبعض دول أمريكا الجنوبية مثل
البرازيل والأرجنتين لمواجهة منافسة أوروبا والتكتل الآسيوى .

على ان هذه الصورة الجديدة لا تعنى غياب استمرار تبعية أغلب بلدان
العالم الثالث للسوق الرأسمالية العالمية ولظواهر استغلال المراكز الرأسمالية
خاصة فى ظل الضعف الاقتصادى الرهيب لهذه البلدان ومواجهتها لأزمات
الديون والمجاعة والتصحر وغيرها ، وفى اطار تراجع السوفييت عن سياسات

التحالف والتعاون مع هذه البلدان في ظل أزماته التي ستسوق تسعرق وقتا لا يقل عن عشرين عاما للتغاب عليها ، وكذلك في اطار انحسار التحرر الوطنى والحركات القومية المناوئة للاستقلال الراسمالي الامبريالى ، ففي ضوء فشل خبرة الاعتماد على القروض والمعونات والاستثمارات الخارجية الآتية من الدول الصناعية الراسمالية في ذاتها ، بل ومع توجه هذه الاستثمارات والمساعدات الى دول شرق أوروبا لدفعها الى مزيد من اقتصاد السوق وتعميق الاندماج فى تقسيم العمل الدولى ، تبدو مخاطر المحاولات الانفرادية التى تقوم بها بعض بلدان الاطراف لتحسين وضعيتها فى شروط التبادل الدولى والاستفادة من التبعية السياسية والتحالف الأمنى مع دول الغرب ، وذلك أن الاحتكارات الأولية العملاقة تتولى توظيف الأموال والأرباح الهائلة المحولة من بلدان العالم الثالث سواء فى صورة فوائد وأقساط المديون أو ودائع الدول والأفراد أو الرشاوى والعمولات والحسابات السرية الخاصة بكبار المسئولين فى هذه البلدان والمودعة فى المصارف الغربية . تتولى توظيفها ليس فى إعادة توجيهها لهذه البلدان وإنما لتنمية البلدان الراسمالية ذاتها ودول شرق أوروبا .

لا يبقى - اذن - أمام أغلب بلدان الأطراف لمواجهة التحولات واسعة النطاق فى النظام العالمى واتى جاءت بالسلب وأغير صالحها(٥٢) . سوى أحداث تحولات ديمقراطية حقيقية نتيح مشاركة سياسية واسعة لاجماهير فى صياغة حلول لمقاومة ضغوط التبعية العالمية وآليات السيطرة وهوواجه كافة مظاهر الفساد السياسى والادارى وأخيرا عمل تجمعات اقتصادية لتحسين موقف التفاوضى مع المراكز الراسمالية لمواجهة أزمات الديون والتبادل الدولى والاستفادة بأكبر قدر ممكن من التطور التقانى الكبير .

ولا يمكن أيضا قبول مقولة أن النظام العالمى الجديد سوف يتجه الى نوع من السيطرة الواحدة أى وجود قطب واحد مسيطر هو الولايات المتحدة فى ضوء أن الاتحاد السوفييتى السابق لم يتأثر حفاظه على توازن الردع النووى رغم تنازلاته العسكرية الكثيرة فى مجال سباق التسلح النووى

والتقليدى ، وفى شرق أوروبا وانسحابه من مواقع عديدة من العالم الثالث، كما أن ازدياد النزعات العنيفة والمدوانية للولايات المتحدة جعلت السوفييت يتراجعون من مفهوم « توازن المصالح » وتسوية الصراعات الاقليمية بالطرق السلمية وخاصة فى افغانستان وكمبوتشيا ، هذا فضلا عن أن اقدام الولايات المتحدة على التدخل العسكرى المباشر فى بنما حتى فى ظل الظروف الجديدة انما يعبر عن سلوك متكرر قوبل بصمت سوفييتى حتى فى ظل الحرب الباردة ، مثلما حدث فى جرينادا وليبيا و ٠٠٠ الخ .

هذا بجانب أن تغير ميادين المنافسة العالمية من الجانب العسكرى الى مجالات الاقتصاد والتقانة وفى ظل ازمت الاقتصاد الامريكى التى جعلت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة فى العالم وتراجع صادراتها فى الانتاج العالمى يجعلنا نخرج بنتيجة أن النظام الجديد سوف يتميز بأنه عالم متعدد الأقطاب .

ثانيا : نظرية الدولة الرأسمالية التابعة فى الأطراف

جاءت نظرية الدولة الرأسمالية التابعة أو الطرفية عقب انتقادات نظرية ومنهجية عديدة وجهها أصحابها للمقولات الأساسية التى أوردتها نظرية الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار ، وبصفة خاصة عند « حمزة علوى » و « جون سول » (٥٣) ، ومن أهم هذه المقولات ما ذهب إليه الاثنان من أن « الدولة ما بعد الاستعمار » تمتعت بقدر كبير من الاستقلال النسبى فى مواجهة البناء الاجتماعى التابع عموما و « الطبقات » المحلية المسيطرة من الرأسمالية التجارية والكمبرادورية وكبار ملاك الأراضى ، واستنادا الى أن هذه الدولة تسيطر عادة على الموارد الاقتصادية وعلى وسائل الانتاج وتتمكن من ثم من تعبئة والحصول على قدر عال من الفائض الاقتصادى توجهه لأغراض التنمية ، ذلك أن « الطبقات المسيطرة » لم تكن تستحوذ على وسائل الانتاج سواء بالملكية المباشرة أو غير المباشرة ، سواء ابان فترة الاحتلال الاستعمارى أو بعد الحصول على الاستقلال ، وهذا الأمر مكن جهاز الدولة والقلبة العسكرية - البيروقراطية الحاكمة « الأوليجاركية » من استخدام الدولة ، التى لم تصبح عندئذ أداة فى يد طبقة واحدة وكهيكل مستقل فى القيام بدور المصالحة والوساطة بين « الطبقات الثلاث » التى ذكرها « علوى » على النحو السالف ، التى وان كانت متنافسة الا أنها غير متناقضة ، بفرض حماية هذه المصالح وفرض النظام العام فى المجتمع ، بجانب ما تدعيه من القيام بدور تنموى .

وفىما يبدو أن المحسور الرئيسى لهذه الانتقادات دار حول رفض أصحاب نظرية الدولة الرأسمالية الطرفية لمقولة الاستقلال النسبى للدولة . وطرحوا من جانبهم قضايا وتساؤلات أهمها ما يتعلق بدور الدولة فى

استمرار المجتمع ، وان هذا الدور يتسم بالطابع المميز للدولة فى الحفاظ على التناقضات القائمة فى البناء الاجتماعى التابع ، وتوثيق شروط اعادة الانتاج الاقتصادى فيه بشروط اعادة الانتاج فى رأس المال الدولى ، وعلى مستوى عالمى ، وبالنسبة لمسألة الاستقلال النسبى للدولة فانها تتصل بدور البيروقراطية أساسا بناء على ارتباطها التاريخى بالدولة .

ويعد الكاتبان الألمانيان « زيمان » Ziemann و « لانزندورفر » Lanzendorfer من أهم رواد النظرية والذين ربطا منهجيا بين الدولة والطبقة ودور علاقات الانتاج فى ادارة الصراع الطبقي ، فضلا عن آثار عمليات الانتاج واعداد الانتاج الاقتصادى على علاقة الدولة بالمجتمع . ويبدو تأثيرهما واضحا بآراء « هولانتزاس » التى أوردها فى كتابه « الدولة والقوة والاشتراكية » وذهب بشأنها الى اعتبار الدولة تجسيدها أو ساحة للصراع الطبقي ، وذلك بعد تطوير آرائه السابقة حول الاستقلال النسبى للدولة . من هنا رأى كل من « زيمان » و « لانزندورفر » أن الدولة تحتضن عملية الصراع الطبقي الذى ينتقل اليهسا بشكل مؤسسى Institutionalized ويستقر فى جهازها ، وتبعا لبناء القوة تتواجد مصالح كافة الطبقات - بدرجات متفاوتة - فى أجهزة الدولة وتتفاعل فى داخلها . ومن جانب آخر فان ما تقوم به « الطبقات المسيطرة » من ممارسة نظرية وعملية عن طريق الدولة لا تبرر بها تحكمها فقط ، وانما تحاول كذلك استعمال هذه الممارسة فى الحفاظ على قدر من التراضى العام بين الحاكمين والمحكومين ، وميدان النشاط النظرى والعمل هو الدولة على حد قولهما . وهو طرح اقرب الى الدقة بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث .

ويذهب « زيمان » و « لانزندورفر » الى القول بأن عملية اعادة الانتاج الاقتصادى الاجتماعى فى مجتمع رأسمالى متقدم تحدد شكل ووظيفة الدولة ، فهذه الدولة تعتبر بناء على ذلك نتاجا عضويا لهيكل المجتمع ونفس الوقت عنصرا بنيويا أساسيا فى المجتمع وتعتبر من ثم عن تناقضات

العلاقات الاجتماعية السائدة ، وعلى هذا الأساس يقدم كل من « زايمان » و « لانزندورفر » محورين أساسيين لفهم الدولة في مجتمع رأسمالي متقدم وهما (٥٤) :

أولاً : الوظيفة الاقتصادية للدولة التي تجعل منها مؤسسة اقتصادية لإعادة الانتاج وتحدد أنماط الانتاج والتجارة .

ثانياً : الوظيفة السياسية للدولة ، حيث تساهم في إعادة الانتاج من خلال أدوارها السياسية وتعد تعبيراً عن وحدة المجتمع ، وتحدد العلاقات المعقدة والمركبة بين الطبقات وأقسام الطبقات الوظيفية السياسية للدولة كمؤسسة لإعادة الانتاج ، ويمكن قيام الدولة بهاتين الوظيفتين من احتكار ما يسميه « زايمان » و « لانزندورفر » قوة اقتصادية إضافية .

وبالنسبة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع فهما يحددانهما على أساس عنصرين رئيسيين أيضاً هما (٥٥) :

١ - تميز الدولة كقوة مؤسسية من ناحية الوظائف عن المجتمع كبنية بسبب أداء الأولى للمعنى الاقتصادية وعلاقتها بالحركات الطبقيّة .

٢ - وجود علاقة وظيفية ، رغم هذا التمييز ، بين نشاط الدولة وعملية إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية .

وهذان العنصران هما أساس أو جوهر تمتع الدولة بدرجة من الاستقلال النسبي عن المجتمع ، وهو ما يبدو واضحاً في العوامل التالية :

(أ) فالوظيفة الاقتصادية للدولة والتي تتمثل في دورها الهام في عمليات الانتاج وإعادة الانتاج المادى في كافة الظروف تعطىها استقلالاً نسبياً بحيث لا تصير مجرد أداة للقوى الاقتصادية المسيطرة ذات النشاط الخاص .

(ب) وقيام الدولة بالوظائف الأخرى من أيديولوجية وأمنية وتوحيد سياسى لفئات وطبقات المجتمع يكسبها هذا الاستقلال النسبي من خلال

اقدامها على عملية التوافق والتراضى بين المصالح المتعارضة للأفراد والجماعات .

(ج) وأخيرا تمارس الدولة السلطة بصفة مستقلة نسبيا استنادا الى عمليات التمثيل النيابى والمؤسسى للمواطنين .

يؤكد « زايمان » و « لانزendorfer » فى ثنايا التحليل دائما على الدور الفعال لقوانين الانتاج المادى فى صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وهى علاقة متفاعلة لا تجعل من الدولة كيانا فوق الجميع أو يتجاوز الأفراد والمصالح ، وانما هى تعبر عما يسميانه « استجابة مؤسسية » لحلصة تناقضات وتفاعلات المجتمع ، وفى هذا الاطار يبرر دور البيروقراطية القابض على السلطة ، والتي تتمتع فى ظروف اعادة الانتاج الاجتماعى باستقلالية نسبية بفعل الامتيازات التى يكسبها الأفراد المرتبطون بها ، وكذلك الاجراءات واللوائح التنفيذية التى تعطيها سلطات التنفيذ والاشرف والتحكم(٥٦) . الخ . بعبارة اخرى استطاع جهاز الدولة البيروقراطى أن يؤسس لذاته آلية هيكلية منظمة تقوم على العلاقات السلطوية مع القوى الأخرى فى المجتمع .

وإذا كان ما سبق يتصل بالدولة فى مجتمع رأسمالى متقدم ، فإن الوضع يختلف بالنسبة للدولة فى مجتمع طرفى ، فحسبما يرى « زايمان » و « لانزendorfer » ان هذه الدولة قد اندمجت فى السوق الرأسمالية العالمية وتأثرت ، لذلك أبنيتها الاقتصادية والاجتماعية بممارسات آليات اعادة الانتاج فى الدول الرأسمالية الصناعية ، وامتد ذلك الى القطاعات العسكرية والثقافية فى مجتمعات الأطراف ما أدى الى اخضاع هذه الأبنية والقطاعات التابعة للنظام الرأسمالى الدولى (المتروبول) والذى ينمو باستمرار على حساب تخلف الأطراف فى عملية عالمية واحدة . أكثر من ذلك ، ومن وجهة نظرهما ، فإن قوى الانتاج تدفقت من المتروبول الى الأطراف لتعيد نكبات البناء الاقتصادى التابع مع عملية اعادة الانتاج التى تتم فى داخل الدول الرأسمالية المتقدمة أو المراكز . ويخلص « زايمان » و « لانزendorfer »

من ذلك الى حالة العجز التي تعاني منها مجتمعات الأطراف عن امكانية التطور المستقل بفعل اندماجها التاريخي في السوق العالمية ، ووجود الموارد المتاحة للانتاج واعادة الانتاج خارج حدودها . وهكذا ينقلنا هذان الباحثان الى القول بأن ما تملكه الأنظمة والقوى الحاكمة في مجتمعات الأطراف هو مجرد سلطة تنفيذية ادارية لتكييف ظروف البلاد مع شروط عمليات الانتاج واعادة الانتاج في قلب المراكز الرأسمالية الدولية التي تتحكم فيها بدورها « قلة مالية عالمية ، تسيطر سياسيا في المراكز والأطراف معا .

ويفق كل « زايمان » و « لانزندورفر » على هذا النحو مع التفرقة التي طرحها بعض الباحثين بين « طبقة حاكمة » و « طبقة حكومية » وقام البعض من الباحثين^(٥٧) بتطوير هذه الفكرة بالقول ان ما تتمتع به الدولة الطرفية من استقلال نسبي ازاء مجتمعتها انما يرجع بالاساس الى تكيفها مع عمليات الانتاج واعادة الانتاج على مستوى عالمي وما يقوم به الجهاز البيروقراطي لهذه الدولة ، في اطار ذلك من تكوين مصالح خاصة به وفي ادائه لوظائفه ، فهو اذن « استقلال من حيث الأداء » **Instrumentaly** **autonomous** يمكن الدولة الطرفية من خدمة مصالح « ائقة المالىة المحاية » ككل وليس مصالح فئة أو شريحة فيها .

بيد أن الدولة لا تستطيع أن تلعب دورا مستقلا من الناحية السياسية في ضوء تحكم « انطبقة السيطرة في الداخل والخارج » في وسائل الانتاج التي قد تتمكن من الضغط على الدولة بالانسحاب من ميادين الانتاج والاستثمار مما يفرض على الاخيرة اختيارات محددة لا تستطيع تجاوزها . فالدولة ، في أمريكا اللاتينية كمنال ، ليست بذات قدرة على تغيير آليات السيطرة في البناء الاجتماعي - الطبقي وهي آليات بنيوية تتحكم فيها « الطبقة المسيطرة » محليا ورأس المال الدولي خارجيا ، كما تتعرض الدولة لضغوط الطبقات والجماعات المحكومة / الخاضعة ، وقد تحاول الاستفادة من تشجيع التحركات الشعبية لهذه الطبقات لتأمين استقلالها ازاء « الطبقة المسيطرة » ، ولكن ذلك لا يؤدي عادة الى احداث خلل في التركيب الاجتماعي

السائد أو الى تهديد مصالح . الطبقة المسيطرة ، بعبارة أخرى لا تتمكن الدولة من تحقيق استقلالها الذاتي بفعل الوضعية البنيوية لها داخل التشكيل الاجتماعي الطبقي السائد داخليا ، ومكان هذا التشكيل فى النظام الرأسمالى العالمى (٥٨) .

والمعنى الذى ينتهى اليه هذا الاستنتاج ان هناك شكاً حول مصداقية الغرض القائل بتطابق الاطارات/الحدود السياسية والاقتصادية القومية ، فحدود الدولة القوية سياسيا لم تعد تتطابق مع حدود الأبنية والعلاقات الاقتصادية المحددة تاريخيا بالسوق (المالية) وهكذا فان دور الدولة يؤسس إعادة انتاج سياسية يذهب الى الحفاظ على استمرار الأبناء الطبقي غير المستقر وعى تعمل كوسيط لتسوية المشكلات السياسية بين جوائز الدولة وانطبقت المخنفة ، وكذلك انوساطة حل الخلافات السياسية بين قطاعات « البرجوازية الوطنية » ومصانع البرجوازية الاجنبية ، وتتسم الدولة بعدة خصائص أهمها الضعف وعدم الاستقرار وغياب الشرعية وعدم التكامل الفرمى ومحدودية الموارد وفعالية ، وعدم فعالية الأجهزة الحكومية فى الرقابة على الاسعار وانشاط الاقتصادى الوطنى والأجنبى (٥٩) .

ويفسر « زايمان » و « لانزendorfer » ضعف الدولة بعدة أسباب منها حالة التنافر البنيوى الذى يظهر فى عدم سيادة علاقات الانتاج الرأسمالية ومحدودية تطور القوى الانتاجية ومن ناحية أخرى اعتماد عملية إعادة الانتاج على السوق العالمية التى تسيطر على أجزاء عامة من الموارد الاقتصادية للبلاد ، ويرجع عدم الاستقرار السياسى للتغيرات المستمرة فى شكل الدوله ومؤسساتها وقياداتها ، وذلك بفعل التغيرات الدائمة فى البنية الطبقيه وتعمق المصالح الطبقيه الخاصة ، التى تحتل الأولوية على المصالح التى تحاول الدولة صياغتها لكي يخدم مصلحة عامة والفساد المستشري فى الدولة والذى يؤدي لان تصبح أداة خاصة لمصالح طبقة محددة . ويهود فقدان الشرعية الى اخفاق الدولة فى اقامة أشكال ديمقراطية برجوازية لممارسة الحكم ، وكذا فى انحيازها ل « الطبقة الحاكمة » والتناقض بين

اشكال الحكم على المستويات القومية والاقليمية والمحلية ، واخيرا الطابع التساطى للدولة سواء كان يحكمها نظام الحزب الواحد أو الانقلابات العسكرية(٦٠) .

على ان هناك جوانب معينة توفر للدولة مصادر قوة على حد قولهما ، ومنها الدور الذى تؤديه فى التنمية بفعل ضعف القاعدة الاقتصادية ... : نتيجة الخائبة ، التى تعتمد على الدولة فى عملية اعادة الانتاج ، فضلا عن ان ازدياد حدة الأزمات السياسية والاقتصادية يزيد من الدور التداخلى للدولة لمواجهة نمو التفاوت الاجتماعى وما يقود اليه من صراعات وتوترات ، وهذا يؤدى بدوره الى قيام نظام حكم عسكرى بيروقراطى - تكنوقراطى ويرى انباجان ان هذه العمليات تدور فى اطار شروط اعادة الانتاج الرأسمالى التى تحكمها السوق العالمية ، وتفضى لمزيد من تدخل الدولة وازدياد الطابع المركزى لها .

وتؤدى الدولة الطرفية كمؤسسة اقتصادية لاعادة الانتاج وظائف محددة أيضا فى اطار شروط اعادة الانتاج الرأسمالية العالمية(٦١) .

١ - ربط الاقتصاد الوطنى بالسوق العالمية من خلال ازالة الحواجز السياسية بينهما باتباع سياسة معينة للتصدير والاستيراد ونقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبى والارتباط بمؤسسات وهيئات مالية واقتصادية دولية .

٢ - اناحة الفرص لتوسع السوق العالمية فى الاطار الاقتصادى الوطنى بالميل نحو توفير شروط اعادة انتاج رأس المال الأجنبى العامل فى الداخل ، ورأس المال الوطنى المتجه للخارج .

٣ - توجيه رأس المال الوطنى لكى يعيد انتاجه فى السوق المحلية والصناعة والزراعة فى اطار عملية دمج الاقتصاد الوطنى فى السوق العالمية .

٤ - الابقاء على التنافر البنىوى بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ،

بحيث تظل هناك ابنية غير رأسمالية متخلفة وغير مندمجة في شروط اعادة الانتاج الرأسمالى .

فى اطار وظائف الدولة السياسية والاقتصادية سالفة الذكر ، قد تحاول الدولة الطرفية ان تجعل استقلالها بنيويا وليس « أداتيا » (٦٢) من خلال العمل على تخفيف ضغط « الطبقة المسيطرة » بالداخل والى الدول و « الطبقات المسيطرة » بالخارج ، خاصة اذا كان رأس المال الأجنبى يشكل « الطبقة المسيطرة » على البناء الاجتماعى ، ولكن ذلك يكون بصعه مؤقتة وعارضة فى اطار الظروف الدولية السائدة ، حيث يصير استقلال الدولة مقيدا باختيارات تاريخية محددة تتوقف على تطور قوى الانتاج داخل التكوين الاجتماعى وموقعها فى الأخرى فى نطاق النظام الاقتصادى العالمى . وقد تتوفر صورة أخرى للاستقلال البنىوى للدولة وترتبط بقدرتها على صياغة تحالفات مستحدثة مع « الطبقات » المحكومة وخاصة الشرائح النشطة منها ، على ان هذا الاستقلال يعد محدودا أيضا ، حيث ينبغى على الدولة ان تتحكم فى عميلة توجيه وتعبئة هذه الطبقات المحكومة لكي تتمكن من مواجهة « الطبقة الحاكمة » . وقد يؤدى الى ثورة تطيح بالدولة ذاتها ، ومن جانبها تدعم « الطبقة المسيطرة » تماسكها الداخلى ووثق من تحالفاتها الخارجية .

وفى حين يركز « زايمان » و « لانزendorfer » على دور آليات السوق الرأسمالية العالمية فى الدونة الطرفية والذى يظل محكوما بديناميات النمو فى المراكز الرأسمالية التى تتحكم فى الموارد الاقتصادية لهذه الدولة ، ومن ثم لا يتعدى دورها تهيئة الظروف والامكانات السياسية والاقتصادية لدعم وضعها التابع فى التقسيم الدولى للعمل ، ولخدمة تحالف « البرجوازية المسيطرة » بالداخل مع رأس المال الأجنبى . فان نظريه « كاردوسو » و « فاليتو » عن « الدولة التابعة » تنطلق على العكس من ديناميات التطور الداخلى وأوضاع الصراع الطبقي على المستوى الوطنى وحين تلعب الحركات الشعبية دورا أكبر أهمية فى تشكيل طبيعة الدولة ، وحين

توجد امكانية لحدوث تنمية اقتصادية سريعة وحقيقية حتى مع وجود نفوذ مؤثر لرأس المال الأجنبي ، وكذلك مع احتمال قيام اتجاه مستقبل لدى الدولة نحو اشكال ديمقراطية .

ويلاحظ ان الاثني تائرا بأفكار « بولا نتراس » الأخيرة أيضا حول علاقة الدولة بالبناء الاجتماعي التي تجعل منها حنية للصراعات الطبقية ، مع ان الضغوط التي تمارسها القوى الشعبية على الدولة قد لا تكون ثورية النتائج ، غير انها تمتلك قوة غير منكورة تدفع بالدولة الى الاتجاه الديمقراطي ، وطبقا لرايهما فان هناك امكانية لحدوث صراع طبقي مستمر قد ينتج انتصارات شعبية تتضمن شكلا من الديمقراطية الاجتماعية . مثل هذه التحولات لا تعتبر نتاجا لدور قوى خارجية ، وانما تعبيرا عن « توافر ظروف تاريخية - بنيوية » على حد قولهما تجعل الأبنية الاجتماعية تتشكل بالصراع والحركات الاجتماعية والصراع الطبقي في الداخل (٦٣) .

ورغم اتفاقهما مع « فرانك » و« سميرو امين » على عدم امكانية تحليل أي اقتصاد طرفي الا في اطار السيطرة الاقتصادية للمراكز التي خلقت هذا الاقتصاد تاريخيا ، وحيث يمكن ، أيضا ، فهم عملية التطور في الأطراف في اطار الدور الرئيسي للتغلغل الرأسمالي والقوى الخارجية . . رغم ذلك فان « كاردوسو » و « فاليتو » يتصوران ان التوسع الرأسمالي في دول مختلفة وفي فترات زمنية متفاوتة لا يقود الى نفس النتائج بالنسبة لشكل التطور في مجتمعات الأطراف . ذلك ان اختلاف تواريخ اندماج هذه المجتمعات في النظام الرأسمالي الدولي يعتبر نتاجا لاختلاف ظروف الوحدات التاريخية وارتباطها بوجود شرائح من « الطبقات المحلية » متحالفة او متصارعة مع رأس المال الأجنبي ، وكذلك باختلاف أشكال الدولة ووجود أيديولوجيات متميزة وبدائل محددة لاستراتيجيات متعاونة او متحدية للقوى الامبريالية (٦٤) .

يركز « كاردوسو » و « فاليتو » رؤيتهما على تحليل دور الدولة في

بلدان أمريكا اللاتينية في قياة استراتيجية التصنيع أبان أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات والتي اتاحت فرص قيام صناعة وطنية في اطار حماية جمركية وتحجيم الواردات ، ويعتبر الاثنان أن الدولة أدت دورا هاما في ذلك سواء كأداة لتعبئة الموارد المحاية لتشجيع صناعة تعتمد على قطاع التصدير ، وكذلك كآلية لتدعيم وتوليد سيطرة ، البرجوازية الصناعية ، المحلية . ومن وجهة نظرهما فان ذلك لا يجعل الدولة مجرد أداة في يد رأس المال الأجنبي ، وقد تكون كذلك في حالة واحدة فقط عندما تتمكن البرجوازية المسيطرة على قطاع التصدير من تنظيم صفوفها لغرض تحدى محاولات الدولة للتححرر من التبعية . وهما يفسران ذلك بالقول ان بعض بلدان أمريكا اللاتينية وجدت فيها جماعات من الراسمالية الزراعية العاملة في مجال التصدير قبل أزمة الكساد العالمي (عام ١٩٢٩) وقد وجدت أثناء الأزمة أن من مصلحتها اقامة قطاع صناعى كقطاع مكمل ومن خلال توسيع السوق المحلية ، غير ان الأحوال تغيرت بعد انتهاء أزمة الكساد العالمي ولكن ليس بسبب الأزمة ، وانما بفعل جماعات اجتماعية بدأت تضغط على الدولة وتتصارع مع الجماعات المرتبطة بقطاع التصدير (٦٥) ، أى كان هناك صراع بين القوى المسيطرة المحلية المرتبطة بالقطاع الأجنبي أو المشروعات المملوكة للأجانب وبين الطبقة الوسطى التى طمحت الى زعزعة نفوذها وحاولت من أجل ذلك استقطاب عمال القطاع الأجنبي والفلاحين كحلفاء في الصراع . والواقع ان الكساد العالمي لم يؤد الى تدهور هذا القطاع ، وانما ظهرت المشكلات الاقتصادية فى داخله وعانى من بطالة حادة ، وحسب هذا التحليل فان الدولة كانت « مستقلة » الى حد كبير عن القطاع الأجنبي فى الاقتصاد الوطنى ، ومن هنا اعتبرت الطبقة الوسطى الصاعدة ان الدولة أداة هامة فى خلق سوق وطنية وفى نقل تمويل ايرادات القطاعات الأجنبية لاستثمارها فى الصناعة الوطنية ، وهكذا نتج عن الصراع تقاسم السلطة بين البرجوازية الوطنية الصاعدة والقوى التقليدية المكونة من كبار ملاك الأراضى .

وإذا كان التغير على المستوى الخارجى (أزمة الكساد مثلا) قد أدى إلى تغيير الاطار العام بحيث انعكس على ديناميات البناء الاجتماعى الداخلى ودور الدولة أيضا ، فان الصراع الطبقي وانتصار الاتجاه الداعى الى اقامة قطاع تصديرى فى الاقتصاد الوطنى لعب دورا مساويا ان لم يكن اكبر . وقد قادت الدولة عملية تنظيم السوق الداخلية وتراكم رأس المال الوطنى ، ومع أن بعض البلدان وجد فيها قطاع صناعى تصديرى هام قبل عام ١٩٢٩ ، وكان التصنيع قائما على توسع المشروعات الخاصة ، فان الدولة خلقت مجالات جديدة للاستثمار فى الصناعة الثقيلة والبنية التحتية . وفى البلدان الأخرى التى لم تشهد هذا القطاع فقد دفعت جماعات معينة فى اتجاه خلق قاعدة صناعية . وظهرت فى اطار ذلك سياسات التصنيع من خلال احوال الواردات التى تطلبت فى المرحلة الأولى دورا هاما للدولة فى تعبئة الموارد واستيطرة على التراكم الداخلى ، غير ان هذه السياسات شهدت فى الخمسينات والستينات ازدياد الحاجة الى الاقتراض من الخارج والارتباط بشركات متعددة الجنسية خارجيا واتساع حدة التفاوت الاجتماعى وانخفاض أجور اعماله الصناعية خاصة مما أدى الى انفجارات شعبية ونجاح الأحزاب السياسية الجماهيرية فى الانتخابات هناك . على ان الأوضاع تغيرت مع قيام عدد من الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة الديمقراطية التى استمرت من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٧٦ فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية (البرازيل ، بيرو ، باراجواى ، تشيلى ، الأرجنتين) (٦٦) ، وقد نتج عن هذه الانقلابات نشوء أنظمة بيروقراطية - سلطوية يحكمها العسكر .

وقد طبق « جيمس بتراس » مفهوم الدولة اثراسمالية انماطية على عدة حالات من تجارب التنمية فى بعض البلاد فى العالم الثالث مثل ليبيا والجزائر وبيرو وفنزويلا مع مقارنتها بالنماذج الاقدم للدولة الرأسمالية التى ظهرت فى دول أخرى من العالم الثالث مثل تركيا والمكسيك فى الثلاثينات وبوليفيا فى الخمسينات .

بيد أن « بتراس » يركز ليس على نمط التصنيع والتنمية فى هذه

البلدان ، وانما يوجه اهتمامه الاساسى الى الفئات المسيطرة محليا والتي تتميز بضمف التكوين والتبلور الطبقي وبعجزها عن قيادة خطى التنمية فى بلادها على غرار ما قامت به الرأسمالية فى غرب أوروبا عشية الثورة الصناعية ، ولقد دفع ذلك الى أن تقوم الدولة فى البلدان التى درسها بدور رئيسى فى عمليات الانتاج والتنمية وتراكم رأس المال وتعبئة الفائض الاقتصادى ٠٠٠ الخ . وهذا ما أدى بدوره الى خلق شريحة اجتماعية جديدة فى كنف الدولة يطلق عليها « برجوازية الدولة » ، وحيث وجدت الأخيرة فى توسع سيطرة جهاز الدولة على عناصر الانتاج مصلحة هامة لها ، وقامت « برجوازية الدولة » من جانبها بالتعامل مباشرة مع رأس المال الاجنبى ، وان كان ذلك لم يتضمن الغاء أو تقييد نشاط رأس المال المحلى الخاص (٦٧) .

ويرى « بتراس » أن نموذج رأسمالية الدولة جاء بعد اخفاق تجربة التصنيع الموجه للخارج ، وعلى يد شريحة اجتماعية رائدة اتجهت مباشرة الى تبني هذا النموذج ، وتم ذلك سواء فى اطار تطور سياسى طبيعى أو انقلاب عسكرى أو حركات شعبية أو بمزيج من هذه الأشكال . وتمثل الشريحة الجديدة أساسا فى موظفى الدولة من المدنيين والعسكريين ويفسر طبيعة هذه الشريحة بقوله : انها لا تتطابق مع أى من الطبقات التى وصفها ماركس فى تطور الرأسمالية فى أوروبا ، فهى ليست برجوازية كبيرة أو صغيرة لأنها لا تملك ، وهى ليست من العمال لأنها لا ترتبط مباشرة بالعملية الانتاجية ، برغم انها قد تباع قوة عملها لقاء أجر . وحتى اذا سلمنا بوجود تداخل معين مع العمال أو مع البرجوازية الصغيرة فان علينا ان نأخذ فى الاعتبار حقيقة أن قوة اجتماعية جديدة هامة تسمى « شريحة وسطية » *Intermediary-stratum* قد حددت مشروعا رأسماليا جديدا للتنمية يربط علاقات السوق الرأسمالية بتوسع دور الدولة ، (٦٨) .

ويوضح « بتراس » ان السمات المعروفة عن « البرجوازية الصغيرة » من « تذبذب » بين « البرجوازية الكبيرة » و « البروليتاريا » لا تفيد فى تفسير سلوك تلك الشريحة البيروقراطية (المدنية والعسكرية) التى تسيطر

على السلطة وتقود عمليات التنمية ، هذا فضلا عن ان مفهوم « البرجوازية الصغيرة » لا يفسر ما تتمتع به هذه النظم من استمرارية نسبية أو حتى تكرار ظهورها . ذلك ان الموقف الذى يبين تمزق أو زوال « البرجوازية الصغيرة » يظهر فقط فى حالة وجود طبقات عمالية وفلاحية متبلورة ومنظمة وذات قيادة واعية طبقيا تتصارع مع « برجوازية » منظمة ومتناسكة أيضا ، ومن هنا فان غياب هذه الشروط يجعلنا نتصور وجود شريحة واعية طبقيا مترابطة رأسيا وأفقيا تعمل كـ « طبقة مستقلة » (عن العمال وعن البرجوازية) صاحبة مشروع سياسى اقتصادى خاص بها .

وقد دفع فشل نماذج النمو الرأسمالى الوطنى الخاص من ناحية واخفاق امكانات الاعتماد على رأس المال الأجنبى من ناحية أخرى بهذه الشريحة الوسطية الى طرح مشروعها التنموى القومى معتمدة فى ذلك على سلاحها الرئيسى وهو « القدرة السياسية » أى قدرتها على التحكم فى جهاز الدولة ، وتقوم بتغيير نمط توزيع القوة الاجتماعية واعادة تنظيم الاقتصاد من خلال تأميم المشروعات الأجنبية التى تشكل المصدر الرئيسى للفائض الاقتصادى(٦٩) .

فى تلك الظروف يبدو دور الدولة فى المجتمعات حديثة العهد بالاستقلال حاسما فى ضوء التضخم النسبى لجهاز الدولة البيروقراطى المدنى والعسكرى وانذى أحدثته السلطة الاستعمارية السابقة وأولته دورا مركزيا فى استخراج الفائض وفى تراكم رأس المال ، وعقب الاستقلال بتضاعف دور الدولة ونزداد مسئولياتها على النحو التالى(٧٠) :

١ - مهام « بناء الدولة » فى تحديث الأجهزة الحكومية الخدمية أو القمعية (الجيش والبوليس) .

٢ - إنهاء أو احتواء الانقسامات الداخلية المختلفة .

٣ - مواجهة التحديات الخارجية .

٤ - خاق الأساس الاقتصادي من خلال نزع ملكية المشروعات الأجنبية ونقلها الى قطاع الدولة وتقديم القروض والاعانات للقطاع الخاص .

وبدون هذا الدور الحاسم للدولة ، من المشكوك فيه أن يخاطر رأس المال الخاص المحلي ، حتى في صورة شركات احتكارية ، بالدخول في مشروعات التنمية ، هذا فضلا عن أن الشركات متعددة الجنسية تحبذ تمويل تلك المشروعات التي تملكها أو تشرف عليها الدولة في مجتمعات العالم الثالث .

ومع أن مصادرة المشروعات المملوكة لأجانب والتي تمثل أحد مظاهر الاستعمار القديم تؤدي الى نقل الفائض الى الدولة ، فانها لا تغير من طبيعة علاقات الملكية الرأسمالية ذلك أن انشاء قطاع مملوك للدولة لا يقود الى احداث تغيير جذري في علاقات الانتاج الاجتماعية أو في سيطرة قوى السوق ، كما لا يؤدي الى تغيير ظروف استغلال العمال ، حيث ينتقلون من استغلال قديم مارسته المشروعات الأجنبية الى استغلال جديد تقوم به الدولة (حيث يظل هناك تفاوت كبير في الأجور) على حد قوله ، وربما يعبر عن تغير في توجيه الفائض ، حيث تتحول نسبة كبيرة من الأرباح الى قروض وتسهيلات إنتاجية تقدم لرأس المال الخاص في الداخل بدلا من تحويلها الى الخارج ، وتحت ضغوط جماعات الملكية الخاصة تتجه الدولة الى التعاون مع رأس المال الأجنبي ، كما تحتفظ « برجوازية الدولة » بروابط مباشرة أو غير مباشرة مع رأس المال المحلي الخاص ، الأمر الذي يتيح أمامها تكوين ثروات تمكثها في مرحلة لاحقة من الاتجاه الى المشروعات الخاصة ، وفي هذه الظروف يستخدم « رأسماليو الدولة » سلطة الدولة في قمع الحركات الشعبية ومحاصرة التوجيهات الاشتراكية الديمقراطية أو حتى أشكال الديمقراطية النيابية (٧١) ، ومن ناحية أخرى تؤدي الظروف الجديدة لاستغلال العمل وكذلك تنمية القوى الانتاجية بفعل دور رأسمالية الدولة والقطاع الخاص الى زيادة احساس القوى الشعبية بضرورة الحصول على نصيب أكبر من ثمار التنمية وكذلك زيادة قدرتها على تحدي التحالف المسيطر من

« رأسماليي الدولة ورأس المال الخاص » ، مما يجعل الأخير يوثق من روابطه مع كبار ملاك الأراضي المحليين (٧٢) .

ويتفق « بينرايفانس Evans » مع « بتراس » حول ملامح نموذج رأسمالية الدولة وامكانياته في تحقيق تنمية في اطار رأسمالي بفض النظر عن ارتباطاته مع الاستثمارات الأجنبية والاحتكارات الدولية ، وهو يؤكد على أن الدولة في العالم الثالث لا يمكن اعتبارها مجرد أداة طيعة لرأس المال الدولي ولا مجرد كونها ممثلاً لمصالح « البرجوازية الصناعية المحلية » ، فهذه الدولة ، وبعبارة أدق المشروعات المملوكة لها ، قد تصير في الواقع شريكا أساسيا في ترسيخ الرأسمالية . وأن مشاركة الدولة الأساسية لا تساب من الرأسمالية خصائصها الجوهرية كمنهط إنتاج يسمى للربح الخاص ، فضلا عن انها لا تغير من شكل التصنيع الرأسمالي (٧٣) .

بناء على ذلك قدم « ايفانس » دراسة تفصيلية حول تطور صناعة البتروكيماويات في البرازيل منذ الخمسينات ودور الدولة الرئيسي في انشاء وتدعيم هذه الصناعة . فقد قامت الحكومة البرازيلية بانشاء شركة مملوكة للدولة تحتكر استخراج وتكرير البترول في عام ١٩٥٤ ، في وقت كانت توجد معامل تكرير صغيرة مملوكة للقطاع الخاص وسمح ليا بالاستمرار في العمل غير أن احتياج الشركة العامة لرؤوس اموال ضخمة ولكفاءات فنية ومهنية لادارتها ، جعلها تتجه الى طلب مساعدة شركات البترول متعددة الجنسية العملاقة مثل « أيسو » و « شل » والشركات المحلية الصغيرة ، وبالذات في عمليات الحفر والتنقيب ومد خطوط الانابيب الى معامل التكرير ، والتي استلزم الأمر توسيعها على نطاق أكبر . ومن أجل ذلك قامت الشركة الأم المملوكة للدولة « بتروبراس » Petrobras بانشاء شركة فرعية سمح لها بالدخول في مشروعات مشتركة مع شركات البترول المحلية والعالمية ، ورأى « ايفانس » أن التحالف الجديد المكون من الدولة ورأس المال المحلي والشركات متعددة الجنسية نجح في اقامة صناعة

متطورة للبتروكيماويات واستخراج مشتقات البترول في البرازيل بما يضارع مثيلاتها في بريطانيا واليابان وسوف يقترب في التسمينات من مستوى الصناعة البتروكيماوية في الولايات المتحدة (٧٤) .

وفيما يبدو من تحليل المقولات الأساسية لمفهوم راسمالية الدولة على النحو السابق انه استطاع الاقتراب الى حد كبير نسبيا من واقع تطور البلدان النامية عقب حصولها على الاستقلال وبصفة خاصة من ابرازه لأهمية الجوانب الوطنية والقومية والتي كانت في قمة اهتمامات الجماعات الحاكمة وقادة هذه البلدان وحيث أدى ضعف التكوين الاجتماعي وعدم التبلمور الطبقي للقوى والشرائح الاجتماعية من عمالية وفلاحية ووسطى وفي ضوء ضعف ما يسمى بـ « البرجوازية الوطنية » الى تركيز الأنظمة الحاكمة عقب الاستقلال على التحديات القومية والوطنية المتمثلة في أزمات عدم التكامل والملك الاقتصادي والوجود الاستعماري الأجنبي في اقتصاديات البلاد في مشروعات ومصالح مختلفة ، وحيث احتلت المواجهة مع القوى الاستعمارية القديمة ومثيلها في الداخل وضرورات القيام بتنمية موارد البلاد بحد مصادرة المشروعات الأجنبية الأولوية بدلا من التركيز على ضرورة حل التناقضات الطبقيّة في الداخل ، والتي لم تكن حادة بفعل ضعف التكوين الطبقي من ناحية غياب برجوازية صناعية قوية تواجه بروليتاريا صناعية منظمة وواعية طبقيا (٧٥) ، ومن جانب آخر فقد أكد المفهوم على الدور البارز لتلك « الشريحة الوسطية البيروقراطية ، المدنية والعسكرية في قيادة عمليات التنمية وتعبئة الفائض والسيطرة على التراكم مستخدمة في ذلك سلطة وجهاز الدولة اللذين في حوزتها ، ونجحت الى حد ما في توصيف طبيعتها وتكوينها الاجتماعي ، وأبرزت دور العسكريين كأفضل قوة سياسية منظمة في الاستيلاء على السطوة في ظروف التفكك السياسي والتشرزم الاجتماعي ... الخ .

غير ان انصار المفهوم استندوا الى فرضية امكانية حدوث تنمية

حقيقية فى الاطار الراسمالى تستند الى قوة الدولة وتوسع ادوارها ، وحيث لا يودى تدخل الدولة الى نفي سمات التحول الراسمالى ، وهو ما لم يحدث فى ضوء تحول التنمية الراسمالية الى تنمية مشوهة وتابعة للاحتكارات الدولية متعدية الجنسية وهو ما تشهد به نفس التجارب التى استندوا اليها فى البرازيل والارجنتين وتركيا والهند وغيرها . فقد افترض هؤلاء ان هناك علاقة تعاون وصراع او منافسة فى ذات الوقت بين « برجوازية الدولة » ورأس المال المحلى من جانب ورأس المال الدولى من جانب آخر ، وهو ما لم يتحقق ايضا فى ضوء انتهاء التجربة الى حالة شبه خضوع لآليات التقسيم الدولى الجديد للعمل ونشروط رأس المال الدولى وهيئات الاقراض والتمويل العالمية ، ولم تظهر أنظمة راسمالية الدولة وضعا تنافسيا أو صراعا مع رأس المال الدولى ، وانما غلب طابع التعاون والتحالف على شكل العلاقة .

من جانب آخر نلاحظ ان أصحاب المفهوم لم يوضحوا لنا المسارات المستقبلية للدور الحاسم للدولة فى النموذج ، ويظهر هنا تناقض واضح : فبينما يعتبر هؤلاء ان هذا الدور ضرورى لقيادة تحولات التنمية الراسمالية فى بداية هذه التحولات ، نجد ان دور الدولة واستقلالها السياسى الواضح عن القوى المحلية الضعيفة من رأس المال وكبار ملاك الاراضى عادة ما يضعف مع تحول راسمالية الدولة الى راسمالية خاصة فى ضوء الافتراض السابق من الاعتقاد بقدرة الراسمالية المحلية (الخاصة وبرجوازية الدولة بعد تحولها الى المشروعات الخاصة) على المنافسة مع الاحتكارات متعدية الجنسية وهو ما لم يتحقق كما سبق القول .

هذا بالاضافة الى ان أصحاب المفهوم اعتمدوا على تغير الأوضاع فى العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية ومن أهم مظاهر ذلك كما يؤكد « بتراس » فقدان الولايات المتحدة لمركزها الاحتكارى المسيطر الذى تمتعت به لفترة معينة بعد الحرب مباشرة بفعل ظهور قوى دولية اخرى منافسة

صواء في المعسكر الرأسمالي (أوروبا الغربية واليابان أو خارجه) المنظومة الاشتراكية) ، مما يوفر لأنظمة رأسمالية الدولة حرية أكبر من المناورة وفي الاختيار بين مصادر المعونات والمساعدات وتوجيه العلاقات التجارية والاقتصادية (٧٦) . ولقد برهنت الأحداث على أن امكانية استغلال التناقضات بين المراكز الرأسمالية الدولية (الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، اليابان) في توفير فرص التنمية الرأسمالية الحقيقية غير ممكنة في ضوء سيطرة الاحتكارات الدولية المكونة من هذه المراكز مجتمعة على آليات السوق الرأسمالية العالمية ووضعها لأشكال التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي لا يؤدي الى تنمية رأسمالية متوازنة وحقيقية في الأطراف .

ثالثا : الدولة البيروقراطية السلطوية و « الدولة الادماجية » (٧٢)

تمثل الدولة البيروقراطية التسلطية Authoritarian-Bureaucratic State نوعا معينا من أنظمة الحكم فى بلدان العالم الثالث وخاصة فى أمريكا اللاتينية من الناحية السياسية ، فى حين تتناول نظرية الدولة التابعة النظام الاقتصادى التابع ، ورغم أن القائلين بها استخلصوا النموذج من خبرة مجتمعات وأنظمة الحكم فى أمريكا اللاتينية فى ضوء الدور البارز للمؤسسة العسكرية وظاهرة الانقلابات المتوالية التى تقودها هذه المؤسسة ، وحيث قامت بتأسيس نظام سياسى اقتصادى اجتماعى ذى ملامح هيكلية واضحة استقرت لفترة طويلة من الزمن حتى وقت قريب فى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك قبل تحول هذه الدول الى الحكم المدنى والديمقراطية الليبرالية ، وما زال دورها موجودا فى دول أخرى . . . غير أن السمات العامة نظريا وتجريبيا لا تختلف الى حد كبير عن أحوال بلدان أفريقيا وآسيا .

فقد استند أصحاب نموذج الدولة البيروقراطية التسلطية الى عدة خصائص تميزت بها مجتمعات أمريكا اللاتينية عن بقية بلدان العالم الثالث من أهمها سبق حصولها على الاستقلال السياسى منذ أوائل القرن التاسع عشر عقب انهيار الامبراطوريتين الأسبانية والبرتغالية من جانب ، ومن جانب آخر اختلاف ظروف التطور التاريخى للبناء الاجتماعى ككل والنشكيلات الاجتماعية هناك وكذلك تحقق التبلور القومى والتكامل بين مناطق وأقاليم وسكان البلد الواحد ، ومن جانب ثالث مرور جهاز الدولة والتكوينات الاجتماعية - الطبقة بمرحلة أطول من التطور ، بحيث يمكن الحديث عن نمو « برجوازية وطنية » صناعية وتجارية محلية بقاعدتها الاقتصادية التى تحققت من التراكم الرأسمالى فى السوق الوطنية ، وكان ذلك فى بلاد

مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبيرو وأرجواي وغيرهما . ورغم أنها نمت سريعا فى إطار تحالف مع رأس المال الأجنبى فلا يمكن وصفها بفئة الطابع انكمبرادورى على نشاطها الاقصادى . ثلما هى الحال فى البلدان الأفريقية والآسيوية حيث أمنت لنفسها قاعدة صناعية متطورة نسبيا بتشجيع من الرأسمالية العائية (الأمريكية والبريطانية خاصة) ، كما ازدهرت القوة السياسية للحركات العمالية وانفلاجية من خلال الاتحادات التجارية والتنظيمات النقابية .

فى هذه الظروف كانت الدولة تنسم بالضعف النسبى وغير قادرة على أداء دور مستقل فعال ازاء الرأسمالية والعمال والارستقراطية التقليدية (كبار ملاك أراضى أو اللاتيفوندى) والفلاحين ، كما أنها عاجزة عن تحقيق مواجهة السيطرة الأمريكية والبريطانية (٧٨) .

ويذهب أصحاب النموذج الى القول بأن كبار ملاك الأراضى قاموا عقب خروج الاستعمارين الأسبانى والبرتغالى بنأسيس الدولة الجديدة ، وعمواوا على انماء وتوسيع دور جهاز الدولة فى الأنشطة الاقتصادية غير المربحة ، ودعم سيطرتها على المجتمع من خلال اضافة « روح شعبية » على هذه السيطرة ، واتجهوا فى نفس الوقت الى التحالف مع المؤسسة العسكرية . بينما راحت القطاعات الصناعية الخاصة تتحالف مع « البرجوازية التجارية » وكبار ملاك الأراضى الذين يصدرون السلع الزراعية للمركز الرأسمالى وذلك لممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على التحالف الحاكم من الارستقراطية التقليدية والعسكريين بهدف اضعاف سيطرته على الدولة والعمل على فتح الأبواب امام رأس المال الأجنبى (٧٩) .

وقد استغلت « البرجوازية الصناعية » الصاعدة ، أزمة الكساد العالمى فى المطالبة بفرض سياسة حمائية جمركية والاتجاه الى السوق الوطنية من خلال تصنيع السلع التى كانت تستورد قبل الأزمة ، وكذلك القيام باصلاحات اجتماعية فى الداخل ، وازاء نمو الطبقة العاملة الحضرية والزراعية

وصغار المزارعين شجعت قيام حكومات ذات طابع « شعبي » Populist في أغلب دول القارة بالتحالف سياسيا مع المؤسسة العسكرية وخاصة عناصرها التكنوقراطية الجديدة .

فقد تمثلت احدى النتائج الهامة للكساد العالمى والحرب العالمية الثانية فى قيام نمط التصنيع لاحتلال الواردات وما يفرضه من حماية المنتجات المحلية وتوسيع السوق الوطنية وازدياد سيطرة الدولة على جزء هام من النشاط الاقتصادى من خلال مشروعاتها العامة والمشاركة مع رأس المال المحلى والأجنى ، وحصيلة الضرائب والرسوم التى تفرضها على الانتاج والدخل والخدمات ، ويرى البعض أن الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة اتجهت الى تشجيع هذه السياسة (٨٠) ، وحتى بعد فشل سياسة الاحتلال محل الواردات أقدمت هذه الدول على تعديل بعض شروط تقسيم العمل الدولى لمعالجة الآثار السلبية ، والترحيب باقامة ودعم بعض الصناعات المرتبطة برأس المال الأجنبى وضمن التقسيم الجديد للعمل الدولى وفتح الأسواق الخارجية أمام منتجات هذه الصناعات فى الدول الثلاث الكبيرة (الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك) وذلك لاستغلال الميزة النسبية لانخفاض الأجور فيها ، وقد اجتذبت الرأسمالية الصناعية هناك اجزاء من الشرائح الوسطى والصغيرة كالمثقفين والتكنوقراط والبيروقراطيين والجيش وقطاع من الطبقة العاملة فى النشاط الصناعى « الدول » (٨١) .

ويعرف « أودونيل » الدولة البيروقراطية - التسلطية بأنها « نظام يقوم على ابعاد أو اقضاء القطاعات الشعبية الواسعة من الساحتين السياسية والاقتصادية واعادة التوجه ناحية القطاعات والشرائح المسيطرة من البرجوازية الصناعية بعد أن أخفقت فى تحقيق أهداف النظم « الشعبوية » التى أقامتها ، وذلك بهدف فرض « النظام الاجتماعى » وحماية الأوضاع المسيطرة لهذه الطبقات وكذلك الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى ، واللذين يعدن من الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوفير

الظروف المهيئة لتطور القوى الانتاجية ، (٨٢) . هذا النموذج من الحكم فرضته المؤسسة العسكرية بتدخلاتها المستمرة فى الحياة السياسيه ، واستهدفت منه تقوية سلطة الدولة وفرض هيمنتها على البناء الاجتماعى عموما وحتى على البرجوازية الصناعية المسيطرة ، وهذا يعنى ان الدولة فى هذا النموذج ليست تمبرا عن سيطرة طبقة معينة او ان للدولة سمات طبقية تماثل فى تكوينها وتركيب سلطتها النموذج انكلاسيكى لدولة الرأسمالية فى اوروبيا الغربية ، فرغم ان البرجوازية الصناعية الأمريكيه اللاتينية اتجهت الى تدعيم سلطة الدولة لحماية مصالحها وتقليص النموذ السياسى والاقتصادى للارستقراطية التقييدية ولجات فى ذلك الى استبعاد المؤسسة العسكرية . فان هذه المؤسسة المتحررة أصلا من نفوذ البرجوازية الصناعية سواء من حيث الانتساب الاجتماعى او من حيث الارتباط بالمرلمان والأحزاب والسياسيين عموما ، عملت على تقوية الدولة فى مواجهة البرجوازية ذاتها (٨٣) ، وجسدت فى ذاتها المحصلة العامة للدولة ، وأسست ودعمت الطابع التسلطى للدولة او ما يسمى بـ « الدولة » وفى سبيل ذلك ، وكما سنرى ، اتجهت الى الغاء الأحزاب وحل البرلمان ، والاعتماد على الجهاز البيروقراطى المدنى فى ادارة دفة الحكم وكذا على اجهزة القمع المدنية .

على أن المؤسسة العسكرية لم تقم بنصفية النفوذ الاقتصادى للبرجوازية الصناعية الاحتكارية بعد أن صفت قوتها السياسية ، على العكس ابقته عليه وشجعته وحافظت على ارتباط رأس المال المحلى الخاص برأس المال الأجنبى ، واعتمدت عليه فى جباية الضرائب والرسوم وغيرهما ، فى نفس الوقت اتجهت الى تقييد حرية الحركات العمالية والفلاحيه وتصفيه الأطر التنظيمية والسياسية لها .

ويؤدى ذلك الفهم الى تفسير آخر لاستقلال الدولة النسبى يختلف عن تفسير أصحاب نظرية الدولة ما بعد الاستعمار سالف الذكر ، فالدولة

البيروقراطية - التسلطية رغم أنها ليست أداة مباشرة للبورجوازية الصناعية العليا ، فإنها من الناحية الاقتصادية تحافظ على العلاقات الاجتماعية القائمة والنظام الاجتماعي كما هو ، والذي تهيمن عليه البورجوازية الصناعية المسيطرة ورأس المال الأجنبي المتحالف معها ، أما من الناحية السياسية فإن الدولة تحاول اكتساب الشرعية من خلال مؤسسات تحتكر وسائل القوة المادية والترويج لايدولوجية نميل الى ادماج الأمة - الشعب في الدوله والادعاء بأن الدولة تمثل ، الروح العامة ، للأمة ونقف فوق المجتمع ، بينما هي في الواقع تخفي علاقات السيطرة الاجتماعية ، بعبارة أوضح ان سيطرة الدولة المحكومة من قبل المؤسسة العسكرية انما تعود بالاساس الى قوتها السياسية واحتكارها لأدوات الاكراه والقمع المادي^(٨٢) ، وتصوغ ذلك من خلال عدد من الاشكال والتشريعات القانونية . وتظهر المؤسسة العسكرية الدولة على انها تمثل محور القبول ، والنراضي العام وهي مصدر الشرعية ، وتقوم الدولة بخدق القبول بشرعيتها وبسياساتها من قبل المواطنين عن طريق عامنين أساسيين هما^(٨٣) :

اولا : مفهوم المواطنة ، أو خلق وتنمية الشعور بالمواطنة من خلال متغيرين رئيسيين هما :

١ - المساواة نظريا بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات كأساس للادعاء بأن سلطة الدولة تقوم على رضا المواطنين .

٢ - النص في الدستور والقوانين التشريعية على احترام سلطة القضاء وحق المواطنين في اللجوء اليه في مواجهة الممارسات التصفية لبعض اجهزة الدولة .

ثانيا : قيام الدولة ببعث « الروح الوطنية » لدى افراد الشعب ، ولا يتم ذلك عن طريق المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين وتمتعهم بالحقوق

الاساسية ، وانما من خلال اناة الدولة عنهم وتصوير نفسها كمعبر عن جموع الأفراد بصيغة « نحن » .

على أن دور الدولة الذى يضمن بقاء الأحوال على ما هى عليه وبالتالي الحفاظ على نمط السيطرة الاجتماعية لحساب بعض الفئات المتميزة فى الواقع يثير تناقضا واضحا ، فالدولة البيروقراطية - السلطوية تعبر عن تمثيلها للمصالح العامة كما تدعى بصفة مؤقتة وعابرة فى أغلب الأحيان كما يرى « اودونيل » ، بينما تتجه بعد ذلك الى الكشف عن انحيازاتها الطبقيّة الفعلية وتلجأ الى استعمال الأساليب القمعية ضد القطاعات الشعبية الواسعة ، ومن هنا يضيف « اودونيل » خصائص أخرى لهذه الدولة على النحو التالى(٨٦) :

(أ) تقوم الدولة بتشويه مفهوم المواطنة ، فضلا عن تقييد فرص المشاركة السياسية وتصفية التنظيمات والتجمعات الديمقراطية كالأحزاب والنقابات ، تعيد فرض مفهوم غامض وغير محدد للدولة كمشروع Project فى طور التكوين ، وليس كما هى قائمة بالفعل كحقيقة اجتماعية ، وتلجأ فى سبيل تحقيق مفهومها الى اجراءات قمعية .

(ب) تحبيذ نمط للتراكم الرأسمالى يشجع تكون احتكارات صناعية. فى الداخل من قبل رأس المال الخاص مع تعميق اندماج البنية الانتاجية الوطنية فى رأس المال الدولى .

فقد وجدت المؤسسة العسكرية ان تقوية نفوذها وسيطرتها على الدولة يستوجب فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية العملاقة ودمج الاقتصاد الوطنى فى الاحتكارات الرأسمالية الدولية من خلال انشاء صناعة تجميع وفروع للصناعات القريبة فى البلاد تتكامل أساسا مع دورة الانتاج الرأسمالى الدولى كما هو معروف فى صناعة السيارات فى البرازيل على سبيل المثال ، وايضا دخول رأس المال العام فى المشروعات والوحدات المملوكة لها والتي لا تحقق أرباحا الى القطاع الخاص ، فضلا عن اللجوء الى

سياسات التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول
المقترضة (٨٧) .

(ج) بناء على ذلك نجد أن الدولة البيروقراطية التسلطية تؤسس
شرعيتها السياسية على معايير اقتصادية فنية مثل معدلات النمو في الناتج
القومي وزيادة الاستهلاك ، بمعنى آخر تعبر عن شرعية الفعالية التقنية ،
وهي تخاطب بذلك الشرائح المرتبطة برأس المال المحلي والأجنبي والطبقة
الوسطى . بينما تعمل على ابقاء العمال والفلاحين في حالة خاملة باستخدام
الأجهزة الأمنية .

نموذج الدولة « الادماجية » أو « التعااضدية »

The Corporate State

يشير هذا النموذج الى أنظمة حكم معينة تقوم على نوع من التعبير عن مختلف الجماعات والشرائح الاجتماعية والمهنية في أشكال تنظيمية تقابلية ينخرط فيها أصحاب وممارسو نشاط انتاجي أو خدمي محدد ، فيما يشبه نظام الطوائف الحرفية القديم ، ومن هنا أخذت تسمية الادماجية (٨٨) Corporatism ، ويسيطر التنظيم الادماجي على مجالات عمل الفئات والشرائح الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية المختلفة ، بحيث تخلق الدولة أو ترخص لجماعات مصالح معينة بتنظيم عضوية أفرادها بما يؤدي الى التمثيل شبه الاحتكاري للعاملين في المهن والحرف المختلفة ، وتعطى امتيازات خاصة بها .

وتهدف الدولة من ذلك الى منع أو الحيلولة دوى نشوب الصراعات على أساس طبقي واجتماعي .

وبهذا المعنى تعبر « الادماجية » عن نظام للادارة الاجتماعية من خلال تمثيل المصالح تقوم الدولة بتنظيم الوحدات المكونة له في كيانات ذات عضوية فردية ، أي ينضم اليها الأفراد بذواتهم وتكون العضوية اجبارية ، وينتفى شكل الانضمام الجماعي أو الطابع الاجتماعي - الطبقي لتكوين عضوية التنظيمات النقابية ، على أن تسيطر الدولة على قيادات هذه التنظيمات وتتولى الاشراف الصارم على حركتها وتوجيهها لتأييد السياسات الرسمية (٨٩) .

فقد واجهت البلدان التي خاضت تجارب النمو الوطني والاستقلال الاقتصادي ، وان كانت تتم في اطار « رأسمالي وطني » مستقل الى حد ما ، من تأثيرات النظام الرأسمالي الدولي في فترة ما بين الحربين ، انقسامات

اجتماعية وثقافية كبيرة وضعت للجماعات القائمة على أساس من الروابط الحرفية والمهنية المنظمة والتي تنمو بصفة مستقلة او طوعية بعيدا عن تدخل الدولة ، وبالتالي ضعف الوعي بأهمية تجميع المصالح على أساس تنظيمي في روابط مهنية ونقابية ، ومن هنا قامت الدولة بتنظيم وخلق أشكال نقابية ومهنية على أساس جمع اعضاء مهنة او حرفة واحدة في تنظيم نقابي واحد يشبه في تركيبه الهرمي وتسلسله الادارى ما يوجد في المشروع الاقتصادى او التجارى Corporation من تنظيم « هيراركى » .
ومن هنا جاء المفهوم Corporate State (١٠) .

ومن ناحية اخرى فان السياسات التي انتهجتها الأنظمة الحاكمة في بعض بلدان العالم الثالث عقب استقلالها في الخمسينات والستينات والتي اتجهت الى جمع وتعبئة كافة قوى وفئات الشعب خلف القيادة لانجاز مهام ومتطلبات التنمية والاستقلال الاقتصادى والتكامل القومى ، على أساس قومى غير طبقي او غير حزبي ، فيما أطلق عليه الطابع « الشعبوى » .
هذه السياسات جعلت الدولة تتدخل في تنظيم وتجميع الافراد على أساس « ادماجى » اى يؤكد على الوحدة والتضامن وليس على الصراع ، وهو ما أطلق عليه « شميتر » « ادماجية الدولة » ، State Corporatism تمييزا عن « الادماجية المجتمعية » ، Societal Corporatism التي تتسم بنشأة الجماعات والنقابات على أساس طوعى ومستقل دون تدخل من الدولة ، وبالنسبة للنظام الادماجى الذى تقوم عليه سلطة الدولة فانه يتميز بعدد من الخصائص أهمها(١١) :

(ا) العضوية المحدودة التي تقتصر على بعض العاملين في مهنة أو حرفة معينة ويسددون الاشتراكات بجانب بعض الشروط التي تحددها الحكومة والتي لا تعطى لكافة اصحاب المهنة أو الحرفة الواحدة المتمتع بالعضوية .

(ب) العضوية الفردية ، اى يدخل الفرد بشخصه ولا تكون العضوية جماعية .

(ج) العضوية اجبارية اى ان يفرض على اعضاء مهنة او حرفة معينة الدخول فى جمعية او نقابة محددة ولا تترك العضوية لاختيار الافراد خاصة فى اطار ان جمعية او نقابة معينة تحتكر تمثيل اصحاب نشاط معين .

(د) الطابع الاحتكارى غير التنافسى للروابط والجمعيات والنقابات .

(هـ) التنظيم الهرمى والذى تحلده الدولة على غرار الأجهزة البيروقراطية الأخرى كوجود رئيس ومؤوسين وتسلسل قيادى ويصدر بذلك مرسوم أو قرار حكومى كما تسيطر الدولة على قيادات هذه الجمعيات والنقابات .

(و) واخيرا فان الدولة تشترط لقيام جمعية او نقابة ما أن تحظى بموافقتها وأن تصدر القانون أو اللائحة الخاصة بها .

ويمكن القول بصفة عامة أن كثيرا من دراسات النماذج السلطوية البيروقراطية و « الادماجية » و « الشعبوية » لم تعط اهتماما ملحوظا لطبيعة العلاقات التى تربط بين هذه النماذج ، وان اشارت الى وجود بعض السمات المشتركة بينها على أساس أن هذه النماذج تصف وتفسر التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى كثير من مجتمعات العالم الثالث ، بين هى اقرب الى حقائق هذا التطور مما تقدمه نظريات التحديث الغربية التى تنطلق من مفاهيم التحديث والرشد والاستقرار المؤسسى والتوازن الاجتماعى ، ومن هنا نجد ان بعض الباحثين فى هذه النماذج قدم دراسات حالة لعدد من مجتمعات العالم الثالث وخاصة فى امريكا اللاتينية(١٢) . حيث يرى البعض منهم أن السمات « الشعبوية » و « الادماجية » للنظام السياسى قد تكون سابقة على النظم البيروقراطية السلطوية فى اطار المراحل الاولى من التنمية من خلال احلال الواردات وحيث يهتم النظام الحاكم بتأسيس شرعيته السياسية على أساس من التعبئة السياسية لكافة قوى الشعب ضمن مفاهيم التضامن والوحدة ، او قد تاتى لاحقة بعد اخفاق

الدولة البيروقراطية - السلطوية في انجاز مهام التنمية واكمال مراحل سياسات التصنيع عن طريق احلال الواردات وخاصة المرحلة الخاصة بـ « تعميق نمو القوى الانتاجية » ، وحيث تشغل السياسات والاجراءات السلطوية والقمعية للنظام مما يؤدي الى ادخال تحسينات سياسية في ادائه وتغير في الشرائح المكونة له او انتهاء الحكم العسكري وقيام نظم مدنية ديمقراطية غير راسخة بعد .

وبالنسبة لأنواع النموذج « الادمجى » يميز « ستبان » بين نموذجين اساسيين هما (٩٣) :

النموذج الاول : نموذج « القطب الاستيعابى » Enclusionary Pole * ويشير الى محاولة النظام الحاكم اقامة صورة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع عن طريق سياسات تهدف الى اشراك قطاع نشط سياسيا من العمال والذي يعمل فى الصناعة الحديثة فى النظام الجديد بعد ضعف سلطة القاة العسكرية البيروقراطية الحاكمة ، وذلك بفرض محاولة احتواء مظاهر النشاط السياسى غير المنظم للعمال ويحاول اصحاب النشاط الصناعى الخاص ومسئولو القطاع العام تحت قيادة الجماعة الحاكمة الجديدة الدخول فى تحالفات مع العمال ضد الاقلية الارستقراطية فى الريف ، والرأسمالية التجارية فى المدن ، وضد رأس المال الاجنبى خاصة فى قطاع الاستثمار التقليدى مثل استخراج المعادن .

النموذج الثانى : نموذج « القطب الاستبعادى » Exclusionary Pole ويعمل على صياغة توازن جديد بين الدولة والمجتمع على أساس سياسات واجراءات ارغامية بالأساس لتعطيل وضرب حركة الجماعات النشطة من الطبقة العاملة واعادة توجيهها .

خلاصة : نقد النظريات الماركسية والغريسية حول الدولة في المجتمعات العربية الاسلامية :

لعل من أهم الملاحظات التي يمكن الخروج بها من الجزء النظري السابق ، أن المفاهيم والنظريات والنماذج النظرية والتطبيقية حول الدولة في مجتمعات العالم الثالث ، والتي قدم اغاها كتاب مدرسة التبعية الذين اعتمدوا على التحليل الماركسي أو على المنظور الطبقي الموسع دون أن يكون جميعهم ماركسيين بالضرورة ، هذه المفاهيم والنظريات تواجه صعوبات تحليلية تعد بمثابة تحديات تتعلق أساسا بالتطور التاريخي الاجتماعي لمجتمعات انقارات الثلاث ، ومتى بدأ هذا التطور بالفعل ؟ أو ما هي وحدة تحليل التغيرات الحادثة في هذه المجتمعات ؟ وما هي اقوى الفاعلة في هذا التغيير ؟ وهل هي قوى خارجية أم ديناميات داخلية لعبت الدور الحاسم في هذا التغيير ؟

وفيما بدأ من تحليل النظريات والنماذج المختلفة أن بعض الدراسات اهتمت أساسا بطبيعة الدولة ووظائفها المتعددة وعلاقتها الخارجية في مجتمعات العالم الثالث عقب حصولها على الاستقلال ، وكانت تدرس مؤثرات الحقبة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي المباشر وغير المباشر فقط ، لتدعيم فروضها النظرية ومنطلقاتها التحليلية .

وقد ظهر في أغلب أفكار وملاحظات أصحاب نظرية الدولة بعد الاستعمار ، حيث أسقطت من التحليل مسارات التطور التاريخي لبلدان العالم الثالث قبل خضوعها للاستعمار الأوروبي .

أما فيما يتصل بنظرية رأسمالية الدولة في المنظور الماركسي أو غير الطبقي في اطارها الأوسع وفروضها النظرية المعقدة ، فقد حاولت الانطلاق من منظور تاريخي يراعى الخبرات السابقة لمجتمعات القارات الثلاث ، قبل وبان الحقبة الاستعمارية الطويلة مع بدايات القرو التاسع عشر ، وحتى

الاستقلال في الخمسينات والستينات ٠٠ فقد واجهتها هي الأخرى صعوبات منهجية ونظرية ومعرفية كبرى لعل أهمها أنها لم تهتم بمجريات التطور السياسي الاجتماعي لبلدان العالم الناهى في الفترات التاريخية التي سبقت دخول الاستعمار الغربي ، واعتبرت أن التغلغل الرأسمالي الأوروبي مدخل التحليل الاساسى من واقع ما أدى اليه من تغيير في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقليدية ، وما صاحب ظهور الرأسمالية في هذه الأبنية من تطورات مختلفة .

ونقد أدى ذلك ببعض أصحاب نظرية رأسمالية الدولة الى الاعتقاد بأن التوسع الرأسمالي الدولى فى المستعمرات وأشبهاء المستعمرات قاد الى سيادة نمط الانتاج الرأسمالى على ما عداه من أنماط انتاج تقليدية وبالتالي خلق سوق رأسمالية واحدة فى داخل البلاد المستعمرة كذلك اعتقد هؤلاء أن ميلاد رأسمالية محلية متعاونة مع رأس المال الأجنبي صاحبه ضعف نفوذ الفئات الاجتماعية الأخرى مثل كبار ملاك الأراضى والنجار ، وأيضاً نشأة بروليتاريا مصنعية مواكبة لظهور الرأسمالية المحلية . وهذا الرأى لم تثبت صحته بدليل استمرار أنماط الانتاج التقليدية والفئات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية متجاوزة مع نمط الانتاج الرأسمالى والرأسمالية المحلية .

وقد سبق توجيه النقد أيضاً لنظرية النظام العالمى ، أما الدراسات الغربية انبثاقية حول انتطور التاريخى لمجتمعات العالم النامى فقد اهتم بعضها بنمط الاستبداد الشرقى والارت الأبوى كما طبقه ، ماكس فيبر ، وغيره ، ويلاحظ على هذه الدراسات أنها تنطلق من تحليل المجتمعات النامية بناء على خبرة النطوز الأوروبى وقيمة ، أى انها تستند الى المركزية الأوروبية أو تمحور أوروبا حول ذاتها واعتبار أية خبرة تاريخية مفايرة بمثابة نماذج للاستبداد والتخلف من جانب ، ومن جانب آخر فقد اعتبرت أن تطور مجتمعات العالم الثالث سلبى قبل دخول الاستعمار الأوروبى الذى أحدث

تحولات جذرية ايجابية من أهمها ارساء قيم العقلانية والحرية واعلاء قيمة الفرد .

ادى ذلك التصور بالدراسات الغربية الى النظر الى المجتمعات غير الاوروبية على انها تمثل ابنية منغلقة على ذاتها وتمنع التطور بخلاف الحال لدى المجتمعات الغربية التى تعبر عن ابنية منفتحة تستجيب المتقدم .

ولقد حاولت دراسات طبقية ماركسية تطبيق مفاهيم الاقطاع ونمط الانتاج الاقطاعى على تطور المجتمعات المستعمرة فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، ولكنها واجهت مازق نموذج نظرى يتناقض جذريا مع المعلومات المتاحة عن البناء الاجتماعى والتطور الاقتصادى والسياسى فى هذه المجتمعات ، ومن هنا خرجت المحاولة مشوهة لا تراعى وقائع التاريخ الاجتماعى .

ومن ناحية اخرى غلب على هذه الدراسات انها تحاكم التطور التاريخى لمجتمعات العالم الثالث فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، وفى ذم أصحابها ليس المنظور التاريخى المصوى لهذه المجتمعات فى ذاته ، وانما استخدمت مفهوما يفسر ما حدث فى هذه المجتمعات بعد أن دخلها الاستعمار وليس قبل ذلك (٩٤) ، بمعنى أن تفسيرها لتطور هذه المجتمعات متوقف على التطور اللاحق وهو خضوعها للتوسع والاستعمار الرأسمالى الغربى ، فماذا لو لم يكن لدينا نموذج رأسمالى نقارن به ؟

واقع الأمر ان أى تحليل نظرى معمق لتطور البناء الاجتماعى وموقع وأدوار الدولة وعلاقتها الخارجية مستقلة كانت او تابعة ينبغى أن يرتكز على جملة من الفروض والظروف التاريخية والعوامل الخارجية والداخلية التى حكمت وما تزال تتحكم فى تطور هذا البناء الاجتماعى والدولة فى اطاره . . على أن يستند التحليل بالأساس الى منظور معرفى عام ووحدة أساسية للتحليل ، بحيث يستطيع الاثنان وخاصة وحدة التحليل تفسير طبيعة التطور التاريخى والمعاصر ومساراته ودور الأبنية والأنماط الداخلية .

في هذا الاطار نجد بناءين معرفيين مركزيين يجمع كل منهما اتجاهات ورؤى متعددة ومتفاوتة ننطوي تحت راية المنظور المنهجي العام وهما الاطار المعرفي الماركسي والاطار المعرفي الغربي ، واللذين يسودان الجانب الأكبر من دراسات الدولة والبناء الاجتماعي في العالم الثالث بتنوعات ودرجات متفاوتة ، وهي الحال أيضا في الدراسات التي أجريت حديثا حول الدولة والبناء الاجتماعي في المجتمع العربي . وبجانب ما سبق عن النظريات الماركسية والغربية هناك دراسات أخرى حول الدولة في المجتمعات العربية، وهذه الدراسات تنقسم الى نوعين :

النوع الأول : يهتم بتحليل ومحاولة فهم طبيعة وشكل البناء الاجتماعي قبل خضوع البلدان العربية للاستعمار الأوروبي أو المرحلة ما قبل الرأسمالية .

النوع الثاني : يتتبع تطور المجتمعات العربية في ظل الاستعمار الغربي وادماج الأبنية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في النظام الرأسمالي العالمي .

وينقسم النوع الأول من الدراسات بدوره الى نموذجين :

(أ) نموذج الجمود الآسيوي أو نمط الانتاج الآسيوي ، وغلبت على دراساته المفاهيم الماركسية رغم ان المصادر الأولى له وجدت لدى كتاب عصر التنوير في أوروبا مثل مونتسكيو ، وأدخل « كارل فيثفوجل » تعديلات وتوسيعات كبيرة عليه^(١٥) ، وقد استخدمه بعد تعديله من الكتاب العرب أحمد صادق سعد في كتابين هـ هما : تاريخ العرب الاجتماعي : تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الى النمط الرأسمالي (بيروت : دار الهداة ١٩٨١) وتاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للنتاج (بيروت : دار بن خلدون ١٩٧٩) .

(ب) النموذج الفيبري : (١٦) والذي لا يراعى المنظور التاريخي عكس مفهوم نمط الانتاج الآسيوي ، وإنما يحاول بناء نمط مثالي جديد يركز

بالإسباس على دور الثقافة والقيم والنظر الى المجتمع العربي كمجتمع تقليدي قبل ورعوى ، وتحليل سلطة الدولة بمفهوم « الارث الأبوى » وأجهزتها كتعبير عن البيروقراطية التقليدية Patriarchal .

والجدير بالذكر أن هذين النموذجين (الاستبداد الشرقى او نمط الانتاج الآسيوى والاستبداد او الارث الأبوى) قد أعدا لدراسة تاريخ المجتمعات العربية فى مرحلة ما قبل الاستعمار ، بهدف تفسير جمود هذه المجتمعات والمجتمعات الشرقية عموما فى مواجهة تطويرية وفاعلية المجتمع الغربى ، أى بمعنى سلبى غيرى ، وحسب تعبير « بريان تيرنر » ان أصحاب النموذجين وجدا فى هذه المجتمعات مرآة يروا من خلالها تطور المجتمع الغربى ، أو حسب تعبير « بى أندرسون » انهما يعاملان المجتمع الشرقى على أنه « فضلة » جامدة تبقى معه أن يتوصل الكتاب الى تحديد قوانين تطور المجتمع الغربى(٩٧) .

ان المساحة الزمنية الضخمة من تطور المجتمعات العربية الاسلامية ومنذ بدء تكون الدولة العربية الاسلامية الاولى وعصر الفتوح الكبرى فى القرنين السابع والثامن الميلاديين وحتى القرن التاسع عشر مع بداية الغزو الاستعمارى الاوروبى ، ينظر اليها النموذجان على أنها مجرد حقبة تنتمى للعصر الوسيط - حسب التقسيم الغربى لمراحل التطور الانسانى - مثلت مجتمعا شرقيا راكدا يمانى من السلطة الأبويه والقيم التقليدية والاستبداد من قبل الدولة المركزية المتحكمة ، وجمود البناء الاجتماعى الذى لم يستطع التطور الى آفاق النمو الرأسمالى ، رغم ما بدا من ادانة ماركس الواضحة لوحشية وبربرية السياسة الانجليزية فى الهند . لدى دراسته لنمط الانتاج الآسيوى ، وبجانب ما سبق من انتقادات ، فان خلدون النقيب يقدم أربعة انتقادات اضافية هي(٩٨) :

١ - أن النموذجين خلطا بين النمط المثالى النصورى والواقع ، حيث أوردوا مفاهيم معقدة غير مستندة الى أدلة تاريخية مثل المساواة

والديموقراطية فى النموذج القبلى أحد النماذج الفيبرية والطغيان المطلق فى النموذج الآسيوى .

٢ - غلبة « الثنائية » فى التحليل ، فبالنسبة للمجتمعات الأوروبية يرى هؤلاء أنها تتسم بالتطور والديناميكية ، بينما تعاني المجتمعات العربية الإسلامية من التبات والجمود ، وهو الأمر الذى لا يأخذ بعين الاعتبار استمرارية التطور بالنسبة لهذه المجتمعات منذ ظهور الدعوة الإسلامية حتى عصور الانحطاط ، وإنما ينظر أصحاب النموذجين سالفى الذكر الى هذا التطور كأنقطاع يفصل بين المراحل التى مرت بها المجتمعات الإسلامية وينظر الى كل مرحلة على حدة .

٣ - غلبة التفسير اللاحق أو الفيرى بمعنى وضع النموذج الأوروبى كمقياس للتغير وأهمال التطور التاريخى للمجتمع العربى الإسلامى قبل احتكاكه بالغرب ، ومن ثم حصر تحليل هذا التطور مع بداية دخول الاستعمار الرأسمالى الأوروبى ، وهذا ما دعا الكتاب من أصحاب النموذجين الى إثارة مجموعة أسئلة تدور فى إطار التصور السابق مثل : لماذا لم تتطور الرأسمالية فى الشرق الإسلامى ؟ ولماذا غابت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وانعدمت بالتالى الطبقات الاجتماعية التى ظهرت فى أوروبا ابان الثورة الصناعية ؟

٤ - عدم شمولية تحليل أى من النموذجين ، فالنموذج الأبوى يركز على أبنية تقليدية مثل القبلية والبداءة وعدم مركزية الدولة ، بينما لا يعطى كبير اهتمام لدور الفلاحين والدولة المركزية . فى حين يهتم النموذج الآسيوى أساسا بمركزية الدولة وتحكمها فى استخراج الفائض الاقتصادى . وكذلك بدور الفلاحين كطبقة رئيسية ، ولا يعير اهتماما ذا بال للقبائل والعلاقات القبلية والمصراعات بين مركز الدولة وأطرافها .

وبالنسبة للنوع الثانى من الدراسات فقد اهتم بدراسة تطور

المجتمعات العربية الاسلامية والدولة منذ دخول الاستعمار الأوروبي واتخذ من خبرة الحقبة الاستعمارية منطلقا أساسيا لتحليل الواقع المعاصر للبناء الاجتماعي ودور الدولة فيه عقب حصولها على الاستقلال في الخمسينات والستينات ، وقد تبلور هذا النوع من الدراسات ردا على الانتقادات الموجهة الى مفهوم ونموذج الانتاج الآسيوي ، وحاول البعض استحداث نمط فرعي من نمط الانتاج الاقطاعي بحيث يتفق مع خصوصية المجتمع العربي وبما يميزه عن الاقطاع الأوروبي(٩٩) ، الا ان اوجه نقد اخرى وجهت له أيضا ، وبالتالي ظهرت محاولة لتجاوزهما وتقديم نموذج جديد يحاول أن يفسر الاستمرارية التاريخية والتواصل الحضاري للمجتمعات الاسلامية والتأكيد على ان كلا من المجتمعات الغربية والشرقية تتحكم في تطورهما حقائق موضوعية واحدة ، ويهتم بخصوصيات وديناميات المجتمعات الشرقية وخاصة العربية والاسلامية مثل مصر وتركيا والعراق ، على يد سير امين الذي قدم مفهوم التكوينة المراجية الاجتماعية التي يسيطر فيها نمط الانتاج المراجي على الأنماط الأخرى مثل الانتاج السلمي البسيط والمشاعي ، وقد فسّر امين كيفية نشوء المجتمعات العربية الاسلامية منذ تبلور الدولة المركزية الموحدة في الامبراطوريتين الاسلاميه والعثمانية ، وانهارها بفعل الغزو الأوروبي وضمف المصدر الأساسي للحصول على الفائض من التجارة بعيدة المدى بعد السيطرة الأوروبية (البرتغال وامبانيا اولا ثم بريطانيا وفرنسا) على طرق التجارة العالمية في ذلك الوقت(١٠٠) ، ويمكن تلخيص أهم الملامح الرئيسية للتكوينة المراجية على النحو التالي :

١ - تتحكم الدولة المركزية في هذه التكوينة في الفائض الاجتماعي الذي تستخرجه من المراج كدخل لها يمثل أهم مصادر الحياة الاقتصادية ، وتقوم الدولة باستخلاص الفائض باستخدام وسائل غير اقتصادية أي سياسية من خلال استيلاء الدولة عليه ، ويتسم تنظيم الانتاج بأنه يعتمد على القيمة الاستعمالية للأرض التي تسيطر عليها ملكية الدولة الجماعية ويكون للفلاحين حق استعمالها مع دفع المراج ، وليست التبادلية (أي في

صورة نقود) ، وقد لا يتم استخلاص الحراج بالعنف بالضرورة ، وانما بنوع من الموافقة الجماعية ، غير أن ذلك لا يعنى سرمدية أو جمود التطور ، وانما تميزت المجتمعات الحراجية بوجود صراع متصل بين الفلاحين وجباة الحراج المستغلين ، على ان الصراع لم ينته الى انتصار فلاحى حاسم بفعل الظروف السائدة ، وانما أدت انتصاراتهم الى نشوء وتقوية فئة ثالثة هى التجار .

٢ - يتميز نمط الانتاج الحراجى على الصعيد الاقتصادى بزيادة نمو القوى الانتاجية دون آلات مما يوفر فائضا كبيرا .

٣ - وعلى المستوى السياسى تتميز الدولة بالمركزية والتطور سواء كانت مملكة أو امبراطورية بما يتجاوز الواقع القروى أو القرابى .

٤ - يرى امين ان التكوينة الحراجية تنطبق على كافة المجتمعات والتشكيلات الاجتماعيه قبل الراسمالية سواء فى أوروبا أو خارجها مثل الصين ومصر ، وان هذا المفهوم يحل التناقض المنهجي بين الاستمرارية الحضارية والانقطاعات البنيوية فى المجتمعات على هيئة حقب ومراحل تاريخية متغيرة أى بين النمط الاقطاعى والنموذج الآسيوى ، وان الاضافة النظرية هنا تبدو من أن الراسمالية لم تنشأ الا عندما تطور نمط الانتاج الحراجى من شكله اللامركزى الاقطاعى نحو شكله المركزى المطلق والمطلق ، بما ينفى الميلاد الاستثنائى للراسمالية فى أوروبا ، فلان التكوينة الحراجية الاوروييه تميزت بضعف سلطة الدولة ولا مركزيتها وعدم شمول أيديولوجيتها لكل الطبقات مكن ذلك من الانتقال بفعالية الى الراسمالية ، عكس الحال فى التكوينة الحراجية الشرقية التى حالت مركزية الدولة فيها ونسقتها الأيديولوجى المنطق وجمود التقيم والتقاليد دون التحول للراسمالية من خلال ديناميات التطور الداخلى .

ادخلت الاضافة النظرية لسيمر امين أداة تحليل منهجية استطاعت تخطى الطابع السكونى الجامد لنموذج الاستبداد الآسيوى والنماذج الفيبرية الغربية كما سمحت بادخال عنصر الصراع الطبقي والتحليل الطبقي الذى

يسمح بدراسة أشكال وانساق مختلفة وظواهر معقدة من الملكية والتنظيمات
انسياسية وان لم تكن طبقية بالضرورة واستبعدت النقيوم الاخلاقي في
الدراسات المغارنة للنموذجين سالفى الذكر بين الشرق العبودى و الغرب
المتحضر، (١٠١) .

على ان تفسير سمبر أمين لانهيال التكوينة الحراجية واخفاق نمط الانجاج
الحراجى فى التطور الذاتى والانتقال من ثم الى الرأسمالية التى جاءت من
الخارج بفعل السيطرة الرأسمالية الغربية تجعله يشترك مع النموذجين
الآخرين فى اضعاء الطابع الجمودى الساكن على هذه التكوينة التى لا بد لها
ان تنتظر فرص التطور واحول من الخارج ، فرغم انه تضم دينامية التطور
التى يوفرها الحراج لزيادة فخر القوى الانتاجية فانه اخفق فى تفسير كيف
كف التراكم من خلال الحصول على الفائض الحراجى عن التحول داخليا ؟

ولذلك يتأرجح تحليل أمين حول مصدر الفائض الحراجى بين التجارة
بعيدة المدى والحرف والزراعة فى الداخل ، ويحذرنا من ثم من ترجيح كفة
مصدر واحد للفائض ، فاذا كان الفائض يستخرج من التجارة والحرف كقطاع
دينامى فى المجتمع العربى فان ذلك يقف فى وجه تأليده ندره معلوماتنا عن
الوزن النسبى للتجارة والحرف فى الاقتصاد . من جانب آخر عاد أمين فى
احد كتاباته عن تفسير سبب انهيار التكوينة الحراجية الاجتماعية
الاقتصادية (كنسق داخلى جامد) لبرى انه كانت هناك مدارس واتجاهات
داخل الثقافة الاسلامية وفى السياسة تدفع باتجاه التطور والتجديد
والاصلاح من الداخل ولم يتوقف التحديث على دخول الاستعمار الغربى ،
ولكن يبدو ان تفسيره سياسى بالاساس بحيث لم يستطع ان يتخطى مقولاته
الاولى متهجيا (١٠٢) .

انطلق سمبر أمين من مفهوم التكوينة الحراجية لتفسير التوسع انمائى
لرأسمالية فى نظريته عن التطور الامتكافى، والتى سبق الحديث عنها ،
وقدم دراسة له عن « مصر الناصرية » طبق فى مفهومه للتطور المصرى بعد

الاستعمار ، وبجانب أمين قدم عدد من الباحثين العرب والأجانب دراسات للمجتمع العربي منذ الاستقلال في الخمسينات والستينات ، وتراوحت هذه الدراسات أيضاً بين المدرسة الماركسية والمدرسة الغربية ذات المنظور الفيبري أيضاً . ويلاحظ هنا أولاً ان الدراسات الماركسية ركزت على بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر والعراق وغيرهم . وقد سبقت الإشارة الى هذه الدراسات بجانب ما سوف يتم الاستعانة به عند دراسة الدولة في مصر ، ويلاحظ بصفة عامة انه رغم حذر الباحثين في هذه الدراسات من الاستخدام الآلى للمصطلحات والمفاهيم الماركسية الا انها تراوحت بين تطبيق التحليل انطباعي بأصولياته دون مراعاة جوانب ومفردات التحليل الاجتماعي الموسع .

دسل دور الاسلام والثقافة العربية في التطور الحضاري الاجتماعي ، ودور الانساق والتراكيب الطائفية والسلالية واللغوية وغيرها ، أهم من ذلك انها لا تعطي أهمية تذكر لدور التحرر الوطني والتطور القومي للأمة العربية ومفاهيم بناء الأمة التي تملك خصوصية تطورها المستقل في الاطار الاجتماعي العربي عن تطور الظاهرة القومية البرجوازية في أوروبا الغربية وغيرها ، وانما اعتبرت هذه المفاهيم من مكونات البناء الفوقي السياسي والقانوني والثقافي فقط . من ذلك نجد نقد مفنية الأزرق لـ « جاك بيرك »

Jacque Berque في كتاباته بقولها : « ان التأكيد الذي يعقده «بيرك» على دراسة الظواهر الثقافية وبناء الأمة بصفتها خصائص أساسية للمجتمعات حديثة العهد بالاستقلال تأكيد مبالغ فيه ويعجز عن استبعاد الحاجة الى التحليل الطبقي » (١٠٣) . ومع ان مفنية تحذر من استخدام المفاهيم الطبقيّة الماركسية مثل « البرجوازي » و « البرجوازية » التي لا تنطوي في حالة الجزائر على ذات المعنى الذي ينطوي عليه ضمن السياق الأوروبي ، وانها تستخدمها للإشارة الى طبقة تتطلع الى القيام بنفس الدور الذي قامت بها نظيرتها الأوروبية ولكن دون أن يكون لديها النوع نفسه من السلطة الاقتصادية (١٠٤) ، الا انها لم تقدم نموذجاً نظورياً خاصاً بها .

ومن جانب آخر استندت الكتابات الماركسية للدولة في المجتمعات

العربية الى نظرية رأسمالية الدولة ومفاهيم « أنماط الانتاج الحاضمة لسيطرة الدولة ، دون تحليل أمبريقي او نظري معمق وبجانب ما سبق من انتقادات وجهت لهذه المفاهيم ، يمكن القول أن الصورة المرجعية للغرب الصناعي الرأسمالي(١٠٥) ، والمفاهيم « البعدية » التي تربط تطور الدولة العربية بالتطور اللاحق لرأسمالية الدولة الاحتكارية في غرب أوروبا والولايات المتحدة كانت دائما في ذهن أصحاب هذه الكتابات .

أما عن الدراسات الفيبيرية الغربية فقد ركزت على المتغيرات المضادة للمفاهيم الماركسية مثل قدرات النظام السياسي على الانجاز وديناميات بناء الأمة ، بجانب رفضها لمفاهيم حركات التحرير الوطني(١٠٦) .

على ان الانتقادات السابقة لا تعنى الرفض المطلق لكل ما تقدمه النماذج الماركسية والفيبيرية من مفاهيم وادوات تحليل وفروض عملية ومقولات أساسية ، فهذه النماذج هي الغالبة على مجمل المدارس الاجتماعية العالمية في علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا وانما يمكن الاستفادة بها مع محاولات عملية جادة لتطويعها لمقتضيات ومعطيات التطور الاجتماعي والسياسي للدولة في المجتمعات العربية وعلاقتها بالبناء الاجتماعي العام ودور آليات التبعية الخارجية في ذلك .

ويتصور الباحث أن المنظور الطبقي الموسع الذي يشترك في استخدامه الباحثون الماركسيون وغير الماركسيين فيما يتعلق بالدولة هو الأقرب الى واقع المجتمعات العربية من النماذج الفيبيرية ، فهذا المنظور يفترض وحدات أخرى للتحليل بجانب الطبقات الاجتماعية ويشير الى علاقة محتملة مع هذه الوحدات ، كما أنه يتجاوز التناقضات المنهجية المتولدة من التركيز على متغيرات أخرى اثنية أو طائفية أو ثقافية وغيرها ، كل على حدة ، ويحاول الامام بالأبعاد الصراعية والعتيفة في العمارة السياسية ، كما انه يفيد في حقل الدراسات المقارنة(١٠٧) .

يتفق الباحث مع هذه الأسباب ، غير أنه يرى ان المنظور الطبقي يجب ان يطعم بصفة أساسية بالمتغيرات القومية والوطنية من تطور المجتمع ويراعى في ذلك خصوصية تطور التكوين الاجتماعى نحو التشكل القومى والوحدة الحضارية والسياسية لكيانات وابنية اجتماعية متعددة سياسيا بفعل عوامل تاريخية مثل السيطرة الغربية ، وتمثل الامة العربية احد ابرز النماذج فى هذا الصدد ، كما يجب اىلاء أهمية كبرى للتطور الثقافى الحضارى ودور الخبرة العربية الاسلامية فى التحولات والتغيرات التطورية للمجتمعات العربية ، وفى تصور الباحث ان الاحاطة بهذه الجوانب والابعاد تسهم اسهاما كبيرا فى تخطى الصعوبات المنهجية التى أخفق التحليل الطبقي فى تجاوزها ، من ذلك تركيزه شديد العمومية على أنماط الانماج ودور الطبقات الاجتماعية والادعاء بالتبلور الطبقي فى المجتمعات العربية شاكاه النظر الرأسمالى الصناعى الأوروبى ان لم يكن من حيث نوعية التطور ، فهو متوفر من حيث الدور الذى تطلع اليه طبقة معينة - هى « البرجوازية الصغيرة » لاداء نفس الدور للبرجوازية الأوروبية .

كما ينجح التحليل الاجتماعى القومى الموسع الذى يقترحه الباحث فى ادخال خبرة التطور القومى والثقافى للوطن العربى ككل فى الدراسة ، ويتلافى التركيز المسبق على ظاهرة الدولة القطرية الوطنية فى المجتمعات العربية التى هى من حيث الخطاب السياسى والأيدىولوجى القومى أخفقت كمشروع فى تجاوز مشكلات التخلف والاستبداد والاستعمار والسيطرة الأجنبية والتجزئة والنفقات الطبقي - الاجتماعى احاد والاقليمية ، فضلا عن النظر الى هذا المشروع على أنه تعبیر عن تجزئة سياسية وتكريس للأوضاع الاستعمارية السابقة ، ومن هنا يثير الخطاب والمشروع القومى العربى الشك حول الشرعية السياسية لهذه الدولة القطرية وحول امكان نجاحها فى جذب ولاء المواطنين نحو مشروعها للتنمية ، ولم يعد ذلك ينطبق فقط على المشرق العربى ومصر وانما أصبح الآن يمتد للشك في اصول شرعية الدولة القطرية فى المغرب العربى وفى الاطارات المرجعية لوجود الدولة ذاته ، بفعل

بروز وتصاعد القوة السياسية والحركية لتيارات القومية العربية من جانب ،
والتيارات الأصولية الدينية من جانب آخر (١٠٨) .

تبقى مسألة كيف يمكن حل اشكالية دور الدولة وطابعها وتركيبها
الاجتماعى وعلاقتها بالبناء الاجتماعى ، ولتجاوز صعوبات الافتراض الحاص
بالطبقة الطبقية لسلطة الدولة كما فى الدراسات الماركسية يمكن الانطلاق
من محور جوهرى هو : من يستخلص الفائض الاجتماعى وكيف يستخلصه ؛
ومن خلال ذلك نعرف أن الملكية فى النهاية ما هى الا وسيلة للاستيلاء على
الفائض وان انماط الانتاج فى الأساس (١٠٩) ، تختلف فى الأساليب التى
يتم من خلالها استخلاص هذا الفائض ، وفى هذا الاطار التحليلى الذى يمكن
أن يشكل وحدة تحليل مطعمة بالمنظور الاجتماعى القومى الموسع ، ينطلق
الباحث فى دراسة الدولة وخاصة فى مصر ابان عهدى عبدالناصر
والسادات ، ويتفق الباحث مع الآراء القائلة بأن الدولة هى ميدان أو حلبة
للصراعات الطبقة - الاجتماعية ، حيث تحاول كافة الفئات والشرائح
والاقسام الاجتماعية الاستفادة من أجهزة ومؤسسات الدولة فى صراعها ضد
القوى الأخرى ، وتبقى الدولة ميدانا محتملا للسيطرة حتى فى ظل ضعف
القوى والشرائح الاجتماعية الشعبية .

فالقول بأن الدولة تشكل بأجهزتها المختلفة (من حكومة وادارة ،
وجهاز اعلان وأيديولوجى وجهاز أمن) ميدانا رئيسيا للصراعات السياسية
والأيديولوجية والاجتماعية ينير عدة أمور هامة منها :

١ - ازدياد قوة الدولة وتسلسلها ازاء ابنية المجتمع بفعل سيطرتها
الناتمة على أجهزة الأمن والقمع مثل البوليس والجيش - الذى يعتبر فى
حالات عديدة من بلدان العالم الثالث عامة والأقطار العربية خاصة - المؤسسة
القابضة على السطة وتشكل مصدرا أساسيا لشرعية النظام السياسية بل
والقانونية ، كما تكون دعامة القوة الرئيسية الذى يستند اليها فى ممارسة

الحكم ، وبالتالي تعتبر المؤسسة العسكرية قوة مركزية لحماية النظام ولتأكيد استمراره في مواجهة السخط السياسي والتوتر الاجتماعي .

على أن ذلك لا يعنى وجود تناقض بين حقيقة ازدياد هيمنة الدولة على المجتمع فى العالم الثالث وما يعتقد الباحث من أن التفسير الأقرب للدقة حول وصف طبيعة الدولة هنا هو أن هذه الدولة تعتبر حلبة للصراعات السياسية وكونها مجالاً تبرز فيه تناقضات البناء الاجتماعى ككل وأوجه الصدام أو التنافس أو التعاون السياسى بين الجماعة الحاكمة والقوى المعارضة منظمة كانت أو غير منظمة . ومع اقرار الباحث بضعف المؤسسات السياسية للدولة فى المجتمعات النامية وبالتالي بضعف القوى المعارضة لنظام الحكم سياسياً وتنظيماً ومحدودية الدور المسموح لها بممارسته بين جماهير الشعب ، وكذلك ضعف التنظيمات الوسيطة كالأحزاب وال نقابات والتجمعات الشعبية وتجمعات المثقفين ، مما قد يعطى الانطباع لأول وهلة بتناقض السمات سالفة الذكر مع القول بأن الدولة هى ميدان لممارسة الصراع السياسى والعائدى والاجتماعى ، مما يثير التساؤل :

وأين إذن هى الدولة التى تعتبر حلبة للصراع ؟

غير أن دراسة خصائص وديناميات الممارسة السياسية فى أغلب المجتمعات النامية تدلنا على أن الخلافات والصراعات السياسية بين الأنظمة الحاكمة والقوى المناوئة لها لا تدور فى أغلب الحالات حول أبنية ومؤسسات خارج الدولة أو لا تنتمى الى الدولة ، وإنما تتركز حول اما الثورة على التحالف أو الانقلاب العسكرى أو التحركات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية يفرض اما تغيير النظام الحاكم (الثورة الايرانية) أو ادخال تعديلات على طبيعته وعلى أساليب الممارسة السياسية (الفلبين) أو اجبار النظام على تغيير سياساته وممارساته بما يحقق مطالب القوى المعارضة وفرض ممثلها على النظام الحاكم من خلال توسيع أبنية المشاركة السياسية وقنوات العمل السياسى بحيث يتاح لمثلئ القوى المعارضة القيام بأدوار تشريعية وسياسية

في قلب عملية صنع القرار (ما حدث في كوريا الجنوبية الى حد ما) ، ومن الناحية الاجتماعية تهدف الصراعات السياسية الى اما استيعاب القوى الاجتماعية الجديدة في النظام او توسيع القاعدة الاجتماعية المستفيدة من ثمار السياسات الاقتصادية وبرامج الانماء ، او تحسين الظروف المعيشية ومستوى الدخل للقوى الشعبية الدنيا ٠٠٠ الخ .

ويمكن القول أن هناك حالات تحليلية اتجهت فيها الصراعات السياسية الى ما هو خارج مؤسسات الدولة وبهدف تدعيم المجتمع المدني وأبنيته مثل الأحزاب والنقابات والتجمعات التطوعية والأندية الثقافية وغيرها ، بحيث تعمل قوى المعارضة على تقوية المجتمع المدني بما يوازن هيمنة الدولة وسطورتها وتحدي سيطرة الصفوة الحاكمة التي تستند الى أجهزة الدولة وأدوات السلطة ، وتصيح مؤسسات المجتمع المدني ، من ثم ، دعوات أساسية في يد القوى الديمقراطية والوطنية من حركات حزبية وتقايبية وتجمعات المثقفين وغيرهم من أبناء الفئات الوسطى أساسا ، في ادارة صراعها السياسي مع الصفوة الحاكمة ومن أجل التغيير السياسي والسيطرة على جهاز الدولة في مرحلة لاحقة .

٢ - توضح تجارب التطور السياسي في مجتمعات عديدة من العالم الثالث مدى ضعف المؤسسات السياسية للدولة المنوط بها احداث التغيير والتناوب في السلطة مثل البرلمان وانظمة الانتخابات وكذلك القوانين التي تركز الحريات السياسية والمدنية وحقوق الانسان ، ومن هنا لا تعتبر هذه الأنظمة بمثابة أدوات فعالة للتغيير وتداول السلطة مثلما هي الحال في التقاليد الليبرالية الغربية ، وهذا ما يدعو الى القول بأن الدولة في أغلب مجتمعات العالم الثالث قد تقتصر فقط على أجهزة الأمن والجيش والادارة المدنية حيث تتنافس القوى المختلفة حاكمة ومعارضة على السيطرة عليها . وربما يعني ذلك أن هذه الأجهزة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال النسبي تجاه الجماعات المختلفة بما فيها الفئة المسيطرة اقتصاديا ، الا أن هذا الاستقلال النسبي لا يعني وجود تجمعات وقوى وأبنية منظمة وقوية ، وانما

يعبر عن قوة جهاز الدولة بحيث لا تستطيع فئة معينة محلية او اجنبية ان تسيطر عليه بمفردها ، وانما تستخدمه الصفوة الحاكمة فى تحقيق مصالحها ومصالح الفئات المتحالفة معها مثل فئات راس المال المحلى والاجنبى وبحيث يزدى دور الوساطة ، بين هذه المصالح المختلفة .

وهذا ينير بدوره مسألة تأثير آليات التبعية الخارجية (اشركات متعددة الجنسية ، هيئات التمويل الدولية ، راس المال المالى الدولى الدول الرأسمالية الصناعية ، وغيرها) فى تحديد طبيعة الدولة فى العالم الثالث وشكل الصفوة الحاكمة والفئات الاجتماعية المتحالفة معها . ذلك ان هذه الآليات تلعب دورا هاما - وان لم يكن وحيدا - فى تشكيل واعادة تشكيل طبيعة الدولة المتخلفة وصياغة الهياكل الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فى الداخل ، وتبين خبرة الدول التى تعاملت على سبيل المثال مع صندوق النقد الدولى سواء فى عمليات الاقتراض او اعادة جدولة الديون مدى ما يلعبه الصندوق من خلال شروطه المعروفة فى تكييف سياسات الدولة التابعة مع مقتضيات النظام الرأسمالى الدولى ، وهذا ما سوف نتناوله عند دراسة تجربة مصر مع الصندوق فى السبعينات والثمانينات .

٣ - ولكن كيف تكون الدولة فى ذاتها تابعة او كيف تسهم فى تبعية البلاد للنظام الرأسمالى الدولى ؟

اظهرت كثير من الدراسات والنظريات التى سبق عرضها فى الجزء النظرى مدى تبعية الدولة بقراراتها واجهزتها من خلال اقدام الصفوة الحاكمة على اصدار التشريعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التى تعمل على تسهيل دخول راس المال الاجنبى والاستثمارات الخارجية فى البلاد واعطائها الامتيازات والاعفاءات . وقيام الدولة من خلال راس المال العام او القطاع العام بتجهيز البنية الأساسية اللازمة لأنشطة راس المال الخاص المحلى والاجنبى . وكذلك دخول القطاع العام او الحكومى كشريك أساسى مع الاستثمارات المحالية والاجنبية الخاصة فى المشروعات الصناعية والتجارية والمالية والخدمية وغيرها ، هذا فضلا عن توجيه هيكل الاقتصاد فى الداخل والخارج الى ما يخدم التوجهات الجديدة مثل التركيز على قطاع التصدير وتوجيه موارد البلاد والقروض والاستثمارات الى ما يجهل الاقتصاد متوجها للخارج .

الهوامش

(١) د. سمير أمين « حول التبعية والنوسع العالمي للرأسمالية » ،
المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) السنة
التاسعة ، العدد الثالث والتسعون ، تشرين ثان/نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٨٩ .

(٢) بول باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية . ترجمة احمد فؤاد
بلبح (القاهرة : دار القلم ، ١٩٦٧) ص ٧٥ - ٨٥ .

(٣) Alejandro Portes, John Walton (eds.), Labour, Class, and
the International System (New York, London; Academic Press,
1981), pp. 4, 13.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول أفكار « فرانك » وسمير أمين انظر
رسالة الباحث للماجستير ، دور علاقات التبعية في أزمة التنمية في العالم
الثالث : مصر ٧٠ - ١٩٨٠ ، كلية الاقتصاد ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ - ١٠٦ في
مواضع مختلفة .

(٥) د. سمير أمين ، التطور اللامتكافئ ، ترجمة برهان غايون
(بيروت : دار الطليعة ط ٣ ، ١٩٨٠) المقدمة .

الواقع أن أصحاب نظرية النظام العالمي طوروا المقولة الماركسية
التقليدية حول تحول العمل الى سلعة كمنصر حاسم في تطور الرأسمالية
عند التطبيق على النوسع العالمي للرأسمالية ، واعتمدوا على علاقات التبادل
وانتقال السلع ورأس المال في نطاق السوق العالمية كعامل أساسي في
هذا التوسع ، واستفادوا في ذلك من فكرة آدم سميث عن علاقات السوق
والتي قام بتطويرها بول سويزي والذي رأى أن ميلاد الرأسمالية جاء من
خارج النظام الإقطاعي بمعنى دخوله في التجارة بعيدة المدى والتي أدت
بدورها الى دخوله في سلسلة من علاقات التبادل النجاري وظهور الإنتاج
السلعي وانتقاله من ثم الى النظام الرأسمالي .

P. Sweezy et al., The Transition from Feudalism To Capitalism (Lon-
don : New Left Books, 1976). p. 42.

(٦) د. سمير أمين ، « حول التبعية والنوسع العالمي للرأسمالية » ،
مصدر سابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .

- (٧) نفس المصدر ، ص ٩٠ .
- (٨) نفس المصدر ، ص ٩٤ - ٩٥ .
- (٩) د . سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) ص ١٨ - ٢٢ .
- Immanuel Wallerstein, *The Modern world System, Part 1* (١٠)
(New York and London : Academic Press, 1974), pp. 15-16.
- Wallerstein, "The Rise and the Future Demise of the (١١)
World Capitalist System", *Comparative Studies in Society and
History*, Vol. XVI, 1974, p. 401.
- Ibid., pp. 399 - 400. (١٢)
- Peter Worsley, "One World or Three ? A Critique of the (١٣)
World-System Theory of Immanuel Wallerstein", *The Socialist
Register*, 1980, pp. 298 - 99.
- I. Wallerstein, "Dependence in an Interdependent World : (١٤)
The Limited Possibilities of Transformation Within the Capitalist
World Economy", *African Studies Review*, Vol. 17, No. 1, April
1974, p. 2.
- Ibid., p. 2; (١٥)
- Ibid, pp. 4 - 8. (١٦)
- Wallerstein, "The Present State of the Debate on World (١٧)
Inequality", in I. Wallerstein (ed.), *World Inequality : Origins
and Perspectives on the World System* (Montreal : 1975), p. 26.
- Terence Hopkins and I. Wallerstein, "Patterns of Development of the
Modern World System". *Review*. Vol. 1, No. 2, Fall 1977, p. 111.
- Hopkins and Wallerstein, Ibid., pp. 113 - 119. (١٨)
- Ibid., p. 127. (١٩)
- T. Hopkins, "Notes on Class Analysis and World (٢٠)
System", *Review*, Vol. 1, No. 1, Summer 1977, pp. 71 - 72.
- Hopkins and Wallerstein, *Op. Cit.*, pp. 132 - 34.
- Wallerstein, "The Present State of the Debate on World (٢١)
Inequality", *Op. Cit.*, p. 17.

- Wallerstein, "The Rise and the Future Demise of the World Capitalist System"; Op. Cit., p. 415. (٢٢)
- Ibid., p. 403. (٢٣)
- Wallerstein, The Modern World System, Op. Cit., p. 7. (٢٤)
- A.G. Frank, Latin America : Underdevelopment of Revolution (New York : Monthly Review Press, 1919), pp. 269-359. (٢٥)
- Frank, Crisis in the Third World (London : Heinemann, 1981), p. 231. (٢٦)
- Ibid., pp. 232-34. (٢٧)
- Ibid., pp. 245-47. (٢٨)
- (٢٩) د. سمير أمين ، التطور اللامتكافئ ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .
- (٣٠) د. سمير أمين ، « حول التبعية والتوسع العالمي للراسمالية » ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ - ١٠٦ .
- Samir Amin, Class and Nation; Historically and in the Current Crisis (London : Heinemann, 1980), pp. 133-6 (٣١)
- Ibid., pp. 136-7. (٣٢)
- Ibid., pp. 144-5. (٣٣)
- Ibid., pp. 168-70. (٣٤)
- I. Wallerstein, "Class and Class Conflict in Africa", Monthly Review, Vol. 26, No. 4, Feb. 1975, pp. 34-41. (٣٥)
- Wallerstein, "The States in the Institutional Vortex of the Capitalist World Economy". International Social Science Journal, Vol. N. 4, 1980, pp. 743-45. (٣٦)
- Ibid., p. 745. (٣٧)
- Ibid., p. 746. (٣٨)
- (٣٩) رغم وجود كيانات سياسية متعددة في شكل دول قومية ، إلا أن « عالمية » الاقتصاد الراسمالي الدولي تعطي المنتجين/المنظمين في المراكز غرضا متاحة للاستفادة من مظاهر ضعف دول الأطراف وتجعلهم لا يخضعون

لقرارات الأخيرة ويستغلون القوانين والاجراءات المقيدة للعمال في الأطراف
وأشباه الأطراف ، والتي تبقى على أجورهم منخفضة عما يوجد في المراكز ؛
لمزيد من التفاصيل انظر :

Charles Ragin, Daniel Chlot, "The World System of I. Wallerstein :
Sociology and Political History", in : Theda Skocpol (ed.), *Vision
and Method in Historical Sociology* (New York and London : Cambridge
Univ. Press, 1984), pp. 288 - 92.

Vicente Navaro, "The Limits of the World System Theory (٤٠)
In Defining Capitalist and Socialist Formations",
Science and Society, Vol. XLVI, No. 1, Spring 1982, pp.
82 - 3.

Ibid., p. 83. (٤١)

Wallerstein, *The Capitalist World Economy* (Cambridge : (٤٢)
Cambridge Univ. Press, 1979), pp. 68 - 9, 35, 33.

T. Skocpol, "Wallerstein's World Capitalist System : A (٤٣)
Theoretical and Historical Critique", *American Journal of So-
ciology*, Vol. 82, No. 5, March 1977, pp. 1079 - 80

Ibid., pp. 108 - 81. (٤٤)

(٤٥) انظر في ذلك : د. عبد المنعم سعيد ، « مصر والنظام الدولي
في التسعينات ، ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة ،
٨ يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٠ - ١٣ .

(٤٦) نفس المصدر ، ص ١٤ - ١٥ .

(٤٧) لمزيد من التفاصيل راجع : د. فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد
نفسها - سلسلة عالم المعرفة ، ١٤٧ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب ، مارس/آذار ١٩٩٠) ص ٢٠ - ٥٥ .

(٤٨) انظر في ذلك أيضا رأى آخر حول النظام الدولي الراهن واندى
يتسم تبعا له بثلاث سمات أساسية هي : أ - شيوع حالة من السيولة
الدوائية . ب - حدوث تغيرات في سياسات ومواقف القوتين الأعظم وذلك
في ظل إعادة ترتيب الأوضاع فيما بينهما . ج - تزايد الارتباط بين
إعادة الأوضاع على صعيد المواجهة المركزية والصراعات الاقليمية ،
د - على الدين هلال ، « النظام الدولي وتأثيره على النظام العربى » ، الباحث

العربي (لندن) العدد ١٦ ، يوليو/تموز - سبتمبر/أيلول ١٩٨٨ ،
ص ٤٧ - ٤٩ .

(٤٩) انظر كمثال : د. محمد السيد سعيد ، « آفاق النظام الدولي
في التسعينات » ، ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية بجامعة
القاهرة ، ١٨ (أغسطس ١٩٨٩) ص ٨ .

(٥٠) د. ابراهيم سعد الدين ، أزمة النظام الاشتراكي ، كتاب الأهالي
(القاهرة : ١٩٨٩) ، د. أنور عبد الملك « تحرك الاتحاد السوفييتي
المستقبل » ، ملف : « الاتحاد السوفييتي من الداخل » ، السياسة الدولية ،
السنة ٢٤ ، العدد ٩٤ ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٤٧ - ١٦٢ .

(٥١) محمد سيد أحمد ، حول اشكاليات كتاب سمير أمين ما بعد
الرأسمالية ، المستقبل العربي ، السنة ١٢ ، العدد ١٢٦ ، أغسطس/آب
١٩٨٩ ، ص ١٦٨ ، د. حازم الجبلاوي ، تعقيب على ورقة د. ابراهيم
سعد الدين و د. ابراهيم العيسوي « تجربة القطاعين العام والخاص في
مصر ، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، القاهرة :
١٤ - ١٥ مايو/آيار ١٩٩٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق
الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

(٥٢) انظر كمثال : سمير أمين « حول أزمة الاشتراكية » تعقيب
على نقد محمد سيد أحمد لكتابه ما بعد الرأسمالية ، المستقبل العربي ،
نفس العدد ، ص ١٧٣ .

(٥٣) انظر كمثال :

Hamza Alavi, "The State in post-Colonial Societies", in :
H. Gouldbowne, ed., politics and state in the Third World (Lon-
don : The Macmillan Ltd. Press, 1979), pp. 36-51.

Ziemann and Lanzendorfer, "The State in Peripheral (٥٤)
Societies," The Socialist Register, 1977, p. 151. also : N. Poulantzas,
State, Power, and Socialism (London : New Left Books, 1980).

Ibid., pp. 151-2. (٥٥)

Ibid., p. 152. (٥٦)

Nora Hamilton, "State Autonomy and Dependent Capita- (٥٧)
lism in Latin America", British Journal of Sociology, Vol. 32,
No. 3, Sep. 1981, p. 308.

- Ibid., pp. 305 - 10. (68)
- Ziemann and Lanzendorfer, Op., Cit., pp. 161 - 62. (69)
- Ibid., pp. 162 - 5. (70)
- Ibid., pp. 160 - 1. (71)
- Nora Hamilton, Op. Cit., pp. 310 - 13. (72)
- Cardoso, F.H., and Erzo Faletto, Dependency and Deve- (73)
lopment in Latin America (Berkeley : Univ. of California Press,
1979), p. X.
- Ibid., p. XVII. (74)
- Ibid., pp. 129 - 31. (75)
- Ibid., pp. 166 - 7. (76)
- James Petras, "New Perspectives on Imperialism and (77)
Social Classes in the Periphery", in : P. Limquenco & B. McFarlane
(eds.), Neo-Marxist Theories of Development (London : Croom
Helm, 1983), p. 210.
- Petras (ed.), Critical Perspectives on Imperialism and (78)
Social Classes in the Third World, (New York : Monthly Review
Press, 1978), p. 86.
- Ibid., p. 87. (79)
- Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social (80)
Classes in the Periphery", Op. Cit., p. 211.
- Petras, "Critical Perspectives on Imperialism and Social (81)
Classes in the Third World", Op. Cit., pp. 88 - 9.
- Petras, "New Perspectives on Imperialism...", Op Cit., (82)
pp. 212, 219.
- Evans, Op. Cit., p. 44. (83)
- Ibid., pp. 45 - 63. (84)
- Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social (85)
Classes ..", Op. Cit., p. 206.

Petras, "Critical Perspectives on Imperialism ..", Op. Cit., (٧٦)
p. 90.

Authoritarian-Bureaucratic State and Corporate State (٧٧)

Corporate State جدير بالذكر أن هناك خلافا حول تعريف مفهوم الـ
بين الباحثين العرب ، فالبعض يعرفه بـ « الدولة الطائفية » ونظرا لعدم
امكانية النسب الى صيغة الجمع في اللغة العربية ، أي « طوائفية » من
طوائف ، فسوف يعتمد الباحث على مفهوم « الدولة الادمجية » .

(٧٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط راجع :

- I.I. Horowitz and E.K. Trimberger, "State Power and Military Nationalism in Latin America", Comparative Politics, Vol. 8, No. 2, Jan. 1978, pp. 231-3.
- Goran Therborn, "The Travail of Latin American Democracy", New Left Review, No. 113-113, Jan. - April 1979, pp. 101-102.

Wolfgang Hein and Konrad Stenzel, "The Capitalist State (٧٩)
and Underdevelopment in Latin America : The Case of Venezuela",
in H. Gouldbourne (ed.), Politics and the State in The Third
World, Op. Cit., pp. 94-6.

O'Donnell, "Comporative Historical Formations of the (٨٠)
State Apparants and Socio-Economic Change in the Third World",
International Journal of Social Science, Vol. XXXII, No. 4, 1980,
p. 728.

(٨١) يرى « أودونيل » أن هناك معايير لفهم الاختلافات التاريخية
في تكون جهاز الدولة في العالم الثالث من أهمها وجود أو عدم وجود دولة
قومية وبرجوازية محلية متبلورة نسبيا متعاونة مع رأس المال غير القومي
بحيث يشجعها الأخير على نوع معين من التصنيع ، وهذا يؤدي الى تميز
دول أمريكا اللاتينية عن دول القارتين الإفريقية والآسيوية ،
O'Donnell, Op. Cit., p. 722.

(٨٢) نقلا عن :

A. Portes and J. Walton, Labour, Class, and The Interna-
tional System.

Horowitz and Trimberger, Op. Cit., pp. 232-3. (٨٣)

G. O'Donnell, "Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian (٨٤)
State and the Questions of Democracy", in : David Collier (ed.),

- The New Authoritarianism in Latin America (Princeton : Princeton Univ. Press, 1979), pp. 286 - 6.
- Ibid., pp. 288 - 9. (٨٥)
- Ibid., pp. 292 - 3. (٨٦)
- Alfred Stepan, The State and Society : Peru in Comparative Perspective (Princeton : Princeton Univ. Press, 1978), pp. 78 - 7 (٨٧)
- Ibid., p. 65 (٨٨)
- Ibid., p. 66. (٨٩)
- Schmitter, "Still the Century of Corporatism ?", in : (٩٠)
F. Pike and T. Stritch, eds., The New Corporatism (Notre Dame : Univ. of Notre Dame Press, 1974), pp. 89 - 90.
- Ibid., pp. 120 - 126, 102 - 104. (٩١)
- (٩٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه التجارب انظر :
- W. Canak, "The Peripheral State Debate : State Capitalism and Bureaucratic-Authoritarian Regimes", Vol. 19, No. 1, 1984, pp. 3 - 28.
- Stepan, State and Society..., Op. Cit., pp. 74 - 80. (٩٣)
- (٩٤) رغم أن خادون النقيب يقدم هذا النقد لمفهوم التكوينية المراجعية أو نمط الانتاج المراجعي الذي طرحه سمير أمين ، الا أنه يمكن توجيهه بصنة عامة لمفاهيم نمط الانتاج الآسيوي ونمط الانتاج الاقطاعي ، وحتى المفهوم « الفيبيري » في الارث الأبوي والتنظيم التقليدي للسلطة والبيروقراطية والدولة غير العقلانية ، ولمزيد من التفاصيل راجع دراسته الرائدة في هذا المجال : « بناء المجتمع العربي : بعض الفروض البحثية » ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، الممدد ٧٩ ، سبتمبر/أيلول ١٩٨٥ ، ص ٦ - ٢٤ .
- Karl Wittfogel, Oriental Despotism : A Comparative Study of Total Power (New Haven : Yale Univ. Press, 1957). (٩٥)
- (٩٦) وهناك دراسات عديدة طبقت النموذج على تاريخ المجتمعات العربية قبل خضوعها للسيطرة الغربية فذكر منها على سبيل المثال

لا الحصر الدراسات التالية عربية وغربية :

- Elbaki Hermassi, Leadership and National Development in North Africa (Berkeley, Calif : Univ. of California Press, 1972).
- C.H. Moore, Politics in North Africa : Algeria, Morocco, and Tunisia (Boston : Little Brown and Co., 1970).
- Samy Zubaida, "Economic and Political Activism in Islam", Economy and Society, Vol. 1, No. 3 (1972).
- Hisao Otsuka, "Max Weber's View of "Asian Society"," The Developing Economics, Vol. 4 (1966).
- Nikki R. Keddie, "Pre-capitalist structures in the Middle East", Journal of Arab Affairs, Vol. 1, No. 2, (1982).

وإزيد من التفاصيل حول الأفكار الرئيسية لكل من مفهومي نمط الانتاج الآسيوي والآرت أو الاستبداد الأبوي راجع :

- د. خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٦ - ١٧ .
- د. عبد القادر زغل ، « المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط » ، المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٢٧ ، مارس/آذار ١٩٨٢ ، ص ١٢ - ١٧ .

(١٧) نقل عن : د. خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٦ .

(٩٨) نفس المصدر ، ص ١٧ .

أنظر أيضا انتقادات عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ١٠ - ١٧ .

(٩٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا النمط والتي تسمى « نمط الاقطاع المستحدث » ، انظر د. عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ١٣ ، وردا على ما نقوه بعض الدراسات الغربية من أن الدولة نشأت كظاهرة حديثة في الوطن العربي أي منذ دخول الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر ، يثبت ايليا حريق أن هذه الدولة تعد ظاهرة قديمة في أغلب البلاد العربية سواء في المشرق أو المغرب وان الاستعمار الأوروبي لم يخلق الدولة سوى في اقطار مسوريا والعراق والأردن ، انظر ايليا حريق ، « نشوء نظام الدولة في الوطن العربي » ، المستقبل العربي ، السنة ١٠ ، العدد ٩٩ ، مايو/أيار ١٩٨٧ ، ص ٧٧ - ٩٥ .

(١٠٠) لمزيد من التفاصيل انظر الكتابات التالية لسبير أمين :
— التراكم على الصعيد العالمي : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن

- كبيسي (دار ابن خلدون ، ١٩٧٨ ، ط ٢) ص ١٩٦ - ٢٢٥ .
— The Arab Nation : Nationalism and Class Struggle (London : Zed Press, 1978), pp. 21-35.
— Class and Nation : Historically and in the Current Crisis, Op. Cit., pp. 46-70.

Amin, The Arab Nation.. , Op. Cit., p. 22. (١٠١)

(١٠٢) انظر الفصل الثامن « اصول الازدواجية في الثقافة المصرية » ، من : أزمة المجتمع العربي لسمير أمين ، مصدر سابق ، ص ١١٩ - ١٣٤ ، انظر أيضا : د . بهجت قرني ، « تناقضات الدولة العربية القطرية » ، «المستقبل العربي ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٥ ، نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨٧ ، ص ٣١ - ٥١ .

(١٠٣) مغنية الأزرق ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(١٠٤) دفس المصدر ، ص ٣٢ .

(١٠٥) د . عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(١٠٦) تراجع دراسة عبد الباقي الهرماسي :
Leadership and National Development in North Africa,
Op. Cit., p. 92.

ولا تخرج دراسة عبد الله العروى عن الاطار الفيبري في مفهومه عن الدولة العقلانية والبيروقراطية المرشدة ، انظر : مفهوم الدولة ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ - ١٥٨ .

(١٠٧) يقدم مصطفى كامل السيد خمسة اسباب مترابطة تبرر تفضيل استخدام المنظور الطبقي في تحليل الظاهرة السياسية في دراسته: « المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية » بحث مقدم لندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة : نظرة نقدية والتي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ١٥ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٥ - ٨ .

— أيضا : د . خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(١٠٨) ان الدولة القطرية أضحت وجودها ذاته محل شك في ضوء رفض هذين التيارين لاطاراتهما المرجعية كما يقول عبد الباقي الهرماسي في دراستيه التاليتين ، بعد أن أخفق مشروعها في دولة المجتمع وشخصنة الدولة :

- « الدولة والنظام في المغرب العربي » ، المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٣ ، يونيو/حزيران ١٩٨٣ ، ص ٣٢ - ٣٨ .
- « المغرب العربي المعاصر : الخصائص المؤسسية والايديولوجية للبناء السياسي » ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٨٤ ، فبراير/شباط ١٩٨٦ ص ١٦ - ٢٨ .
- (١٠٩) يتفق الباحث مع خلدون النقيب في هذا الصدد ، انظر المصدر السابق ، ص ٢٠ .

الفصل الثاني

مصر والنظام العالمي

مقدمة :

عند دراسة وضع مصر في النظام العالمي (الرأسمالي) نجد اننا ازاء اشكالية نظرية واضحة ، تتصل اساسا بتفاعلات هذا النظام ودور القوى الرئيسية المسيطرة فيه في اختراق مصر كدولة ونخبة حاكمة ومجتمع ، وتغلغل تأثيرات السيطرة الرأسمالية العالمية في ديناميات التطور الاجتماعي لمصر الحديثة . وتبدو الاشكالية النظرية اولا من جهة ان ما قدمته نظرية النظام العالمي سالفة الذكر ، والتي تبحث في الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، يقتصر غالبا على تحليل طبيعة النظام العالمي ودور الرأسمالية الغربية في استغلال ونهب موارد مجتمعات العالم الثالث ، غير ان هذه النظرية عندما تنتقل الى حقل الواقع لا تستطيع الاحاطة بمفردات الواقع وتطور الديناميات الداخلية لمجتمع ما من مجتمعات الأطراف . ويكاد يتوقف اصحاب النظرية عند مقولات عامة حول استغلال الرأسمالية الغربية لبلدان العالم الثالث وادماجها في التقسيم الدولي للعمل واطهار مظاهر تبعية هذه البلدان سياسيا وعسكريا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا للمراكز الرأسمالية العالمية ، ولم يمن هؤلاء كثيرا بوضع مفاهيم اجرائية او اصطلاحية للتبعية وللتطور غير المتكافئ ، وكذلك بصياغة مؤشرات كمية يمكن اختبارها لقياس شروط التبادل غير العادلة التي تخضع لها بلدان العالم الثالث .

ومن ناحية ثانية ، فقد اكتفى اصحاب النظرية ، مثامنا فصل سمير امين ، بالحديث عن افكار عامة تتناول قدرة الدولة على السيطرة على شروط التراكم دون اهتمام بدراسة امكانية التحقق عمليا من توافر قدرة

الدولة في هذا الصدد ، وتبدو أهمية هذه المسألة خاصة ونحن نعيش في نظام عالمي شامل لا يمكن الحديث فيه عن تنمية مستقلة بعيدة عن ضغوط ومؤشرات هذا النظام ، كما أن هؤلاء قد تحدثوا بصفة شديدة العمومية عن مفهوم ذلك الارتباط عن النظام العالمي بدو تحليل لامكانيات ذلك ، خاصة وأن أغلب دول العالم الثالث تعتبر شديدة الارتباط بهذا النظام بل وبالدول الرأسمالية الصناعية المسيطرة عليه ، ومن ثم فهي شديدة الحساسية لما يحدث من تغيرات في نظام النقد الدولي وحركة تبادل الصادرات والواردات والأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول القريبة (صادرات و واردات) يمثل نسبة كبيرة نسبيا لا تقل عن ٢٥٪ في المتوسط . من الناتج المحلي الاجمالي لأغلب البلدان النامية في حين أنها لا تزيد عن ٧٪ مثلا بالنسبة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . . . الخ .

ومن ناحية ثالثة تبدو الاشكالية النظرية بارزة عند دراسة وضعية الدولة المصرية في اطار النظام العالمي ، فليس من شك أن هذه الدول تتمتع بخصوصية مميزة في النظام العالمي من حيث الموقع الجغرافي والاستراتيجي والسياسي والاقتصادي بحيث تختلف في ذلك عن دول أخرى عربية أو غير عربية ، وهنا ينور التساؤل : من أين نبدأ عند دراسة وضع مصر في النظام العالمي ؟ هل من مقولة تطور هذا النظام وانعكاساته على ما يحدث في مصر ، ونجد هنا أن هذه المقولة لا تمكنا من الاحاطة بديناميات التطور الاجتماعي الداخلي ، فقد لا نستطيع أن ندرس هنا سوى السياسة الخارجية لمصر . أما إذا درسنا هذا الوضع من ناحية مفهوم الدولة المركزية في مصر فقد نجد أنفسنا أمام تطور مجتمعي صرف طويل تاريخيا وليست له علاقة ذات بال مع النظام العالمي . وإذا تم التركيز على حقل الاجتماع التاريخي بتحليل تطور البنية الاجتماعية والتركيب الطبقي ومدى العلاقة مع النظام العالمي لوجدنا اشكالية نظرية أخرى وهي أن ما تقدمه نظرية النظام العالمي ونظريات التبعية عموما عبارة عن مقولات عامة لا تتغلغل في صميم

تطور النسيج الاجتماعي ، فاذا كان التركيب الاجتماعي قد تأثر فعلا بالتفلفل الاستعماري الرأسمالي الغربي من حيث ميلاد الرأسمالية وتطورها ، الا أن تتبع تحليل نظرية النظام العالمي لا يجعلنا نحيط بتفاعلات التطور الاجتماعي من زاوية نشوء وتكون الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية والفئات الوسطى وعلاقة كل ذلك بنشأة الشريحة الرأسمالية التي تأثرها ميلادها بالوجود الأجنبي الرأسمالي :

إن نظريتناك التبعية عموما تطرح تعريفات عامة غير مدققة للدولة واجهزتها والسلطة والنتخبة الحاكمة والمجتمع ، وتتناول الدولة مثلا كشيء غامض قد يشمل النظام السياسي والطبقة الحاكمة والسلطة السياسية مما .

ولعل ذلك ينقلنا الى بعد آخر من الاشكالية وهو كيفية قياس تبعية الدولة وامكانية اختبار كفاءة اجهزتها ونخبها الحاكمة في التعبئة السياسية للجماهير والتوجيه الأيديولوجي والقدرة على تشكيل واعادة البناء الاجتماعي او المجتمع المدني ، وكذلك قياس قدرة الدولة في السيطرة على مواردها الوطنية وتعبئتها بفرض التنمية المستقلة والاعتماد على الذات والتخلص من مختلف صور التبعية . وتبدو الصعوبة المنهجية والنظرية هنا ليس في قياس التبعية الاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها ، وانما في اختبار تبعية الدولة سياسيا . وهنا نجد محاولات قليلة للقياس ومن أهمها كتاب الدكتور ابراهيم العيسوي « قياس التبعية في الوطن العربي » (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩) وقدم فيه ١٠٧ مؤشرات لقياس التبعية ، واستطاع قياس مؤشرات عديدة للتبعية (الواقع الجغرافي ، التبعية الاقتصادية ، الثقافية ، المالية ، العسكرية) غير أن مؤشرات التبعية السياسية لم تكن قابلة للقياس بسهولة كما سنرى فيما بعد .

ازاء اوجه القصور التي تعاني منها نظرية النظام العالمي ، ونظرا لأن نظريات التبعية الأخرى تتناول الأبعاد المختلفة للدولة التابعة ، فنظرية الدولة التابعة تتعلق بطبيعة الإدارة الاقتصادية للدولة ، فيما تحلل نظرية

الدولة الادماجية او التماضدية نمط الادارة الاجتماعية ، وتتناول نظرية الدولة البيروقراطية - التسلطية طبيعة النظام السياسى ونموذج الحكم ، ومن هنا نجد ان هذه النظريات تبدأ من دراسة طبيعة الدولة وعلاقتها بالنظام الراسمالي العالمى ، ولم تعط اهتماما ذا بال لتاريخ التطور الاجتماعى المحل الذى يضى على الدولة الطبيعية السياسية والطبقية التى تكتسبها: كأنه كاس لهذا التطور بالاساس . ويكون من الافضل هنا تتبع التطور الاجتماعى المصرى الحديث وبصفة خاصة دور وتحول التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية منذ يوليو ١٩٥٢ ، مع الاشارة بالطبع الى ارضاعات تكونها الحديث فى نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين وحيث تبلورت بعض ملامحها مع قيام ثورة ١٩١٩ . فهذه الفئة الاجتماعية الحيوية وهى التى قادت عملية التطور السياسى الاجتماعى والاقتصادى فى تاريخ مصر الحديثة وقد تغيرت ملامحها كثيرا وتبدلت تحالفاتها مع الفئات والشرائح الاجتماعية الاخرى تبعا لتغير الظروف الدولية والداخلية .

وقد اتسم تطور هذه الفئة (الفئة الوسطى عموما) بتغير مواضعها من النظام العالمى ومن تفاعلات الصراع والتعاون فيه حسب توافق او تعارض هذه التفاعلات مع طموحاتها وادوارها التى رسمتها لنفسها ، وكذلك تبعا لسياسات الدولة والقوى المسيطرة عليها اجنبية كانت ام وطنية ، عسكرية كانت ام مدنية ، ولمحاولات هذه الفئة - التشكيلة الاجتماعية الرئيسية استثمار التناقضات السائدة بين الدول الكبرى والمظمى فى النظام الدولى من جانب والتناقض او التعاون بين السلطة الحاكمة والقوى الدولية المسيطرة .

ونفترض فى هذا الجزء التطبيقى من الدراسة ان هناك قانونا عاما حكم بالتطور الاجتماعى فى مصر ، وهو ان تكون التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية قد تم فى اطار عملية صراع الاحتلال البريطانى والبرجوازية الاجنبية والسلطة الحاكمة من أسرة محمد على وبعض كبار ملاك الاراضى

والرأسمالية التجارية والمالية المصرية من جانب ، وبين الرأسمالية المصرية الوليدة المثلثة في تجربة طلعت حرب وبنك مصر والتي تكونت من شرائح الرأسمالية الصناعية وبعض كبار ملاك الأراضى الذين انضموا الى التجربة لمواجهة النفوذ الاقتصادى للأجانب فى مصر . ثم تغيرت ملامح هذه التشكيلة مع ثورة يوليو ١٩٥٢ الى فئة تكنوقراطية بيروقراطية صاعدة قادت تجربة التنمية والتخطيط والتصنيع ، الا ان هذه الملامح تغيرت ايضا فى السبعينات - وما تزال حتى الآن - لتمثل فئة اجتماعية تعتمد على اراسمالية الانفتاحية الخاصة من اصحاب الوكالات الأجنبية للاستيراد وقوى السوق ودوائر المال والأعمال الخاصة المرتبطة برأس المال الأجنبى والشركات متعددة الجنسية ، وترتبط هذه الفئة ببيروقراطية الدولة لاستغلال امكانيات واجهزة الدولة لحدمة مصالحها وتحالفاتها الخارجية . فى حين ان بعض دوائر الرأسمالية المصرية المحلية من اصحاب المشروعات والشركات غير المرتبطة بالاستثمار العربى او الأجنبى وجدت نفسها فى تناقض مع رأسمالية الانفتاح ، لأنها لم تستفد من قوانين تشجيع الاستثمار وان حاولت استثمار مناخ الانفتاح فى تعظيم ثروتها ومكاسبها الاجتماعية والاقتصادية والمالية . ونجد أنها فى حالة تنافس شديد مع رأسمالية الانفتاح من أجل الحصول على أكبر تسهيلات وامتيازات مالية وتجارية وادارية من الدولة والسلطة الحاكمة ، وقد برزت معالم التنافس والتناقض فى عقد الثمانينات وبعد ان كانت رأسمالية الانفتاح مهيمنة تماما منذ منتصف السبعينات .

فى هذا الاطار نجد ان الدولة المصرية تغير سياساتها وتكتيكاتها ازاء هذه التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية من تحالف وتعاون الى صراع وتناقض تبعا لاختلاف الظروف الدولية وضغوط الرأسمالية العالمية ومن ثم وضعية مصر فى النظام العالمى وعلاقة سلطة الدولة بهذا النظام من صراع شديد مع دوائر الرأسمالية العالمية فى الخمسينات والستينات الى تعاون يصل فى بعض الأحيان الى تحالف وعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينات حتى الآن .

ويرتبط بالافتراض السابق افتراض آخر مفاده أن التشكيلة الاجتماعية الرئيسية كانت تضع نصب أعينها دائما قوة ونفوذ الدولة من حيث محاولة الاستفادة بأكبر قدر ممكن من حماية وتشجيع الدولة بأجهزتها الادارية والامنبة والنشريعة والاقتصادية فى صورة امنيازات وتسهيلات وقروض وائتمان ، حتى أن قوة وانعاش الدولة مأت دائما مصدر نمو وتطور لهذه التشكيلة مع اختلاف مكوناتها وملامحها سواء اكانت رأسمالية خاصة وزراعية وعقارية ومن كبار ملاك الاراضى او نكنوقراطية بيروقراطية تكون فى اطار قيادة الدولة للنمية والتوسع الاقتصادى والاجتماعى .

واخيرا فهناك افتراض آخر يدور حول دور القوى الاستعمارية الأجنبية ، فرغم أن الرأسمالية العالمية قد اختلفت مصر واخرقتها اعتمادا على جهاز الدولة المصرى وظلت تفضل الارتباط به والتعامل معه ، ولم تتجه الا فى القليل ، وخاصة فى سنوات الانفتاح وفى السمانينات خاصة ، الى الاتصال مباشرة بالرأسمالية الكبرادورية أى المرتبطة بالمصالح الأجنبية ، فان هذه الرأسمالية العالمية لم تكن تجبذ ان تقوى سلطة الدولة وتدعنها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اقترنت السيطرة الاستعمارية بتفكيك دولة محمد على واضعاف جيشها وبيروقراطيتها وتقليص التعليم فيها ، وهكذا الحال أيضا فى الوقت الحاضر مع سياسات الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى الرامية الى تحجيم دور الدولة فى مصر وتقليص القطاع العام والدعم وتشجيع القطاع الخاص وغيرها .

أولا : اندماج مصر فى النظام العالمى ، نظرة تاريخية :

ينبغى التعرض لاهم مظاهر وأشكال اندماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى والذى بدأت مقدماته ومحاولاته منذ سنوات حكم محمد على ذاته وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ويمد ذلك مقدمة ضرورية لدراسة وضع مصر فى النظام الدولى وآثار علاقات التبعية سياسيا واقتصاديا على الدولة والبناء الاجتماعى فى فترة الدراسة .

لم تكف محاولات الدول الأوروبية الاستعمارية لادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى عن التوقف فى العصر الحديث ، وتم ذلك بفعل عوامل عديدة أهمها بالطبع وقوع مصر الاستراتيجى الهام فى السياسات الاستعمارية للدول الأوروبية ومواردها وامكانياتها المختلفة ولقد شجع هذه المحاولات ضعف الدولة العثمانية وازدياد قوة مصر فى عهد محمد على وخروجها نهائيا من نطاق السيطرة العثمانية وتحديدها الذى ينذر بالخطر للمصالح الاستعمارية الأوروبية . وسوف نتناول باختصار أهم ملامح ادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى منذ حكم محمد على وحتى عام ١٩٥٢ .

فقد أدى امتداد الحكم المصرى فى عهد محمد على الى بلدان عربية عديدة وتوسع نفوذ الدولة المصرية الى اقدم بريطانيا على توقيع معاهدة مع الدولة العثمانية فى عام ١٨٣٨ يتم بموجبها معاملة السلع الانجليزية معاملة تفصيلية فى اراضى الدولة العلية ، ويشمل ذلك بالطبع مصر والبلدان التى تسيطر عليها ، كما نص الاتفاقية على الغاء الحظر المفروض على دخول السلع الأجنبية الى ولايات الدولة ومن بينها مصر ، غير أن محمد على رفض تنفيذ هذه الاتفاقية واستمر فى اتباع سياسة حماية المنتجات المصرية داخل حدود القطر وخارجه من البلدان التى يسيطر عليها الحكم المصرى (١) .

وفى عهد محمد على أيضا لم تتوقف الدول الأوروبية عن التدخل فى شئون مصر ومحاولة اخاقها بالسوق الرأسمالية الدولية ، فقبل توقيع الاتفاقية سابقة الذكر كان محمد على قد رفض عرضا لشق قناة السويس تقدم به وفد فرنسى من اتباع « سان سيمون » بتكليف من حكومة نابليون ، فى عام ١٨٣٢ ، وكان الرفض مبني على تخوف محمد على من أن تتحكم بريطانيا فى المواصلات الداخلية فى مصر نفسها (بين القاهرة والسمويس على سبيل المثال) كسبيل ضرورى لسيطرتها على الطريق الى الهند (٢) .

غير أن المصالح الاستعمارية الأوروبية نجحت فى ضرب الدولة المصرية

وتقويض نفوذ محمد علي باجباره على توقيع معاهدة لندن في سبتمبر ١٨٤٠ والتي نصت في أهم بنودها على الغاء احتكار الدولة للتجارة والنشاط المالى والزراعى والعمل على تغلغل رأس المال الأجنبى فى داخل مصر(٣) .

وقد بدأت أبرز محاولات ادماج مصر فى النظام الدولى بمنح المدير سعيد امتياز حفر قناة السويس فى نوفمبر ١٩٥٤ ، وقد اشتمل هذا الامتياز على شروط تنتقص من سيادة الدولة المصرية مثل اعطاء الشركة انمالية لقناة السويس ملكية الاراضى الواقعة على طول القناة . ثم اعطائها حق تشغيل من ٢٠ الى ٣٠ الف رجل كل شهر على سبيل السخرة فى أعمال القناة . وعندما ثار نزاع بين الدولة المصرية والشركة حول استخدام المصريين فى أعمال السخرة بمنطقة القناة وتم الاحتكام الى نابليون الثالث ، قضى الأخير ببرد العمالة المصرية مع تفريم الحكومة المصرية ثلاثة ملايين جنيه استرلينى على سبيل التعويض للشركة(٤) .

ومن ناحية اخرى بدأت عملية دفع مصر الى مأزق القروض والاستدانة فى عهد سعيد بتحميل الخزانة المصرية وحدها بـ ٤٤٪ من رأس مال شركة القناة ، رغم ان الشركة مسماة « عالمية » وينبغى لذلك تمويل شق القناة من رؤوس الاموال الحرة فى أوروبا(٥) ، وازداد لجوء مصر فى عهد اسماعيل الى الاقتراض حتى بلغت ديون مصر فى أواخر عهده ٩١ مليون جنيه مصرى كما هو معروف ، وازاء عجز اسماعيل عن السداد ، اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على الاستيلاء على نصيب مصر كله من شركة قناة السويس نظير مبلغ لا يعبر أبدا عن حصتها وهو ٣٩٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى .

ومع استمرار عجز مصر عن الوفاء بديونها بدأت عملية التدخل الأجنبى من خلال اشراف البعثات الأجنبية على الاقتصاد المصرى وتوجيه موارد الموازنة المصرية ، وهكذا أنشئ « صندوق الدين » عام ١٨٧٦ ، ليتولى سلطات عليا فى تقرير أمور الاقتصاد والمالية والنقل ، وشارك

وزيران انجليزى وفرنسى للاقتصاد والمالية فى وزارة نوبار الاجنبية فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ ، وبعد عزل اسماعيل فى يناير ١٨٧٩ شكلت لجنة التصفية ، من قبل الدول الاوربية الكبرى التى قررت تخصيص القسم الاعظم من الميزانية المصرية لسداد الديون الموحدة .

وبالاضافة الى ذلك فقد قرر قانون التصفية الصادر فى ١٨٨٠ بيع اراضى الدائرة السنية والدومين لرأس المال الاجنبى (الانجليزى والفرنسى اساسا) ولبعض كبار الملاك ، ومن المهم الاشارة هنا الى قيام بنوك وشركات عقارية اجنبية فى هذه الفترة كأحد مظاهر اختراق رأس المال الاجنبى لاقتصاد مصر . وتولت هذه البنوك والشركات تمويل عمليات بيع وشراء اراضى الدائرة السنية والدومين اولا ثم بقية الاراضى ، وكذلك عمليات المضاربة والسمرة على الارض والمحاصيل . ويحسن هنا الاشارة الى اهمية البنوك الاجنبية التى تكونت بهدف تمويل عمليات بيع وشراء الاراضى (٦) :

- البنك العقارى المصرى واندى تأسس عام ١٨٨٠ برأسمال متمصر (واهم المساهمين سوارس الراسمالي اليهودى) ورؤوس اموال فرنسية وانجليزية وبلجيكية وسويسرية . وقد بلغ نفوذ هذا البنك الى حد ان بنفت سماحة الاراضى اثرهونة له ١٠٪ من مجموع الاراضى عام ١٨٩٥ و ٢٥٪ فى عام ١٩٠٧ .

- الصندوق العقارى المصرى ، انشىء فى ١٩٠١ براس مال فرنسى بلجيكى .

- بنك الاراضى المصرية ، تأسس فى ١٩٠٢ براس مال انجليزى فرنسى .

وكانت مصر قد شهدت عملية اجبار على تحول اقتصادها الى التخصص فى محصول واحد هو القطن وذلك فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر ، مما يؤدى الى تسهيل ادماج مصر فى اطار الاقتصاد الراسمالي العالمى

وتحوّله الى مزرعة قطنية لمصانع النسيج فى بريطانيا ، وتقلص زراعة
محاصيل الغذاء ما حوله الى مستورد لهذه المحاصيل .

ولم تكن عملية ادماج مصر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لتتم سوى
بالاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ، وظلت سنوات الحكم البريطانى فى عهد
كرومر تعمل على تعميق اندماج مصر فى النظام الدولى من خلال زيادة
تصدير القطن الى مصانع « يوركشير » و « لانكشير » ، وخفض المساحات
المزروعة بالحبوب الغذائية ، وتكييف اوضاع الميزانية المصرية ضمانا لسداد
الديون واكمال خطة ضرب الصناعة المصرية .

الجدير بالذكر هنا أن مستويات التبعية المصرية اضيفت اليها
مستويات اخرى ، فبعد التبعية المالية والزراعية ، جاء نوع آخر هو
التبعية المصرفية والمالية ولكن هذه المرة للاستثمارات الأجنبية الخاصة من
فرنسية وانجليزية وبلجيكية ، وقد سبقت الاشارة الى دور البنك العقارى
المصرى ومكون من رؤوس اموال فرنسية بالاساس ، وتركزت انشطته
فضلا عن عمليات تمويل بيع وشراء الاراضى فى شركة قناة السويس
ومشروعات المياه والغاز وتقديم القروض العقارية .

أما الاستثمار الانجليزى فقد اتجه مباشرة الى اخضاع السياسة
المالية للبلاد من خلال انشاء البنك الاهلى المصرى عام ١٨٩٨ ، وقد لعب
هذا البنك دور البنك المركزى المصرى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ،
وتركزت استثماراته فى الشركات الزراعية والعقارية ومشاريع خطوط
الترام والسكك الحديدية ومدينة مصر الجديدة (٧) .

وظهرت أشكال اخرى للاختراق الرأسمالى الأوروبى للاقتصاد المصرى
من خلال نشاط التوكيلات التجارية ، حيث تولى عدد من كبار الملاك
وأصحاب رؤوس الأموال انشاء مكاتب لاستيراد المنتجات الأوروبية .

وفى مواجهة محاولات بعض عناصر الرأسمالية المصرية بناء اقتصاد

وطنى مستقل ، وهو الأمر الذى تجلّى فى تجربة بنك مصر بقيادة طلعت حرب ، لجأت السلطات البريطانية والعناصر الأجنبية والمصرية المرتبطة بها إلى إنشاء اتحاد الصناعات فى عام ١٩٢٢ بهدف تجميع الشركات الصناعية فى تنظيم واحد وتحقيق المصالح المشتركة للضغط على محاولات بنك مصر اجتذاب أصحاب رأس المال المصرى للمشاركة فى أنشطته (٨) .

وتمثل محاولات المصالح الأجنبية وحلفائها من بعض كبار دلاّك الأراضى وأصحاب رؤوس الأموال المصريين لاجهاض تجربة بنك مصر ، والتي ستتم الإشارة إليها ، إحدى حلقات اندماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى واستمرار سيطرة رأس المال والمصالح الأجنبية على أغلب قطاعات النشاط الاقتصادى فى مصر .

ثانيا : الصراع الاجتماعى والنظام العالمى :

(١) أدى اندماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى عقب انهيار تجربة محمد على إلى تمويق أو الحد من التطور الطبىعى والمتمثل فى الانتقال من نمط الانتاج الاقطاعى إلى نمط الانتاج الرأسمالى حسبما ترى بعض الدراسات التى ركزت على الجوانب المادية - الطبقة فى التحليل (٩) ، وبناء على ذلك فإن كبار ملاك الأراضى لم يقدر لهم التحول إلى « طبقة برجوازية » بفعل اندماج مصر فى السوق الرأسمالية العالمية ، والذى أدى بدوره إلى ضعف تبلور الطبقات الاجتماعية وإلى أن لا يتوقف هذا التبلور أساسا على التطور الاقتصادى لقوى وعلاقات الانتاج ، وإنما أخضع القوة الاقتصادية فى تطورها لتأثير القوة السياسية .

وعلى الرغم من دخول الملكية الخاصة للأراضى بعد انهيار حكم محمد على وتقنينها رسميا فى عام ١٨٩١ ، وما تبعه من تغير فى العلاقات الانتاجية ، إلا أن ضآلة حجم التصنيع وضعف التحول الرأسمالى الشامل فرض حدودا على ظهور طبقة برجوازية ، وطبقة عاملة صناعية فى المدن

وإدى بالتالى الى حالة من السيولة فى العلاقات الاجتماعية وغياب جماعات
مصلحية قوية بين الدولة والمواطنين (١٠) .

بناء على ذلك ، فقد برز داخل البناء الاجتماعى عدد من مظاهر التفكك
والتناقض (١١) . من أهمها التناقض بين التطور الرأسمالى والانساق
الثقافية والأبنية السياسية قبل الرأسمالية التى عوقت هذا التطور وتناقض
آخر بين العاصمة التى تركز فيها النشاط الاقتصادى وركائز القوة
السياسية ، والأقاليم المكونة من قرى وبلدان منعزلة تسيطر عليها
العاصمة .

ويلفت اسماعيل صبرى عبد الله النظر الى دور الدولة المصرية الحديثة
الذى كان ضعفه من أحد أسباب تعويق النمو الذاتى للبرجوازية ، فقد
تخلت عن دورها عقب انهيار تجربة محمد على فى تنمية المصانع اليدوية
وادخال الصناعة الآلية على عكس ما حدث فى أوروبا ، وبالنسبة للأرض
ايضا فقد تخلت عنها الدولة بالتنازل عن الدومين العام ، ومع دخول
رأس المال المصرفى الأوروبى أم تقاوم ، بل شجعت قيام البنوك العقارية
الأجنبية وأهمها « البنك العقارى المصرى » الذى استحوذ على حوالى مليون
فدان من أجود الأراضى كانت مرهونة لديه إبان الأزمة الاقتصادية عام
١٩٣٠ ، كما استطاع الأجانب طرد التجار المصريين من السوق باعتمادهم
على البنوك ، لأن المصريين كانوا لا يخافون ايداع نقودهم بالربا فقط ، بل
ومن الاقتراض أيضا . وانتقل المركز التجارى للقاهرة من الموسكى الى
شارع فؤاد . الى ايدى البرجوازية الأجنبية المقيمة فى مصر ، وأدت هذه
العوامل التى ارتبطت بالسوق الرأسمالية العالمية . الى اعاقا النمو الذاتى
للبرجوازية المصرية (١٢) .

وقد ظهر دور الدولة أيضا فى مرحلة صعود « البرجوازية المصرية »
بتأسيس بنك مصر على يد طلعت حزب عام ١٩٢٠ والصناعات التى أقامها
حيث حاولت البرجوازية المصرية اجتذاب الدولة من خلال ايداع الأخريرة

الأموال العامة - أموال المجالس المحلية وغيرها - فى بنك مصر ، كما استطاعت أن تجذب إليها كبار ملاك الأراضى الذين تعاملوا فى السوق بالبيع والشراء وكانت تعاملاتهم عن طريق بنك مصر ، ومن ناحية أخيرة ، « اتبعت - أى البرجوازية المصرية - قصة تسليف الموظفين عن المرتب ، فأقنعت أعدادا كبيرة من الموظفين بنحويل مرتباتهم على بنك مصر » (١٣) .

وللوقوف على دور الحكومات المصرية المتعاقبة فى تشجيع إقامة بنك مصر كبنك وطنى ودعم أنشطته ومن ثم رعاية انشاء قطاع صناعى حديث فى الاقتصاد المصرى تقوده « البرجوازية الصناعية » ، المساعدة ، وتحليل دورها أيضا فى تقويض تجربة بنك مصر ومجموعة شركاته ، يقتضى الأمر تحليل الظروف السياسية والاقتصادية لميلاد بنك مصر والقوى الاجتماعية التى ضغطت فى سبيل انشائه وكذلك موقف الدولة من ذلك .

فقد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين وحتى عام ١٩٢٠مطالب متصاعدة من قبل كبار ملاك الأراضى من المصريين الأصليين ومن الحركة الوطنية المصرية بضرورة انشاء بنك وطنى يواجه الأنشطة الاستغلالية والرأبوية لرأس المال الأجنبى فى مصر ، والنذى ازداد نفوذه عقب الاحتلال البريطانى للبلاد ، على اننا نجد أن هذه الندعوات رفعت فى اطار صراع سياسى واجتماعى داخل القوى الاجتماعية المختلفة وخاصة أجنحة « الطبقة العليا » ذاتها ، وعلى سبيل المثال فقد بدأ كبار ملاك الأراضى والنجار وكبار البيروقراطيين الحكوميين ممن استثمروا فى الصناعة يمارسون ضغوطا على الحكومة من أجل إقامة حواجز بغرض تعريفات جمركية حماية ولحماية الصناعات المصرية الناشئة (١٤) . بينما رفض ذلك زراع القطن ممن لم يوجهوا أموالهم الى الاستثمار فى الصناعة والتجار المحليون الذين كانت تربطهم صلات وثيقة برأس المال الأجنبى ، وحيث نظروا الى المطالب السابقة بأنها تعوق التجارة الحرة ، أما صفار رجال الأعمال فقد طلبوا من الحكومة أن تعطىهم قروضا بعوائد منخفضة لتشجيع الصناعة المحلية .

وبالنسبة لدور الدولة فى تشجيع بنك مصر يمكن النظر الى ذلك من

زاويتين : الزاوية الأولى تتعلق بجوانب وسياسات الدعم التي أولتها الحكومات المصرية للبنك ومجموعة شركاته (بلغت ٢٧ شركة في الفترة ١٩٢٠/١٩٤١) ، والزاوية الثانية من خلال النفوذ السياسى الذى اكتسبه أنصار ومؤيدو البنك فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية .

ففيما يتعلق بسياسات الحكومة الداعمة للبنك وبالإضافة الى ما سبق ذكره ، نجد أن البنك لقي مساندة قوية من قبل الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية ، فقد أصدر البرلمان المصرى فى عام ١٩٢٥ قرارا بالغاء قرار سبق أن اتخذته وزارة أحمد زيور فى نفس العام بمنع مجالس المديرىات ومجالس المدن والقرى من سحب أموالها من البنك الأهلى المصرى (الذى كان يمثل المصالح الاستعمارية الأوروبية فى هذا الوقت وكان بمثابة البنك المركزى) وإيداعها فى بنك مصر ، وبناء على ذلك قررت مجالس المديرىات والمدن والقرى سحب حساباتها من البنك الأهلى وإيداعها فى بنك مصر (١٥) ، ومن ناحية أخرى فقد استجابت الحكومات المصرية لمطالب البنك - والتي رفعها أيضا اتحاد الصناعات - بفرض تعريفات جمركية حامية لتشجيع الصناعة الوليدة ، وهو ما تحقق فى أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ و ١٩٣٨ وبصفة خاصة فقد دعمت حكومة اسماعيل صدقى (١٩٣٠ - ١٩٣٣) هذه المطالب خصوصا مطلب حماية صناعة النسيج الوطنية الناشئة ، فرغم ارتباط صدقى الوثيق بالشركة الأهلية للغزل والنسيج السابقة الانشاء على شركة مصر للغزل والنسيج التي أقيمت فى بنك مصر ، إلا أنه وزملاؤه عملوا على التنسيق بينهما من خلال وضع خطط للتسويق المشترك ، هذا فضلا عن أن صدقى استطاع أن يستصدر من البرلمان قانونا يعطى لكل من الشركتين دعما قدره عشرون قرشاً عن كل قنطار قطن يتم غزله ونسجه فى مصانعهما (١٦) . كما قدمت الدولة أموالا كبيرة للبنك لتقديمها كقروض للصناعات الصغيرة ولتعاونيات الزراعة وإشراء الأقطان لتخزينها حتى تولى البنك شراء الجزء الأكبر من القطن المصرى وتخزينه مؤقتا لحماية المحصول الرئيسى من

مضاربات البتوك والمصالح الأجنبية ، وأعطت حكومة صدقى البنك وحده حقوق انشاء خطوط جوية وطنية (شركة مصر للطيران) .

ولقد اتاحت سياسات الدولة الداعمة لبنك مصر طوال الفترة ما بين الحربين أن يمارس نفوذا سياسيا واقتصاديا بارزا داخل الدوائر الحكومية وشبه الحكومية والبرلمانية . ومن أمثلة ذلك قرار الحكومة فى أوائل العشرينات بإنشاء صندوقين لدعم وتطوير التعاونيات الزراعية والصناعات الصغيرة ، واختيارها بنك مصر كمؤسسة يتم من خلالها توزيع أموال الصندوقين . كما استطاع البنك أن يدخل أعضاء مجلس إدارته كممثلين له فى « المجلس الاقتصادى المصرى » و « المجلس الأعلى لتعاونيات » اللذين أقيما فى عامى ١٩٢٢ و١٩٢٦ لتقديم المشورة للحكومة فى سياساتها الاقتصادية ، وكان له تمثيل قوى داخل « مكتب التجارة والصناعة » واتحاد الصناعات المصرية ومجلس إدارة البنك العقارى المصرى وفى الغرف التجارية بالقاهرة والمديريات الأخرى (١٧) .

وقد استطاع البنك أيضا توسيع نفوذه فى بعض الوزارات الهامة والمتصلة بنشاطه هو ومجموعة شركاته مثل وزارات الزراعة والمالية والاتصالات والتي كانت تتحكم فى قرارات تنظيم أنواع معينة من الشركات المساهمة ، وكانت وسيلة البنك فى ذلك عرض مناصب رفيعة بمرئيات وحوافز مغرية فى مجالس إدارات شركات البنك على الوزراء بعد استقالتهم أو تقاعدهم فى مقابل ضمان التأييد السياسى إبان توليهم مناصبهم الرسمية ، وهو ما جعل البنك يتوسع فى أنشطته بشكل كبير خلال الثلاثينات .

على أن هناك عوامل عديدة استجهدت أو نتجت عن مجمل الظروف السياسية والاقتصادية المصرية فى الداخل والخارج كانت وراء التدهور الاقتصادى فى أحوال البنك ومجموعة شركاته . وأوصلته الى أزمة سيولة حادة كما هو معروف فى عام ١٩٣٩ ، ومن بين أسباب ذلك ما يتعلق بسياسة البنك ذاته وبدخوله كطرف فى المناورات والصراعات الحزبية

والسياسية بين الأحزاب المصرية المختلفة في ذلك الوقت ، مما كان له أبعاد الأثر في أزمة البنك واستيلاء رأس المال الأجنبي وحلفائه من المصريين عليه . وفي عجلة تشير هنا الى التناقضات الكامنة في سياسة البنك ومجموعة شركائه ، فقد استمر في نفس الأساليب التقليدية الخاصة بالارتباط بكبار السياسيين داخل الحكومة والبرلمان اجتذبا لنأيدهم ودعمهم له في الخروج من أزماته المالية فقد اتبع أسلوب تقديم مزيد من القروض - وهي في واقعها رشاوى مقنعة - لأعضاء الكثير من الأحزاب ، حتى صار شأننا أن البنك لا يرفض طلبا للحصول على قرض ، الأمر الذي أدى الى السحب المتزايد من ودائمه ، فضلا عن تقديمه مزيدا من رؤوس الأموال لشركائه التي عانت من أزمة الكساد . في نفس الوقت لم يكن البنك راغبا في فقدان ثقة المساهمين في مجموعة شركائه وكان عليه استرضائهم بالإبقاء على معدلات الأرباح المدفوعة على الأسهم ، وهذا ما جعله يحقق ذلك من خلال اضطراره الى السحب من أصوله الرأسمالية . أكثر من ذلك واجه البنك - الذي أسس صندوق توفير البريد عام ١٩٢٧ - مطالب صغار المودعين من أصحاب الحسابات في الصندوق باسترداد نفودهم ، وحيث كانت هذه الحسابات الصغيرة تشكل ٧٥٪ من اجمالي ودائع البنك ، وازاء نقص السيولة النقدية حاول البنك الحصول على قرض من البنك الأهلي المصري ذي الإدارة البريطانية ولم يكن ذلك ممكنا سوى باشتراط استقالته طلعت حرب من منصبه كمدير البنك وشركائه ، وهو ما حدث بالفعل (١٨) .

وازاء الأزمة التي عانى منها بنك مصر لعب عدد من كبار الصناعيين والبيروقراطيين دورا ضاغطا في انتهاء التجربة وكانوا قبل ذلك من أشد أنصارها ، مثال ذلك أن اسماعيل صدقي والذي كان من أشد أنصار الحماية الجمركية عامي ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، هاجم بشدة فرض الزيادة الثالثة المقترحة في التعريفات الجمركية عام ١٩٣٧ نتيجة احتمال اضرارها بمصالح الشركة الأهلية للفضل وكان من اكبر اصحابها ، ولحساب المشروع المشترك بين مصر وشركة « براد فورد دايرز » البريطانية ، هذا بالإضافة الى معارضته

وآخرون معه لموقف البنك الراض لنظام الحصص الذى اقترحه الغرفة التجارية فى مائسبتر عام ١٩٢٤ وبمقتضاه تشبترى برطانيا القسط الاعظم من القطن المصرى فى مقابل موافقة مصر على شراء كمية معينة من المنسوجات القطنية البرطانية .

ومن جانب آخر انضم اشخاص بارزون امثال احمد عبود الى حملات الهجوم على بنك مصر وعمدوا الى الدخول فى منافسة شديدة مع شركات البنك مثل شركة مصر للملاحة وباعادة تنظيم شركة البوستة الخديوية تحت اسم جديد هو الشركة الفرعونية ذات السيطرة الاجنبية ، فضلا عن هجوم انصار عبود على شركة مصر للطيران والضغط على الحكومة من اجل عدم تقديم دعم لها بحجة انها لا تحقق ارباحا .

وقد مارست وزارة على ماهر المشكلة فى اغسطس ١٩٢٩ ضغوطا كبيرة على البنك حتى اجبرت طلعت حرب على الاستقالة من مناصبه على قمة البنك وشركائه فى مقابل اعطائه قرضا جديدا من البنك الاهلى المصرى كما سبق القول . واخذت فى تصفية كل الشركات الخاسرة فى مجموعة البنك مع عدم السماح بانشاء اية شركات جديدة ، واعطت الحكومة نفسها حقا مطلقا فى الاعتراض على التعيينات فى مجلس ادارة البنك ، وكان لحافظ عفيفى الرئيس الجديد لمجلس الادارة ، وهو من اشد اعداء طلعت حرب دور كبير فى انهاء استقلالية البنك وتجربته الوطنية من خلال استبعاد كافة المديرين الذين عملوا مع طلعت حرب . وادت الارتباطات المصلحية بين هؤلاء الساسة واصحاب مصانع النسيج البرطانية والراسماليين الاجانب فضلا عن اقناعهم لكثير من تجار القطن بالضغط من اجل تخفيض التمريفات الجمركية المصرية بما يسمح لبرطانيا بشراء النصيب الاكبر من القطن المصرى . وفى نفس الوقت اغراق السوق المصرية بالمنسوجات الانجليزية والحد بالتالى من منافسة اليابان وايطاليا والمانيا - اعداء برطانيا - فى السوق المصرية (١٩) .

وهناك وجهة نظر اخرى ركزت اساسا على تطور الصفوة الرسمية

أو الخاكمة ، عقب انهيار نظام محمد علي ، وترى أن الاحتلال البريطاني والسيطرة المالية الأوروبية وظهور الملكية الخاصة الذي أدى إلى تكون كبار ملاك الأراضي ، توازت معه بداية تبلور « صفوة رسمية ذات مصالح بيروقراطية » .

ويشير أنصار هذه الرؤية إلى أن تبلور الصفوة الجديدة حدث بعد تدهور مكانة الصفوة التركية الشركسية ، وترقى المصريين « الأصلاء » داخل أجهزة الدولة ، بجانب توسع البيروقراطية وزيادة تخصصها ووضوح طابعها الرسمي . وسبق ذلك تشكيل الوزارة الأولى على الطابع الأوروبي واتجاه الخديوي اسماعيل إلى إدخال إصلاحات على الجهاز الحكومي من خلال تطبيق قواعد شبيهة بما هو مطبق في أوروبا .

فقد أدى نمو الصفوة البيروقراطية الجديدة بجانب هيمنة المصالح الأوروبية إلى توافر قدر من حرية الحركة لهاتين الفئتين إزاء سلطة الدولة . وبرز دور هذه الصفوة في المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو الإدارية . بل استطاعت أن تضغط على الخديوي في سبيل الحصول على دور متزايد في إدارة الشؤون العامة مستفيدة في ذلك أحيانا من مساعدة القوى الخارجية لها . بينما دعمت الإدارة البريطانية من مكانة كبار ملاك الأراضي . إذ اعتبرت أن وجود أرستقراطية زراعية أمرا أساسيا لاستمرار مصالحها في مصر . ومن هنا لم تغير هذه الإدارة كثيرا من المسار العام للتطور المصري الحديث بصفة جذرية . بل أبقت على أغاب الأنماط والاتجاهات القائمة (٢٠) .

بعض الدراسات الأخرى حاولت الاقتراب مباشرة من دور الدولة المصرية الحديثة عن طريق تحليل القوى المسيطرة عليها وعلاقة ذلك بتطور البناء الاجتماعي ، فبعد سقوط تجربة محمد علي ظلت الدولة محتفظة إلى حد ما بقوتها تجاه (الرأسمالية المصرية) الصاعدة ومحاولاتها النفاذ إلى جهاز الدولة ومن ثم السيطرة عليه ، ولم تنجح هذه الرأسمالية بعد نهوضها المعروف في العشرينات في أن تحقق ذلك ، فالقوى المسيطرة عن

الدولة والتي تملت في أسرة محمد على والاحتلال البريطاني جعلت هذه الدولة بعيدة عن ديناميات النسيج الاجتماعي القائم والمصالح الطبقية الجديدة . وتحكمت القوة السياسية في العلاقة بين التكوين الاجتماعي وسلطة الدولة ، من زاوية كونها الادارة الموصلة الى النروة الاقتصادية ، وفي هذا الاطار وجدت الرأسمالية المصرية نفسها محاصرة بالمصالح التجارية والمالية الأجنبية من ناحية ، وبالدولة والنظام الحاكم من ناحية اخرى (١٠) .

بيد أن قوة الدولة المصرية على هذا النحو وحسبما يرى البعض ، لم تؤد الى ازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية حتى بمنطق « الدولة المتدخلة » بتعبير كينز ، او الى تبنيها سياسات اصلاحية اجتماعية ، فقد انحصر دور الدولة في جانبين فقط هما : التنظيم المالي والرئ (١١) .

أما الجانب الاول فقد تم تحت الضغوط الأوروبية والبريطانية بصفة خاصة من اجل تجنيب جزء كبير من إيرادات الدولة السيادة لرفاه باقسط وفوائد الديون المسنحة على مصر . وبالنسبة لرى فقد كان دور الدولة الرئيسي في تنظيمه استمرارا لسياسة محمد على في توسيع رقعة الزراعة النصفية للقطن ، بعبارة أخرى انحصر دور الدولة - حسب هذه الرؤية - في جباية الضرائب وتنظيم الماء .

ولكن هذا الرأى يعد مبسطا الى حد كبير ولا يأخذ في الاعتبار مختلف العوامل الخارجية والداخلية واصراعات والتناقضات الشديدة التي شهدتها مصر منذ انهيار نظام محمد على وبداية اندماجها في النظام الرأسمالي العالمي . وبصفة خاصة الصراع بين الحركة الوطنية والاحتلال البريطاني والحدوي من جانب ، وبين الفئة الوسطى الصاعدة من المصريين من الأعيان وبعض كبار ملاك الأراضى وأصحاب الأموال ممن رغبوا في انشاء اقتصاد وطنى مستقل ، والمصالح الأجنبية والمشرقية واليهودية والمتعاونين معها من بعض الرأسماليين المصريين من جانب آخر .

ولعل تناول السمات العامة للدولة الحديثة في مصر ، كخلاصة ونقد

لما سبق ، يلقى الضوء على ذلك .

فقد اعقب ضرب نظام محمد على اقدم الدول الاستعمارية الأوروبية وبخاصة فرنسا وبريطانيا على الاسراع بادماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى من خلال خطوات وخطط محددة كان لها اثرها البعيد على طبيعة الدولة المصرية وأدوارها وعلاقتها بالبناء الاجتماعى . ويمكن القول باختصار ان هذا الادماج بدأ بدخول الآلاف من الأجانب من المفارمين والتجار الى البلاد تحت حماية دولهم وبالمعمل على انشاء نظام الامتيازات والمحاکم القنصلية ورغم ان وجود هؤلاء الأجانب شاع فى كافة أرجاء الدولة العثمانية الا انه بلغ شأننا كبيرا بالنسبة لمصر ، حتى ان الاستقلال الذى تمتعوا به فى مصر ازاء السلطة المحلية كان أبعد مدى من نظيره فى الأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية . ومن جانبه فقد أقدم سعيد على اصدار مرسوم من قبل الدولة المصرية فى عام ١٨٥٧ جعل الأجانب لا يخضعون مطلقا لأحكام المحاکم المصرية ، حتى بلغت المحاکم القنصلية ست عشرة محكمة تطبق ستة عشر تشريعا مختلفا (٢٣) .

رغم محاولة اسماعيل الاصلاحية فقد أخفقت بفعل اغراق البلاد فى الديون التى كانت احدى آليات تبعية مصر للنظام الرأسمالى الدولى ، وكذلك لأن ما قام به من اعادة تقوية الجيش المصرى ومواصلة فتوحاته فى السودان والصومال وأوغندا قد تم تحت قيادة اجنبية كما لم يكن الجيش يملك قاعدة صناعية قوية ، فحسب شروط معاهدة لندن عام ١٨٤٠ لم يكن أمام مصر سوى الاعتماد على القروض والزراعة والتجارة وعقب اغلاق مصانع محمد على ، فضلا عن أن القطاع الصناعى الحديث كان فى أيدي الأوروبيين (٢٤) .

وهناك أدوات أخرى اقدمت عليها الدول الأوروبية الاستعمارية لادماج مصر فى السوق العالمية ، لعل من أهمها واشدها خطرا دفع الدولة المصرية الى اصدار القوانين والتشريعات التى تعطى الامتيازات الكبيرة للأجانب ومشروعاتهم فى البلاد ، حيث كان من الضرورى للحكومات الأوروبية تغيير القانون المصرى واعادة صياغته لكى يلائم أوضاع السيطرة الأجنبية الفعلية

على اقتصاد البلاد . وقد تم ذلك عن طريق ما سمي بالاصلاح التشريعى فى عام ١٨٧٦ من خلال احلال قانون موحد (القانون المختلط) تطبقه المحاكم القنصلية ، وتم توسيع اختصاصات المحاكم المختلطة بحيث لا تقتصر على فض المنازعات بين المصريين والاجانب ، وانما تمتد لتشمل رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى الشركات المصرية باقرار الاعتراف الدولى بالشخصية المعنوية والقانونية للشركات المصرية . ويتضح مما كشف عنه انور عبد الملك من وثائق فرنسية واجنبية ان الحكومة الفرنسية ادركت انه : « اذا كان القضاء الوطنى مرتبطا بنوع خاص بالتقدم الاجتماعى والمعنوى للبلاد (اى مصر) ، فان « القضاء المختلط » مرتبط بنوع خاص بتقدمها الاقتصادى اى بتشكيل رؤوس الاموال واقامة المشروعات الاجنبية ، (٢٥) .

وبالنسبة لطبيعة الدولة الحديثة فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، يمكن القول ، فضلا عما سبق تناوله فى هذا المبحث ، ان هذه الدولة مرت بعدد من الفترات جعلتها تنتقل من مرحلة لآخرى وبما ادى الى اكتسابها سمات مستحدثة مع احتفاظها ببعض السمات القديمة ضمن عوامل الاستمرارية والتغير ، فقد ظلت الدولة المصرية ولاية عثمانية تابعة حتى عجز الحملة الفرنسية ثم شهدت بهد ذلك ومسنوات قليلة (١٨٠١ - ١٨٠٥) محاولات من قبل اعيان ومشايخ البلاد للحصول على قدر من الاستقلال الذاتى توجهت فى تنصيب محمد على واليا على مصر ، وصارت دولة مستقلة تتحدى سلطة الباب العالي ذاته طوال حكم محمد على الى ان تم تقويضه على يد القوى الأوروبية ، ورغم محاولات اسماعيل فى العمل على استقلال الدولة المصرية ، فان ازدياد النفوذ الاجنبى والمصالح الأوروبية فى البلاد ادى الى وقوع هذه الدولة ، منذ السنوات الأخيرة من حكمه وحتى الحرب العالمية الأولى ، فى قبضة ثلاث قوى هيمنت على الحكم : الاحتلال البريطانى ، والاسرة المالكة والمصالح الاجنبية المتعاونة مع بعض الاعيان وكبار ملاك الاراضى ، وشهدت هذه الفترة صراعا شديدا بين القوى الثلاث والحركة الوطنية بدءا من الثورة العرابية وصعود دعوات الاقتصاد الوطنى المستقل

والتي قادتها فئة وسطى صاعدة من اصحاب رؤوس الأموال ومن تلقوا تعليماً
اوروبياً حديثاً وتضامن معهم بعض اعيان ومشايخ البلاد وبعض كبار ملاك
الأراضي ، ومنذ الاحتلال البريطاني للبلاد أصبح الجيش المصرى مبعداً عن
ساحة السياسة المصرية والحركة الوطنية ولم يشارع من ثم فى ثورة ١٩١٩ ،
اذ كان الجزء الأكبر منه فى السودان ، وظل الحال هكذا حتى نهاية الحرب
العالمية الثانية ليعود دوره البارز فى الحركة الوطنية فى السنوات التى أعقبت
الحرب وحتى قيامه فى يوليو ١٩٥٢ بالنورة على النظام الملكى .

وتعتبر أفكار صبغى وحيدة فى تصوير تحولات السياسة ومنجم
فى مصر الحديثة من أفضل ما طرح فى هذا المجال ، يقول فى ذلك :
« . . . وهذا المجتمع يرث عن ماضيه الفكر العربى وضميره الإسلامى ونظمه
المغولية ، فى حالة ثقيلة من الفساد الذى دب اليها جميعاً تحت الدولة
التركية ، وتخضع لتأثير هذه الحضارة الغربية البراقة . . . وهذا التأثير
المغربى يتخذ الى المجتمع المصرى الجديد طريق التغلغل الاقتصادى . . .
والنفوذ السياسى . . ثم الغزو الثقافى . . وهو يبدأ فى هذه الميادين جميعاً
كثيار يهب من الغرب ثم ينقلب جذوة تنقد من الداخل . ويكون فى الحالة
الأولى شكلاً من أشكال التوسع الأوروبى . فى حين يصير فى المائة الثانية
عنصراً هاماً فى نهضة محلية . ولكنه يبقى فى الحالتين شيئاً يفرض على عامة
المجتمع ولا يكون ثمرة تنبت من أعماقه ، شيئاً يصدر عن ارادة التوسع
الخارجية او ارادة الاصلاح الفردية ولا يصدر من قاع الحياة الاجتماعية
المحلية . . . » (٢٦) .

الهوامش

- (١) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩) ص ١٥٩ .
- (٢) د. انور عبد الملك ، نهضة مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) ص ٣٧ - ٣٨ .
- (٣) د. محمد دويدار ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
- (٤) نس. المصدر ، ص ١٦٢ .
- (٥) د. انور عبد الملك ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .
- (١) د. محمد دويدار ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ ، جدير بالذكر أن الدولة العثمانية أصدرت فرمانا فى عام ١٨٦٧ بحق الأجنبى فى تملك الأراضى داخل حدود الامبراطورية التركية ، وهو الامر الذى أدى الى ازدياد امتلاك الأجنبى للأراضى فى مصر خاصة واستغلال هؤلاء للامتيازات العديدة فى تعميق ادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى ، انظر لمزيد من التفاصيل : د. فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) ص ١٤٤ وما بعدها .
- (٧) انظر لمزيد من التفاصيل : د. على الجرينى ، « تطور النظام المصرفى فى مصر » ، بحوث العيد الخمسين ١٦٠٩ - ١٩٥٩ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع (القاهرة : مطبعة الشركة الشرقية للاعلانات ، ١٩٦٠) ص ٢٤٠ - ٢٥٧ .
- (٨) ولمزيد من التفاصيل راجع :
- M. Deeb, "Bank Misr and The Emergence of the Local Bourgeoisie", Middle East Journal, Vol. 12, No. 3, 1976, pp. 70-9.
- (٩) انظر على سبيل المثال :
- Mahmud Hussein, Class Struggle in Egypt, 1946-1970 (London : Monthly Review Press, 1973), p. 19.

(١٠) ولزيد من التفاصيل ، انظر :

أسامة الغزالي حرب ، النخلف والظاهرة الحزبية : تحليل للاطار النظامي لمتغيرات التنمية في العالم الثالث ، مع دراسة تطبيقية للتجربة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥٢ ، وما بعدها .

Hussein, Op. Cit., p. 35.

(١١)

(١٢) انظر رايه في المائدة المستديرة التي عقدتها مجله قضايا فكرية حول « طبيعة السلطة في مصر » ، ملف « من الذي يحكم مصر » . (القاهرة) الكتاب الأول ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

وحول دور الدولة في المراكم الرأسمالي في عهد محمد علي ، انظر :
Robert Mabro, The Egyptian Economy, 1952-1972 (London :
Oxford Univ. Press, 1974), pp. 7-25.

(١٣) « طبيعة السلطة في مصر » ، قضايا فكرية ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(١٤) أما عن موقف الحركة الوطنية المصرية من البنك فقد انتقل من المساندة شبه الكاملة له قبل وبعد ثورة ١٩١٩ الى انقسام حاد خاصة بين حزبي الوفد والاحرار الدستوريين بفعل ميل البنك الى التعاون مع أقطاب الحزب الأخير مما ادى الى تخلي الوفد تدريجيا عنه قبل وبعد وفاة سعد زغلول . ولزيد من التفاصيل حول هذه النقطة الهامة ، انظر :
- اريك دافيز ، مازق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث : تجربة مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ، ترجمة سامي الرزاز (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥) ص ١٤٨ ، ١٢١ - ١٤٥ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ١٤٩ ، ١٥٥ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

انظر أيضا : د. مصطفى كامل السيد ، « الرأسماليون والدولة في مصر ، ملاحظات أولية » ، بحث مقدم الى ندوة « التغيرات السياسية الحديثة في الوطن العربي » ، القاهرة ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨ (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية بالقاهرة) ص ٨ .

(١٧) وقد كانت لبنك مصر مجموعة قوية ومؤثرة في مجلسي الشيوخ والنواب منذ اعادة افتتاح البرلمان عام ١٩٢٤ ، حيث كان أعضاء مجلس

الادارة رؤساء وأعضاء للجان المالية والأشغال العامة والمواصلات والزراعة في المجلسين ، كما فاز علوى الجزار مدير فرع البنك في شبين الكوم بمنصب وكيل مجلس الشيوخ ، وكذلك عين فؤاد سلطان نائب مدير البنك سكرتيرا للجنة مؤتمر مجلسى الشيوخ والنواب ، ولزيد من التفاصيل انظر : دافيز ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(١٨) نفس المصدر ، ص ١٨٧ - ١٩٥ .

- د - مصطفى كامل السيد ، مصدر سابق ، ص ٩ - ١٠ .

(١٩) دافيز ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ ، ١٩٤ - ١٩٦ .

(٢٠) نقلا عن : د - نزيه الأوبى ، « تطور النظام انسياسى والادارى فى مصر » فى : ساعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر فى ربيع قرن ، (١٩٥٢ - ١٩٧٧) (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١) ص ٦١-٦٢ .
ولزيد من التفاصيل راجع :

— Robert Tignor, *Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1966), pp. 375-95.

Waterbury, *Op. Cit.*, p. 232. (٢١)

Ibid., p. 233. (٢٢)

ويعبر « اريك دافيز » عن رأى مشابه ، انظر :

Eric Davis, "Political Development or Political Economy ? : Political Theory and the Study of Social Change in Egypt and the Third World", *Review of Middle East Studies*, No. 1, 1985, pp. 51-6.

(٢٣) د - أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ .

(٢٤) نفس المصدر ، ص ٢٧٠ .

(٢٥) نقلا عن : نفس المصدر ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٢٦) صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة

مدبولى ، د ت) ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

الفصل الثالث

الفئات الجديدة وتطور البنية الطبقية

يتعرض هذا الفصل للفئات الاجتماعية الجديدة التي تخلفت حول جهاز الدولة منذ بداية الستينات ونشأت في اطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل وفي ضوء تطور علاقة مصر بالنظام الرأسمالى الدولى . فقد أدت سياسات التحول الاشتراكى في الستينات الى تكون فئة اجتماعية جديدة متميزة هي « الفئة التكنوقراطية - البيروقراطية » من واقع قيادتها لحطى التحول في مؤسسات وهيئات القطاع العام ، ومن ناحية أخرى فقد تأثر تركيب هذه الفئة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وتعمق النخب مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى في السبعينات ، وظهرت الى جانب الفئة التكنوقراطية البيروقراطية روافد جديدة في قطاع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى والمشارك والمقاولات والاستيراد والتصدير والأنشطة الاستهلاكية .

وقد أثار ظهور شرائح اجتماعية متميزة جديدة في اطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى عقب الاستقلال في البلدان النامية . اهتمام عديد من الباحثين في ضوء أن هذه الظاهرة لم تكن قاصرة على بلدان العالم الثالث وانما نشأت قبل ذلك في عدد من دول المنظومة الاشتراكية .

ويعد الباحث اليوغسلافى « ميلوفان دجيلاس » (*) Djilas من أوائل من اهتم بتحليل هذه الظاهرة والتي أطلق عليها « الطبقة الجديدة » في كتاب له بنفس العنوان فى أواخر الخمسينات .

وفي حالة البلدان النامية اهتم الباحثون بظاهرة الفئة الجديدة وأطلق عليها عديد من التسميات مثل « البرجوازية البيروقراطية » و « برجوازية الدولة » (٥٥) .

« الطبقة الوسطى الجديدة » في الستينات :

ظهرت دراسات عديدة حول « الطبقة الوسطى الجديدة » في مصر الناصرية اختلفت فيما بينها نظريا وامبريقيا حول طبيعة هذه « الطبقة » وتوجهاتها السياسية الاجتماعية ودورها في التنمية ، ونفوذها السياسي وعلاقتها بالسلطة ، كما اختلفت حول توصيف الحلفية والواقع الاجتماعي وهل تشكل « طبقة » حسب الأسس العلمية لمفهوم الطبقة ام فئة او شريحة اجتماعية متميزة ومسيطره في اطار البناء الاجتماعي ككل .

تعتبر دراسة « موروبرجر » من الدراسات المبكرة في هذا الصدد (البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة ، ١٩٥٧) ، فقد بدأ بما يراه من سمي « النظام العسكري الجديد » الذي جاء بعد نجاح الثورة الى خلق « طبقة جديدة » يمثل مصالحتها (١) . وقد اتجه بالفعل الى تمثيل « الطبقة الوسطى الجديدة » ذات الوظائف المهنية والتي تقوم بادارة وتنظيم المشروعات العامة ، تلك الطبقة التي بدأت ملاحظتها تتشكل بعد منتصف الخمسينات . ولم يتحمس النظام العسكري التعبير عن مصالحي « الطبقة الوسطى القديمة » التي ضمت البيروقراطية الحكومية المكتبية والمهن الحرة وصغار التجار .

وينطلق « مانفرد هالبرن ، Halpren من طبيعة الوظائف التي تقوم بها « الطبقة الوسطى الجديدة » وكذلك ما تتميز به من قدرات تحديثية ، وقد وضع معايير متعددة لتحديد هذه الطبقة منها الوظيفة المرتبطة بدخول ورواتب منتظمة ، وانها تجد من مصلحتها أن تساند عملية التحديث ودورها في تغيير الأنماط التقليدية من العلاقات داخل المجتمع الى نمط أكثر استقرارا وانتاجية ورشادة . كما تتسم بحساسية عقلانية تجاه قضية العدل الاجتماعي ، وقد أصبحت « الطبقة الوسطى الجديدة » تشكل المصدر الرئيسي

للقوة السياسية والاقتصادية والنفوذ الاجتماعي ، وتتميز كذلك بأنها أكثر
تنظيماً (٢) .

ويتشابه تحديد عادل غنيم للطبقة الجديدة مع ما سبق ، إذ تعبر عن
الفئة الاجتماعية التي تولت الوظائف العليا في الدولة وفي القطاع العام
(وتألقت من كوادرات ادارية وعسكرية وفنية تابعة من أصول « برجوازية
صغيرة ومتوسطة ») وتكونت خلال عمليات التصنيع والنحول الاجتماعي
منذ منتصف الخمسينات ، وتحصل لنفسها على امتيازات اقتصادية في صورة
مرتبات مرتفعة وبدلات تمثيل ومزايا عينية متنوعة (٣) . غير انها لا تشكل
« طبقة اجتماعية » بالمفهوم الماركسي وانما هي « فئة اجتماعية » تحولت
الى قوة مؤثرة في الساحة السياسية ، فهي تتصف بعدم التجانس في
تركيبها الاجتماعي او في تكوينها المهني ، او في توجهاتها الايديولوجية (٤) .

على أن بعض الكتاب ومنهم جمال مجدى حسنين ومحمود حسين
وآخرين ينطلقون من « الطبيعة الطبقيّة » لوصف دور ومكانة « الطبقة
الجديدة » ، فقد نشأت بفعل ظاهرتين مترابطتين (٥) :

١ - سيطرة الدولة على وسائل الانتاج في المجتمع .

٢ - عزل الجماهير الشعبية عن العمل السياسي ، والغاء أي شكل
من أشكال التنظيم السياسي المستقل للقوى الشعبية مثل الفلاحين والعمال .

ولا يعود وجود هذه « الطبقة » الى ملكيتها الخاصة لوسائل الانتاج
وانما الى تحكمها فيها حسب رأي جمال مجدى حسنين . ففي ظل ضعف
الطبقات الاجتماعية بمعناها المعروف من برجوازية وبروليتاريا خرجت
« البرجوازية البيروقراطية » من داخل « البرجوازية الصغيرة والمتوسطة » ،
وتكونت من جناحين هما الجناح العسكري الذي سيطر على السلطة عقب
ثورة يوليو وتحول الى « صفة سياسية حاكمة » ، وجناح مدني من الكوادرات
الوسطى من المهنيين والفنيين واساتذة الجامعات وبعض العناصر السياسية
من احزاب الاقلية (الحزب الوطني - الحزب السعدي) ، وقد نمت سطوة

هذه « الطبقة » منذ اجراءات التصير ، غير أن دورها السياسي ظل مع ذلك محدودا خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٦١ ، وبجانب سيطرتها على وسائل الانتاج العامة فقد أسهم في تدعيم نفوذها بحكم انفرادها بالأجهزة البوليسية المتضخمة(٦) .

وحسب هذا الرأي فقد أدت سياسة التصنيع السريع الى تكون قاعدة طبقية خاصة هي « برجوازية الدولة » ليتدعم أملها في الصعود الاجتماعي ، وقد أيدت تقوية جهاز الدولة في مواجهة المجتمع وكذلك نمط الانتاج الرأسمالي(٧) ، وفيما يتعلق بموقف الدولة الناصرية من هذه « الطبقة » ، ففي الخمسينات تمتعت باستقلالية نسبية في مواجهتها وذلك لانها اعتمدت داخليا على التناقض بين « البرجوازية الجديدة » و « البرجوازية التقليدية » ، وخارجيا على التناقض الأمريكي - السوفيتي . أما بعد حل هذا التناقض لصالح « الطبقة الجديدة » والارتباط بالاتحاد السوفيتي فام يبق امام السلطة الناصرية سوى هادش ضيق للمناورة السياسية سواء في الداخل أو في الخارج .

ومن هنا لم نستطع ان نخلص عنها مثلما سبق لها أن تخصصت من « البرجوازية التقليدية » ولم تجد أمامها من طريق لترويضها والحد من نزعاتها « الموالية للغرب » الا الاعتماد خارجيا على قوة الضغط السياسي الذي يمكن أن يمارسه الاتحاد السوفيتي بالمطالبة بسداد ديونه أو بالامتناع عن شراء الفطن المصري أو بسحب خبراته اذا ما تعرضت «صالحه للمخطر على حد قول محمود حسين(٨) .

ومع أن باحثين آخرين يحفظون على تسمية «البرجوازية البيروقراطية» بـ « طبقة » محددة ، الا انهم يرون أن سيطرتها على وسائل الانتاج ، بغض النظر عن ملكيتها الخاصة لها ، بجانب المرايا الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت عليها بالطرق المشروعة وغير المشروعة وموقعها في السلطة السياسية والتنظيم السياسي ، والأهم من ذلك أن أيديولوجية هذه التدرجحة هي

استمرار لأيدىولوجية « البرجوازية » عموما . كما أن ادارتها للقطاع الاقتصادي المنوك لدولة خضعت لنفس قواعد الإدارة الرأسمالية^(١) أو الإدارة الخاصة من خلال الدولة ، وحيث لم تكن في يد « طبقات المنتجين المباشرين » من العمال والفلاحين^(٢) .

ومع أن « الطبقة الجديدة » ضمت في تركيبها الداخلي شرائح متعددة ذات مصالح مختلفة وصلت في بعض الأحيان الى إثارة العداء فيما بينها ، فقد شكلت « طبقة مهيمنة » حتى هزيمة ١٩٦٧ ، غير أن الخلافات بين شرائحها دارت أساسا حول قضايا فنية لا سياسية من قبيل المفاضلة بين التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى الزراعة ، وأولويات الاستثمار بالنسبة لمختلف القطاعات ، والتنازع بين أن تكون منتجات المؤسسات الاقتصادية العامة ذات طابع تنافسى أم احتكارى . . . الخ ، ومن ناحية موقفها من العمال فقد أظهرت استياء من سياسات النظام لصالح العمال ورفضت ضد مطالب كان قد رفعها الاتحاد الأسىراكى لرفع أجورهم وتحسين أوضاعهم^(٣) .

وبالنسبة لمستقبل « البرجوازية البيروقراطية » يعتبر بعض الكتاب أنها تمثل فى مصر الناصرية كما فى تجارب مماثلة من العالم الثالث ، « مرحلة انتقالية » أو « فئة انتقالية عابرة » ، بحيث تحولت الى « رأسمالية تقليدية » فى إطار الانفتاح وحيث دافعت عن « الرأسمالية الخاصة التقليدية » كطريق للتنمية^(٤) .

وفى ختام الحديث عن « البرجوازية البيروقراطية » أو « الطبقة الوسطى الجديدة » يمكن إيراد الملاحظات التالية :

(أ) - لعل أهم ملاحظة هنا أن الدراسات السابقة خلطت خطأ شديدا بين المفاهيم التى أوردتها مثل : طبقة ، فئة ، شريحة وغيرها ولم تقدم تعريفا واضحا لآى منها وكيفية التمييز بينها . ويمكننا أن نعتمد هنا على التعريفات التى قدمها « بولانتزاس » لمفاهيم الفئات والأقسام والشرائح ونسبر لديه مصطلحات تشير الى أجزاء مختلفة من الطبقة ذاتها . ونجد أن

هناك اتفاقا عاما حول الأسس التي وضعها ماركس لتحديد وجود طبقة معينة وللملامح التي تجعلها كذلك اذا ما اكتسبتها ، ثم قام باحثون آخرون بتطوير هذه الأسس وان كان الأمر لم يؤد الى وجود تعريف محدد لكلمة طبقة .
وحسب اشارة ماركس الى الطبقات فقد وضع ثلاثة عناصر أساسية (١٣) :

١ - الموقف من أدوات الانتاج من ناحية الملكية او العمل المأجور .

٢ - وعى الأفراد بمواقعهم ومصالحهم الطبقيّة .

٣ - وجود شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يجمع الأفراد المنتمين الى طبقة بعينها لدعم مصالح هذه الطبقة والدفاع عنها في مواجهة الآخرين من الطبقات الأخرى .

وقد طور «بولانتزاس» من هذه الأسس ويمكن تناولها هنا باختصار .
وكان ذلك في مجالين أساسيين :

أولاً : انه يجب النظر الى الطبقات الاجتماعية في اطار التكوين الاجتماعي العام للمجتمع حيث يتضمن أي تكوين اجتماعي أنماط انتاج متعددة وليس نمط انتاج وحيد ، وذات أبنية نوعية مختلفة (البناء السياسي ، البناء الاقتصادي ، البناء الأيديولوجي) . وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الطبقة على أساس نمط الانتاج السائد او المسيطر في التكوين الاجتماعي ككل ، فمن الممكن مثلا أن يكون المستوى الاقتصادي هو المستوى الحاكم في نمط انتاج معين (نمط الانتاج الرأسمالي) ، ومن ثم يكون معيارا لتحديد الطبقات ، وعلى العكس من ذلك قد يكون المستوى الأيديولوجي من ثقافة أو دين وغيرهما هو المستوى السائد . . وهكذا .

ثانياً : ان اجتماع أنماط انتاج متعددة يحدد مسألة عدد الطبقات التي توجد في مجتمع معين بجانب أن وجود التعدد الطبقي يدل على علاقات الانتاج ووسائله ، غير أن تعايش هذه الأنماط المتعددة للانتاج لا يعنى ان يعبر أو يساوي عدد الطبقات عدد أنماط الانتاج أو تعدد المعايير ، فقسده

توحيد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) ، مصالح عدد من الطبقات من أنماط انتاج مختلفة : مثل ارتباط مصالح كبار ملاك الأراضى مع الرأسمالية الصناعية أو التجارية أو المالية ، وهكذا .

وبناء على ذلك يقدم « بولانتزاس » تعريفا للمفاهيم السابقة(١) :

١ - الفئات الاجتماعية Categories ويقصد بها الجماعات الاجتماعية التى ترتبط نوعيا بالأينية غير الاقتصادية أو غير الانتاجية بمعنى عناصر الانتاج ، مثال ذلك البيروقراطية التى ترتبط بالدولة ، والمنفقون الذين يتصل نشاطهم بالمجال الأيدولوجى .

٢ - أقسام الطبقة Fractions ونشير الى الجماعات التى يمكن أن تشكل قاعدة ، وركيزة طبقة اجتماعية محتملة ، ونتيجة لارتباط هذه الأقسام بعلاقات الانتاج بصورة واضحة مثل الأقسام التجارية والصناعية والمالية من الرأسمالية ، فمن الممكن لأى منها وحسب الوجود المؤثر لها أن تكون قاعدة لطبقة رأسمالية مستقلة .

٣ - الشرائح الاجتماعية Couches ويقصد من هذا المصطلح توضيح ما لتشكيلة أنماط انتاج معينة من انعكاسات ثانوية فى تكوين اجتماعى محدد على طبقانه ذاتها (مثال ذلك نشوء « أرستقراطية العمال » عند لينين داخل الطبقة العاملة بسبب تأثيرات نمط الانتاج الرأسمالى على التكوين الاجتماعى والذى يجعل من هذه الشريحة أداة فى خدمة البرجوازية فى صفوف العمال) وعلى فئاته (مثل قمة البيروقراطية التى تصبح الشريحة المرتبطة مصلحيا بالبرجوازية وتخدم مصالحها وأيضا فى أقسام تلك الطبقات) .

ويوضح « بولانتزاس » انعكاسات دخول المستوى السياسى فى تحديد وتعقد أسس التمييز بين المفاهيم السابقة ، فبينما نجد أن الأقسام «الطبقية لا تتبر مشكلة بحكم ارتباطها بالأينية الاقتصادية وعلاقات الانتاج ،

فان الفئات الاجتماعية تعتبر نتاجا موضوعيا لذنية السياسية والأيديولوجية مثلما هو الحال في علاقة البيروقراطية بجهاز الدولة كذلك الوضع بالنسبة للتفرقة بين الشرائح وأقسام الطبقة وعلاقتها بالمستوى السياسي أو الأيديولوجي أو هما معا ، فبينما يمكن للأقسام الطبقية أن تصبح طبقات اجتماعية اذا ما استقلت وتمتعت بذاتيتها المستقلة ، بينما لا يمكن للشرائح الاجتماعية (أرستقراطية العمال أو قمة البيروقراطية) أن تصبح طبقات مستقلة في ذاتها ، مع أنها قد تمارس وجودا سياسيا مؤثرا (١٥) سواء من خلال التأثير على عملية صنع القرار السياسي الاقتصادي الاجتماعي أو عن طريق عمليات تنفيذه ومتابعة التنفيذ .

(ب) بناء على ذلك نلاحظ فضلا عن غموض مفهوم « البرجوازية البيروقراطية » أو « برجوازية الدولة » بجناحيها العسكري والمدني ، عدم اهتمام من طبقوه بالأساس الاجتماعي والوظيفي للعناصر والجماعات من أصحاب المهن الذين ينضون تحت هذا المفهوم ولم يحددوا لنا بدقة المعايير الملائمة للتصنيف وهل هي معايير اجتماعية طبقية أو وظيفية Occupational مهنية أو سياسية - إدارية .

فاذا استعنا بالتعريفات السابقة الذكر وجدنا أن ما يسمى بـ « البرجوازية البيروقراطية » لا تعبر عن « طبقة » محددة ولم تستحوذ على المقومات المعروفة التي تؤهلها لأن تصبح « طبقة اجتماعية متميزة » وهي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتوافر الوعي الطبقي ووجود تنظيم سياسي يجسد مصالحها وأفكارها وبرامجها السياسية وخطابها الأيديولوجي . وإذا كانت قمة « البرجوازية البيروقراطية » من رؤساء ومديري المؤسسات العامة ووحدات القطاع العام قد سيطرت بالفعل على هذه المؤسسات والوحدات اعتمادا على قيادتها لمخطط التنمية ، الا أن علاقتها بها لم تكن علاقة ملكية خاصة وانما علاقة ادارة وتوجيه . فضلا عن أنها اكتسبت نفوذها السياسي والاقتصادي ومكانتها الاجتماعية النافذة من خلال الرواتب والبدلات.

والخوافز التي تصرف بصفة منتظمة في ذلك على الربح كسقابل لاداء وظائفها
كما هي الحال عند « المنظمين » في الرأسمالية الغربية .

ومن هنا نتصور أن ما يسمى بـ « البرجوازية البيروقراطية » او
« الطبقة الجديدة » يمكن تحليلها من ناحيتين :

المناحية الأولى :

التشكيل الاجتماعي الواسع للأفراد والجماعات من الإداريين
والتكنوقراطيين مهندسين وحقوقيين وتجاريين وأطباء ومحاسبين وأساتذة
جامعات وإداريين يعد أقرب الى « فئة اجتماعية متميزة » تتوزع بمناصرتها
المدنية في أعمالها وحيث اقتضت مهام التنمية وضرورات تنفيذ التحولات
الاقتصادية الاجتماعية الواسعة التوسع في تخريج أعداد ضخمة منها لتحمل
أعباء التنمية والتحول ، وإذا كانت البيروقراطية المتصلة بالدولة تعبر عن
فئة لا ترتبط بعناصر الانتاج وترتبط أساسا بالأبنية غير الاقتصادية ، فان
أصحاب المهن السابقين اتصلت وظائفهم بالفعل بالأبنية والهيكل الاقتصادية
من صناعة وزراعة وطاقات وكهرباء وري . . . الخ ، أى بوسائل الانتاج ،
ولكن هذا الارتباط لا يجعل هؤلاء مثل العمال الذين يبيعون قوة عملهم
مقابل عمل مأجور ولا يملكون سوى قوة عملهم هذه ، فان أصحاب المهن من
التكنوقراط وان كانوا يتقاضون دخولا منتظمة مقابل أداء وظائفهم فانهم
يتميزون عن العمال بأنهم يمتلكون قدرات ذهنية وثقافية وإدارية تجعلهم
متحررين بعض الشيء من تحكم صاحب العمل سواء كان الدولة ذاتها أو
الرأسمالي مالك وسائل الانتاج .

المناحية الثانية :

وتتضمن النظر الى قمة الجهاز الإداري والاقتصادي الفنى والمهنى من
كبار المسؤولين عن قيادته (رؤساء ومديرين عامين ومديرين) وهؤلاء
حسب التعريفات سالفة الذكر يشكلون شريحة اجتماعية تتكون بفعل
انعكاسات التحولات الهامة والكبيرة في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وفي

تشكيلة أنماط الانتاج المتعددة فى المجتمع على صورة وهيكىل التكوين الاجتماعى العام ومفرداته ، وهنا يكون للتحويلات السياسية والايديولوجية دور مؤثر فى اكتساب هذه الشريعة نفوذا بارزا داخل تركيب « الصفوة السياسية » عموما و « الصفوة الحاكمة » خصوصا من جانب ، وفى اطار التدرج الاجتماعى من جانب آخر ، وذلك بسبب علاقتها بالدولة ودورها فى خدمة التوجهات السياسية الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية للسلطة الحاكمة الجديدة .

وفىما يبدو من التحليل السابق فان التكنوقراط والبيروقراطيين المجدد شكلوا ككل فئة اجتماعية متميزة حظيت بمكاسب وامتيازات وظيفية واجتماعية ومالية متعددة فى ظل النظام السياسى الناصرى ، اما كبار موظفى ومسئولى المؤسسات والوحدات الاقتصادية والادارية من قادة هذه الفئة فقد عبروا عن شريعة اجتماعية متميزة ، ورغم ذلك لم يشكلوا « طبقة اجتماعية » او جزءا من « طبقة مهيمنة » او « طبقة حاكمة » فى الدولة الناصرية حسبما تذهب التحليلات الماركسية او افكار راسمالية الدولة .

(ج) وهكذا فان نشأة الفئة التكنوقراطية البيروقراطية المتميزة بعناصرها المدنية والعسكرية ، تمتعت بعناصرها العسكرية خاصة ببعض النفوذ السياسى وبمكانة اجتماعية جعلتها تشارك فى احتلال قمة البناء الاجتماعى بالمقارنة بانشرائح والفئات الاخرى وبمزايا اقتصادية ومهنية ووظيفية لها امكانات غير يسيرة لتكوين ثروات بالاساليب المشروعة وغير المشروعة ، جاءت هذه النشأة بفعل ضرورات وتداعيات اتحويلات النورية الاجتماعية باتجاه الاشتراكية فى السياسات والافكار والمخطط التنموية بقيادة الدولة الناصرية بذاتها ، وهذا الامر تكرر حدونه فى كثير من بلدان العالم الثالث والدول الاشتراكية ذاتها . غير ان تصاعد نفوذ ومكانة العناصر العسكرية من الشريعة التكنوقراطية البيروقراطية لم يعتمد فقط على مقتضيات سنوات التحول فى الستينات مثلما هو الحال بالنسبة للعناصر

المدنية ، وانما أتى أساسا من الأوضاع المتميزة للقوات المسلحة والعسكريين.
فى النظام الناصرى .

جرت هذه الأمور فى اطار غياب تنظيم سياسى يقود ويوجه التحولات
الثورية بما يجعله قادرا على تخطى سلبيات وتشوهات التجربة ، ولعل
ذلك كان سببا رئيسيا فى تصاعد هيمنة هذه الشريحة على عمليات التحول
ووصل فى غالب الأحيان الى تعويق اجراء مزيد من التحولات باتجاه
الاشتراكية ، وتحجيم او تقليص المكاسب السياسية وثمار التنمية للقوى
الشعبية من عمال وفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة سواء فى
الحضر أو فى الريف وفى كافة تشكيلات الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات
التشريعية والتنفيذية للدولة .

(د) أما عن رأى البعض سالف الذكر بخصوص أنها ادارت الهيئات
والمؤسسات والشركات ، ادارة رأسمالية ، وأن ايدولوجية هذه الشريحة
هى « ايدولوجية البرجوازية الخاصة » فهو قول لا يعبر عن حقائق الواقع
والتجربة ، فهذه الشريحة ذات التوجهات الفنية غير السياسية أساسا وفى
ظل غيبة الكوادر السياسية والايديولوجية ذات التوجه الاشتراكي ، وفى
اطار مرحلة التحول الاشتراكي أو الانتقال الى الاشتراكية فى مصر الناصرية
ابان الستينات والى تتميز بوجود أنماط متعددة ومشوكة وتقليدية وعصرية
لا تعبر عن أنماط للانتاج بمعناها المعروف (الاقطاعى والرأسمالى) ،
وبحيث تتجاوز هذه الأنماط دون تفاعل عضوى بينها يفرز النمط الرئيسى
المسيطر ، وازاء ذلك فان أغلب الباحثين لا يطرحون تصورا نظريا أو امبريقيا
محددا لتشخيص وتفسير طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية وأنماط
الانتاج فى مصر الحديثة وبالتبعية فى مصر الناصرية ، ومن هنا يطلقون
مفهوما عاما هو « أنماط الانتاج قبل الرأسمالية » كالحراجية على حد تعبير
سمير أمين كمشال ، ثم أنماط الانتاج التابعة للرأسمالية العالمية .

من هنا فان غلبة التوجه الفنى الضيق بجانب تأثير الحفليات التعليمية

والنقافية الغربية جعل هذه الشريحة التكنوقراطية البيروقراطية تدير القطاع العام مثلا ادارة مشوهة وغير رشيدة حتى بالمقاييس الرأسمالية المعروفة ودون ان تمتنق « ايدولوجية برجوازية ليبرالية » حيث لم توجد من الأساس « طبقة برجوازية صناعية » تمتلك أدوات الانتاج وتنشر ايدولوجيتها على غرار البرجوازية الاوروبية ، فى التاريخ المصرى الحديث والمعاصر ، بجانب تنافر شرائحها ايدولوجيا ومن حيث الأصول الطبقيه .

(د) الأهم من ذلك أن « البرجوازية البيروقراطية » المدعاة لم تشكل « طبقة مهيمنة » على السلطة والقرار السياسى الداخلى والخارجى فى ظل الدولة الناصرية ، ويختلف الوضع فى مصر عنه فى بلاد اخرى مثل المكسيك والهند استطاعت الرأسمالية الخاصة ان تحدد من استقلاليتها الدولة ونعارضها معارضة طبقية (١٦) بالاساس ، استنادا الى ملكيتها الكبيرة لوسائل الانتاج وسيطرتها على جزء كبير من مصادر التراكم الرأسمالى وفيامها باستخراج ونهبه الفائض الاقتصادى لصالحها هى والقوى المحلية الخارجية .

ان هذه الفئة الاجتماعية المتميزة لم تشكل تحديا سياسيا لقمة النظام الناصرى داخليا وخارجيا حتى بعد هزيمة ١٩٦٧ (١٧) . ولكنها عوقت أو حدت من اتجاهات التعميق الجذرى للسياسات الاجتماعية - الاقتصادية ، فقد نجح عبد الناصر فى اغلاق الباب أمام امكانية خلق هذه الشريحة اشبكة روابط عضوية بالخارج (١٨) ، ووضع حدودا عليا على دخولها وحوافزها وبدلات العمل الخاصة بها ، ومن هنا اتجهت الى الباب الخفى المحظور رسميا وقانونا لتحقيق مزيد من الامتيازات استقلالا لمواقعها الوظيفية العليا .

(و) وأخيرا فان الباحث يعتقد أن هذه الفئة تمثل فعلا « فئة انتقالية » نستلزمها ضرورات التحول الاجتماعى فى تجارب التنمية ، وفى اطار التحول الى الاشتراكية فى الستينات كان من الممكن أن تنتهى هذه الفترة الى الاشتراكية . غير ان ثقل الهزيمة الشديده ودواعى الاستعداد

للمعركة ، بجانب وفاة عبد الناصر ونواقص النظام الذى حدث الهزيمة من امكانات علاجها أدت الى التحول الى انفتاح السبعينات ، وبدلا من أن يتقلص دور وهيمنة القيادات العليا والوسيطه من الفئة التكنوقراطية - البيروقراطية لصالح القوى الشعبية وفعالية التنظيم السياسى ، وجدناها تدافع عن سياسات نظام السادات فى الانفتاح وتفكيك تجربة السينات وبالتالى تصفية الانجازات الناصرية . وبفضل الباحث تسمية هذه الفئة المتميزة بـ « الفئة الوسطى الجديد » استنادا الى الأسس النظرية والعملية سالفة الذكر .

- ارهاصات التحول المضاد ٦٧ - ١٩٧٤ :

تربط دراسات عديدة ، ما حدث فى السبعينات بمقدمات « موضوعية » وجدت جذورها عقب هزيمة ١٩٦٧ ، بل وقبل ذلك بعد انتهاء الحطة الخمسية الأولى ، وربما فى السنة الأخيرة منها ، بفعل « الأزمة الخانقة » للنظام الناصرى نتيجة لطبيعته « الطبقية » أو فلامسفته « التوازنية » وفى الخارج بسبب قطع الممولة الأمريكية ومضاعفات حرب اليمن وعجز النقد الأجنبى والميزان التجارى ٠٠٠ الخ . فزاء ذلك اضطر النظام الناصرى الى التخلي عن كثير من سياساته الراديكالية وركز على الاستعداد للحرب ، ومن ثم سهل فرص التحول المضاد الذى حدث بعد تولى اسادات بأشهر قليلة بعد مايو ١٩٧١ ، وسوف نركز هنا على هذه القضايا وخاصة بروز دور الشرائح الاجتماعية التى دافعت عن سياسة الانفتاح وشكلت أحد أهم روافد « نخبه الانفتاح » أو التشكيلة الاجتماعية التى سيطرت على الدولة والاقتصاد والمجتمع فى عهد الانفتاح والى الآن .

تختلف الآراء كثيرا حول جذور التحول المضاد فى السبعينات ، ولا يتسع المقام هنا لرصد مجمل الآراء ، وسوف يتم التركيز على الجوانب السياسية والاجتماعية للتحول مع التعرض باختصار للجانب الإقتصادى . من هذه الآراء ما يذهب اليه البعض من اعتبار التحول المضاد كامنا أساسا فى طبيعة النظام الناصرى وحدوده التاريخية ،

فقد وصلت سياسة احلال الواردات وما اقتضته من توسع الدولة الى النهاية عام ٦٦ - ١٩٦٧ ، ليس لأسباب تنصل بضغط ماركسها القطاع الخاص أو بالتغير فى التوجهات الأيدولوجية للنظام ، وإنما ترجع بالأساس الى عدم كفاءة استراتيجية التنمية المتبعة وعدم كفاءة القطاع العام مما أحدث أزمة فى ميزان المدفوعات فى ١٩٦٦/٦٥ ، كما لا تعود الى ضغوط خارجية (غربية وأمريكية) لزعة استقرار النظام الناصرى ، فقد استدعت حاجة النظام الناصرى لتسديد ديون الاتحاد السوفيتى تشجيع القطاع الخاص ان يتخطاها ، وأن التحول المضاد كان سوف يحدث بغض النظر عن هزيمة ومنتجاته من الجلود والأثاث والنسيج والحزف وتصدير هذه المنتجات للسوفيت لسداد الديون(١٩) .

وقد أتاح تشجيع منتجات القطاع الخاص بهدف التصدير للاتحاد السوفيتى وفى الداخل أيضا نمو السوق السوداء واشكال التهريب فى كل من القطاعين العام والخاص استقلالاً لظروف الاختناق الاقتصادى وندرة السلع الأساسية فرصة مواتية لنمو مصالح خاصة - حسب هذه الرؤية - مستفيدة من أنشطة الفساد وفى ظل ذلك نشأت بذور الانفتاح ، وفى الريف استطاع متوسطو الملاك تدعيم نفوذهم والاستفادة من الأزمة الاقتصادية بل وفى الدفع الى الانفتاح(٢٠) .

ويبدأ البعض من تقييم حجم التغيير الذى أحدثته الدولة الناصرية فى التركيب الاجتماعى - الطبقي والذى لم يكن جذرياً ، فقد أدت التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية غير الحاسمة الى استبدال « الحلف الطبقي الحاكم القديم » من كبار ملاك الأراضى ورأس المال الكبير المحلى ورأس المال الأجنبى ، بتحالف طبقي جديد تسيطر عليه الشرائح الوطنية الوسطى من البرجوازية الحضرية والريفية ، ، وجاء تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى اطار الحدود التى فرضتها الحاجة للحفاظ على وحدة « التحالف الطبقي الحاكم الجديد » ، ورغم تصفية التحالف القديم ، إلا انه

حدث مزيد من التداخل بين الجماعات الجديدة والجماعات التقليدية بطرق مختلفة : فمن جانب أصبح كبار الضباط وكبار الموظفين يملكون الأراضي ويستغلون الاموال العامة فى المضاربة والتجارة فى القطاع الخاص ، ويورد محمود عبد الفضيل احصاءات للتدليل على وجهة نظره : ففى اواخر الستينات كان القطاع الخاص يسيطر على ٤٠٪ من الصناعة ، و٨٦٪ من التجارة الداخلية ، ٤٨٪ من قطاع النقل والمواصلات ، ٧٨٪ من قطاع الخدمات الشخصية ، ٩٢٪ من قطاع السياحة والانشطة الترفيهية(٢١) .

ويختلف الباحث مع الرأى السابق لانه يطرح « رؤية طبقية » - لم تتحقق بصورتها الشاملة كما يقدمها وبالذات ما يقوله من تكون « تحالف طبقى جديد » ، بدىلا عن التحالف الذى سبق ان قضت عليه ثورة يوليو . وفى موضع لاحق سوف تقدم رؤية اوسع لهذا الرأى ، وان كنا نقتصر هنا على القول بان تشكل فئة اجتماعية متميزة من التكنوقراط مدنيين وعسكريين فى ظل تحولات الخطة الخمسية اقتصاديا واجتماعيا لا يعنى ان هذه الفئة تحولت الى « طبقة » متميزة ذات مصالح متجانسة فكريا وسياسيا واجتماعيا ، فرغم ما كان بينها من بعض انفصالح المشتركة ومن تمنعها ببعض الامتيازات الكبيرة بحكم قيادتها للتنمية ، الا ان سنوات التحول الاشتراكى وما بعدها حتى وفاة عبد الناصر شهدت نزاعات سياسية واختلافا فى التوجهات بين اعصائها حول اما استمرار تجذر التحولات الاقتصادية والاجتماعية نحو مزيد من تعميق سيطرة الدولة على ادوات الانتاج . او الوقوف عندما حدث فقط مع اعطاء فرص التشجيع للقطاع الخاص .

يضاف الى ذلك ان ما قيل عن وجود مصالح مشتركة بين الفئة التكنوقراطية الجديدة والقطاع الخاص فى المدن ومتوسطى الملاك الزراعيين فى الريف لا يشير الى تكون « تحالف طبقى جديد » يمارس نشاطه ويمبر عن مصالحه علنا ، فما حدث ان وجود روابط «صلحية» بين بعض كبار مسئول القطاع العام واصحاب النشاط الخاص (خاصة فى قطاع تجارة الجملة والمقاولات والتجارة الداخلية ٠٠٠ الخ) قد تحقق بالتحايل على القوانين

وباستخدام أساليب غير مشروعة في استناد عمليات المقاولات من الباطن وعقود المشتريات بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ولم يكن ذلك يعبر عن اتجاه عام يقبله النظام الناصري . ومن ناحية أخرى لم يعطنا الراى السابق حالات محددة وأرقام مؤكدة حول قيام كبار الضباط والموظفين باستغلال الأموال العامة في المضاربة والتجارة في القطاع الخاص . كذلك الأمر بالنسبة للإحصاءات التي يقدمها فهي إحصاءات غير موثقة وهناك مصادر أخرى تقدم إحصاءات توجد درجة عامة من الاتفاق عليها . ف فيما يتعلق بنصيب القطاعين العام والخاص من الصناعة نجد من ناحية أخرى أن نصيب الاستثمار الصناعى الخاص من اجمالى الاستثمار كان ضئيلا خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٠ - أى أواخر الستينات - ١٩٧٤/٧٣ ولم يتعد ١٢٪ (٢٢) ، رغم انخفاض الاستثمار الحكومى فى القطاع الصناعى بعد هزيمة ١٩٦٧ بسبب توجيه الجانب الأكبر منه الى المجهود الحربى استنادا للمعركة (٢٢٪ من الناتج القومى الاجمالى) وقد ظل القطاع العام الصناعى مسئولاً عن توليد حوالى ٩٠٪ من القيمة المضافة الاجمالية المتولدة فى قطاع الصناعة الحديثة حسب بيانات تعداد الانتاج الصناعى لعام ١٩٦٧/٦٦ (٢٣) . ويعزى وصول نصيب القطاع العام من القيمة المضافة لكافة الصناعات الى نسبة تقل عن ٦٤٪ ، وهو ما يعبر عنه الراى السابق ، الى أن منشآت القطاع العام الصناعية تضم الواحدة منها عمالة كبيرة تزيد عن أربعمائة عامل . ومن هنا فان انخفاض نصيبه من القيمة المضافة الكلية يرجع الى أن المنشآت التى يعمل فيها من عامل الى تسعة عمال كانت مملوكة للقطاع الخاص . ولا يدل ذلك على نمو تغير فى هيكل ملكية القطاع الخاص ، فلم يحدث ذلك حتى عام ١٩٧٥ (٢٤) ، مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويوضح « مابرو » و « رضوان » هيكل الملكية فى الصناعة بين القطاعين العام والخاص بالقول : « ان القطاع الخاص قد استبعد تماما من الأنشطة الهامة ومن الصناعات الجديدة الوسيطة والراسمالية ، كما استبعد من الصناعات المستهلكية القديمة . . . وبعد سنة ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ ظهرت

على القطاع الخاص كل مميزات القطاع الثانوى الذى لم يبق له الا المنشآت الصغيرة التى تعمل فى صناعات بسيطة : « الجلد والأثاث والحشب والملابس الجاهزة والطباعة ، ولا يشكل سوى ١٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعى كنه ٠٠ ، (٢٥) .

أما عن الأرقام التى يوردها الرأى السابق والخاصة بالتجارة الداخلية وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات الشخصية وقطاع السياحة والأنشطة الترفيهية ونصيب القطاع الخاص الكبير فيها ، فهى لا تعبر عن مؤشر يظهر سيطرة القطاع الخاص على اقتصاد البلاد فى أواخر الستينات نظرا لأن هذه القطاعات أُنحت الحظوة الخمسية الأولى والميثاق للقطاع الخاص دورا هاما فيها لا يخل بسيطرة القطاع العام على الهياكل الأساسية للاقتصاد .

غير أن بعض الدارسين يرون أن تداخل القطاع الخاص مع القطاع العام فى بعض المجالات أتاح فرصا للفساد الإدارى مثل دفع العمولات والرشاوى لمستوى القطاع العام . وهى أنشطة معينة من شأنها الاستيراد والمقاولات من الباطن ومناقصات شركات ومؤسسات القطاع العام ، وهكذا وصل النظام الناصرى إلى أزمة الاختناق الاقتصادى عام ١٩٦٥ . وبعد هزيمة ١٩٦٧ أضحت النظام الناصرى أكثر عرضة لضغوط الخارجية ، فرغم رغبته فى استمرار التنمية الوطنية المستقلة فإن الحدود الموضوعية على إطار حركته منعت من أحداث تغييرات جذرية جديدة وعلى قدرته على المناورة للحفاظ على مصداقيه داخلية وخارجية وهو ما تجلى بين ١٩٦٨ - ١٩٧٠ (٢٦) .

وحسب رأى هذا البعض نجد أن سياسات الانفتاح كانت انعكاسا منطقيا لأزمة الناصرية منذ منتصف الستينات وعجلت الهزيمة من سرعتها ، فى هذا الإطار يقدم ، ووتربرى ، « ففوما مستعدنا لندولة الناصرية وكذلك لندولة فى عهد السادات ، فكلا منهما تعبر عن نموذج « الدولة الرخوة » كما يسميها « جونار ميردال » ، والذى يشير إلى عدم رغبة النظام الحاكم فى هذه الدولة أو عدم قدرته بمعنى أدق على أحداث عمليه

استخراج الفائض أو التراكم الرأسمالى من خلال سياسات عمارة وأيديولوجيات تنظم وتتحكم بصرامة فى المدخرات وتؤجل مكاسب الاستهلاك لصالح الأجيال القادمة وتدفع فى اتجاه التقشف ، ولم تنجح فى ذلك سوى دول كبيرة كالاتحاد السوفيتى والهند والصين(٢٧) ، عكس الحال فى مصر حيث لم يكن أى من عبد الناصر أو السادات يشعر بضرورة توجيه قطاعات هامة من المواطنين نحو تكوين مدخرات وطنية تسهم فى احداث تنمية مستقلة قدر الامكان . وحسب هذا الرأى اصر النظام الناصرى مثلا على تلبية التطلعات الاستهلاكية للقوى الشعبية والفئات الوسطى فى نفس الوقت فى ظل عدم وجود موارد كافية لاشباع هذه المطالب مجتمعة ، وقبل الهزيمة استطاع النظام تلبية جزء كبير من هذه المطالب بفضل استناداته من ظروف التنافس الأمريكى - السوفيتى فى اطار الحرب الباردة وحصواته على المساعدات من كلا المعسكرين بفضل قدرته على المناورة وحرية حركته فى التعامل معهما ، وتم ذلك لتخفيف الضغوط الاجتماعية المتزايدة بالداخل ولاحد من احتمالات تفجر التوتر الاجتماعى(٢٨) ، على نحو ما ترى وجهة النظر السابقة .

على أن الهزيمة وضمت حدا لقدرة النظام على المناورة كما سبق ، بل وعلى قدرته على تلبية هذه المطالب ، وبدأ الأمريكيون والسوفيت يضغطون على النظام ، فقد طالب الغرب بالتراجع عن السياسات الاقتصادية المتبعة قبل ١٩٦٧ ، واثارت مطالب السوفيت حفيظة بعض الجماعات داخل السلطة . ورغم تردد عبد الناصر فى تلبية هذه المطالب ، الا أن حرب ١٩٦٧ أدت الى توقف الخطوات الاكثر جدية(٢٩) .

وحسب رأى « ووتربرى » فان الاقتصاد المصرى لم يكف عن التوجه للخارج(٣٠) ، ففى ذات الوقت الذى كانت مصر فيه معتمدة على السوفيت وأسواق أوروبا الشرقية فى اطار اتفاقيات التجارة والدفع ، بل شهدت التبادلات التجارية أنماطا « امبريالية » وعلى أساس أسعار السوق العالمية

وليس بأسعار تفضيلية كما سبق الذكر ، فانها حسب رأى « ووتيرى » لم تستطع الاستغناء عن الاستيراد من الدول الرأسمالية الغربية ، شأنها فى ذلك شأن الدول النامية ، غير ان مشكلة نقص النقد الأجنبى جعلتها تعجز عن دفع ثمن الواردات وخاصة السلع الغذائية الأساسية ، ومن هنا عانت من تبعية للغرب الرأسمالى أيضا (٣١) ، وجاء الانفراج الدولى عام ١٩٧٢ كمؤشر على أن الانتعاش الاقتصادى فى العهد الناصرى انما جاء أساسا من استثمار ظروف الحرب الباردة بين المملاقيين والتي انخفضت حدتها مع الانفراج (٣٢) . ويحدد « كوبر » اربعة تغيرات أساسية كنتيجة لهزيمة ١٩٦٧ هي (٣٣) :

- ١ - ازدياد التوتر داخل النخبة الحاكمة (بين جناحى يمين ويسار النظام) .
- ٢ - ظهور تحركات شبه مستقلة للجماهير وعنق مضاد للنظام (مظاهرات الطلاب والعمال فى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨) .
- ٣ - مطالبة الفئات العليا من الطبقة المتوسطة بمزيد من تشجيع القطاع الخاص وممارست ضغوطا على القيادة السياسية .
- ٤ - حدوث تغير باتجاه التوسع فى الاطار السياسى للمنظام ومؤسساته .

ويقدم « مور » فى دراسته عن دور نقابة المهندسين فى السياسة المصرية تحليلا لتنامى المصالح الخاصة بين كبار المهندسين (٣٤) والتي جعلتهم من أبرز المدافعين عن التحول للانفتاح وعلى رأسهم عثمان أحمد عثمان ، الذى استفاد من رئاسته لشركة المقاولين العرب بعد تأميمها من اسناد الانشاءات المكتملة للسد العالى عام ١٩٦٤ ، وقد يادر عثمان بتوسيع نفوذه من خلال ضم بعض الأقارب والأصدقاء الى مجلس ادارة الشركة ، مثل صديقه المهندس أحمد محرم وزير الاسكان فى منتصف الستينات وصاحب مكتب هندسى كبير ، اعتمدت الشركة على المكتب فى كثير من مشروعاتها ،

وفى هذه الأثناء صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، حيث دفع محرم فى إصداره ، ليستثنى شركات المقاولات الكبيرة المؤممة والسى تعمل خارج مصر - فى دول الخليج خاصة - من نظم ولوائح القطاع العام ، وكانت شركات المقاولون العرب أكبر المستفيدين من ذلك وبالطبع عنمان على رأسها . فقد تحررت أرباحها وأعماله من القيود المفروضة على شركات القطاع العام ، وجاها لصالحه الخاص . واستطاع عنمان بجانب توثيق علاقاته فى الداخل تكوين شبكة مصالح مع الهايجيين الأثرياء ، وقام بتوسيع علاقاته الشخصية مع كبار الضباط من النخبة الحاكمة ببناء فيلات مدعمة لهم الا ان ذلك لم يكن نيسمج له بممارسة نفوذ سياسى (٣٥) . لكنه كان دافعا أكيدا نحو بروز دور السياسى فى السبعينات منذ تقربه من السادات وهصاهرته له . معتمدا فى ذلك بجانب اتصالاته وشبكة علاقاته العربية والمحلية (رسمية وغير رسمية) على اثروات التى كونها من مشروعاته العامة فى البلاد العربية وخاصة دول الخليج .

وفى ختام هذا الجزء يلاحظ ان أغلب الكتابات حول ارمصاصات التحول مالت الى تضخيم دور المتغيرات الاقتصادية كدافع نحو التحول المضاد الذى حدث فى السبعينات حيث تعتبر التغيرات الاقتصادية احداثا ثانوية الأهمية ، بينما تنكر هذه الآراء الدور الرئيسى للتحول المضاد سياسيا ، فان سياسة النظام الناصرى لم تشهد تراجعاً كاملاً عن توجهاتها الأيديولوجية واختياراتها الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية وانما كان لهزيمة ١٩٦٧ ودواعى الاستعداد لاسترداد الأرض المحنلة عاملاً هاماً فى وقف اتخاذ خطوات أكثر جذرية باتجاه تعميق التحول فى السياسات الناصرية . فقد اعتبر عبد الناصر ان المرحلة تستدعى المزج بين الضرورات الوطنية والضرورات الاجتماعية معاً لما يقتضيه الاستعداد لتحرير الأرض ، وكما أعطى النظام بالفعل بعض الفرص لتشجيع أصحاب النشاط الخاص كما سيأتى فيما بعد . لم يلبأ الى المساس بمسوى معيشة القطاعات الشعبية الريفية وخاصة مستوى الدخول وفرص التعليم والتوظيف والصحة

وعبرها ، وان كانت السياسات الانكماشية قد اثرت على كفاءة القطاع العام وعلى الواردات من مستلزمات الانتاج .

ومن ناحية اخرى فان الضغوط الخارجية وان كانت قد أدت الى تأخر النظام الناصري فى اتخاذ خطوات واجراءات أكثر جذرية فى اتجاه تعميق التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ نهاية الحطة الخمسية الاولى ، فهى تعد خارج دائرة تحكم القيادة السياسية (مثل وقف معونة القمح الأمريكية) . ولم تمارس تأثيرها على القرار السياسى الخارجى من حيث تلبية المطالب الأمريكية خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ . فضلا عن أن نمو ظواهر السوق السوداء ، وأنشطة النهريب وتداخل المصالح الخاصة والعامه بين شركات انقطاع العام وشركات القطاع الخاص (مثل قطاع المقاولات والبناء) كانت فى الاطار غير الشرعى والمحظور ، ولم تكن تعبر عن ظاهرة عامة مقننة رسميا وعموم بها من قمة السلطة الحاكمة (٣٦) ، وهو الأمر الذى حدث فى سنوات الانفتاح على نحو ما سيأتى فيما بعد .

- التشكيلة الانفتاحية وعلاقتها بالسلطة الحاكمة :

تم التحول المضاد للسياسات الناصرية فى اطار ما سمي بالانفتاح الاقتصادى عقب حرب أكتوبر ، وكان قد سبقه ما حدث بعد ١٩٦٧ من مطالبة عناصر من كبار مسئولى جهاز الدولة البيروقراطى وقيادات القطاع العام وأصحاب الأعمال الخاصة مثل كبار المهنيين وأصحاب المهن الحرة وفى قطاع المقاولات والتجارة الخارجية بتشجيع القطاع الخاص ، فقد صدرت قرارات فى عام ١٩٦٩ تسمح لشركات القطاع الخاص باستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان احتياجات العمل اليومى فى المصانع التى تنتج سلعا للتصدير بما لا يزيد عن ٧٥٠٠ جنيه لكل شركة وبدون تحويل عملة (٣٧) . مما مكن العاملين فى مجال التجارة والأعمال والمقاولات فى القطاعين العام والخاص وبالاتفاق فيما بينهم ، من نقل العمليات القابلة للتحويل بحرية خارج مصر وتم حجزها فى الخارج لحين انتهاء فرصة هوائية جاءت بالعمل مع اعلان سياسة الانفتاح رسميا (٣٨) .

وحسب رأى البعض فإن هذه الفئات تمكنت من تركيب رأس مال نقدي كبير مستفيدة من ظروف ما بعد ١٩٦٧ وطالبت بإزالة القيود التي حركتها إبان النصف الأول من الستينات ، وكانت من أوائل المنادين ببيع القطاع العام وتشجيع النشاط الخاص في بداية السبعينات (٣٩) ، ومن ناحية أخرى كانت حرب أكتوبر فرصة تاريخية لهذه الفئات لتضاعف من نفوذها وتحركها السياسيين لصالحها لكي تبشر بالرخاء الذي يعقب الانتصار العسكري ، وبدأت بالترحيب برأس المال العربي لمشاركة في الإنتاج والاستفادة من فوائض الأموال النفطية التي تزايدت بمعدلات كثيرة بعد الحرب (٤٠) . ومن هنا وجدت قيادات القطاع العام أن هذا القطاع لم يعد قادرا على استيعاب طموحاتها الجديدة ورغباتها في تركيب الثروات والاتجاه المتزايد إلى دعم مصالحها الخاصة ، ووجدت في دخول رأس المال العربي أولا ثم الأجنبي مع مشاركة القطاع العام فرصة أكيدة لتحقيق مصالحها الخاصة .

في إطار هذه الدعوات إلى تقليص سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي جاءت القوانين والبيانات الرسمية لتجسد رسميا رغبات التحالف الجديد بين كبار قيادات القطاع العام والقطاع الخاص في التحول إلى الانفتاح ، مثال ذلك بيان الحكومة في إبريل ١٩٧٣ ، وقبل الحرب الذي ورد فيه لأول مرة تعبير « الانفتاح الاقتصادي » وقبل ذلك القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧١ بتشجيع رأس المال العربي ثم ورقة أكتوبر ١٩٧٤ بجانب خطب وأحاديث وتصريحات كبار المسؤولين بالدولة وعلى رأسهم أنور السادات .

غير أن التبرير الرسمي للاتجاه إلى سياسة الانفتاح أعطى أسبابا عامة وغامضة لهذا التحول ومنها : فشل التجربة الاشتراكية في الستينات ، ونتائج سياسات الانفراج الدولي وشجيع الأموال النفطية الخليجية للاستثمار في مصر ومواجهة نقص النقد الأجنبي وظلت خطب السادات وأوراق الانفتاح الرسمية وأجهزة الاعلام تؤكد على أن الانفتاح لا يعد تراجعا عن

انجازات ثورة يوليو ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك طوال الاعوام الخمسة اللاحقة لاعلان سياسة الانفتاح رسميا عام ١٩٧٤ ، الى ان اعلن السادات امام ممثلي الغرف التجارية واتحاد الصناعات ان الراسمالية لم تعد « جريمة » في مصر (٤١) .

ويلقى « مور » الضوء على قضية هامة تتعلق بدور الدولة الرسمي في دعم القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق وتحكم قوى العرض والطلب منذ بداية السبعينات ، فقد اتجهت سياسة الدولة الى احداث تغييرات ليس في نمط الملكية فقط (عودة العقارات والأراضي التي فرضت عليها الحراسة ، وتشجيع تكوين ثروات خاصة من خلال اعادة التوكيلات التجارية للأفراد وغيرها) ، وانما أيضا في مبدأ توزيع السلع والخدمات حيث تتحكم قوى السوق في هذا التوزيع بدلا من سياسة التوجيه والتسعير الإداري المحكوم بقبضة الدولة (٤٢) . ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بإدارة شركات القطاع العام ومعاملاتها الاقتصادية بطريقة غير مباشرة مع استمرار ملكيتها لمعظم وسائل الانتاج وذلك باطلاق أيدي بعض العناصر والشركات وبرزها شركة المقاولون العرب وعثمان أحمد عثمان في قيادة التحول الى منطق آليات السوق ، بحيث تتحرر من اشراف أجهزة التخطيط في تحديد الثمن وتوزيع السلع المنتجة محليا أو المستوردة . وما يدل على آثار تلك السياسة انها دعمت نفوذ اصحاب المصالح الخاصة وأدت الى تفكيك السيطرة الاقتصادية للقطاع العام وتشجيع دخول القطاع الخاص كشريك او منافس له .

ومن جانب آخر فقد أدت هذه السياسة عقب عام ١٩٧٤ مباشرة الى انهاء احتكار البنوك التجارية الأربعة المملوكة للقطاع العام لعمليات توزيع الائتمان ولتحكمها في حسيمة النقد الأجنبي وفي تحديد أسعار الفائدة (٤٣) ، من خلال السماح بانشاء البنوك الخاصة والمشاركة وكفروع للبنوك الأجنبية الغربية تزامم بنوك القطاع العام في المجالات سالفة الذكر .

على ان انتصار أنصار الدعوة الى تشجيع القطاع الخاص ببيع القطاع

العام أو تقليص سيطرته شبه الاحتكارية على مجالات الإنتاج المختلفة وتطبيق معايير ليبرالية اقتصادية من حيث الفعالية في الإدارة والأداء وضرورة المنافسة مع القطاع الخاص المحلي والمشارك والأجنبي اصطلمت منذ الأخذ بسياسة الانفتاح بمصالح صغار المنجحين المتعاملين في السوق المحلية وأسواق التصدير للدول الاشتراكية ، وكذلك صغار المقاولين ، والتي دعت بدلا من ذلك الى « ترشيد » القطاع العام والحذر من دخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة (٤٤) .

- روافد الصرائح الجديدة المسيطرة :

استدعى الأخذ بسياسة الانفتاح تكوين أو إعادة تكوين شرائح اجتماعية متميزة ذات مصلحة حقيقية في الدفاع عن هذه السياسة وفي قيادتها لتولى مهمة أحداث مختلف التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي واكبت سنوات السبعينات ، ورغم أن عناصر « البرجوازية البيروقراطية » ومبها بعض قيادات القطاع الخاص هي التي بادرت بالدعوة الى الأخذ بسياسة الانفتاح فإن هذه الشريحة لم تكن تمتلك من التروات الخاصة ما يكفي للدخول في النشاط الخاص وخاصة في الاستيراد والتصدير والتوزيع الداخلي للسلع والخدمات المشاركة مع رأس المال العربي والأجنبي (٤٥) .

وقد دفع ذلك أن تقوم الدولة في بدء الانفتاح باستدعاء عناصر من الرأسمالية التقليدية التي صفت قاعدتها الاقتصادية في الستينات وتم اعطاؤها كافة الامتيازات والضمانات التي منحت لرأس المال العربي والأجنبي من جانب ، وتعويضها من جانب آخر برد ممتلكاتها التي فرضت عليها الحراسات ، فقد تمت تصفية هذه الحراسات بنائيا عام ١٩٧٧ وعاد نحو ٥٠٠ عقار و ٢٠٠٠ فدان الى أصحابها ولم يكن قد تم التصرف فيها ، بجانب إعادة الاموال التي خصمت لاشراف الدولة اليهم (٤٦) .

وفي خطوات موازية لاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية الى النشاط الخاص وحى المعروفة بشبكة مصالحتها مع المصالح الأجنبية الغربية وخاصة

على مجالات الاستيراد والتصدير اقتضى الأمر إعادة ربط الاقتصاد المصرى
بآليات السوق الرأسمالية العالمية وخضوعه لشروط هذه السوق ، وفى
نفس الوقت إعادة ودعم شبكات المصالح بين الرأسمالية القديمة كشريحة
اجتماعية محلية متميزة وذات نفوذ سياسى واقتصادى ، والموائر والمصالح
الرأسمالية العالمية .

وحتى ما بعد منتصف السبعينات تمت هذه السياسة فى اطار رعاية
ودعم بل وقيادة وتشجيع الدولة ونظام الحكم من خلال استخدام الدولة
لأدواتها التشريعية والقانونية والتنفيذية والاعلامية (اصدار قوانين جديدة
والغاء قوانين حالية أو تعطيل العمل بها لحاق الأرضية الملائمة للتحويل
لمضاد نحو الارتباط التابع للسوق الرأسمالية المالية) (٤٧) ، جدير
بالذكر ان سياسة الدولة الدافعة لادماج الاقتصاد بآليات النظام الرأسمالى
الدولى كانت تتم فى اطار الهجوم على القطاع العام والانهاء التدريجى لسيطرته
على معظم ادوات الانتاج ومجالات النشاط الاقتصادى ، فلم يكن ادخال
شركاته وبنوكه كشريك لرأس المال المحلى والعربى والأجنبى قد تم حتى
منتصف السبعينات ، وكذلك كان الاقتصار على اجتذاب الرأسماليين
اقدامى مبررا من جهة ان استدعاء رأس المال المحلى الخاص بجانب ضعفه
يعتبر مناقضا لتكتيك سلطة الدولة بالحفاظ الظاهرى على سياسات الستينات
وخط الثورة الاجتماعى والاقتصادى وهو ما أكدته موائيق الانفتاح وخطب
المسئولين ، فقد عدت ورقة أكتوبر مثلا امتداد لموائيق ثورة ٢٣ يوليو
وليس نقیضا لها .

ويعتبر السماح للأفراد بالحصول على توكيلات تجارية لتمثيل
الشركات الأجنبية والاستيراد منها أبرز خطوة لربط مصالح الشريحة
الرأسمالية القديمة المستدعاة بالمصالح الغربية الرأسمالية ، وقد أوضحت
ملك زعلوك أن أصحاب التوكيلات انقسموا الى مجموعتين أساسيتين على
النحو التالى(٤٨) :

المجموعة الأولى :

وهي الفريق الذى فاز بالنصيب الأكبر من التوكيلات ويمثله أصحاب الوكالات القديمة التى ألغيت عام ١٩٦١ ، غير أن بعض هؤلاء كان قد هرب إلى الخارج وحافظ على صلاته وعادوا مع سياسة الانفتاح ، والبعض الآخر استنقل عمله السابق فى قطاع التجارة الخارجية للحصول على توكيلات تجارية (٤٩) .

المجموعة الثانية :

وهي أصحاب التوكيلات الجدد الذين استغلوا صلاتهم بالجهاز التنفيذى واعتمدوا على نفوذهم السياسى .

وبانسبة لمكانة أصحاب الوكالات الأجنبية ونشاطهم فى مجال الاستيراد والتصدير أساسا ، فى إطار تكوينة الانفتاح الاجتماعية المسيطرة ، فإنهم يعتبرون من أقوى شرائح هذه التكوينة وأكثرها نفوذا من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، وذلك للأسباب التالية :

٥٢

أولا : أنهم يمثلون مصالح الشركات متعددة الجنسية فى مصر ويستخدمون ارتباطاتهم المصلحية بهذه الشركات فى فرض الشروط والضغط لتحقيق أهدافهم واستمرار نشاطهم وعادة ما تجد هذه الضغوط استجابة من السلطة الحاكمة التى تدافع عن الانفتاح والارتباط بالمصالح الرأسمالية العالمية وبعد عدم الاستجابة أو المساس بنشاط هؤلاء تناقضا مع التزام السلطة باستمرار سياسة الانفتاح .

ثانيا : تقوم الشركات متعددة الجنسية بحماية أصحاب التوكيلات إزاء الحكومة بل وتساعدهم على النهرب من الضرائب ومن قوانين الدولة ، فمن المعروف أن أصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير يقومون ببيع الجزء الأكبر من السلع المستوردة إلى شركات القطاع العام والباقي إلى شركات وأفراد القطاع الخاص مقابل عمولة نقدية يحصلون عليها وفى بعض الأحيان تقوم الشركات متعددة الجنسية بضمان عمولة الوكيل فى ثمن المنتج النهائى

وتضع هذه العمولة فى بنوك اجنبية بالخارج حتى لا يدفع الوكيل المصرى الضرائب المستحقة عليه للحكومة المصرية (٥٠) .

ثالثا : تتيح عملية البيع للقطاع العام والتي تتم من خلال مناقصات او ممارسات عملية لاصحاب المكاتب التجارية استفلال نفوذهم داخل الجهاز التنفيذى ومجالس ادارات وحدات القطاع العام واتصالاتهم بكبار المسئولين سواء داخل هذه الوحدات او فى السلطة الحاكمة وما يقتضيه ذلك من توظيف آلية الفساد بتقديم الرشاوى والعمولات لارساء العطاءات على المنافذين من اصحاب هذه المكاتب . وهو ما اتضح فى اواخر السبعينات وحتى عام ١٩٨٧ وامتلات به صفحات الصحف الحكومية والمارضة من فضائح تورط كبار المسئولين فى تلقى رشاوى من اصحاب الوكالات لاسناد عطاءات عايمهم مخالفة للمواصفات وللقانون .

ولقد اثبتت ملك زعلوك فى دراستها من واقع بحث ٥٥ حالة من مكاتب الاستيراد والتصدير ان اغليبتها تعيد استثمار اموالها فى اعمال وأنشطة مرتبطة مباشرة براس المال الاجنبى او بالقطاع « المستحدث » من الاقتصاد المصرى الذى يرتبط بدوره براس المال الاجنبى بصفة مباشرة او غير مباشرة ولا تعدى هذه الأنشطة المجالات الخدمية والاستهلاكية والتجارية سريعة العائد ، دونما الدخول فى أنشطة استثمارية صناعية (٥١) .

وفى هذا الاطار فليس من المتوقع ان تتحول الأنشطة التجارية التى يمارسها اصحاب الوكالات الاجنبية الى أنشطة صناعية او زراعية منتجة للأسباب التالية (٥٢) :

- ١ - يجمع اصحاب الوكالات الاجنبية الاموال بالتعاون مع الراسمالية الاجنبية ، وما يفرضه هذا التعاون من ابقاء هؤلاء فى اطار الوساطة (الكمبرادور) التى تحقق عائدا سريعا وكبيرا لا يوفره عادة الاستثمار الصناعى المنتج .

٢ - ان عملية التراكم الرأسمالى غير مكتملة فلم تتعد مرحلة التراكم البدائى محورها جمع الاموال النقدية دون تحويلها الى رأسمال انتاجى ، وتستثمر جانبا كبيرا منها فى المجال الاستهلاكى كما سبق ، والباقى تنفقه على مظاهر البذخ والترف ، او تضعه فى بنوك اجنبية بالخارج .

٣ - ولا يتبنى هؤلاء أفكارا فى الاطار الرأسمالى الوطنى المحبذ لتنمية مستقلة عكس نموذج طاعت حرب والرأسمالية الأوروبية ذاتها .

وقد شهدت السنوات ما بعد منتصف السبعينات دخول عناصر وفئات معينة مجال النشاط الخاص من خلال مشروعات خاصة أو شراكة مع القطاع العام ورأس المال العربى والاجنبى ، وذلك على النحو التالى :

(أ) عناصر الصفوة البيروقراطية التكنوقراطية من العسكريين (بعض اعضاء تنظيم مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار ومن شاركوا فى حرب اليمن واستفادوا منها بجمع الثروات ومن شاركوا فى الوحدة المصرية السورية ، ومن أمثلة هؤلاء (أنور القاضى ومحسن عبد الحالى ووجيه اباطة وحسن ابراهيم ومصطفى كامل مراد وفتحى الديب ومحمد أحمد غانم وغيرهم) ومن المدنيين من تولوا مناصب وزارية وكبار قيادات القطاع العام والجهاز الحكومى واساتذة الجامعات هؤلاء تعود أصولهم الاجتماعية الى الرأسمالية القديمة وكبار ملاك الاراضى ، والآخر ممن ارتبطوا مباشرة بالثورة والدولة الناصرية منذ بدء سياسة التصنيع والتمصير والتأميم ومن أمثلة هؤلاء(٥٣) : عبد العزيز حجازى ، عثمان أحمد عثمان ، أحمد محرم ، عبد الوهاب البرلسى ، مشهور أحمد مشهور ، سيد مرعى ، محمد عبد الله مرزبان ، حسن عباس زكى ٠٠٠ الخ .

(ب) رجال القطاع الخاص ممن استمروا فى الستينات وخاصة فى الصناعات المتوسطة والصغيرة خاصة قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأثاث ، وبعض هؤلاء استمر على حاله ، بينما دخل

الآخر فى أنشطة مشتركة مع القطاع العام أو المال العربى والأجنبى ،
أو استغل قوانين الانفتاح لإنشاء شركات خاصة تعمل فى إطار الانفتاح .

(ج) وهناك مجموعات من أصحاب المهن الحرة والتكنولوجيا والذين
كونوا ثروات غير قليلة من عملهم فى بلاد النفط العربى وعادوا للاستثمار
فى أنشطة السياحة والفنادق والمستشفيات الاستثمارية والمكاتب
الاستثمارية وصناعة مواد البناء واحتياجات المعمار وغيرها(٥٤) .

(د) ثم عناصر المهاجرين من الإخوان المسلمين الذين نزحوا الى دول
الخليج وخاصة السعودية بعد الصدام مع الحكم الناصرى فى الخمسينات
ومنتصف الستينات . ورجع الأثرياء منهم خاصة لاستثمار أموالهم الكبيرة
فى شركات توظيف الأموال ومجالات العقار والتجارة وتربية الدواجن وفى
الصناعات الخفيفة والمنزلية ومواد البناء واحتياجات المعمار . . . الخ .

ومن الجدير بالذكر ان الفئات سالفة الذكر فضلت أغلبيتها الدخول
مع رأس المال العربى والأجنبى ورأس المال العام أو الثلاثة معا(٥٥) .

ومع أواخر السبعينات أخذت بعض العناصر من ذوى النشاط
الاجرامى فى مجالات التهريب واصدار شيكات بدون رصيد والعامان فى
السوق السوداء ومن تعدوا على أملاك الدولة من أراضى وممتلكات ، وكذلك
تجار العملة . . أخذ هؤلاء يغزون السوق المصرى ومجالات التجارة والتوزيع
والاستيراد مستخدمين كافة وسائل التلاعب والفساد السياسى والادارى
والتحايل على قوانين الانفتاح ذاتها ، وقد أطلق عليهم تعبير العناصر الطفيلية
أو أصحاب النشاط الطفيل . وقد خضع نشاط هؤلاء لجدل كبير فى الكتابات
السياسية والاقتصادية ما يزال دائرا حتى الآن سواء حول مدى علمية
التسمية ذاتها أى « الطفيلية » - وهل هى صفة تتصل بفئة معينة تصل
الى حد أن تكون طبقة متميزة ، أم بنشاط معين ؟ أم ان كل فروع النشاط
الاقتصادى الذى يعمل فى إطار قوانين الانفتاح الاستثمارية ؟ وهل تعبر
الطفيلية عن بعض قطاعات أنشطة الاقتصادى والفئات التى تمارسها .

او ان كافة الشرائح والفئات والعناصر اوضحت طفيلية ؟ وظهر جدل من ثم بين قطاعات من اليسار المصرى حول مدى صحة وصف «الراسمالية المصرية» كلها بانها « طبقة طفيلية » فى سياقها التاريخى العام او فى السبعينات تحديدا ، وكذلك حول القول بوجود « راسمالية طفيلية » فى أنشطة معينة ، بينما توجد « راسمالية منتجة » فى أنشطة أخرى (٥٦) .

ويمكن القول هنا باختصار أن ما يميز النشاط الطفيلي هو عدم الاكتفاء بالامتيازات والضمانات والاعفاءات التى منحها قوانين الانفتاح فى اطار الاستثمار والاستيراد والتصدير والنقد الأجنبى ، وانما يصل الأمر بالعناصر التى تعمل فى هذا النشاط الى استخدام كافة أساليب الاستفادة من ثغرات قوانين الانفتاح من جانب ، واستعمال آلية الفساد السياسى والادارى التى حظيت بحماية ساطة الدولة والاحتماء بمسئولى الدولة وكبار موظفى الحكومة والقطاع العام والجمارك والضرائب والصحة ... الخ . كما سنفصل فيما بعد .

ومن ناحية أخرى فان النشاط الطفيل يستهدف سرعة تكوين الثروات والسعى الى الربح السريع من خلال التركيز على الأنشطة قصيرة الأمد وباستخدام كافة الطرق المشروعة وغير المشروعة ، وبجانب حرص العناصر التى تمارس هذا النشاط على الاحتماء بجهاز الدولة فهى تسمى للارتباط بمصالح اجنبية من خلال الاستيراد والتصدير والسمسرة والوساطة(٥٧) .

ومما يلفت النظر هنا ان عددا من الكتاب الماركسيين فى مصر قد انطلق فى تشريح «الطفيلية» كمفهوم وكنشاط وكفئة أو «طبقة» أو شريحة طبقية ذات طابع طفيل ، من تحليلات نظرية جاهزة ونسلج بها للتطبيق على الواقع المصرى . من ذلك الاعتماد على تفرقة ماركس بين العمل المنتج وغير المنتج(٥٨) أو تحليل لينين لغلبة الطابع الطفيل على نشاط الراسمالية الأوروبية فى عصر الاحتكار المالى بالذات وحيث يعيش أصحاب الايرادات والدخول من « قص الكوبونات » من خلال اصدار السندات والأسهم

والمضاربات المالية وأعمال الوساطة فى الداخل وفى الخارج تتحول الدول الأوروبية الاستعمارية الى دول ريعية من خلال الاستثمار الخارجى وتقسيم العمل بينها وبين المستعمرات وحيث تعيش من استفلال عمل هذه المستعمرات(٥٩) . ومن هؤلاء أيضا من اعتمد على تفسير الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد أمثال كينز فى وصف الرأسمالية الطفيلية بأنها التى تعوق تطور قوى الانتاج من خلال عدم استخدام ما لديها من رأس مال نقدى فى زيادة الطاقة الانتاجية فى المجتمع(٦٠) .

وفيما يبدو أن الجدل انحصر فى الظروف الداخلية (وأحيانا العربية) لميلاد ونشاط القطاعات المختلفة من « الفئة الانفتاحية المميزة » ، ولم يعد اهتماما بالارتباطات والشبكات المصلحية لهذه الفئة بكافة شرائحها برأس المال الأجنبى وبالاكتكارات العالمية متعددة الجنسية ، وذلك بهدف متعمد هو اما وصيم « الطبقة الرأسمالية المصرية » ، بأكمامها بالطابع الطفيلى أو الريعى ، أو نفى صفة الريعية أو الطفيلية عن القسم الصناعى المنتج من الرأسمالية المصرية . ورغم أن المقام لا يتسع هنا لتقديم تحليل متكامل حول سمات الرأسمالية المصرية فى سياقها التاريخى الحديث أو فى عهد الانفتاح ، فإنه يمكن القول أن تحليلات الكتاب السابقين لم تأخذ فى اهتمامها روابط وعلاقات تبعية الرأسمالية الكبيرة للدوائر الرأسمالية الغربية ، وكذلك هيمنة القطاع الكبرادورى عليها قبل النورة ومنذ اخفاق تجربة محمد على وفى سنوات الانفتاح . ومن ناحية أخرى فإن غلبة الطابع الريعى أو الطفيلى على أنماط السلوك والذوق الاجتماعى والثقافى بالنسبة للفئات والشرائح الاجتماعى العليا وحتى بعض القطاعات الشعبية ، وإذا علمنا أن السمة الريعية خاصة قد امتدت الى طبيعة عمل الدولة المصرية ذاتها وأدائها فى سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية على نحو ما سيأتى فيما بعد ، تصير « الطفيلية » مميذا جوهريا لنشاط وسداوك وثقافة. بوجه عام وليس خاصا بفئة أو شريحة معينة ، أو سمة عامة لـ « طبقة » .

ان رفض الباحث للتفرقة بين « رأسمالية منتجة » و « رأسمالية

طفيلية ، ينبع من الأسس التالية :

(أ) ان التفرقة على هذا النحو من قبل بعض مثقفي اليسار المصرى هي تفرقة سياسية وتدخل ضمن المعالجات الصحفية للقضية وذلك للايعاز بوجود قطاع رأسمالى وطنى منتج من الرأسمالية المصرية ينبغى الحفاظ عليه وتشجيعه والترحيب به كطرف فى « جبهة سيامية عريضة » تضم القوى الوطنية والتقدمية ضد التحالف الحاكم الذى يدافع عن التبعية للغرب وعن « الرأسمالية الطفيلية » ، ومصدر الخطأ هنا ان هذه التفرقة تتجاهل التناقضات الرئيسية للدولة والاقتصاد فى مصر واهم هذه التناقضات التناقض بين مجموعة متكاملة من السياسات التى تدافع عن التبعية للغرب الرأسمالى سياسيا وثقافيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا ، وبين برنامج متكامل للخروج أولا من سياسات التبعية للدوائر الرأسمالية الدولية والعمل على انتهاج تنمية مستتقة ، ويستدعى ذلك مواجهة كافة القوى السياسية الحاكمة والمعارضة والشرائح الاجتماعية التى تدافع عن التبعية دون اجهاذ الذهن فى التفرقة بين نشاط طفيل ونشاط منتج ، بينما تركز على الأمور الثانوية وهى الكشف عن الفوارق بين شرائح الرأسمالية .

(ب) يخطئ كل من فرقوا بين رأسمالية طفيلية ورأسمالية منتجة ومن طبعوا « الرأسمالية المصرية » كلها بالطبيعة الطفيلية ، حيث بدأ من تحليلات كلا الفريقين أن هناك « طبقة » متبدورة اجتماعيا واقتصاديا وايدولوجيا تسمى « الرأسمالية المصرية » ومتجانسة مصلحيا واجتماعيا وايدولوجيا ، فالتطور التاريخى الحديث والمعاصر لهذه الرأسمالية ينبت غياب تشكلها على النحو السابق .

(ج) انه وان كان الباحث يتفق مع ضرورة التفرقة بين اصحاب رأس المال الخاص المرتبطين بالسوق المحلية (مثل تجار الموسيقى وتجار الأثاث وورش الأخشاب واصحاب مصانع الغزل والنسيج والأحذية) وبين هؤلاء المرتبطين بالشركات متعددة الجنسية وبراس المال الأجنبى(٦١) . الا أن

هذه التفرقة لا تأخذ بعين الاعتبار مدى نفوذ وحجم شرائح ما يسمى بالراسمالية المصرية المعاصرة وكذلك الوزن السياسى ومدى قدرتها على التأثير فى اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى داخليا وخارجيا ، وكذلك موقعها من تقسيم العمل الدولى ، اذ يمكن القول ان تقسيم العمل الدولى الجديد منذ اواخر الستينات له تأثير ملحوظ على الخريطة الاجتماعية فى البلدان التابعة من العالم الثالث ، وان لم يكن له الدور الرئيسى أو الأوحد فى تحديده سمات هذه الخريطة . فمن صالح هذا التقسيم أن تقوم وتقدم شريحة أو مجموعة شرائح اجتماعية تدافع عن الارتباط بآليات السوق الرأسمالية العانية وأن تستخدم سلطة الدولة فى ذلك .

فقد اقتضت سياسات التحول الى النمو التابع فى السبعينات أن تغير الدولة المصرية من وظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية من دولة تسيطر على التراكم الرأسمالى وتوظفه فى تنمية القوى الانتاجية وتوسيع مجالات الانفاق العام والعمالة وفى سياسات التعليم والصحة والمرافق ، الى دولة تستخدم ايراداتها الربعية الكبيرة وقبل ذلك أدواتها التشريعية والقانونية فى خدمة تحالف رأس المال المحلى الخاص بكافة فئاته وشرائحه مع رأس المال العربى والاجنبى ، بل وأن تلزم شركات وبنوك القطاع العام بالدخول كشريك رئيسى بالأموال والمعدات والتجهيزات والخبرة لفئات التحالف الجديد (٦٢) .

(د) وأخيرا فبالنسبة لطبيعة الدولة فى مصر فقد استلزم وضعها الجديد فى التقسيم الرأسمالى الدولى للمعمل أن تتبنى « نموذج النمو غير الصناعى » ، فضلا عن دورها الوسيطى بين رأس المال المحلى الخاص والاجنبى بجانب دورها القائد للتحول المضاد ، فقد اكتفت الدول القريبة بقيادة الولايات المتحدة بتوجيه القروض والمعونات التيسيرية المشروطة واقامة علاقات خاصة فى الميدانين السياسى والعسكرى وانتاج سياسة «وجهة لمل المشاكل الطارئة والحانقة للحفاظ على بقاء النظام الاجتماعى القائم ،

بالإضافة الى فتح السوق المحلية امام استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية من العالم الرأسمالي المتقدم (٦٣) .

بناء على ما سبق ذكره بخصوص الظاهرة الطفيلية في الاقتصاد المصري يمكن القول انه لا يوجد ما يسمى بشريحة « طفيلية » شكلت احد روافد الفئة الانفتاحية المتميزة . وان اغلب روافد هذه الفئة مارست وما تزال أنشطة واساليب طفيلية من خلال استفلال ثغرات قوانين الانفتاح التي كان لا بد أن تفرز أنشطة استهلاكية وطفيلية ومضاربية بالضرورة بحكم أنها صدرت بناء على رغبة سياسية من الحاكم ومن القوى الداخلية والعربية والمحافظه والغربية الرأسمالية المتحالفة . وعن طريق استفلال هذه العناصر لآلية الافساد السياسي والاداري وتداخلها مع تركيبة السلطة الحاكمة وجهاز الدولة وكبار مسئولى القطاع العام . فمن استعراض تحقيقات المدعى الاشتراكي ومحاكمات القيم يتبين مدى صلة أشخاص مثل عصمت السادات وتوفيق عبد الحى ورشاد عثمان ومحمود عثمان بقمة السلطة وبمجلس الشعب كجهاز تشريعى ، وبقيادات القطاع العام وانهيئات العامة والجمارك والضرائب . . . الخ . كما سنذكر فيما بعد .

وإذا تم الاتفاق على ان من أهم السمات المميزة لـ « الطفيلية » كمنشآت الميل الدؤوب الى التكوين السريع للمثروات والسعى الى أنشطة تدعى عائدا سريعا وتحتمى باتصالها الداخلية والخارجية ، ومخالفه القانون واستخدام اساليب تقديم العمولات والرشاوى . . وغير ذلك ، نجد ان كثيرا من أوجه نشاط وممارسات العناصر الطفيلية قد لا يختلف كثيرا عما تقوم به عناصر الرأسمالية القديمة او كبار التكنوقراط والبيروقراطيين في ظل الانفتاح الاقتصادي . وعلى سبيل المثال فان الشركات التي أسهمت فيها هذه العناصر مع العناصر المسماة بالطفيلية لا توضع فقط ترحيب قمة السلطة الحاكمة ووحدات القطاع العام بهذه العناصر ، وانما أيضا اشتراك الجميع في أنشطة واحدة ، بل ويمتد الأمر الى الزج بالقوات المسلحة وبمؤسساتها الاقتصادية للدخول في شركات مساهمة مع هؤلاء ، فالشركة

الوطنية للأمن الغذائي (تأسست في ١١/٩/١٩٨٠) ساهم فيها كل من (٦٤) :

قيمة المساهمة بالآلاف جنيهه	أهم المساهمين
١ جنيه واحد	- محمد أنور السادات
٥٠٠	- بنك ناصر الاجتماعي (قطاع عام)
٢٥٠	- بنك مصر (قطاع عام)
٢٥٠	- بنك قناة السويس
١٠٠	- بنك المهندس
٢٥٠	- محافظة بور سعيد
٢٥٠	- شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي
١٠٠	- شركة المهندس للتأمين
٥٠	- شركة الاسماعيلية للدواجن
٢٥٠	- شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية (قطاع عام)
٢٥٠	- شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية (قطاع عام)
٢٠٠	- الشركة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة
١٥٠	- رشاد عثمان قاسم

ونخلص من ذلك الى أن « الفئة الانفتاحية المتميزة » تنقسم على أساس أصولها الاجتماعية وروافدها التاريخية ونشاطها السابق على نشاطها « الانفتاحي » الى الأقسام والعناصر التالية :

أولاً : عناصر الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة القديمة وخاصة من مثلوا المصالح الأجنبية ولعبوا دور الكمبرادور قبل ثورة يوليو وبعض العناصر التي مارست نشاطا تجاريا وماليا وصناعيا ولم تكن لها علاقة برأس المال الأجنبي قبل الثورة غير أنها اشتركت مع الأولى في الارتباط برأس المال

العربي والغربي في عهد الانفتاح ، بجانب كبار ملاك الأراضي قبل الثورة ومتوسطى الملاك ممن كونوا ثروات لا بأس بها في عهد الثورة من خلال زراعة المحاصيل النقدية وزراعات البساتين والقطور والموجهة للتصدير .

ثانيا : كبار التكنوقراط والبيروقراطيين عسكر ومدنيين اiban الستينيات والسبعينات وكونوا ثروات من خلال عملهم باقطاع العام وجهاز الدولة بالطرق المشروعة وغير المشروعة .

ثالثا : عناصر من الذين هاجروا من الاخوان المسلمين في سنوات الخمسينات والستينات وجمعوا ثروات كبيرة من خلال أعمالهم ودعم الحكومات الخليجية المحافظة لهم وسيطرتهم على تجارة العملة في بلدان الخليج ، وكذلك الاثرياء الجدد من كبار المهنيين وكبار المغاولين وطائفة المعمار ممن كونوا ثروات كبيرة بان عملهم في الخليج أيضا .

وتعتبر الدراسات التي تناولت علاقة سلطة الدولة بانفئة الانفتاحية المتميزة قليلة نسبيا بالمقارنة بالسلطة الناصرية ويعود ذلك الى حداثة الفترة منذ منتصف السبعينات ، وفي اطار الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد خلافا عاما حول دور « البرجوازية البيروقراطية » في الستينات كـ « نخبة امترابجية » ، فان التحولات الجذرية المضادة في عهد الانفتاح مارست تأثيرها الحوظ عني وضع ودور انصفرة التكنوقراطية - البيروقراطية المرتبطة بالدولة والقطاع العام . وقد سبق الحديث عن اوجه التداخل والتشابك المصاحي والمائلي بين عناصر هذه الصفوة سواء في الستينات او من ناولوا مواقع قيادية في السبعينات وبين رأس المال المحلي الخاص بشرائحه وفئاته ورأس المال العربي والأجنبي .

وبجانب ما سبق ذكره نلاحظ أن الدولة قد اتجهت الى تغليب مصالح رأس المال الخاص في اطار سياسة الانفخاش وشجعت قيام جمعيات واتحادات لأصحاب المصالح الخاصة وكتعبير عن نفوذ جماعات المصالح الجديدة مثل جمعية رجال الأعمال واتحاد البنوك واتحاد المصدرين والمستوردين ، بجانب

تشجيع قيام روابط مؤسسية بين هؤلاء ورجال الأعمال الغربيين والأمريكيين خاصة وهو ما تمثل في تأسيس مجلس الأعمال المصري - الأمريكي أو المجلس المصري - الأمريكي وجمعية الصداقة المصرية - الأمريكية ، بجانب انشاء شعب مشتركة داخل اتحاد الغرف التجارية المصري تضم مصريين وأجانب من دول غربية مثل أمريكا وفرنسا واسبانيا . الخ .

فقد نشأ المجلس المصري - الأمريكي والذي عرف باسم اللجنة المصرية - الأمريكية كتعبير عن نمط جديد لجماعات المصالح في مصر في أغسطس عام ١٩٧٥ لتشجيع التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة وخاصة فيما ينصل بتشجيع الاستثمارات الأمريكية في مصر ، وعلى أثر اتفاق الرئيسين أنور السادات ونيكسون . وقد تدعم دور المجلس بفضل تشجيع السادات لأعضائه حيث اعتاد ان يجتمع بهم سواء في مصر أو ابان زيارته لولايات المتحدة . كما استند المجلس الى عدد من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين من اصحاب النفوذ والمال . حيث أن رئيس الجانب المصري منه وعدد من أعضائه هم أعضاء في جمعية رجال الأعمال المصريين (٦٥) . جدير بالذكر ان المجلس لم يقتصر على الأمور الاقتصادية في توصياته التي أصدرها وإنما تعداها الى القضايا السياسية حيث حذر من استمرار الاعتماد على السادات كشخص دون بناء هياكل مؤسسية تدعم التوجه الغربي في مصر ، كما انتقد قانون الانفصاح الاول (١٩٧٤) لهجزه عن اجذاب المستثمرين الأمريكيين ، وغير ذلك (٦٦) .

أما جمعية رجال الأعمال فقد تأسست في فبراير ١٩٧٧ في اجتماع راسه عبد الرحمن الشاذلي وزير التموين الأسبق وتمتع بالاستقلال المالي حيث تحصل اشتراكا كبيرا نسبيا من الأعضاء يبلغ الف جنيه سنويا ، وتضم في عضويتها كبار رجال الأعمال في مصر ، وتستند الى النفوذ السياسي السابق والمالي لأعضائها ممن عملوا أو سبق أن عملوا في المناصب الوزارية والتنفيذية العليا ومن هؤلاء اثنين من رؤساء الوزارات السابقين

(عبد العزيز حجازى وعلى لطفى) وعدد من الوزراء فى المجال الاقتصادى . خاصة ، كما تمنح عضوية شرفية لكبار موظفى الدولة ممن يتصل عملهم بالنشاط الاقتصادى (٦٧) .

أما عن جماعات المصالح القديمة فقد شهد بعضها انتعاشا ملحوظا وزيادة فى نفوذه وتأثيره ودوره فى السياسة الاقتصادية للدولة ، مثال ذلك اتحاد الغرف التجارية وخاصة شعب المصدرين والمستوردين والتجار والذى نجح فى ابطال تنفيذ قرار وزير التموين الأسبق د . فؤاد موسى . والذى قضى بحظر الاتجار فى السلع المستوردة وكان ذلك عام ١٩٧٢ قبل اعلان سياسة الانفتاح رسميا ، وكذلك القرار رقم ١١٩ الذى حدد هامشا للربح لا يتجاوز ٣٠٪ من ثمن السلعة والذى نجح التجار فى تجميده فعليا فى أغسطس ١٩٨٠ (٦٨) .

على انه يلاحظ من النفوذ المتزايد لجماعات المصالح القديمة والجديدة: ان هذا النفوذ لم يكن نتيجة تطور طبيعى او نشأة طبيعية من مبادرة القطاع الخاص مثلا وانما جاء فى اطار تشجيع ورعاية الدولة وفى اطار المناخ السياسى والاقتصادى للانفتاح طوال السبعينات وحتى الآن ، فرغم مخالقات وتجاوزات بعض هذه الجماعات فانها وجدت تقاضيا عنها من قبل السلطة الحاكمة (مثال ذلك اعتراض اتحاد الغرف التجارية على انشاء جمعية مستقلة لرجال الأعمال وموافقة السادات رغما عن الاتحاد ، ثم اعتراض مجلس محلى محافظة القاهرة على طريقة ونشاط جمعية رجال الأعمال وحماية السلطة لها بنقل مقر أعمالها الى الجيزة) .

ولقد دعا ذلك بالبعض الى القول انه رغم التقلص النسبى لنفوذ ومكانة « البرجوازية البيروقراطية » مع تفسى آثار سياسة الانفتاح وظهور وتدعم نفوذ الفئة الانفتاحية الجديدة ، الا انها ظلت القوة المسيطرة فى الاقتصاد خاصة او من خلال شبكة روابطها المصلحية مع القطاعين الخاص المحلى والأجنبى (٦٩) ، ورغم هذه الروابط لا يمكن القول بوجود « طبقة:

مسيطرة ، على النحو المعروف فى المكسيك والأرجنتين والبرازيل والهند كما سلف القول ، وإنما هناك احتمال لأن يتحول أصحاب المصالح الخاصة فى المال والتجارة وفى الريف (الرأسماليين الزراعيين) و « رأسماليى الدولة » الى « طبقة مسيطرة » فى حالة دخول الاستثمار الأجنبى بنسبة كبيرة فى مصر ، وشيوع مظاهر الفساد مما يدفع على حد قول « ووتربرى » بالقوى الدينية السلفية لأن تتحالف مع عناصر من القوات المسلحة لقيام انقلاب عسكرى مثلما حدث فى تركيا منذ عام ١٩٨٠ والدخول فى مرحلة جديدة من الدولة البيروقراطية السلطوية (٧٠) . أما اذا توقف الاستثمار الأجنبى عند هذا الحد الضئيل نسبيا ، وظلت الأسواق الغربية مغلقة أمام الصادرات المصرية ومع ازدياد أزمات ميزان المدفوعات فى منتصف الثمانينات ، فإن ذلك قد يدفع بسلطة حسنى مبارك الى العودة من جديد لسياسة احلال الواردات والتكامل الاقنيسى مع العرب وعودة الدفء الى العلاقات المصرية السوفيتية حسب هذا الراى .

غير ان هناك من يرى ضعف سيطرة « البرجوازية البيروقراطية » فى سنوات الانفتاح للأسباب التالية (٧١) :

١ - **العوامل الداخلية** : وتتمثل فى ضعف القاعدة الانتاجية للرأسمالية عامة ولقطاع رسمائية الدولة بصفة خاصة ، وكذلك انسحاب قطاع كبير من شرائح « البرجوازية البيروقراطية » من العمل العام الى توظيف الفوائض المنهوبة فى النشاط الخاص .

٢ - **العوامل الخارجية** : وتتحدد فى تأثير السوق الرأسمالية العالمية على الاقتصاد المحلى من خلال النشاط المالى والتجارى وعن طريق الوكلاء التجاريين وعناصر تتولى ادارة فروع الشركات متعددة الجنسية والذين جاءوا أساسا من صفوف « البرجوازية البيروقراطية » بجانب عناصر من الرأسمالية التقليدية والاستقرائية الزراعية .

على أن الباحث يختلف مع الراى القائل بوجود عوامل داخلية

وخارجية وراء ضعف نفوذ « البرجوازية البيروقراطية » ، فقد أفادت العناصر البارزة من الفئة العليا من هذه الصفوة بالتحول الى الانفتاح وبالانقلاب على السياسات الناصرية علنا وصراحة منذ بدء سنوات حكم انور السادات ودافعت عن تقليص نفوذ القطاع العام بل وبيع وحداته الحاسرة(٧٢) . فمن خلال محاولة استغلال نتائج حرب أكتوبر وجذب الفوائض النفطية العربية بل والرغبة في العمل في دول الخليج البترولية وفي تشجيع الاستثمار الاجنبي وجدت قيادات هذه الصفوة في القطاع العام أداة تعوق رغباتها الجديدة في تدعيم النفوذ السياسي والمكانة الاجتماعية وسرعة تكوين الثروات ، ومن ناحية أخرى فقد استغل بعض كبار المسئولين من هذه الصفوة موقمه في السبعينات لتكوين ثروات كبيرة ، قد لا يوفرها له العمل الفردي في النشاط الخاص ، باستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة(٧٣) ، فضلا عن دخول هؤلاء ، كمساهمين مع رأس المال المحلي العام والخاص مع رأس المال العربي والاجنبي في ظل احتفاظهم بمناصبهم القيادية ، بل واقدام بعض غير قليل منهم على ادخال شركات وبنوك القطاع العام في شراكة رأس المال الخاص والعربي والاجنبي في اطار شركات مساهمة تنطبق عليها صفة شركات خاصة لا تخضع للوائح ونظم القطاع العام في ظل قوانين الانفتاح . بالاضافة الى استغلال بعض من تولوا مناصب عليا في القطاعات الأربعة الكبيرة التي شكلت الجانب الأكبر من إيرادات الدولة منذ منتصف السبعينات وهي البترول وتحويلات انصريين العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة لتكوين ثروات تكفل لهم ممارسة نشاط استثماري انفتاحي .

وقد رأى « ووتربري » في سيطرة الدولة على هذه القطاعات الأربعة الكبيرة وما تدره من دخول ريعية كبيرة نسبيا طوال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ ، دليلا على عدم تراجع الدولة عن سيطرتها على وسائل الانتاج رغم أن الوسائل الجديدة يغلب عليها الطابع الرئسي أي الذي يعتمد على الظروف الخارجية الدولية والعربية وعلى الظروف الطبيعية (البترول) حيث زادت

نسبة المصادر الربعية الأربعة في اجمالي إيرادات الدولة من ٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٤٥٪ عام ١٩٨٣ حسب احصاءات البنك الدولي (٧٤) . هذا بالإضافة الى سيطرة الدولة على فائض القطاع العام والبنوك المملوكة للدولة (٧٥) .

وقد كان لأسلوب تعامل رئاسة الدولة مع الصفوة التكنوقراطية البيروقراطية (بورجوازية الدولة) أثر بارز في استمرار دورها المسيطر في اطار الانتاج ، فعلى العكس من أسلوب عبد الناصر الذي يتلخص في تهديد مصالح هذه الصفوة بجانب تصفية الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة في الستينات والتحكم في أعضائها بمزيج من الاجبار والاعتماد على المساندة الشعبية لقراراته ، فان السادات سعى الى كسب تأييد غالبية عناصر جناح بورجوازية الدولة والقطاع الخاص ، وحيث رحبت بسياسات السادات ولم تكن تتوقع تعاملًا أفضل لأي حاكم آخر (٧٦) ، ويرجع تأييد هذه الصفوة للسادات الى استيائها من السياسات التدخلية الاشتراكية لجمال عبد الناصر ولالجناح اليساري من الضباط الأحرار من حوله ، ومن هنا أقدم السادات على تخفيف قبضته على النخب المحيطة به والسماح لها بمزيد من العمل باستقلالية في أماكنهم (٧٧) . فقد استندت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة أن يتخذ عبد الناصر خطوات تناهض مصالح النخبة ، وكانت سياساته التدخلية وعدم قبوله المشاركة في السلطة رد فعل على ميل النخبة الى محاولة النملص من تحقيق مطالبه ، بينما تطلبت سياسة السادات في « السلام » من خلال التفاوض والرقابية الاقتصادية من طريق المشروع الخاص استتمالا اقل حدة للسلطة السياسية وبعيدا عن تهديد مصالح النخبة بل دعمها (٧٨) . ولكن دون السماح لهذه النخبة بمعارضته سياسيا أو بتكوين اطرار مؤسسية مستقلة ومنظمة تشكل مصدر تهديد لسلطته السياسية ، حتى لا يسمح بتكرار تجربة مجموعة مايو . وهكذا في ظل الاطار الموضوع لحرية « النخبة الاستراتيجية » في السياسات الاجتماعية والاقتصادية توصل السادات الى نوع من « العقد الاجتماعي » بينه وبين هذه النخبة أو النخبة الحاكمة ، وتمتع السادات بسلطات أكبر في المجال السياسي الداخلي وفي السياسة الخارجية من عبد الناصر (٧٩) .

هوامش الفصل الثالث

Milovan Djilas, The New Class (London : Thomas and Hudson, 1957). *

** انظر في ذلك :

Issa Shivji, Class Struggles in Tanzania (New York : Monthly Rerview Press, 1976), pp. 30-34.

Morroe Berger, Bureaucracy and Society in Modern Egypt (١)
(Princeton : Princeton Univ. Press, 1957), p. 185.

Manfred Halpren, "Egypt and the New Middle Class and (٢)
New Explorations", Comparative Studies in Society and History,
Vol. II, No. 1, Jan. 1969, pp. 99-107.

(٣) عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة الجديدة في مصر » ، الطليعة ،
السنة ٤ ، فبراير ١٩٦٨ ، ص ٨٤ - ٨٦ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٨٧ - ٩١ .

(٥) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي في مصر ، (القاهرة : دار
الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) ص ٥٩ .

(٦) نفس المصدر ، ص ٦٠ وما بعدها ، ص ١٣٠ .

(٧) يرى محمود حسين ان « برجوازية الدولة » لا تختلف عن
« البرجوازية التقليدية » التي سبق ان ايدت سياسة التمسير والتوجه
الراسمالي الجديد للنظام العسكري طوال السنوات ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، بل
ان الاثنين تقفان صفا واحدا ضد المبادرات المستقلة للتمبير من قبل الجماهير
الشعبية على حد قوله .

Hussein, Op. Cit., pp. 137, 163, 168.

Ibid., p. 193. (٨)

(٩) د . سعد حافظ ، جدلية التطور الراسمالي في مصر ، قضايا
فكرية ، ملف « أزمة النظام الراسمالي في مصر » ، مصدر سابق ،
ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(١٠) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ،
مصدر سابق ص ٥١٢ .

Waterbury, Op. Cit., p. 425. (١١)

(١٢) انظر كمال :

- د. سمير أمين ، ملاحظات حول أزمة الرأسمالية فى مصر ، ،
قضايا فكرية ، العدد الخامس ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٢٨٧ .
- د. توفيق سلوم ، البرجوازية والدولة فى البلدان النامية (عرض
لبعض الأبحاث السوفيتية) ، قضايا فكرية ، ملف ، أزمة النظام
الرأسمالى فى مصر ، ، مصدر سابق ، ص ٤٥٦ .

Karl Marx, The 18th Brumaire of Lanis Bonaparte (New (١٣)
York : International Publishers, 1969), p. 124.

Poulantzas, Political Power and Social Classes, (London : (١٤)
New Left Books, 1974), pp. 97-8.

Ibid., p. 98 (١٥)

Waterbury, Op. Cit., p. 425. (١٦)

Ibid., p. 425. (١٧)

(١٨) عادل حسين ، نحو فكر عربى جديد : الناصرية والتنمية
والديمقراطية (القاهرة : دار المستقبل ، ١٩٨٥) ص ١٨٠ - ١٨١ .

Waterbury, Op. Cit., pp. 426-7. (١٩)

وحول أثر سياسة احلال الواردات على التنمية والصناعة بصفة
خاصة انظر : د. عمرو محيى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر
والبدائل المتاحة فى المستقبل ، ، فى : د. اسماعيل صبرى عبد الله
وآخرون (محررون) ، استراتيجية التنمية فى مصر (أبحاث ومناقشات
المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، ٢٤ - ٢٦ مارس
١٩٧٧) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص
١٩٤ - ١٩٨ .

Waterbury, Op. Cit., p. 429. (٢٠)

(٢١) د. فؤاد مرسى ، الأبعاد الاجتماعية للشخصية المصرية
الراهنة ، ، الفكر المعاصر ، العدد ٥٠ ، إبريل ١٩٦٩ ، ص ٢٨ .
انظر أيضا : رأى « مور » فى أن هزيمة ١٩٦٧ مكنت « البرجوازية

الإدارية الجديدة ، من السيطرة على آليات تحويل الموارد العامة الى موارد خاصة بالتواؤ مع حلفائها في القطاع الخاص :

Moore, Images of Development : Engineers in Search for Industry (Cambridge : MIT Press, 1980), p. 122.

(٢٢) نقلا عن : عادل غنيم ، النموذج المصرى لراسمالية الدولة التابعة ، مصدر سابق ، ص ٤٠٦ .

(٢٣) نقلا عن د. محمود عبد الفضيل ، « الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى » (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨٠) ص ٧٩ .

R. Mabro, S. Radwan, The Industrialization of Egypt : (٢٤)
Policy and Performance 1973-1970 (Oxford : Oxford Univ.

Ibid., p. 157. (٢٥)

Ibid., p. 112. (٢٦)

Gunnar Mirdal, The Asian Drama (New York : Panthen (٢٧)
Books, 1968), pp. 895-900.

ورد فى مقال لـ « ووتربرى » :

Waterbury, "The Soft State" and the Open Door Policy : Egypt's Experience with Economic Liberalization, 1974-1984", Comparative Politics, Vol. 18, No. 1, Oct. 1985, pp. 65-6.

Cooper, Transformation of Egypt (London : Croom Helm, (٢٨)
1982) p. 39.

Ibid., p. 39. (٢٩)

Waterbury, "The Soft State" ..., Op. Cit., p. 66. (٣٠)

Ibid., p. 66. (٣١)

Ibid., p. 67. (٣٢)

Cooper, Transformation of Egypt, Op. Cit., p. 40. (٣٣)

Moore, Images of Development, Op. Cit., p. 124. (٣٤)

Moore, "Money and Power : The Dilemma of Egyptian (٣٥)
Infatih", The Middle East Journal, Vol. 40, No. 4, Autumn 1986,
pp. 635-6.

- (٣٦) عادل حسين ، نحو فكر عربي جديد ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .
- (٣٧) ف . ا . لونسكيفنش : عبد الناصر وممركة الاستقلال الاقتصادي ، ترجمة د . سلوى أبو سعدة . د . واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) ص ٣٩ .
- (٣٨) نفس المصدر ، ص ٤٠ .
- (٣٩) د . محمد دويدار ، مصدر سابق ، ص ٥١٩ .
- (٤٠) د . نزيه الأيوبي « النظام السياسي والاداري في مصر ١٩٥٠ » ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .
- ولزيد من التفاصيل انظر : د . فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادي (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦) .
- (٤١) Moore, "Money and Power...", Op. C.L., p. 637.
- (٤٢) في هذه النقطة أكدت ورقة أكتوبر على أهمية الاعتماد على جهاز الثمن في توجيه عوامل الانتاج بدلا من تحديد الأسعار والاجور اداريا ، بحيث تعكس أسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج نفرتها النسبية وتكلفتها الفعلية لكي تتقارب مع الأسعار العالمية . وتمنى هذه السياسة أيضا لجوء الدولة الى أدوات نقدية ومالية للتأثير في الطلب بدلا من الاعتماد على القرارات الادارية ، وبعد هذا الأمر أحد مفارقات ورقة أكتوبر ، فقد أكدت في موضع آخر على ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط ودعم جهاز التخطيط ، اذ يتناقض المبدأ الأخير مع سياسة تقليل اللجوء الى تحديد الأسعار اداريا ، انظر : ورقة أكتوبر (القاهرة : هيئة الاستعلامات ، ١٩٧٤) ص ٣١ - ٣٣ .
- (٤٣) Ibid., pp. 637-9.
- (٤٤) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., p. 430.
- أثبت « مور » في دراسته عن دور المهندسين المصريين في تكوين الفئة التكنوقراطية البيروقراطية من خلال تحليل خلفياتهم الاجتماعية والثقافية أن الأمر من الرأسمالية الكبيرة وكبار ملاك الأراضي دفعوا بأبنائهم الى كليات الهندسة لكي يمتثلوا لمتطلبات نفوذهم السابق بأن يتولوا المواقع القيادية في ادارة الشركات المؤتممة ويؤدوا من ثم دورا هاما في التنمية والتوسع العمراني والانتاجي الذي قامت به الثورة منذ عام

١٩٥٧ ، وفى نفس الوقت حافظت على القيم الثقافية فى أبنائها والتطلع الى تولى المكانة الاجتماعية المتميزة بفعل المزايا الوظيفية والمهنية للتكنوقراط الجدد ، انظر :

Moore, Images of Development, Op. Cit., pp. 118-9.

(٤٥) يذكر د. على الجريتلى انه حتى بداية الخمسينات لم توجد فئة من اصحاب الأعمال بالمعنى المعروف لها ، وكانت أنشطة القطاع الخاص حتى نهاية الستينات قد تركزت فى مجالات تضمن الكسب السريع ولم تتوجه الى الاستثمار الصناعى ، انظر :

- د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ - ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(٤٦) نفس المصدر ، هامش (١) ، ص ٧٦ .

(٤٧) صدر العديد من القرارات وابرمت مصر اتفاقيات مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية . مثال ذلك : انضمام مصر الى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبي والى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة بين الدولة ورعايا الدول الأجنبية الرأسمالية بالطبع حيث التزمت مصر فى القرار الجمهورى بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ بتعويض رعايا بريطانيا وسويسرا عن تأميم ممتلكاتهم فى الستينات ، واتفاقيات حماية الاستثمارات مع الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا ، وتوالى تعويض رعايا الدول الغربية ودولة عربية هى السعودية ، ولمزيد من التفاصيل انظر : د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مصدر سابق ، ص ١٠ وما بعدها .

(٤٨) تذكر ماك زعلوك أيضا دور علاقات النسب والمصاهرة والتشابك المصلحى بين عناصر بيروقراطية الستينات والرأسماليين القدامى فى حصول الأولين على توكيلات تجارية فى بداية السبعينات :
Malak Zaalouk, Commercial Agents In Egypt : A Case Study in Development, PH. D. Thesis Submitted to the Univ. of Hull (London, 1982), pp. 279-82, 290-5.

(٤٩) بينت سامية سميد فى دراستها الهامة عن روافد « نخبة الانفتاح » كيف عاد اصحاب التوكيلات من الرأسماليين القدامى ممن انتهى نشاطهم فعليا عقب القوانين الاشتراكية فى الستينات ، وكذلك بعض هؤلاء ، بمن استمروا فى الستينات وواتتهم الفرصة فى السبعينات ، واخيرا عناصر

الصفوة التكنوقراطية البيروقراطية من الضباط والمدنيين ، راجع :

سامية سعيد امام : « الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ٧٤ - ١٩٨٠ » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٥ ، الجدول رقم ٣ الخاص بعناصر الرأسمالية التقليدية وشركاتها فى اطار الانفتاح ، ص ٥٥ - ٧٧ ، الجدول رقم ٤ - حول العناصر البيروقراطية التكنوقراطية والشركات التى ساهمت فيها ، ص ١١٧ - ١٢٩ . وعن جوانب التحالف فى اطار الشراكة فى ظل الانفتاح الاقتصادى بين الرأسماليين القدامى والبيرو - تكنوقراط فى الستينات والسبعينات انظر : ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٥٠) د . ملك زعلوك ، « تراكم رأس المال فى مصر ودور الرأسمالية التجارية » ، ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ٧٣ ، وتذكر ملك زعلوك أن أرباح هؤلاء وصلت الى أرقام فلكية ، حيث وصل دخل بعضهم من أعمال الوكالة الى أكثر من عشرة ملايين جنيه سنويا ، نفس المصدر ، ص ٧٤ .

(٥١) تمثلت هذه الأنشطة فى النالى :

١ - التصدير . ٢ - الاستيراد . ٣ - الصناعات الخفيفة .
٤ - المقاولات . ٥ - مراكز الصيانة واصلاح الأجهزة المصنعة فى الخارج .
٦ - المكاتب الاستشارية . ٧ - تسهيل انشاء مشروعات استثمارية من خلال استيراد تكنولوجيا حديثة وتقديم دراسات جدوى للمستثمرين .
٨ - مشروعات زراعية سريعة العائد أو بفرض التصدير مثل نباتات العطور والخضروات وتربية الدواجن . ٩ - مشروعات سياحية وفنادق ، ملك زعلوك ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٧٥ .

(٥٣) أثبتت دراسة سامية سعيد حجم التداخل فى النشاط الخاص بين بيروقراطية الستينات وبيروقراطية السبعينات من جانب ، وبين هؤلاء وعناصر من الرأسمالية القديمة مما عكس غياب الحدود بين جهاز الدولة والقطاع العام ورأس المال الخاص المحلى والمشارك والأجنبى فى سنوات الانفتاح : فنجد التقاء عائلات قديمة مثل عائلات المفتى والبدرأوى عاشور وأبو الفتوح والطويل مع عائلات تنتمى الى الصفوة البيروقراطية التكنوقراطية مثل محسن عبد الحالى وعبد المنعم الطنامل وعبد الغفار البربرى ومحمد حامد محمود ، انظر : نفس المصدر ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٥٤) انظر : د. حسام مندور . « ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية » ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر » . قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٥٥) أوردت سامية سعيد احصاءات اثبتت ان رأس المال المصرى (عام وخاص) رغم أنه شكل النسبة الكبرى من جملة الاستثمارات فى مصر وحيث كان لرأس المال العربى والاجنبى نسبة ضئيلة ، الا انه فضل المشاركة معه للاستفادة من مزايا وضمانات قوانين الاستثمار . ففى الفترة من ٧٥ - ١٩٧٩ جاء رأس المال المصرى دون أية مشاركة عربية أو اجنبية فى ٣ شركات فقط من بين ٩٨ شركة ، وحيث بلغت نسبة المساهمة المصرية فى الشركات المساهمة فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ (٧٠٪) ، والمال العربى ٣١.٦٪ ، و١٣.٧٪ رأس مال أوروبى غربى وأمريكى ومن بلاد اخرى ، انظر : المصدر السابق ، ص ١٨٥ ، ١٨٩ ، وفى الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ بلغت نسبة الشركات المساهمة المصرية بنسبة ١٠٠٪ و ٢٩٪ من اجمالى عدد الشركات (١٥٨ من ٥٣٤ شركة) ص ١٩٠ .

(٥٦) انظر فى ذلك على سبيل المثال :

- د. محمود عبد الفضيل ، « مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى » ، الطائفة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٥١ - ٦٠ .
- د. محمد عبد الشفيق عيسى ، « الرأسمالية الطفيلية فى مصر .. هل هى مفهوم عصى ؟ » ، الطليعة ، اكتوبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٥ - ١١٧ .
- د. سمير أمين ، « تأملات حول طبيعة الرأسمالية فى مصر » ، الطليعة ، ابريل - يونيو ١٩٨٥ ، ص ٩٦ - ١١٨ .
- د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير .

مصدر سابق ، ص ٩٤٧ .

- د. محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة الطفيلية والرعية للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، قضايا فكرية ، ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر » مصدر سابق ، ص ١٦٥ - ١٧١ .
- صلاح العمروسى ، حول الرأسمالية الطفيلية : دراسة نقدية ، (القاهرة : دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ، ص ٤ وما بعدها .
- د. محمد دويدار ، « الاتجاه الرئسمى للدولة فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٧٦ ، العدد ٤٠١ ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٩١ وما بعدها .

(٥٧) يورد محمود عبد الفضيل أمثلة لأنواع الأنشطة والملفات الطفيلية ولأنواع الدخول الطفيلية ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ . أما محمد

عبد الشفيح فانه يفرق بين الأنشطة الطفيلية وغير الطفيلية على أساس النشاط ، فبالنسبة للأنشطة الأولى تشمل القائمين بالمضاربة والسمرة والوساطة وترتبط بالفئات ذات الأنشطة الاجرامية مثل التهريب من المنطقة الحرة وتهريب المخدرات وتجارة العملة ، وكذلك مع الفئات شبه الريعية أى التى تحقق ريعا من خلال استغلال قدرة مهاراتها من كبار المهنيين (محامين وأطباء ومهندسين استثماريين) ، بينما هناك فئات أخرى تمارس أنشطة تعتمد على ملكية رأس المال فى قطاعات الانتاج السلمى والخدمات وتحصل بذلك على أرباح استثنائية واحتكارية استنادا الى مركزها الخاص على سلم السلطة وسلم الثروة والدخل القومى مثل رأس المال التجارى والصناعى والعقارى والمالى والريفى : د . محمد عبد الشفيح عيسى ، « الاقتصاد المصرى من واين والى أين ؟ » بحث مقدم الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ ، ص ٢ - ٣ .

(٥٨) د . محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٥٩) يرى محمد عبد الشفيح أن التحليل الماركسى - اللينينى لظاهرة النشاط الطفيل لا يلائم الواقع الاقتصادى المصرى ، « الرأسمالية الطفيلية فى مصر .. هل هى مفهومة علمى ؟ » مصدر سابق ، ص ١٠٩ - ١١١ .

(٦٠) انظر رأى د . محمد دويدار فى استخدام الاقسام الواسعة من الرأسمالية المصرية التى غلبت عليها « الصفة الريعية » لاموالها فى أنشطة المضاربة التى تدر عائدا سريعا (مثل تجارة الخشب ، تجارة العملة ، البوتيكات والاكشاك) ، « الطابع الريعى للدولة فى مصر » ، مصدر سابق ، ص ٩١ ، أيضا : صلاح العمروسى ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(٦١) د . محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة « الطفيلية » ، « الريعية » للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ .

(٦٢) أوردت سامية سميد حجم مساهمات بنوك وشركات انقطاع العام مع الشركات المساهمة التى تعمل ضمن قوانين الانفتاح ، حيث وصلت النسبة الى نصف مساهمات رأس المال المحلى بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، انظر ، مصدر سابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣٣ ، وحول نوعية المساهمات ، انظر ملحق رقم (١) ص ٢٨٦ - ٣١٢ .

(٦٣) يذكر محمد عبد الشفيح أن بلادا أخرى من الدول النامية « مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان » حدث

فيها نموذج للنمو الصناعي المتجه للتصدير بينما قام في دول الخليج العربي نموذج ثان للنمو الصناعي القائم على البترول والغاز الطبيعي ، عكس الحال في مصر ودول أخرى كما سبق ، مصدر سابق ، ص ١١٣ - ١١٤ .

(٦٤) نقلا عن : سامية مهيد ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

(٦٥) لمزيد من التفاصيل راجع :

أمانى قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر ، مع تطبيق عملي السياسة الاقتصادية ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، رساله دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٧٨-٤٧٩ .

(٦٦) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية

١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الثاني (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢ ، ط ٢) ص ٥٢٧ .

(٦٧) يعد السماح بانتساب كبار رجال البنوك والنشاط الاقتصادي

في الوزارات ووحدات القطاع العام أداة هامة لممارسة التأثير على صانعي السياسة من خلال تنمية شبكة العلاقات الشخصية وحول نشاط أعضاء الجمعية وغالبيتها في التوكيلات التجارية والصناعات الغذائية ومستحضرات التجميل والفرز والنسيج والأثاث انظر :

أمانى قنديل ، مصدر سابق ، ص ٤٧٢ - ٤٧٥ .

(٦٨) نفس المصدر ، ص ٤٥٢ - ٤٥١ .

هناك أيضا اتحاد المصدرين والمستوردين الذي يرأسه مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار والضابط السابق والرئيس السابق لشركة الشرقية للأقطان ، بجانب اتحاد البنوك الذي يرأسه نبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة بنك مصر السابق والذي يتقاسم رجال بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة والمشاركة والأجنبية مقاعد مجلس ادارته ، نفس المصدر ، ص ٤٧٦ .

Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat, Op. Cit., (٦٩)
p. 432.

Ibid., p. 432.

(٧٠)

ويتفق محمد أحمد العميد مع هذا الرأي حيث ان « البرجوازية البيروقراطية ، لا تزال بكل المعايير الموضوعية هي الطبقة الحاكمة ، ولكنها تحولت من الشكل المتبلور لوجودها الجماعي الى الشكل المتفسخ والموزع بين المصالح الخاصة لكادراتها ، انظر دراسته : « مساهمة في نقد تناقضات

البرجوازية البيروقراطية في مصر ، ملف « أزمة النظام الرأسمالي في مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ :

(٧١) د. سعد حافظ ، « جدلية التطور الرأسمالي في مصر » ، ملف « أزمة النظام الرأسمالي في مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٧٢) انظر في ذلك ولمزيد من التفاصيل :

- محمد عبد السلام الزيات ، مصر الى أين ؟ قراءات وخواطر في الدستور الدائم ١٩٧٠ (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ط ٢ ، ١٩٨٦) ص ٨٠ - ٨٧ .

(٧٣) هناك سجل حافل بفضائح تلقي العمولات والرشاوى من خلال استغلال العمل التنفيذي والاداري مثل قضية وستنجهامس المتهم فيها أحمد سلطان وهاني جرانة والسيد عويس ، وقضية البوينج المتهم فيها أحمد نوح ومحمد عبد الله مرزبان (وقد تمت تبرئتهما بحكم قضائي في أوائل ١٩٨٨) والمعيد أحمد المسيري وكمال آدم . وصفة الأوتوبيسات الإيرانية المتهم فيها أشرف مروان ومرعى أحمد مرعى وصفقة الحديدي الأسباني والمتهم فيها عثمان أحمد عثمان وآخرون وغيرهما : انظر د. محمود القاضي ، (البيوت الزجاجية ، (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١) ص ٢٠٦ وما بعدها ، محمد حسنين هيكل (بيروت : شركة المطبوعات ، ط ٧ ، ١٩٨٣) ص ٣٨٥ - ٣٨٩ .

Waterbury, "The Soft State" ..., Op. Cit., p. 68. (٧٤)

Ibid., p. 69. (٧٥)

R. Hinnebusch, Egyptian Politics Under Sadat : The Post- (٧٦)
Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State
(Cambridge, London, New York : Cambridge Univ. Press, 1985),
p. 89.

Ibid., pp. 89 - 90. (٧٧)

(٧٨)

(٧٩) حسب رأى هاينبوش أن عبد الناصر واجه تحديا وتهديدا
لسلطته من « قلب النخبة » وخاصة القوات المسلحة والصفوة التكنوقراطية
البيروقراطية بجناحيها المسكرى والمدنى والتي حدثت من جذرية التحولات
الاقتصادية والاجتماعية ، بينما لم يواجه السادات سوى تحدى مجموعة
مايو وعلى رأسها على صبرى ، وبعد ذلك تمتع بسلطات شخصية أكبر من
عبد الناصر :

Ibid., p. 86.

الفصل الرابع

الدولة والنخبة وإدارة الصراع السياسى

تبين من تحليل تطور التشكيلة الاجتماعية الرئيسية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ مدى ما تتميز به من تنوع شديد فى توجهاتها وأصولها الاجتماعية - الطبقية واختلاف مواقفها وتغيرها مع تغير الشرائح والأجنحة المكونة لها من السلطة السياسية والنخبة الحاكمة ومن قضايا التنمية وتوزيع الثروة ... الخ ، ومن جانب آخر فان التغيرات العاصفة فى النظام العالمى بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة فى علاقات المسكرين الشرقى والغربى والقوتين الأعظم بصفة خاصة وفى اطار اتجاه المراكز الرأسمالية والشركات متعددة الجنسية الى صياغة تقسيم جديد للعمل الدولى يمكن الرأسمالية من تخفيف أزماتها ونقل جزء أساسى منها الى بلدان الأطراف فى العالم الثالث ، هذه التغيرات العاصفة بمراحلها المختلفة بين الخمسينات والستينات من ناحية وبداية السبعينات وحتى الآن من ناحية أخرى تمارس ضغوطا شديدة سياسية واقتصادية وعسكرية على بلدان العالم الثالث من زاوية التأثير على قرارها السياسى الداخلى والخارجى وبحيث تقيد من هوامش المناورة السياسية أمام قيادات هذه البلدان وتحد من حرية حركتها فى مجال محاولة تحقيق تنمية تكفل الاستقلال الاقتصادى أو التحرر نسبيا من شروط التبادل الدولى .

ومن الطبيعى أن تؤثر متغيرات النظام الرأسمالى العالمى على دور الدولة وحرية حركة النخب الحاكمة فى ادارة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بالداخل . وتمارس نفوذها كذلك من زاوية غير مباشرة من خلال طبيعة وتركيب النخبة الحاكمة ، من حيث كونها نخبة تضم عناصر

متحررة الى حد بعيد نسبيا من ضغوط الرأسمالية الخاصة المحلية والشركات الدولية العملاقة ومن ثم تتبنى نهجا مستقلا فى التوجه التئموى ، أم تكون مرتبطة بالمصلحة المشتركة مع رأس المال المحلى والأجنى وهذا ما يجعلها تتجه الى تنمية تابعة .

فى هذا الصدد أثارى طبيعة سلطة ثورة يوليو جسدا واسعا بين الباحثين حول مدى ما أدخلته من تغيير على طبيعة وتركيب الدولة ودورها فى المجتمع المدنى ، وكذا علاقتها بشرائح التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية التقليدية والجديدة التى تكونت فى ظل تحولات الثورة الكبرى ، وأيضا مدى تأثيرها فى تغيير تركيب النخبة الحاكمة وحجم استيعابها للفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة ، وحول هوية الدولة الناصرية ذاتها بمؤسساتها وأجهزتها وتنظيماتها .

ولعل القضية الأولى التى استرعت انتباه الباحثين هى موقف ثورة يوليو من النظام السياسى والحزبى السائد قبل قيامها ومنذ دستور ١٩٢٣ ، وحسب ما يذهب اليه طارق البشرى من أن التغيير الذى تم فى قمة السلطة بالاطاحة بالملك وسيطرة قيادة الجيش عليها لا يعتبر حسما للتغيير السياسى والاجتماعى ، وإنما ينظر اليه كتعديل لأوضاع أطراف الصراع . فبينما استطاعت الثورة القضاء على السراى والقوى التقايدية فى النظام القديم ، التى لم تبد مقاومة تذكر لتحدى سلطة النظام الجديد(١) ، نجد أن الأخير واجه بالفعل صيغة جديدة لمعادلة الصراع والقوة ، وكان عليه أن يتخذ منها موقفا محددًا ، فالى جانب تنظيم الضباط الأحرار الذى عد أحد التنظيمات « الطبقة الوسطى » وخاصة شرائحها الصغيرة والمتوسطة ، كان يوجد تنظيمات سياسية أخرى تعبر عن هذه « الطبقة » التى لم تجد فى النظام القديم منافذ مفتوحة لها وللقوى الاجتماعية التى تمثلها ، وهذه التنظيمات هى : الإخوان المسلمون ، مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) ، والتنظيمات الماركسية ، الطلبة الوفدية أو الجناح اليسارى من شباب الوفد ، الحزب الوطنى الجديد .

ودار الصراع فى شكله الجديد بين الضباط الأحرار والقوى السياسية وانتهى كما هو معروف بتصفية الثورة لهذه القوى وحظر نشاطها السياسى ، واعتقال كثير من قادتها وأعضائها ، ولكن كيف نفسر مواقف السلطة الجديدة من القوى والحركات السياسية المناوئة لها ، ولماذا انتهت المواجهة الى حد التصفية السياسية شبه التامة ؟

فيما يلي نستعرض وجهات النظر المتعددة التى تفسر أسباب الصدام :

(أ) فسر البعض اقدام ثورة يوليو على إلغاء النظام الحزبى القديم والذى ساد منذ دستور ١٩٢٣ بأن هذا النظام صار مرتبطا فى الواقع بسيطرة القوى التقليدية عليه مما جعله غير ملائم لانطلاق الضباط الأحرار بعد الاستيلاء على السلطة خاصة وانهم قاموا بالثورة ضد هذه القوى كأحد أعمدة النظام القديم(٢) ، ذلك أن قيادات الأحزاب التقليدية السابقة كانت تنتمى الى الشرائح الاجتماعية العليا وتبادلت فيما بينها الحكم ، وهذا ما جعل من النظام « الحزبى » مرادفا فى الواقع لسيطرة هذه الشرائح العليا وخاصة كبار ملاك الأراضى ، ومن ثم فإن رفض تحكمها يعنى فى نفس الوقت رفضا للحكم الحزبى . ومن هنا فإن إلغاء دستور ١٩٢٣ فى ١٠/١٢/١٩٥٢ يعد إلغاء للأساس القانونى الذى استند اليه النظام الحزبى .

وكان من الواضح أن الدستور الملقى قد سد المنافذ أمام الشرائح المتوسطة التى وثبتت الى السلطة ولم يعد يتناسب معها ، ولم يكن من المنطوق أن تبقى عليه وقد حرمها من فرص تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها(٣) .

(ب) على أن البعض الآخر يركز على أثر الحلفية « الطبقية » للضباط الأحرار فى موقف هؤلاء من الأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية منذ قيام الثورة ، ذلك أن الانتماء الطبقي هو الذى يفسر الى حد كبير تخوف القادة العسكريين الجدد من أية مبادرات تنظيمية مستقلة للطبقات العمالية والفلاحية(٤) ، يدل على ذلك المواجهة الحادة من قبل

الثورة لمظاهرات عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار في ١٢ و١٣ أغسطس ١٩٥٢ ، واعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقرى ، وقد ميز هذا التخوف من أية فرص للتبلور التنظيمي المستقل للطبقة العاملة أو الفلاحين السياسات التالية لقيادة النظام الجديد ، وحيث ارتبط حرصها على تحقيق المزيد من الحقوق للعمال والفلاحين باصرارها الشديد على احتواء أو السيطرة على أية ابنية تنظيمية نقابية او سياسية للطبقات الشعبية حسب هذه الرؤية .

هذه « الخلفية الطبقيّة » كانت لها آثارها الهامة أيضا في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لقادة الثورة ، وفي انحيازاتهم الطبقيّة ، فقد رأى بعض من تبناوا هذه النظرة أن نسبة غير قليلة من الضباط الأحرار تنحدر من أصول لعائلات تنتمي الى « الطبقة العليا » والشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة ، خاصة وأن أبناء هاتين الطبقتين كانوا القادرين فعلا على دخول الكلية الحربية التي اوصدت ابوابها أمام أبناء « الطبقات الدنيا » من الحرفيين وصغار الموظفين(٥) . ويستند عبد الباسط عبد المعطى الى هذه الرؤية لأسعد عبد الرحمن وغيره ، وقام بتحليل الخلفية الطبقيّة لعشرين اسما من الضباط الأحرار ممن لعبوا دورا هاما في الحياة السياسية والاجتماعية(٦) ، فقد كان أربعة منهم من أبناء اغنياء الفلاحين (بنسبة ٢٠٪ من العينة وهي نسبة غير قليلة) تبدأ حياة والدهم من عشرة أفدنة وتنتهى الى ما يزيد عن مائة فدان ، وأن أربعة آخرين من أبناء ضباط كبار بالجيش ، واثنين لأبوين من الحائزين للأراضي الزراعية أيضا ، وبالنسبة لأبناء العدد الباقى فقد كان أبائهم من كبار ومتوسطى الموظفين ، ولا تقف انعكاسات الخلفية الطبقيّة على دور هؤلاء حتى نهاية الستينات ، فما زال بعض منهم يؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية سواء عن طريق الأعمال الحرة مثل التوكيلات وشركات التصدير والاستيراد ، أو حتى فى النشاط السياسى الحزبى على حد قول هذا البعض .

(ج) هناك وجهة نظر أخرى تفسر موقف الضباط الأحرار بأنهم

يمثلون موقفا فكريا لشريحة « طبقية » هي « البرجوازية الصغيرة » ويعبرون عن مصالحها . فالسمات الايديولوجية لهذه « البرجوازية الصغيرة » ان موقفها الفكرى يرتبط بخصائصها العامة كطبقة تجمع بين « التوجه النورى » و « التوجه الرجعى » فى نفس الوقت (٥٧) ، وان التوجه النورى يميز تلك « الطبقة » عقب حصول بلدان العالم الثالث على الاستقلال وفى الفترات الاولى من التنمية . غير انها تتجه بعد ذلك وفى المراحل التالية الى التوجه الاكثر رجعية ازاء ازدياد تحديد « الطبقة العاملة » لمصالحها ومطالبتها بدور اكبر فى ادارة دفة الحكم وفى صنع القرار وفى اتجاهاها الى تكوين تنظيمات سياسية ونقابية مستقلة لها ، ولمواجهة تحركات العمال تعمل على محاصرة هذه التحركات ومحاولة استيعابها فى تنظيم سياسى يخضع لسلطة الدولة .

(د) هناك وجهة نظر اخرى ترجع موقف الضباط الاحرار عن النظام الحزبى بصيغته السابقة على قيام الثورة الى تاثير غالبية هؤلاء بالحزاب والجماعات انفاذية للمديمقراطية بشكلها النيابى التمثيلى الذى ساد عقب ثورة ١٩١٩ وصاغه دستور ١٩٢٣ . وتصلت هذه الاحزاب والجماعات فى مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) والاخوان اساسا . وقد نشأ الاثنان قادة واءضاء من خارج « النخبة الحاكمة » التقليدية وجاء ذلك بالاساس كتعبير عن الرفض والاستياء من الصيغة الدستورية والحزبية السائدة ، وحيث راي شباب الثلاثينات ممن تكونت منهم مصر الفتاة وجماعة الاخوان ان التنظيم الديمقراطى النيابى الحزبى لا يتفق والقيم السياسية الكبرى التى ينبغونها ولا مشروع النهضة الذى طمحوها الى تحقيقه ، بمعنى آخر لم يكن عنصرا مرتبطا بالهتم بعناصر النموذج المنشود او مكونا اساسيا من مكوناته . وبدلا من ذلك غابت مفاهيم اخرى مثل مفهوم الزعامة الفردية ، والخرائط الشباب فى التشكيلات شبه الحزبية كالجوالة والقمصان الملونة (٨) . ولا يخفى ما كان لهاتين الجماعتين ، خاصة الاخوان ، من رصيد جماهيرى وانتشار واسع فى الشارع السياسى المصرى منذ منتصف

الأربعينات وحتى قيام الثورة ، كذلك فانهما شكلا قسما كبيرا من الحركات السياسية والشعبية الفاعلة فى ذلك الوقت وبصفة خاصة الجديدة الصاعدة منها وتمتعنا بنفوذ غير منكور بالمقارنة بها .

يدل على عمق تآثر ضباط الثورة بهاتين الحركتين ان لا احد منهم لم يتصل فكريا او تنظيميا او على صعيد العلاقات الشخصية بهما ، فقد تفتح ادراكهم السياسى على جماعتى الاخوان ومصر الفتاة ، وقد اتصل بعضهم من بعد بالتنظيمات الماركسية ، ولم يقف انفصال الباقيين بشكل او باخر عن الاخوان ومصر الفتاة حائلا دون استمرار تأثيرهم بفكر ومشروع النهضة للحركتين . وعلى حد قول البعض ان اتفاق كثير من الضباط الأحرار مع جماعة الاخوان فى النفور من النظام الحزبى بصيغته السائدة حتى قبل قيام الثورة جعل الجماعة تؤيد اعلان الثورة الفاء دستور ١٩٢٣ فى ١٠/١٢/١٩٥٢ وحل الأحزاب فى ١٦/١/١٩٥٣ ، ومن جانبها استئننت قيادة الثورة جماعة الاخوان من قرار حل الأحزاب(٩) .

واذا كانت وجهات النظر السابقة قدمت تفسيرات متفاوتة لموقف قادة ثورة يوليو من النظام الحزبى بصيغته النيابية ، فان تقويم ونقد ما قدمته ينبغى أن يسبقه تحليل لما دار من صراع داخلى فى تنظيم الثورة ذاته من مجلس القيادة والضباط الأحرار ، وما آلت اليه صورة الصراع فى النهاية حول الوجود الحزبى ذاته ، وحيث لم يكن للصراع السياسى خارج الاطار التنظيمى والسياسى للثورة أن ينحسم ويكتمل سوى بمآل الصراع الداخلى بين قادة النظام العسكرى الثورى الجديد .

هناك اذن ثلاثة مستويات أو ثلاث دوائر للصراع حول شكل النظام السياسى الجديد والمسألة الحزبية والذى دار منذ الأيام الأولى لقيام الثورة وحتى انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ : الصراع مع النظام الملكى وقواه التقليدية والذى حسم بسهولة لحساب القيادة الجدد ، ثم الصراع مع الحركات والتنظيمات السياسية الشعبية (الاخوان والشيوعيون أساسا) والذى

تداخل وانعكس على تنظيم الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة ذاتهما ، ولم ينته بالسهولة التي تمت في الحالة الأولى بل استلزم وقتا وجهدا ومصادمات عنيفة ، وان كان انتهى لصالح النظام الجديد ، الا ان ذلك لم يكن ليتم سوى بالتوازي مع حسم صراع على المستوى النسالت : الصراع داخل جسم الثورة نفسه التي قادت الحركة العسكرية . وحتى بدا ان نهاية دائرتي الصراع متقاربة زمنيا للغاية ان لم تكن انتهت في وقت واحد وهو ما تم عقب أزمة مارس ١٩٥٤ .

دار الصراع داخل حركة الضباط والنظام الجديد استنادا الى تعدد وتعارض المنابع الفكرية والارتباطات السياسية والتنظيمية من ناحية ، والى تناقضات داخل الأسلحة المختلفة للقوات المسلحة وفي تنظيم الضباط الأحرار وارتباطاته بهذه الأسلحة . وكان الصراع حول الموقف من المسألة الحزبية والمطالبة بنصيب أكبر من المشاركة في اتخاذ القرار وجماعة القيادة ، وكذلك حول جهاز الدولة ذاته بعد أن دانت سلطة الدولة للحركة الثورية الجديدة . . . ولا يتسع المقام للوقوف على الصراع بالتفصيل ، وانما نتوقف هنا عند أهم ملامح ومحطات هذا الموقف الصراعى .

بدأت ملامح الصراع تقريبا عقب خلع الملك مباشرة باجتماع مجلس قيادة الثورة للنظر فى نظام الحكم المقبل ، ووقفت الأغلبية ضد النظام النيابى . بينما مات الأقلية نحوها وكان منها جمال عبد الناصر الذى تنحى عن حضور جلسات المجلس حتى تراجع المجلس عن قراره ، غير أن هذا الموقف لا يعود بالأساس الى ما فسره البعض من اصرار عبد الناصر على رايه وشففه بالانفراد بانقرار (١٠) . وانما رجع الى ظروف تنظيمية سبقت قيام الثورة ذاتها استدعى تسارع الأحداث أن يتحمل عبد الناصر وحده وفى اطار التشاور فى حلقات ضيقة مع بعض من أعضاء اللجنة التأسيسية لضباط الأحرار أو من خارجها ، حتى أن اللجنة عقدت آخر اجتماع لها يوم ١٩ يواير (١١) . ذلك أن طبيعة تنظيم الضباط الأحرار غير المنظمة على غرار التنظيمات السياسية والحزبية السرية من وجود وثائق أساسية ولائحة

وخطوط تنظيمية واضحة وخريطة محددة بدقة للاتصال داخل تشكيلات التنظيم وطريقة معينة لانسياب المعلومات من أعلى الى أسفل وبالعكس ، أدت الى الوضع شبه الانفرادى لقيادة عبد الناصر لمحركة التنظيم ، فضلا عن صلاته الواسعة بأعضائه وقدراته الذاتية . ومن هنا لا يتوافر أساس موضوعى لوصف عبد اللطيف البغدادي لنزول مجلس قيادة الثورة بأغابيته على رأى الأقلية ورأى عبد الناصر أساسا بأنه « كان طعنة لمبدأ القيادة الجماعية » (١٢) .

وبعد أشهر قليلة من نجاح الثورة برز تيار معارض لقيادة الثورة داخل سلاح المدفعية ، وعقدت جماعات من الضباط الأحرار أو ممن يرتبطون بهم اجتماعات متوالية وطبعوا منشورات هاجمت أفراد مجلس قيادة الثورة بالقرار وطالبوا بتكوين قيادة جديدة من الضباط عن طريق الانتخاب الحر ، وقد رد المجلس بسرعة باعتقال هؤلاء الضباط فى ١٥ يناير ١٩٥٣ (١٣) .

وكانت قد تمت لقاءات بين ضباط المدفعية وزملائهم فى سلاحى الفرسان والمشاة وأبدوا مطالب سياسية تتمثل فى ضرورة اجراء انتخاب لمجلس قيادة الثورة وانشاء جمعية عمومية للضباط الأحرار تنظر فى القرارات المصرية المتصلة بمستقبل البلاد ، وطالب البعض أيضا بضرورة أن يكون مجلس ادارة نادى الضباط ، الذى كان الملك قد حله ، بمثابة الممثل المنتخب لمحركة الضباط ، بل تقدم بعض الضباط الفرسان بطلب الى محمد نجيب القائد العام بهذا المعنى فى ١٧ أغسطس ١٩٥٢ ، وتكونت بالفعل لجان من ممثلى ضباط الاسلحة الثلاثة وسميت باللجان المركزية للأسلحة . قوبلت هذه الطلبات بالرفض فى أغلب الأحوال وتمثل الرد من قبل قيادة الثورة بنقل بعض محركى الأحداث من خارج أسلحتهم الى وحدات غير مقاتلة من ناحية ، وبالقبحض على قادة الأحداث وصدور احكام عسكرية من قبل أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى ، وإبعاد البعض الآخر من كبار الضباط الأحرار من الجيش الى مواقع مدنية من ناحية ثالثة ،

وأخيرا أعان رسميا عن حل تنظيم الضباط الأحرار وقيام مجلس قيادة الثورة (١٤) .

وفيما يبدو من تداعيات الصراع الداخلى فى حركة الضباط الأحرار أن مسارات الصراع لم تستخدم بمجرد اقدم مجلس قيادة الثورة على الاجراءات سالفة الذكر مثلما لم تنته مسارات الصراع بين قادة النظام الجديد وقادة الأحزاب والجماعات الشعبية لصدور قرار حل الأحزاب والاعتقالات لقادتها ، ذلك أن موازين القوى كانت لا تزال متارجحة ولا تشير الى انتصار جاسم لاحدى القوتين وسارت الامور على هذا النحو حتى انتهت لصالح أغلبية مجلس قيادة الثورة عقب أزمة مارس وحيث أسهمت مصادر جديدة مثل التأييد الشعبى والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فى ميل الكفة لصالح أغلبية مجلس القيادة .

بقيت دائرة الضيق للصراع وان كانت أكثر تأثرا وحسما وهى دائرة الصراع داخل الجماعة القابضة على مقاليد الحكم أى مجلس قيادة الثورة ، وهذه الدائرة لم تكن بدورها معزولة عن ديناميات الصراع فى دوائره الثلاث سالفة الذكر ، كذلك فان الصراع داخلها لم ينته بسهولة . ويمكن القول باختصار أن ما ورثه تنظيم الضباط الأحرار من تنامي الدور البارز والقائد لجمال عبد الناصر داخله قد انعكس فى مجمل مفردات الصراع حتى أزمة مارس ١٩٥٤ ، حدث ذلك فى عديد من المواجهات التى تمت بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر الذى انضمت اليه أغلبية مجلس قيادة الثورة ، وكذلك فى وقوف الأغلبية مع جمال عبد الناصر فى المواجهة مع الأحزاب والقوى السياسية الشعبية والمسألة الحزبية برمتها حسب الصياغة النيابية التى سادتها (باستثناء خالد محيي الدين ويوسف صديق) . ورغم حل مجلس قيادة الثورة رسميا عام ١٩٥٦ وبعد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، فان الصراع كان ما زال دائرا ولكن على مستويات رقضايا جديدة أبرزها مواقف الأعضاء السابقين فى المجلس والذين انقلوا الى العمل بالوظائف الوزارية والتنفيذية من التحولات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية وخاصة بعد الانفصال السوري ومع حركة التأميمات الكبرى
كما سوف يأتى فيما بعد .

غير أن التفسير الذى يقدمه العديد من الباحثين حول انتهاء الصراع
بدوائره المختلفة وخاصة الصراع داخل تركيبة جهاز الدولة وحول سلطة
الدولة ، الى مجرد تدعيم وتضخيم الرئاسة الفردية والقيادة المنفردة الزعامية
لجمال عبد الناصر(١٥) ، يظل تفسيراً شخصياً وقاصراً ، نعم حسباً للمواريت
التاريخية سياسياً وتنظيمياً للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ولبروز دور القيادة
الفردية والتي لا شك ورثتها ابنية الدولة المصرية وتفاعلاتها فى عهد
عبد الناصر وقد تكون تركزت فى أسلوب ادارته للحكم ، فاننا نجد أن
هناك طبيعة ومساراً نوعياً جديداً ومختلفاً للصراع داخل التكوين الحاكمه
على تعدد مستوياتها ، وان عدم ظهور تحد حقيقى لزعامة عبد الناصر ووجوده
على قمة السلطة لا يعنى اختفاء ملامح الصراع فى مستويات أخرى داخل
ابنية وأجهزة ومؤسسات الدولة .

ومن ناحية أخرى فان اعتماد البعض على الأصول الاجتماعية او المواقف
الأيديولوجية اشريحة اجتماعية محددة يبر أيضاً صعوبات منهجية عديدة
ولا يقدم رؤية مدققة قريبة من الواقع المصرى ، يدل على ذلك طبيعة تركيب
شرائح « الطبقة الوسطى » المصرية .

فقد تميزت بتعدد وتنوع خلفياتها الفكرية وتوجهاتها الأيديولوجية
وأصولها ومصالحها الاجتماعية - الطبقة قبل قيام الثورة ، وما أدى اليه من
تشتت وتوزع شرائح وفئات هذه الطبقة بين أكثر من تنظيم ، وحيث تصل
الاختلافات بين موافها ونوجهاتها الى حد التناقض التام . وكانت انتظيمات
والجماعات التى ينتمى اليها أبناء هذه الطبقة تتوزع بين أقصى اليسار وأقصى
اليمن ، رغم الانتماء الى شرائح تتقارب الى حد ما من حيث أسس التصنيف
الاجتماعى ومن حيث الموقف من النظام الاقتصادى وعلاقات الانتاج . . الخ .
وهكذا توزع أبناء « الطبقة الوسطى » بين جماعات الاخوان المسلمين

التي تعبر عن اليمين ومصر الفتاة بمواقفها الاجتماعية والفكرية الوسطية ،
والجماعات الماركسية كتعبير عن اليسار .

وقد برهنت خبرات مجتمعات العالم الثالث منذ استقلالها على عدم
صحة الافتراض الذي يفسر المواقف السياسية والأيدولوجية لأعضاء النخبة
الحاكمة بالعودة الى الانتماء الطبقي والأصول الاجتماعية لهم . وإنما الأقرب
الى الصحة هو بحث المواقف السياسية التي تتخذها والقوى الاجتماعية
التي تخدمها في المراحل المتتابة للتنمية ، وكذلك مواقفها الوطنية من قضايا
السيادة والاعتماد على الذات ، ومواقفها من قضايا الديمقراطية والحريات . .
وغيرها . وقد عبر « جونسون » عما تتميز به هذه « الطبقة » من تفتت
في دراسته لمجتمعات أمريكا اللاتينية ، اذ انها تضم جماعات لا تشكل شريحة
اجتماعية متماسكة ولا تملك الشرط الرئيسي للطبقة ، لافتقاد أعضائها الى
خلفية مشتركة من الخبرات (١٦) . ويعبر « هالبرن » (١٧) عن نفس المعنى
عندما يرى أن الطبقة الوسطى ذات اختيارات مفتوحة سواء تجاه الديمقراطية
أو السلطوية أو الشمولية .

وبالنسبة للمجتمع المصري فقد برزت الفئة الوسطى الصاعدة عقب
الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ من زاوية ازدياد نفوذها السياسي ووضعها
الاقتصادي والاجتماعي ، وتوزعت شرائحها الاجتماعية بين أجنحة ثلاثة
تبلورت تحديدا وعلى هذا النحو عقب الحرب العالمية الثانية وهي متوسطو
الملاك الزراعيين والشريحة المتوسطة من « الطبقي الوسطى » في مجال التجارة
والصناعة ، ثم المثقفون ممن ينحدرون من الشريحتين السابقتين ، وكان هذا
التبلور عائدا الى أنها لم تجد في حزب الوفد متسما لحركتها السياسية
وطموحاتها الاقتصادية الاجتماعية ، بعد أن كانت هي التي أسسته وقادت
حركته ، وبعد أن سيطر على الحزب كبار ملاك الأراضي وأصحاب النفوذ
والثروة . بالإضافة الى ما سبق ذكره من رفض النظام الجديد لمطالب هذه
الشرائح وللتنظيمات السياسية التي عبرت عنها .

غير أن هذه الفئة المتوسطة التي قدمت أعضاء حركات الرفض السياسي والأيدولوجي والاجتماعي من الإخوان والماركسيين ومصر الفتاة والطلبة الوفدية والحزب الوطني الجديد ، خرج منها أيضا أغلب أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وحيث توزعت الارتباطات السياسية لهم بين هذه التنظيمات وبصفة خاصة الإخوان والماركسيين ومصر الفتاة . بل أن الضباط الأحرار نظروا الى أنفسهم بعد الثورة على أنهم أبرز القوى السياسية الشعبية التي أطاحت بالنظام القديم (١٨) ، والتي يأسى من أية محاولات لاصلاح وأغلقت دونها الأبواب .

أدى طموح التنظيمات سالفة الذكر الى مزيد من المشاركة في الحياة السياسية بعد قيام الثورة بل ومشاركتها في السلطة ، بجانب اشتراك أعضائها مع الضباط الأحرار في نفس الروافد الاجتماعية وتقديمها ببرامج سياسية واجتماعية تنافس برامجهم ، بالإضافة الى الكفاح المشترك لكل منهم ضد قوى النظام القديم ، الى اقدام الثورة على تصفية هذه التنظيمات وحدوث الصدام الدموي في بعض الأحيان مثلما حدث بين الإخوان والنوز مما أدى الى فقدانها لاطاراتها التنظيمية وحرمانها من فرص التبلور في أبنية حزبية متكاملة .

وهناك نقطة هامة جديرة بالدراسة ، وهي ان أيا من هذه التنظيمات لم يكن يستطیع الادعاء بأنه يعبر فعلا عن مصالح وطموحات القوى الشعبية من فراء الفلاحين والمعدمين منهم وعمال الزراعة والعمال الصناعيين في النسيج وفيما عدا التواجد المحدود لبعض التنظيمات الماركسية في الأوساط العمالية ، فقد دارت الحركة السياسية لتنظيمات الرفض في اطار انتماءات الوسطى وخاصة الشرائح الصغيرة والمتوسطة منها بالاساس . وهكذا وزلت سلطة ثورة يوليو اوضاعا كانت القوى الشعبية مجردة من اطاراتها التنظيمية ، باستثناء بعض النقابات العمالية المحدودة .

ومما يدل على التفسير السابق لموقف النظام الجديد من الأحزاب أن

الصدام لم ينم على أساس الاختلاف في مضمون السياسات ، ذلك أن الأهداف الستة وكافة الاجراءات النورية حتى بداية الستينات كانت تعبر عن مطالب شعبية ووطنية سبق أن نادى بها الحركات والتنظيمات واللجان السياسية والشعبية قبل الثورة ، وانما جرى أساسا حول الوجود الحزبي والسماح به من عدمه(١٩) .

ويمكن القول أن النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك انتشنت والتذبذب الفكرى والاجتماعى - الاقتصادى الذى يميز الفئات الوسطى نفسها ، فيما يتعلق بالمسألة الحزبية . الى رفض الأشكال المتميزة المنسقة والمنظمة والحذر منها ، ومن ثم لجأت قيادة الثورة منذ أيامها الأولى الى المناداة بتجميع كافة القوى والفئات فى تنظيم سياسى واحد يضم « الوطن » كله - مثال ذلك شعار « كلنا هيئة التحرير » فى اطار الهيئة ، و« الاتحاد والنظام والعمل » فى اطار الاتحاد القومى - ويتخطى الفوارق أو التناقضات الطبقية أو الفئوية لصالح « الأمة » ككل و« الشعب » بأجمعه - هذه الرؤية تعبر عن فاسفة « التوازن » لا فلسفة « الصراع » فى نظر البعض(٢٠) .

وبالنسبة لطبيعة سلطة ثورة يوليو والهوية السياسية والتنظيمية للنظام الجديد ومدى ما ادخله من تغيير على الدولة وجهازها ، تختلف وجهات النظر أيضا تبعا لاختلاف المنطلقات النظرية سواء كانت طبقية أو وظيفية ، مثال ذلك ما يراه « مارك كوبر » من أن ثورة يوليو التى قامت ولم تكن تمتلك تنظيمها السياسى وفى اطار الفراغ السياسى الناتج عن نزع «تسييس» المجتمع بعد تصفية الأحزاب والحركات السياسية المختلفة تقليدية(٢١) . وحديثة . لجأت الى استخدام الدولة كأداة لخلق قاعدة سياسية خاصة بها . واعتمدت فى ذلك بصفة أساسية على الأجهزة الأمنية والبوليسية ، واولت أن تقيم « مجتمعها » أو محتواها « السياسى الخاص بها من خلال اللجوء الى سياسة توزيع المزايا الاجتماعية والاقتصادية على الفئات والشرائح الوسطى أساسا والتى كانت مرشحة لان تصبح مصدر معارضة للنظام الجديد .

وترى هذه النظرة أن الدولة الناصرية في مراحلها الأولى (٥٢ - ١٩٦١) اتجهت بعد أن ألغت الصراع السياسى والاجتماعى ورفضت التمايز الحزبى والمذهبى ، الى مفهوم « ادارى » و« تنظيمى » و« فنى » فى ادارة الامور . وحاولت خلال هذه الفترة ، وحتى الى وفاة جمال عبد الناصر كما يرى البعض ، تنظيم وتجميع قوى الشعب على أساس رفض النظم الليبرالية والماركسية والنازية والفاشية للحكم ، وهذه السياسة تعبر لدى بعض الباحثين عن مفهوم « لا سياسى » بل مفهوم « ادارى » فى بناء الامة وتحفيق خطوات التنمية ، يتأسس على النظر الى الدولة القومية كـ « تنظيم » Organization بخلاف المفهوم السياسى الذى يقوم على رؤية المصالح فى حالتها الصراعية وكيفية حل الصراعات من خلال التسوية او التوفيق بين المصالح المختلفة(٢٢) ، وبنفس المنطق يرى نزيه الايوبى أن نموذج الدولة الناصرية يعبر عن « تعبئة بيروقراطية »(٢٣) لقوى وفئات الشعب بأجمعها ، ولقد اتضح منذ أزمة مارس ١٩٥٤ تحديدا أن من دافعوا عن تغليب الطابع السياسى على النظام الحاكم وسياساته ، وكانوا أنصارا للمجتمع السياسى قد خسروا الهجة فى مواجهة أنصار « التنظيم الفنى » ، وحسم الأمر وأصبحت أمور السياسة منذ هذا التاريخ مقتصرة على قضايا الادارة والتطبيق وحدها ، وأصبح شغل الحكومة الشاغل هو الحصول على التأييد الشعبى والموظفين للبرامج الحكومية(٢٤) ، ونتيجة لان صيغة التنظيم السياسى الواحد أغلقت مجال الصراع السياسى فى عملية اتخاذ القرار ، فقد سادت رؤية لا ترى فى السياسة سوى مجموعة من المشكلات الادارية ، وان الخلاف يسمح به فى اطار حل هذه المشكلات وحول رفع كفاءة الأداء ، دون السماح بمناقشة الاختيارات السياسية والاولويات ذاتها ، وبهذا المعنى فقد تبنت الدولة الناصرية مفهوما « تكامليا » او « اندماجيا » وليس مفهوما « سياسيا » لعلاقة الدولة بالمجتمع(٢٥) .

ان لجوء الدولة الناصرية خلال سنوات الخمسينات الى ما أسماه البعض « استراتيجية تنمية قومية » يفسر كذلك طابعها اللامسياسى والبيروقراطى ،

حيث هدفت باتباع هذه الاستراتيجية الى ازالة العقبات أمام التجانس والتماسك القومي وتشجيع الانتاج وخطوات التصنيع من أجل تدعيم استقلال مصر ومكانتها الدولية(٢٦) .

غير أن التفسير الذي يطرحه احمد حمروش لطبيعة سلطة ثورة يوليو في السنوات الأولى يعتبر أقرب للدقة(٢٧) ، ففي المرحلة التكوينية كان الجيش يعمل لحساب نفسه كقوة سياسية في ذاتها وغير مرتبطة صراحة أو ضمناً بفتنة معينة ، ورغم وضوح اتجاه قيادة الثورة منذ البداية نحو العدالة الاجتماعية من خلال قراراتها واجراءاتها كانت بمثابة تجسيد لتوجه شعبي لدى القيادة الحاكمة وبالذات عند قمة النخبة العسكرية .

الدولة « الادماجية » والتعبئة الاجتماعية :

في اطار الخصائص العامة المميزة للدولة « الادماجية » والصفوة الحاكمة وللسياسات التي تتخذها ، والتي تعرض لها الباحث في الجزء النظري ، حاول بعض الباحثين العرب والأجانب تطبيق هذه الخصائص على الدولة المصرية في عهد عبد الناصر وخاصة في سنوات الستينات ، وكان من رأيهم أن النظام السياسي الناصري عبر عن ملامح الفكرة والسياسة « الادماجية » في جوانب كثيرة منها طبيعة السلطة وبنيتها التنظيمية سياسياً وحزبياً والسياسات العامة للدولة اقتصادياً واجتماعياً ، وكذلك الاطار الأيديولوجي والفكري الذي تبناه النظام .

فقد اعتقد عدد من دارسي النظام السياسي المصري أن سمات « الدولة الادماجية » تتوافر فيه نظراً لما أقدم عليه منذ الثورة من الغاء الحياة الحزبية ورفض التعددية الليبرالية وتنظيم جموع المواطنين في تنظيم سياسي واحد بأشكاله الثلاثة (هيئة التحرير ، الاتحاد القومي ، الاتحاد الاشتراكي العربي) يستبعد الانقسامات الطبقية والاختلافات المذهبية والفكرية ، مع تركيز القوة السياسية في يد الزعامة الفردية - وقد استمر الحال في السبعينات رغم التعددية السياسية المحدودة - وكذلك هيمنة السلطة

التنفيذية على السلطة التشريعية ، والدجوء الى أساليب الكبت والقمع الأذى ضد الحضور السياسيين . يضاف الى ذلك عدم التوازن بين السياسات والادارة : فمؤسسات المخرجات (البيروقراطية ، الجيش ، البوليس) ، نمت وتضخمت بسرعة على حساب مؤسسات المدخلات (الأحزاب السياسية وجماعات المصالح) ، وحيث تغفلت الحكومة في معظم الجماعات والتنظيمات الوسيطة من خلال اخضاعها لسيطرتها القانونية ونحكمها المالي (٢٨) ، وذلك ما يبدو في المستويات التالية :

(أ) فبالنسبة لموقف النظام الناصري من جماعات المصالح (النقابات المهنية والعمالية واتحادات الطلاب) يحل البعض الأسماء السلطوية للسياسة الادماجية الناصرية من خلال الاستعانة بما قام به « شميتز » من تمييز بين نوعين من الادماجية من ناحية دور الدولة في خلق أو تشجيع قيام جماعات مهنية : « الادماجية المجتمعية » Societal والتي تتكون فيها جماعات المصالح أو اتحادات العمال بشكل طبيعي وتنبع من واقع المجتمع وبطريقة مستقلة عن الدولة . وه ادماجية الدولة « حيث تبادر الدولة الى تكوين جماعات المصالح والاتحادات وبحيث تكون نابعة لها وتقوم الدولة باختراقها (٢٩) . وبناء على ذلك يقترب موقف الدولة الناصرية حسب هذه الرؤية ، من جماعات المصالح من النوع الثاني وهو « ادماجية الدولة » . ورغم أن مبدأ العضوية الانزاهية لم يكن شاملا في حالة الدولة الناصرية ، اذ وجد على سبيل المثال في النقابات المهنية دون العمالية ، بيد أن الدولة تبقى هي التي تحدد مدى انطباق المبدأ من عدمه بالنسبة لكل نقابة أو جمعية أو اتحاد على حدة . كما كانت لها سلطة تحديد ورسم هيكلها التنظيمي واطار تمثيلها الوظيفي ، ورفض المبدأ التنافسي في نطاق التمثيل الوظيفي . بجانب دور الدولة الحاسم في اختيار رؤساء هذه الجماعات وخضوعها للإجراءات الحكومية المعقدة من حيث الترشيح والانتخاب ، بالإضافة الى عدم سماح قوانين النقابات المهنية والعمالية بوجود أكثر من نقابة واحدة للصناعة أو المهنة (٣٠) .

وفى هذا الصدد ذهب البعض الى القول بأن الاطار الوحيد الذى طرحته العولة الناصرية وقبلته لتعبئة وتصنيف « كل الشعب » تمثل أساسا فى الاطار المهنى أو الفئوى ، وهو ما ظهر فى سياسات الدولة تجاه جماعات المصالح المختلفة ، أو فى تنظيم القوى والشرائح الاجتماعية التطبيقية فى اطار الشكل التنظيمى المطروح وهو ما تبلور على وجه التحديد فى تجربة « تحالف قوى الشعب العاملة » فى الانحداد الاشتراكى . ويرى « مور » فى حرص النظام الشديد على مد سيطرته الى كافة جماعات المصالح المنظمة وشبه المنظمة على انه بمثابة اطر أو أساليب لاحتواء « الطبقة المتوسطة الجديدة » عن طريق طرح منافذ للمشاركة المحكومة (٣١) .

ونظرت الدولة الناصرية الى هذه الجماعات أيضا على أنها تستطيع ان تكمل ادوار التنظيمات السياسية الثلاثة عبر مراحل الثورة ، وما يدل على ذلك انه كان يتم المجوء فى ظروف استناد الأزمة السياسية الداخلية الى النقابات المهنية والعمالية ، فمثال ذلك ما حدث ابان أزمة مارس ١٩٥٤ حينما حاول كل من نجيب وعبد الناصر استمالة قادة النقابات لصفهما فى صراعه مع الآخر . كما استخدم عبد الناصر النقابات والهيئات المنحلة لأعمال والفلاحين والفئات الأخرى لتمثيل القوى الشعبية للاعداد للميثاق وانشاء الاتحاد الاشتراكى . أما فى حالات الأزمة الدولية فقد كان يتم تعبئة النقابات لمساندة وتأييد الأهداف القومية العامة ، بعبارة أخرى ظلت النقابات هى الابنية شبه السياسية الوحيدة لتأمين سلامة الثورة ، وتقديم انكوادر المهنية للنظام (٣٢) ، خاصة بعد أن ألغى التمثيل الحزبى والسياسى للقوى الاجتماعية المختلفة ، وجمعها فى الاتحاد الاشتراكى على أساس مهنى ووظيفى .

(ب) أما عن طرق وأدوات تمثيل القوى والشرائح الاجتماعية فى التنظيمات السياسية فقد عكست الدولة الناصرية الطابع والسياسة الادماجية بل والفكرة ذاتها أيضا - حسب هذه الرؤية - حيث تم تصنيف وتمثيل القوى الشعبية على أساس المعايير المهنية أو الفئوية ، ونظر الى ممثلى

الشرائح الوظيفية أو الفئوية على أساس أنهم القيادات « النقابية » (٣٣) . وبقيت السمة « الادماجية » (اللامسياسية) مسيطرة على التنظيم السياسى منذ هيئة التحرير ، الى الاتحاد الاشتراكي ، ولم يتعد التغيير التفاصيل دون النفاذ الى الجوهر . فبالنسبة لاسس تصنيف اعضاء كل من هيئة التحرير والاتحاد القومى يلاحظ غموض وهشاشة هذه الاسس الى حد كبير ، حيث لم يتم تحويل تصنيفات الاعضاء الى كيانات فئوية ومتماسكة وفقا للمفهوم الادماجى ذاته .

غير ان صيغة الاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم الثالث للشورة وأكثرها تبلورا ودواما ، أدخلت تغييرات ملحوظة على الطابع الادماجى لما سبقه من تنظيمات وان كانت التشكيلات الاولى لتكوين الاتحاد (أى اللجنة التحضيرية ثم المؤتمر الوطنى ذاته) لم تخرج عن نظيراتها فى الاتحاد القومى . ومن أهم التغييرات فى السمة الادماجية للاتحاد الاشتراكي ضمان نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين داخل تشكيلات الاتحاد وخارجها من مجالس نيابية ومحلية ، وكانت النسبة الباقية من نصيب الفئات الأخرى التى تم تصنيفها أيضا على أساس الانتماء المهني .

ورغم نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، فان تمثيل العمال مثلا لم يتم على أساس النظر اليهم كطبقة اجتماعية ذات مضمون سياسى ومصالحى ، وتقوم على أساس الوعى بمصالحها ، وانما سيطر المفهوم « الطوائفى » ، فقد تبين من دراسة أسامة الغزالي لنخبة التنظيم الحزبى ان زعماء النقابات (العمالية والمهنية) أخذوا النصيب الأكبر من العناصر الأكثر استمرارية التى شكلت نخبة التنظيم الحزبى . حيث احتكر قادة العمل النقابى تمثيل العمال داخل الاتحاد ، بينما قلت كثيرا نسبة العمال الذين يصعدون من خلال التنظيم السياسى مباشرة وليس من خلال التمثيل النقابى (٣٤) ، وينطبق نفس الأمر الى حد كبير على القيادات المهنية من نقباء المهن الزراعية والتعليمية والعلمية والمحامين والمهندسين ، بينما حدث العكس فى حالة قيادات الفلاحين حيث لم تشأ الدولة الناصرية أن تصبغهم بسماتها.

• الطوائفية ، ، فبالرغم من انتماء الكثيرين منهم الى الحركة التعاونية ، فقد جاء هؤلاء من عائلات متوسطى الملاك فى الريف ، وكانوا بالفعل مسيطرين على اغلب المناصب فى التنظيم السياسى وخارجه فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف .

ومن حيث نمط الأداء السياسى للاتحاد الاشتراكى فقد ارتبطت السمة « الادماجية » لنمط التمثيل داخله بطابعه البيروقراطى وظهوره كأحد الأجهزة الملحقة بالحكومة ، أو جهاز ادارى تابع لأجهزة الدولة ، مما أدى الى تأثر الوظيفة التنبؤية له بهذا الطابع البيروقراطى وهو ما سماه نزيه الايوبى « تعبئة بيروقراطية » وأطلق عليه « جيمس هيفى » Heaphey . النموذج اللاسياسى فى بناء الأمة ، كما سبق القول . ففى سعى الدولة الناصرية الى التعبئة القومية لحوض المعارك السياسية ، أو لحشد وتخصيص الموارد وتحفيق التنمية تجاهلت أو استبعدت المفاهيم السياسية مثل « الأيديولوجيا » وه الطبقة « وه الحزب » ، بما تضمنته من احتمالات الصراع وعدم الاتفاق العام ومن ثم غياب الحسم ، لتحل محلها وحدة الكلمة وعدم الاختلاف والتجمع من اجل انجاز أهداف التنمية المرسومة والمعدة سلفا ، وكما سلف القول فان اندولة الناصرية رفضت قبول منطق الصراع - بدعوى أن ضرورات التنمية والوحدة الوطنية لا تتحملها - الذى يحيط بعملية تخصيص الموارد النادرة ، وبدلا من ذلك ركزت على « الادارة » وه التنظيم « كأدوات للتضامن والتكامل(٣٥) ، حسب هذه النظرة .

ويذكر أحمد حمروش أن تجربة الاتحاد الاشتراكى استلهمت من التجربة اليوغسلافية فى التنظيم السياسى ، ففى أثناء الخطوات الأولى من بناء الاتحاد قررت الأمانة العامة انشاء ادارة للتنظيم ، وينبثق من هذه الادارة قسم للتخطيط والمتابعة ، وكان من أهم وظائف التخطيط والمتابعة : • عمل الدراسات المقارنة عن التنظيمات السياسية فى مختلف البلاد بالخارج ، وتقديم الاقتراحات التطبيقية ، بما يناسب تنظيمنا السياسى فى

الاتحاد الاشتراكي ، وفي حدود الميثاق ، (٣٦) . وهكذا كان التشابه بين تجربة الاتحاد الاشتراكي المصري والجهاز السياسي أو التنظيم الطليعي وه رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، كتنظيم قائد داخل التحالف الاشتراكي في يوغوسلافيا ، كما أرسل عبد الناصر صلاح دسوقي (احد الضباط الأحرار ومحافظ القاهرة فيما بعد) الى هناك لدراسة التنظيمات السياسية (٣٧) .

ويتمرر « جون ووتربري » أن عبد الناصر كان يأمل من الاتحاد الاشتراكي أن يحقق عدة أهداف ، ولكن كون هذه الأهداف غير متناسفة فقد أدت الى نوع من التنازل في أداء التنظيم نفسه وفي سلوك عبد الناصر تجاهه ، وذلك على النحو التالي (٣٨) :

- ١ - أن يضم الاتحاد كافة السكان من البالغين مع وجود تنظيم طليعي أو جهاز سياسي يقود البناء الضخم .
- ٢ - يعمل على احتواء وتذويب الفوارق الطبقيّة .
- ٣ - تعبئة القوى الشعبية لمزل القوى الرجعية .
- ٤ - يعمل على موازنة ثقل الجيش .
- ٥ - ينقل خبرة مصر في التطبيق الاشتراكي الى الدول العربية الأخرى ، ولمواجهة حزب البعث في هذا الصدد .

ويرى « ووتربري » أن هجوم عبد الناصر على الرأسمالية في ١٩٦١ بعد اعتقال الشيوعيين في ١٩٥٩ ، يعد مؤشرا على ادراك عبد الناصر للتناقضات الطبقيّة التي كان يمكن أن يستثمرها كل من اليسار واليمين معا ، ومن هنا لجأ الى « الصيغة الإدماجية » التي بنى عليها الاتحاد الاشتراكي من حيث إقامة تحالف قوى الشعب العاملة على أن يتم تنظيمها في تجمعات وظيفية حسب مواقع العمل وأماكن السكن ، مما أدى الى تجميع كل العاملين في موقع معين بغض النظر عن الدخل أو طبيعة عملهم ، وكان هذا الأسلوب يسرى في المصانع والمكاتب ، وفي القرى والمناطق الحضرية (٣٩) .

وقد ظهرت الفكرة الادماجية فى التنظيمات السياسية السابقة مثل الاتحاد القومى ، ثم استمرت ، كما يقول « ووتربرى » ، فى صيغة الاتحاد الاشتراكى تميز مواقف وسياسات عبد الناصر حتى فى اوج فترة تطور وعيه بالتناقضات الاجتماعية الطبقية وبازدياد اقترابه من اليسار بين سنوات ٦١ - ١٩٦٧ وحتى قبل الهزيمة ، وهو ما تبدى فى توثيق علاقاته مع السوفييت والافراج عن المعتقلين الماركسيين ، وسعيه الى تقوية دور الاتحاد الاشتراكى حتى يكون تنظيما أكثر فعالية وأداء، بانشاء التنظيم الطليعى الذى يقود حركة البناء السياسى الفصفاض ، وتعيين على صبرى أمينا عاما للاتحاد بين ١٩٦٥ و ١٩٦٧ . وعلى حد قول « ووتربرى » أن الفكرة « الادماجية » سيطرت على تفكير صبرى أيضا ، وتبين ذلك فيما حدده من أهداف للاتحاد(١٠) :

١ - وضع اتحادات العمال والنقابات المهنية تحت اشراف الاتحاد الاشتراكى ودفع العناصر الثورية داخلها .

٢ - اشراف الاتحاد على القطاع العام والادارة لنزع سطوة البيروقراطية .

٣ - تشكيل لجنة مركزية تكون بمنابة عقل الاتحاد الاشتراكى وأرقابة على الحكومة .

وقد كتب على صبرى سلسلة مقالات فى جريدة الجمهورية تعبر عن النوجهات الجديدة وضرورات التغيير فى علاقة التنظيم السياسى بالقطاع العام والجنهاز الادارى ، وايضا حول اعادة النظر فى أساليب تجنيد القيادات الشعبية ، وكان ذلك فى الفترة من أواخر ١٩٦٦ الى مايو ١٩٦٧ . على أن التنظيم السياسى ظل يعمل كاحدى الادارات الملحقه بالحكومة ، فمن ناحية علاقة الدولة به نجد أن السلطة الفعلية فى الاتحاد الاشتراكى كانت مركزية فى عدد محدود من الشخصيات التى تنتقل بينه وبين الحكومة ، وان كان التنقل من الحكومة الى الاتحاد أكثر شيوعا وليس العكس ، ففى دراسة.

« دكمجيان » أوضح أنه من بين ١٣١ وزيرا تولوا وظائفهم في الفترة من ٥٢ - ١٩٦٨ ، لم يكن هناك سوى اثنين فقط توليا وظائف في التنظيم السياسي قبل أن يصبحا وزيرين ، بينما كان هناك ما لا يقل عن ٨٣ شخصا شغلوا مناصب في الاتحاد الاشتراكي ابان عملهم الوزاري او بعده (٤١) .

ومن جانب آخر ، يرى البعض أن تشكيلات الاتحاد الاشتراكي صارت بإطراد موضع سيطرة فعلية من جانب «الصفوة البيروقراطية-التكنوقراطية» الصاعدة ، وكان من أهم ملامح ذلك تحايل المديرين والتكنوقراط على نسبة الخمسين في المائة المخصصة للعمال والفلاحين في أجهزة الاتحاد ، ومن أمثلة ذلك الاحصاءات التي اشارت الى نجاح العمال والملاحين عام ١٩٦٤ في الفوز بحوالي ٧٠٪ من مقاعد اللجان الأساسية ، ونحو ٥٣٪ من مقاعد الامناء ونواب الامناء . غير ان الواقع انبت أن كل هؤلاء لم يكونوا عمالا او فلاحين حقيقيين ، وانما كان كثيرون منهم لا تنطبق عليهم شروط الانتساب الى العامل او الفلاح ، الا أنهم دخلوا تحت نفس انشريحة ، ومعهم ضباط سابقون ومديرو الشركات وأساتذة الجامعات والصحفيين والتجار وملاك الاراضي (٤٢) ٠٠٠ الخ .

ويعاق محمود حسين على دور الاتحاد الاشتراكي وما آل اليه غياب الوجود السياسي الفعلي للقوى الشعبية داخله ، وانتفاء الحركات السياسيّة المنظمة والمستقلة خارجه بأن ذلك كان ثمنا يدفعه الناس مقابل استجابة الدولة للكثير من امانيهم وتطلعاتهم ، فقد صور لهم الأمر كما لو كان فقدان حريتهم هو الثمن واجب الدفع لكي يسنعيدوا كرامتهم الوطنية ، ومن ثم كان عليهم « أن يقبلوا اغترابهم الأيديولوجي والسياسي باعتباره « ضرورة قومية » (٤٣) على حد تعبيره .

ويتفق الباحث مع بعض ما ورد في الدراسات السابقة غير أنه يختلف حول مدى صحة البعض الآخر . فبالنسبة لما تراه بعض انكنايات الغريبة والعربية حو استمرار سمات النموذج « الادماجي » في علاقة النظام

الناصرى بالتنظيم السياسى وهو الاتحاد الاشتراكى دون خلاف جوهرى. عن تجربتى هيئة التحرير والاتحاد القومى ، وكذلك عدم وجود تباين كبير فى علاقة الدولة بالتنظيمات النقابية والمهنية وبالقوى الشعبية كالفلاحين والعمال ، يمكن القول أن الخصائص المعروفة للنموذج « الادماجى » التى سبق عرضها فى الجزء النظرى من الدراسة ، لا تنطبق الى حد كبير على النظام السياسى الناصرى عقب الانفصال وبداية التحول الاشتراكى فى عام ١٩٦١ . فبالنسبة لسياسات وافكار الدولة تجاه العلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من جانب وبين فئات التحالف الخمس (العمال والفلاحون والمتقنون والجنود والراسمالية الوطنية) من جانب آخر ، لم تستبعد الثورة فى مرحلة التحولات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية مفهوم ومنطق الصراع حتى من الناحية النظرية . وان كانت نظرتها الى الصراع تختلف من حيث مستوياته المتعددة ، فهناك صراع بين تحالف القوى المضادة للثورة من الاقطاع والراسمالية وتحالف قوى الشعب العاملة ، وقد اعتبرت قيادة الثورة هذا الصراع صراعا رئيسيا تم حله كما هو معروف باصدار القرارات الاشتراكية وانشاء قطاع عام يقود التنمية وبازل من صدرت ضدهم قرارات التأميم والحراسات وقوانين الاصلاح الزراعى سياسيا ، وذلك رغم سيطرة الطابع الادارى على هذه الاجراءات فى ظل ضعف التنظيم السياسى للثورة .

اما عن التناقضات الموجودة بين قوى التحالف فقد اقرت القيادة الناصرية بوجودها وان رأت أن حل هذه التناقضات يتم بالطرق السلمية وفى داخل الاتحاد الاشتراكى من خلال الحوار والوسائل الفكرية والسياسية فى التنظيم السياسى الواسع وهو الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى فى داخله أى التنظيم الطليعى .

ومن هنا فان اهداف الثورة من اقامة الاتحاد الاشتراكى كما سبق وتعرضنا لها لا تعنى أن الفكرة « الادماجية » سيطرت على تفكير القيادة.

الناصرية خاصة وان هذه الفكرة تؤكد على التضامن والتعاقد بين كافة قوى وفئات الشعب نافية بذلك امكانات الصراع والتناقض .

فالأهداف الرئيسية من وراء اقامة الانحداد الاشتراكي ، في ظل فشل تجربة الاتحاد القومي ، وهي نزع الصفة العسكرية عن الثورة والعمل على اشتغال العسكريين بالعمل السياسي في الانحداد الاشتراكي من خلال الانصال المباشر بالقواعد الشعبية ، وأن يكون هذا التنظيم أداة ثورية لمواجهة الرجعية في الداخل والخارج لكي ينسق ذلك مع سياسة العسداء ، للاستعمار القديم والجديد . هذه الأهداف تدل على عدم رفض الدولة للصراع من حيث المبدأ خاصة في أعقاب الدروس التي تعلمتها من الانفصال السوري ومن عروف القطاع الخاص من المشاركة في الخطة الخمسية ونظام القوى المضادة لثورة في التنظيم السياسي السابق (الاتحاد القومي) . ولكن الأمر يختلف بعد ذلك من حيث أن الثورة ادارت الصراع سواء بين قوى التحالف وانقوى المضادة او داخل قوى التحالف ذاته بالمنطق الاداري والذي يغيب المنظر الامنية لا المنطق الموزي السياسي واعتميدي . واذ كانت قيادة الثورة في المرحلة الجديدة (٦١ - ١٩٦٧) استهدفت اجراء تعبئة ثورية وعفائية لقوى التحالف ، مما ينفي عنها صفة « الادماجية » فان اخفاقها لا يرجع الى انها لم تؤمن بالتعمل بهذه التعبئة وانما الى أن تنظيمها السياسي واجراءاتها وسياساتها لم تكن ثورية لأسباب متعددة لعل أهمها انشاء الاتحاد الاشتراكي بمبادرة من السلطة ذاتها . وسيطرة العسكريين الذين غلبوا حبراتهم السابقة في الجيش على نشاطهم السياسي داخل الانحداد الاشتراكي والتنظيمات النقابية والمهنية ، وكذلك اغتيال الكوادر المؤمنة بالاشتراكية نظرا لوجود الشيوعيين والاشتراكيين في السجون طوال سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٤ .

ويختلف الباحث مع التفسير الذي أورده ، زوتربري ، لاقدام عبد الناصر على اصدار القرارات الاشتراكية من حيث هجومه على كل من الرأسمالية الكبيرة والشيوعيين حتى لا يستثمر اليسار واليمين مما

انتقاضات انطباقية . ويعتقد الباحث أن المصدر الرئيسي لخلاف عبد الناصر مع الشيوعيين عام ١٩٥٨ واعمقهم عام ١٩٥٩ كان سياسيا بالاساس ويتعلق بالانهايات المتبادلة حول العمالة تقوى خارجية وهجوم التنظيمات الشيوعية المصرية على الوحدة مع سوريا ، وحول حجم ومدى التحولات الاجتماعية الاقتصادية تدريجيا ام توريا وليس حول التحولات ذاتها ، وهو ما بدا من خطب ومناقشات عبد الناصر بعد ذلك مع اصدار القوانين الاشتراكية ، ولم يكن الخلاف حول الاشتراكية في ذاتها والاخذ بها من عدمه وهذا ما ظهر واضحا في مناقشات عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ومع قيادات التنظيم الطائفي طوال السنوات التي سبقت هزيمة ١٩٦٧ وبعدها واعترافه أنه يبني الاشتراكية دون اشتراكيين(٤٤) .

ويتفق الباحث مع ما يذكره احمد حمروش من أن خطأ الثورة في هذا الصدد جاء من اقلها على استبعاد القوى السياسية القديمة بما فيها الاخوان والشيوعيون وافتصارها في ممارسة العمل السياسي على الذين بدأت اهتمامهم السياسية بعد الثورة(٤٥) . ويرى الباحث ان ذلك كان وراء عجز الثورة عن قيادتها بافرز السياسي والاجتماعي والابدولاجي الفعلي لقيادات قوى النخبة وخاصة العمال واغلايين رغم انها حددت هذه القوى وذكرت أنها صاحبة المصنعة في التغيير وفي المستقبل ، ومع أن تطور التجربة بعد الافراج عن الشيوعيين أدى إلى تشكيل أمانة جديدة للاتحاد الاشتراكي في ١٣/١٢/١٩٦٤ من ٢١ عضوا دخل إليها لأول مرة بعض اليساريين مثل خالد محيي الدين و ابراهيم سعد الدين بجانب وجرى كمال رفعت(٤٦) ، الا أنهم ظلوا أقلية وسط باقي الأعضاء من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أدى التباين الفكري الشديد بين الأعضاء وكذلك بين أعضاء أمانة التنظيم الطائفي ووحداته إلى الحد من انطلاق الاتحاد الاشتراكي واضعاف فعاليته كتنظيم سياسي عام ، ولعل ذلك جعله أداة ضعيفة غير مستخدمة في صراعات النخبة السياسية كما سنبين فيما بعد .

« الإدماجية » والسيطرة الأمنية في ظل الانفتاح :

تحدثت الكتابات التي اهتمت بتطبيق الصيغة والسماح المميزة للدولة « الإدماجية » عن استمرار الملامح العامة لها في بنية السلطة وشكل الدولة في مصر السبعينات وفي عهد أنور السادات ، وان حدثت بعض التعديلات والتغييرات التي تمس جوهر الفكرة الإدماجية .

ويمكن القول أن التغييرات التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ في بنية النخبة ومن أهمها بالطبع سقوط الجناح العسكري ، منذ وفاة عبد الحكيم عامر ومحاكمات قادة الطيران وقضية انحراف المخابرات ، وما كان يمثل من مركز قوة مهيمنة داخل النخبة السياسية . وكذلك عودة شخصيات معروفة بتوجهاتها المحافظة وتصوراتها الفنية أو التكنوقراطية مثل عبد المنعم القيسوني وسيد مرعى واستمرار زكريا محيي الدين عاما آخر بعد الهزيمة . أدت هذه التغييرات إلى حدوث تعديل في تركيبة « النخبة السياسية » ، وفي معادلة الصراع والذي تعددت ملامحه الجديدة بين جناح معروف بميله اليساري يطالب بضرورة الاستمرار في تعميق التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعدم التخلي عنها حتى في إطار الاستعداد للمعركة ، وجناح آخر محافظ يركز على تهدئة التوتر في العلاقات الأمريكية - المصرية وتخفيف قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية واعطاء القطاع الخاص والمبادرة الفردية مزيدا من التشجيع . . . الخ . وكما هو معروف استند كل جناح منهما إلى قوى اجتماعية وسياسية معينة ومصادر للقوة والنفوذ ، وكذلك مدى توثق العلاقة مع الرئيس جمال عبد الناصر .

ويمكن القول أن الصيغة الإدماجية تحولت في عهد السادات وما تزال في الثمانينات من التبعة الشعبية الناصرية إلى تلك التي تقوم على السيطرة الأمنية دون التزامات اجتماعية وتحول نظام الحكم إلى النموذج البيروقراطي السلطوي واستمرار تركيز القوة السياسية ، وحجم الجهاز البيروقراطي المتضخم ، وتغير سياسة « الاحتواء » في علاقة الدولة بالبناء الاجتماعي إلى

الجانب الأمنى . وحدث تغير آخر فى الأساليب والأدوات لتتلاءم مع التحولات الهيكلية الشاملة فى إطار الانفتاح الاقتصادى وتوتر العلاقات مع السوفييت والمصالحمة مع الأنظمة العربية المحافظة ومع نظام الشاه ، وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة و إبرام اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية . . . والغناء للاتحاد الاشتراكى وتعدد الأحزاب . . . الخ .

ومن أهم التغيرات ما يراه البعض بخصوص دور الرئيس والذى تحول مع السادات الى مفهوم تقليدى فى علاقة الحاكم بالمواطنين ، ومن ذلك تصوير السادات نفسه ك « أب ، و « كبير العائلة المصرية ، لاضفاء الاحترام وما يعنيه ذلك من الطاعة لهذا « الأب ، من قبل المواطنين تشبها مع المفهوم . وهو مفهوم غير ليبرالى ويتعارض مع المطالب المشروعة فى اعادة توزيع الثروة والسلطة ورمز للحكم التسلطى المحافظ ، مع انعكاسات مفهوم التمسك بـ « أخلاق القرية » (٤٧) .

ويعبر مفهوم كبير العائلة ، استمرارا للطابع الأبوى او الوراثى للحكم انذى ساد لفترات طويلة فى السياق التاريخى المصرى المعاصر ، فى رأى البعض كما أسلفنا . وان كان يمثل حسب افكرة الادماجية ذاتها تغييرا ملموسا الى حد كبير نسبيا وبالذات فى علاقة السيد - التابع Patron-client حيث أن تصور عبد الناصر لهذه العلاقة ، حسب المنهوم « الادماجى » كان يقوم على أساس من سياسة « الاحتواء » فى علاقة الدولة بالمواطنين يتجه الى استيعاب القوى الشعبية وحركاتها فيما يسمى بـ « الادماجية الاستيعابية » Inclusionary والنمى تنصرف الى اعطاء مزايا اقتصادية واجتماعية للقوى الشعبية من الأعمال وصغار الفلاحين والشرائح الصغيرة من الفئات الوسطى فى المدن ، بينما يميل مفهوم السادات للفكرة « الادماجية » الى اطلاق شعار أبوى يحرص من الناحية الظاهرية على أن يكون رئيس الدولة « أبا » للجميع ، فى حين يتخذ موقفا اجتماعيا واضحا ضد القطاعات العريضة من الشعب ، وهو ما أدى الى عدم

جنى هذه القطاعات ثمار السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة فى اطار الانفتاح وتشجيع الاستثمار العربى والأجنبى والحصول على المعونات العربية والغربية . ومن هنا اتجه مفهوم السادات الى محاولة السيطرة على القوى الشعبية وحركاتها المنظمة وشبه المنظمة اعتمادا على أجهزة الأمن وسياسة حصار هذه القوى بالقوانين الاستثنائية . ومن الناحية الاجتماعيه يميل الى استبعاد هذه القوى وحرمانها من ثمار السياسات الجديدة ، فيما يسمى بـ « الإدماجية الاستبعادية » Exclusionary وفرض مفهوم غادى هو « السلام الاجتماعى » .

أما من ناحية تركيب « النخبة السياسية » فى عهد السادات ، يرى البعض أن السادات بدأ حكمه دون الاسناد الى « نخبة قوة » معينة نابعة له شخصيا داخل « النخبة الحاكمة » أو « قلب النخبة » ، سواء من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق ، حيث رفض عقب وفاة عبد الناصر مباشرة ورفض معه أيضا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للانحد الاشتراكى مذكرة تقدم بها عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين (زكريا يحيى الدين ، كمال الدين حسين ، وعبد اللطيف بغدادى) ، اقترحوا فيها عودة المجلس ثانية كإطار لقيادة الجماعية ويكون مصدرا للشرعية السياسية للمنظام . ومن جانب آخر لم يكن للسادات مجموعة معينة مساندة له داخل قيادة الاتحاد الاشتراكى أو التنظيم الطليعى وكذلك داخل قيادة القوات المسلحة . أو أجهزة المخابرات والأمن وقيادات المؤسسات الصحفية وأجهزة الاعلام حسبما يرى البعض (٤٨) .

ويستفاد من ذلك عدم وجود ما يمكن تسميته بـ « دائرة محورية ضيقة » Inner core تحيد بالسادات ويستثنى اليها فى ممارسة منطابه ونظمه عندما محدودا من الافراد الأنداد له أو من رفاق الثورة بحيث يضعها فى حساباته . وكان غياب هذه المجموعة عنصرا مميذا لإدارة السادات دقة الحكم طوال السنوات التى تولى فيها السلطة خاصة عقب ١٥ مايو ١٩٧١ . فضلا عن غياب مراكز للقوة مستقلة عنه بعد مايو ١٩٧١ ،

وكان حريصا على اصدار قراراته دون استشارة اقرب المسؤولين اليه ، وبالفعل فقد آمن هؤلاء ، بذلك وتعاملوا على اساس منطق الموافقة اكثر من منطق الزملاء ، والشركاء ، في الحكم (٤٩) . وكانت ابرز مظاهر ذلك المنطق في أخطر قرارات السياسة الخارجية التي اتخذها .

ويمكن القول هنا أن الدائرة السرية لتداول المعلومات ، والتي يتم على اساس توافرها اصدار القرارات السياسية المصرية داخليا وخارجيا ، اضعفت تجمع الرئيس أساسا مع الجهات الخارجية وليس مع المؤسسات الداخلية . ومن أهم الوقائع الدالة على ذلك ما رواه حسنين هيكل حول اتفاق الرئيس السادات مع هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكىة السابق ابان مفاوضات فك الاشتباك في ديسمبر ١٩٧٣ على سحب كل الوحدات الثقيلة من الضفة الشرقية لاقناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعا ، دون أن يبأخ وزير الحربية آنذاك الفريق أول محمد عبد الغنى الجمى أو يستشيريه فى الأمر ، مما جعل الأخير يتأثر بوضوح وحسب تعبير هيكل : « . . . ، نه اقترب من نافذة فندق « كترأكت » (٥٠) » وأخرج من جيبه مديلا . وكان واضحا لبقية الواقدين أن هذا الجندي المنضبط نم يتمالك دموعه ، وأبأخ كيسنجر بقوله : « . . . ما دامت هذه هى الأوامر فسوف ننفذ ، فبالنسبة لنا فان الأوامر هى الأوامر » (٥٠) .

ويذكر الرئيس الامريكى السابق « رينشارد نيكسون » فى مذكراته ما يؤيد ذلك بقوله : « وكثيرا ما كان يتجاهل وزراءه - أى الرئيس السادات - ويتخذ قراراته بنفسه » (٥١) . كما أشار السفير الامريكى السابق بالقاهرة « هيرمان ايلتس » الى : « أن السادات لا يظهر التسامح ازا ، ابداء مساعديه ووزرائه أية معارضة لأفكاره (٥٢) » ، وبالإضافة الى ذلك ، فقد أورد وزير الخارجية السابقان اسماعيل فهمى ومحمد ابراهيم كامل فى مذكراتهما حالات عديدة تؤيد ما سبق (٥٣) .

ويبدو أن أبرز الحالات الدالة على عدم استشارة الرئيس السادات

لمساعدية ووزرائه كانت في مجال اصدار القرارات السياسية الخارجية الهامة والمصرية ، فضلا عما سبق ، نورد هنا ما ذكره الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر في مذكراته « البحث عن الايمان » والتي نشرها في نوفمبر ١٩٨٢ ، فقد قال : « لقد لاحظت في كامب دافيد ان السادات يريد ان يتخذ قرارات مصر بنفسه ولم يكن يحب وجود احد من مساعديه معنا . وكان يبدو بشكل او بآخر غير مستريح اذا كانوا قريبين منا » (٥٤) .

ويوضح الجدول التالى مقارنة بين الوزراء وتخصصاتهم بين عامى

١٩٥٢ و ١٩٨١ .

جدول رقم (١) الوداع بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٨١ تبعاً للتخصص الدراسي

التخصص	١٩٧٠ - ١٩٥٢		١٩٨١ - ١٩٧٠		فترة ما بعد الانفتاح فقط	
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد
مسكرويون بشرطة	٢٠.٨	٣٧	١٢.٦	٢٢	٦.٦	٥
مسكرويون تكتو قراط (١)	٧.٧	١٠	٧.٥	١٣	٣.٣	٤
مسكرويون آخرون (ب)	٤.٥	٧	٤.٦	٨	٣.٦	١
مهندسون	١٤.٦	١٩	١٦.٠	٣٣	٢٢.٦	١٧
مهندسون ذراعهمين	٦.٩	٩	٧.٥	١٣	١٦.٢	٧
أطباء	٢.٣	٣	١.٥	١	١.٥	٣
قانونيون (ج)	١٤.٦	١٩	٢٠.١	٣٥	١٨.٤	١٤
اقتصاديون	٩.٢	١٣	١٢.٢	٣٣	٢١.٠	١٦
برامسات إنسانية	٠.٨	١	٢.٣	٤	٢.٦	٢
علوم إجتماعية	١١.٥	١٥	٧.٧	٣	٣.٦	١
علوم بحتة	٣.١	٤	٢.١	٥	٢.٥	٣
برامسات بيئية	٢.٣	٣	٢.٨	٥	٢.٥	٣
بدون ملحق جامعي	٥.٠	١	٦.٠	١	٥.٠	٠
المجموع	١٠٠	١٣٠	١٠٠	١٧٤	١٠٠	٧٦

Raymond Hinnebusch. op. cit., p. 101.

المصدر :

- (١) أفراد يحملون مؤهلات عسكرية ومؤهلات فنية . مثل الهندسة .
 (ب) أفراد يحملون مؤهلات عسكرية ومؤهلات أخرى غير فنية . مثل الحقوق والآداب .
 (ج) بين قديم خريجو التجارة .

يلاحظ على المناصب الوزارية المختلفة من الجدول السابق تقلص نسبة العسكريين ، فمن بين ١٢١ منصبا وزاريا يمثل اجمالي المناصب ، شغل العسكريون ٣٢ منصبا بنسبة تقدر بحوالى ٢٥٪ من مجموع الوزراء ، بينما احتل المدنيون باقى المناصب (٩٩ منصبا بنسبة ٧٥٪ تقريبا) . وكان شغل المناصب الوزارية فى عهد الرئيس عبد الناصر اصالح العسكريين الذين شكلوا ما يزيد على الثلث فى المتوسط .

وقد تميزت التشكيلات الوزارية فى عهد الرئيس السادات بغلبة العناصر التكنوقراطية من اساتذة الجامعات والمهندسين (٥٢ وزيرا بنسبة ٢٢٪ من اجمالي ٢٤ وزيرا بنسبة ٢٦٪ تقريبا) ، كما زاد عدد المهنيين من اوروبا- الاممخريين ، فمن بين اجمالي ٢٢ وزيرا بلغ عدد المهنيين ١٨ وزيرا .

نقد الفكرة الادماجية :

يبدو من التحليل السابق للسمات « الادماجية » لنظامى عهد الناصر والسادات انه يعالج العدديات السياسية والتنظيمية التى تمت فى مؤسسات وأجهزة وسلطات النظامين بطريقة غلب عليها التطبيق فى وضع ساكن لا ينظر بعين الاعتبار الى ديناميات عمل الأجهزة والمؤسسات والسلطات السياسية والتنظيمية وما يدور فى داخلها من تفاعلات شتى مارست تأثيرها ولا شك على آليات وأشكال عمل هذه الأجهزة والمؤسسات والسلطات . ومن جانب آخر فان أغلب الباحثين الغربيين لم يطرحوا أشكال ومستويات الصراع السياسى والتنظيمى بين كافة أقسام وشرائح ما أسموه « النخبة السياسية » أو بين أجهزة ومؤسسات الدولة (مؤسسة الرئاسة ، الاتحاد الاشتراكي ، مجلس الأمة ، المستويات التنفيذية المدنية ، أجهزة الأمن والمخابرات ٠٠٠ الخ) حتى ظهر من التطبيق السابق لفكرة الادماجية على الدولة المصرية ١٩٦١ - ١٩٨١ كما لو أن الصراع وتوازنات القوى بين وداخل تشكيلات السلطة الحاكمة قد انحسرت بمجرد استنباب

الأمر لرئيس الدولة وتدعم سلطته الفردية وانفراده بصياغة أسس النظام
السياسي وبتخاذ القرارات المصرية والهامة في حياة الوطن .

وفضلا عما سبق من انتقادات وجهت الى نموذجي النظامين «الادماجي»
و « البروقراطي السنطوي » في الجزء النظري من الدراسة ، يمكن القول ان
تحليل النظام « الادماجي » ينطلق من التأكيد على الطبيعة التنظيمية
الادارية والملاحم الامنية القمعية للمنظام المصري في عهدى عبد الناصر
والسادات دون الاحاطة باليات ومسايزات الصراع السياسى والشخصى
والتنظيمى والتي افضت الى اكتساب هذا النظام سماته الادماجية سواء
الاسميائية او الاستبدادية ، والقول على سبيل المثال بطفيان سلطات
رئيس الجمهورية ووجوده على رأس النظام حتى أصبح مصدرا لشرعية
النظام ذاتها ومعبرا عن هيمنة السلطة على المجتمع بأكمله لا يعنى أن هذا
الوجود المتفرد قضى بالكامل على ديناميات وتفاعلات الصراع داخل التركيبة
الحاكمة نفسها ، وبالنسبة لعبد الناصر فان ذلك وان كان عنى غياب
تهديدات فعالة لشخصه أو لاستمراره على قمة الدولة الا أنه لم يفد انتفاء
عدد من مظاهر التحدى لسياساته وتوجهاته وفى عديد من الأحداث
والظروف ، وسوف تقتصر هنا على بعض مظاهر الصراع داخل النظام
الناصرى وأطرافه ونتائجه وخاصة المظاهر الصراعية ذات الدلالة البالغة
بالنسبة لتوجهات وسياسات النظام ، ولعل من أهم صور الصراع ذلك
الذى دار بين أجنحة السلطة الحاكمة ابان الوحدة المصرية السورية . من
ناحية بين أجهزة الأمن والمخابرات المصرية والسورية من زاوية تضارب
وتداخل اختصاصاتهما سواء فيما بينهما أو فيما بين الأجهزة فى البلدين
ومن ناحية أخرى ظهرت المناقضات داخل التنظيم السياسى فى ذلك
الثقت - الاتحاد القومى - وخاصة فى الاقليم السورى ، ومن ناحية ثالثة
داخل مكتب عبد الحكيم عامر فى سوريا حيث أبانت أحداث الانفصال أن
قوى وعناصر من داخل أجهزة الأمن والمخابرات والتنظيم السياسى ومستوى
مكتب المشير لعبت دورا رئيسيا فى وقوع الانفصال(٥٤) .

وما يعنينا من نتائج هذا الصراع - والذي انتهت بعض حاققاته
بحدوث الانفصال ازدياد ادراك عبد الناصر لخطورة الجماعة القابضة على
القوات المسلحة بقيادة عبد الحكيم عامر ، وكان قراره بتشكيل مجلس
للرئاسة من قيادة جماعية أساسا لمواجهة جماعة عبد الحكيم عامر فى القوات
المسلحة والمخابرات الحربية والمباحث الجنائية العسكرية وللحد من سلطات
عامر فى تعيين قادة أفرع وأسلحة الجيش ، غير أن تجربة مجلس الرئاسة
لم تفلح فى تقييد صلاحيات عامر الواسعة التى تضاعفت بعد ذلك وخاصة
فى لجنة تصفية الاقطاع ، واستمر الصراع دائرا بين مؤسسة الرئاسة
وقيادة القوات المسلحة حتى هزيمة ١٩٦٧ ، وان كان الصراع ظل كامنا
ويبدو تحت السطح فى أغلب الأحوال (٥٦) .

كانت هناك تناقضات أخرى تولدت داخل النظام الناصرى ولعل من
أبرزها ما يتعلق بدور التنظيم السياسى - الاتحاد الاشتراكى - ولا يمكن
الاقتصار هنا على ارجاع ضعفه وتبعيته شبه الكامة للسلطة التنفيذية الى
كونه تنظيما أنشئ من قبل السلطة وبقرار سياسى منها ، فهناك أسباب
أخرى لعل أهمها غياب الكوادر السياسية المدربة والمؤمنة بتجربة التحول
الاشتراكى وبالاشتراكية كفلسفة للنظام وكذلك خضوع قياداته الى رغب
السلطة التنفيذية فى القيام بتشكيل وتسيير التنظيم والتعامل معها على أن
التنظيم يشكل بالفعل « وحدة ملحقة » أو تابعة للسلطة التنفيذية ، مشان
ذلك أن أعضاء مؤتمر القوى الشعبية المنعقد عام ١٩٦٢ قبلوا تفويض رئيس
الجمهورية فى تعيين مؤسسى الاتحاد الاشتراكى وأعضاء اللجنة التنفيذية
العليا المؤقتة ويتولى هؤلاء الأعضاء وضع القانون الأساسى للاتحاد وتكوينه .
ويعبر عن ذلك عصمت سيف الدولة بقوله : « فيعهد المؤتمر الى السلف
التنفيذية بانشاء السلطة الممثلة للشعب » (٥٧) .

ولقد اتضح ان الاتحاد الاشتراكى لم يمثل مركز قوة مؤثر بين أجهزة
ومؤسسات الدولة ومن هنا لم يستخدم من قبل أى من الأجنحة المتصارعة

والمتنافسة فى صراعاتها المختلفة ، غير أن مراكز القوة الفعلية فى الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات أدت صراعاتها ومزاحماتها الشديدة فى كثير من الأحيان الى عدم رغبة القيادة الناصرية فى حسم الأمور لصالح أى منها ، ويعود ذلك الى التضارب والتداخل بين مهام واختصاصات هذه الأجهزة : المباحث العامة (التى حلت محل البوليس السياسى التابع لوزارة الداخلية ونغير اسمها فى عهد السادات الى مباحث أمن الدولة) ، والمباحث الجنائية العسكرية التابعة للقوات المسلحة ، والمخابرات العامة ، ويستفاد من مذكرات محمود الجيار أن عبد الناصر اعتقد فى ضرورة توازن الأضداد بين مراكز القوى حتى لا تستأثر قوة بالسلطة دون الأخرى(٥٨) .

وتعتبر لجنة تصفية الاقطاع من اوضح النماذج على امتزج العمل السياسى التنفيذى بالممارسة الأمنية ، فالممارسة السياسية لم تندمج فقط فى الأجهزة البيروقراطية المدنية ، ولكنها اكتست صورة الاندماج المباشر مع أنشطة الضبط والتحقيق لأجهزة الأمن ، وما يهمنى فى هذا المجال غلبة العناصر الأمنية والعسكرية فى تشكيل اللجنة وكذلك الدور الهزيل للاتحاد الاشتراكى فى أعمال اللجنة منذ بداية عملها فى مايو ١٩٦٦ ، فقد اقتصر على قيام المكاتب التنفيذية له بتقديم المعلومات جنباً الى جنب مع المعلومات التى تقدمها مديريات الأمن بالمحافظات ، ويبقى الدور الأكبر فى التحقيق والمراقبة والتوجيه للمخابرات العامة والمباحث العسكرية ، مما يعنى هيمنة أجهزة الأمن على التنظيم السياسى حتى بدا واضحاً فى ذهن عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة وعدد من أعضائها أن أجهزة الأمن والمخابرات هى التى تمثل « الجهات الثورية » المتوط بها عدة مهام منها كشف أعداء وخصوم النظام - رغم أنها مسألة سياسية بالدرجة الأولى والتحقيق فى أشكال التهرب من قوانين تحديد الملكية بين ١٩٦١ - ١٩٦٦ ، وكشف ممارسات العناصر الاقطاعية ضد سكان الريف خاصة بعد واقعة مقتل صلاح الدين حسين على أيدى عائلة الفقى ، وفى ذلك اوضح عامر أن « البحث الذى يتعلق

بمن طبقت عليهم قرارات ١٩٥٢ أمره يسير ، أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ و١٩٦٦ فهو مرهق ، وهذا ما سنتركه للمخابرات والمباحث ، (٥٩) .

ومما يلفت النظر هنا ان على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكي فى ذلك الوقت آمن فيما يبدو بصيغة وأسلوب عمل اللجنة حتى انه أطلق عليها « مجلس ثورة لتصفية الاقطاع فى الريف » ، (٦٠) .

ولقد دلت ممارسات لجنة تصفية الاقطاع على النفوذ السياسى والامنى المتزايد للقوات المسلحة بقيادة عامر وشمس بدران وصلاح نصر ، وحيث دلت موازين القوى ومسارات الصراع على استمرار هيمنة قيادة هذه المؤسسة على قطاعات مدنية عديدة خارج الجيش وأجهزة المخابرات العسكرية والعامه وانتقاصا من نفوذ المؤسسات السياسية بقيادة عبد الناصر ، ويكاد يتفق أغلب من أدلوا بشهاداتهم من قيادات الثورة على ذلك الأمر بل وعلى تحول عدم رغبة القيادة السياسية فى تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية الى عدم قدرة فعلية على ذلك ، وفيما يبدو أن منطق « التوازن » فى ادارة الصراعات الذى اتبعته القيادة السياسية لم يفلح فى الحد من النفوذ المتزايد للجماعة القابضة على القوات المسلحة وحتى لم يستطع موازنة هذا النفوذ ، وحيث ظهرت المؤسسات السياسية فى الدولة (الاتحاد الاشتراكي ، مجلس الرئاسة ، مجلس الأمة) أدوات ضعيفة بل وغير مرغوب فى استعمالها من قبل القيادة السياسية بفعل هذا الضعف فى ادارة الصراع مع القيادة العسكرية ، ومن جانب آخر لعب ايمان القيادة السياسية بأن القوى الحقيقية تكمن فى الجيش دورا بالغ الأهمية فى عدم اقدمها على توجيه ضربة سياسية وتنظيمية للجماعة المسيطرة عايه لوجود مخاوف قديمة ظلت مستمرة أيضا من تكرار الانقلابات العسكرية بل ومن سهولة القيام بالانقلاب ذاته مثال ذلك عدول عبد الحكيم عامر عن استقالته فى عام ١٩٦٢ .

ومن قراءة شهادة كمال رفعت نلاحظ أن القيادة الناصرية : « وقعت بين مطرقة وقوف قادة الأسلحة الثلاث (بتقديم استقالاتهم) وانهيار البرقيات

من الضباط مطالبة ببقاء المشير ومؤازرة صلاح نصر مدير المخابرات العامة لعامر ، وبين سندان ضغوط أعضاء مجلس الثورة السابقين من أجل عزل عامر . ومع أن عبد الناصر لم يختلف معهم في ذلك الأمر ، إلا أنه خشي من حلول هؤلاء محل عامر وجماعته ، (٦١) .

ويفسر أمين هويدي انتهاء صدام ١٩٦٢ لصالح الجماعة المهيمنة على الجيش والمخابرات بقيادة عامر بقوله : « وهنا يتساءل كثيرون - وأنا معهم - لماذا لم نعالج القيادة السياسية الموقف ، ربما يكون ذلك نعجز في القدرة بعد اختلال موازين القوى بين القيادتين ، ربما تكون القيادة السياسية قد أدت أنه لتصحيح الأوضاع لا بد من صدام ، ولكنها لم تكن مستعدة لهذا الصدام إلا على الأرض الملائمة وفي الوقت المناسب . . . وربما يرجعها البعض الآخر إلى تغلب عامل التوازن بين اتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم ، (٦٢) . ولم ينحسم هذا الصراع إلا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ كما نعرف بتصفية مراكز القوى في القوات المسلحة ونفوذها وامتداداتها في الحياة المدنية ، وفي المخابرات العامة .

وبالنسبة لنظام السادات نلاحظ أيضا أن انباحتين من طبقوا المصيفة « الإدماجية » لم يأخذوا بعين الاعتبار ديناميات الصراع بين أجنحة النظام الحاكم وتناولوا الأمر وكان الصراع قد حسم نهائيا لصالح الجناح الذي تزعمه السادات عقب ١٥ مايو ١٩٧١ ، وهذا ما يبدو أنه غير صحيح في ضوء المناومات الجديدة التي أوردتها الكتابات والمذكرات المتوالية لعدد من الساسة والصحفيين ممن عملوا مع نظام السادات . وفيما يلي أقدم تحليلا للقوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية والتي قامت بدور رئيسي في السلطة وصياغة توجهات النظام .

تفاعلات السلطة (١٩٧٠ - ١٩٨١)

توفر المذكرات والكتابات التي نشرها في السنوات القليلة الماضية عدد من الساسة والصحفيين المصريين والأجانب كما لا بأس به من المعلومات حول ما كان يدور في السياسة المصرية خلال فترة حكم الرئيس السابق أنور السادات ، وتنبع أهمية هذه المذكرات والكتابات من انها تقدم لنا كمصادر أولية شهادات ومعلومات أوردتها الشخصيات السياسية والصحفية والدبلوماسية صاحبة الكتابات والمذكرات من واقع تعاملها المباشر أو غير المباشر ومن واقع الأحداث مع السلطة الحاكمة في سنوات السبعينات ومع الرئيس السادات نفسه .

وتركز الدراسة هنا على القوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية في النظام المصري خلال سنوات حكم الرئيس السادات ، وكذلك على طبيعة التحالفات الرسمية وغير الرسمية سواء تلك التي عارضت توجهات وسياسات النظام في مراحل المختلفة ، أو تلك التي صاغت أو أسهمت في صياغة توجهات وسياسات النظام وكان لها دورها الرئيسي في إصدار القرارات المصرية الداخلية والخارجية التي أقدم عليها رئيس الدولة في هذه الفترة . وسوف يتبين من دراسة الحالة هذه أبعاد علاقة الرئيس السادات بوزرائه ومستشاريه وكبار معاونيه ، وأيضا مواقفه من المؤسسات السياسية والدستورية في البلاد ، وكيفية إصدار القرار السياسي في الداخل والخارج ودور الأساليب والاجراءات الرسمية وغير الرسمية في ذلك ، والذي يظهره بطبيعة الحال مدى التفوذ السياسي والشخصي الرسمي وغير الرسمي للقوى الفاعلة في السلطة سواء تمثلت في شخصيات ومؤسسات سياسية ودستورية رسمية أو عناصر وقوى غير رسمية قد لا يظهر دورها عند اعلان قرار معين ولكن الحقيقة أن دورها من خلالها صلاتها الشخصية والسياسية بالسلطة تجعلها تمارس نفوذها الواضح . وقد تمثلت هذه القوى في

شخصيات مصرية عربية وأجنبية فضلا عن جماعات مصالح وقوى ضاغطة
جمعية كما سيتضح .

أولا : القنوات الخلفية والقوى الضاغطة (رسمية وغير رسمية) :

لعبت القنوات الخلفية أى غير الرسمية والتي لا تتم عبر الأجهزة
والمؤسسات الدستورية دورا رئيسيا فى صناعة القرار السياسى داخليا
وأخارجية وصنع السياسة المصرية فى عهد الرئيس السادات ، والذي كان
يميل اليها كثيرا فى حالات متعددة اذا ما أدرك أن القنوات الرسمية المعروفة
بما يمثلها من شخصيات وتجمعات رسمية داخل السلطة لا تتيح له انماذ
توجهاته وسياساته الجديدة والتي تختلف عن سياسات الرئيس عبد الناصر
وتوجهاته ، او تتناقض مع آراء وافكار وزرائه ومستشاريه الرسميين .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد كانت هناك قوى ضاغطة وجماعات مصالح
يتبادل الرئيس السادات معها فتح القنوات الخلفية من أجل تحقيق سياساته
وطموحاته وحيث التقت معه فى ذلك مصالح قوى فاعلة معينة محددة داخل
أو خارج السلطة الحاكمة .

ويمكن القول ان وجود هذه القنوات الخلفية والقوى الفاعلة قد تحقق
منذ بداية تولى السادات الرئاسة خافا لعبد الناصر وقد لجأ اليها الرئيس
السادات فى عدة أحداث ومناسبات لعل من أهمها فترة صراعه مع أغلب
المسئولين فى الاتحاد الاشتراكي ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس
الامة والذين أطلق عليهم « مراكز القوى » وكذلك بمناسبة بداية اتصاله
السرية مع الولايات المتحدة التى قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية معها بعد
٥ يونيو ١٩٦٧ .

ولا يتسع المقام هنا لسرد الأحداث الكاملة لازمة مايو ١٩٧١ ، وسوف
يقصر على ذكر بعض الوقائع الدالة على استخدام القنوات الخفية من جانب
القوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية فى الصراع الذى دار آنذاك . وفى
هذا الصدد يذكر لطفى الحولى ، الذى كان قريبا فى هذه الفترة من مواقع

الأحداث يفعل مناصبه الرسمية . كان عضوا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومقرر لجنة الشؤون العربية بها ورئيس تحرير مجلة الظليعة . في ذلك الوقت ، وكانت له مناقشات وحوارات مستمرة مع الرئيس السادات كما سيتضح فيما بعد) ، ان الرئيس السادات تمكن من أن يخفي حقيقة علاقاته بما سماه « العديد من الجيوب والقوى الكامنة في النظام » . ومن هؤلاء ، ممدوح سنانم محافظ الاسكندرية في ذلك الوقت وواحد من أبرز زجال الأمن السياسي تحت رئاسة شعراوى جمعة وزير الداخلية ، واللواء محمد صادق رئيس الأركان آنذاك والفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري (٦٣) . وقد لعب ثلاثهم دورا بارزا في ترجيح كفة الرئيس السادات في الصراع مع منافقيه في أحداث مايو ١٩٧١ .

وخلال أحداث الصراع لجأ السادات الى محاولة اختراق الأجهزة المسئولة عن الأمن من خلال قنوات خلفية ازاء سيطرة معارضيه في ذلك الوقت على هذه الأجهزة ومن ذلك ما أشار اليه لطفى الحولى أيضا من لجوء المحور الذى كان يساند السادات فى صراعه مع مجموعة ١٥ مايو الى الاستعانة بضابط من ضباط وحدة الأمن الخاصة بالتصنيت والتسجيل التابعة لمكتب شعراوى جمعة وزير الداخلية هو « طه زكى » ابن خالة السكرتير الخاص للرئيس « فوزى عبد الحافظ » ، والذى قام بتقديم مجموعة اشربة سجلت عليها أحاديث تم التقاطها سرا من داخل بيت الرئيس ، استخدمت دليلا لاتهام مجموعة مايو بعد ذلك لانها كما ذكر السادات ، تخوى خطط المجموعة ضده . وبعد أن قام « طه زكى » بتسليم الاشرطة للسادات اصدر الأخير قراره باقانة شعراوى جمعة من وزارة الداخلية (٦٤) .

ويذكر الحولى أيضا أن الرئيس السادات أضاف بقلمه فقرة منفصلة وضعها في جيبه ذكرها بعد انتهاء خطابه وأكد فيها عزمه على ألا يسمح تحت أى ظرف من الظروف بوجود « مراكز قوى » فى النظام ، تحتكر الثورة وتفرض وصايتها . ولم تكن هذه الكلمات موجودة بالخطاب الذى لقاه

بمناسبة عيد العمال في اول مايو ١٩٧١ ، والذي كتبه له محمد حسنين هيكل ، وكان خاليا منها . وقد استخدمت السادات المناسبة المذكورة لاعلان الحرب على خصومه علانية في احتفال جماهيري لكى يؤثر على هؤلاء المحصور ويجهض محاولاتهم ضده . وكان الاحتفال قد شهد قيام جموع كبيرة من الحاضرين المناصرين لمجموعة مايو بتريد الشعارات التى تحذر السادات من تنكبه طريق عبد الناصر او المناس بالاتخاذ الاشتراكي وقياداته ، وترفع آلاف الصور لجمال عبد الناصر في وجه السادات . وفي اليوم التالى مباشرة (٢ مايو) قرز السادات اعفاء على صبرى من جميع مناصبه (٦٥) .

ومن الامثلة الاخرى الدالة على لجوء الرئيس السادات للقنوات الخفية بالتنسيق مع بعض الشخصيات المؤيدة له ما يذكره أحمد بهاء الدين في مذكراته . حوارات مع السادات ، في فترة صراع السادات مع مجموعة مايو ، وكان في ذلك الوقت رئيس مجلس ادارة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور . فد تكو بعبارة من الصحفيين في « المصور » من صالح جودت زابراهيم البعشى وشريف فام كانت لها اتصالات مباشرة مع الرئيس وتقل اليه ما يدور في دار الهلال وخاصة ما يقوم به بهاء الدين من التدخل في المقالات التى يكتبونها بال حذف ، فقد كانت مهيئة بالهجوم على عدد من زملائهم وتصفهم بالشيوعية وكذلك بالهجوم على الاتحاد السوفيتي ، وقد استعان السادات بهؤلاء ابان صراعه مع خصومه ، وعقب التخلص منهم بادر السادات بنقل بهاء الدين من مؤسسة دار الهلال الى رئاسة مؤسسة روز اليوسف بناء على ما كان ينقله اليه هؤلاء الصحفيون ، ويعلق بهاء الدين على ذلك بالقول : « لو كان هذا القرار في ظروف عادية ربما ما كنت اعترض ، وعلاقة عاطفية خاصة تربطنى بمجلة روز اليوسف ومجلة صباح الخير واسرتيهما ... »

ولكن القرار بدا لي أنه اتخذ من منطلق العقاب ، والاستجابة الى الوشايات عند الرئيس أنور السادات دون أن يحاول مرة واحدة أن يسألنى مباشرة ، (٦٦) .

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الأمريكية التي كانت مقطوعة في ذلك الوقت ، فقد بدأ الرئيس السادات بالتعاون مع شخصيات سعودية في فتح قنوات خلفية لبدء الاتصالات السرية مع إدارة نيكسون آنذاك . وفيما يبدو أن الرئيس السادات أدرك أن القنوات الرسمية والدستورية لا تتيح له امكانيات كبيرة لاعادة الاتصالات الأمريكية - المصرية ولتحقيق توجهاته منذ بداية توليه الرئاسة في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وتنشيط الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي واستخدام عودة العلاقات في حث واشنطن على ممارسة الضغط على تل أبيب .

وكانت أولى وأهم هذه القنوات غير الرسمية هي تلك التي تمت بالتنسيق مع النظام السعودي ، وفي الداخل انفتحت هذه القناة من خلال حافظ اسماعيل مستشار السادات للأمن القومي وهيكل وهنرى كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي دون علم وزارتي الخارجية في البلدين ، وكذلك عن طريق جهازى المخابرات العامة المصرى (بعد أن وضع السادات أحد المقربين اليه وهو أحمد اسماعيل على رأسه) وصار بعد ذلك وزيراً للحربية) والمخابرات الأمريكية . وكان يتولى محلها « يوجين ترون » اجراء الاتصالات مع مدير المخابرات المصرية (٦٧) . ومن ناحية أخرى جاء فتح قناة سرية أخرى مع النظام السعودي من خلال استثمار الصلات المباشرة والحسنة بين انور السادات وكمال أدهم مدير المخابرات السعودية والمعروف باتصالاته الوثيقة مع المخابرات الأمريكية . وخيت كان كمال أدهم بتشجيع من الملك فيصل هو واسطة الاتصال بين السادات والأمريكيين (٦٨) .

وما يعنينا في ذلك عدة وقائع هامة تفسر لنا تفاعلات الصراع ومساراته داخل أجهزة وأبنية الدولة منذ تولى السادات السلطة خلفاً لعبد الناصر ، ومن أهم هذه الوقائع قيام وزارة الخارجية المصرية ، ازاء الاتصالات السرية بين السادات والمستولين الأمريكيين ، بوضع تقييم شامل يعتبر بمثابة احدى أهم الوثائق المتعلقة بالموقف المصرى من الصراع العربى

الإسرائيلي في ١٢ أبريل ١٩٧١ ، حذرت فيه من مغبة الاعتماد على الولايات المتحدة في إيجاد تسوية سلمية للصراع نظرا لان أهدافها منذ هزيمة ١٩٦٧ قد انصبحت على الانفراد بحل الصراع بحيث يصبح حلا أمريكيا صرفا ويراعى بالأساس المصالح الأمريكية والإسرائيلية من رفض عودة إسرائيل الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ على سبيل المثال . وظل موقف وزير الخارجية محمود رياض على حاله حتى بعد لقائه مع وزير الخارجية الأمريكية ، ويليام روجرز ، بعد ذلك (٦٩) .

ويؤيد محمود رياض هذه الواقعة في مذكراته عندما ذكر وقائع ما دار بينه وبين « روجرز » ابان لقائهما في واشنطن في ٢٩ سبتمبر ١٩٧١ حول تأكيد رياض على رفض مصر عقد اتفاق خاص مؤقت بفتح قناة السويس . قدمه اليه « روجرز » بناء على مبادرة السادات الشهيرة في ٤ فبراير ١٩٧١ باعادة فتح قناة السويس بعد قيام إسرائيل بانسحاب جزئي شرق القناة تبدأ بعده مفاوضات التسوية . ووقعت مواجهة بين الوزيرين بسبب قول « روجرز » لرياض فجأة « ان الرئيس السادات يقبل بالاتفاقية المؤقتة وبالحل الجزئي . ولكنك أنت الذي ترفض ذلك وتصر على التسوية الشاملة » (٧٠) .

ويذكر رياض ان ما قاله « روجرز » سبق ان سمعه من « برجس » القائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة في ذلك الوقت (٧١) . وابتان قطع العلاقات مع واشنطن .

ومن الجدير بالذكر ان « برجس » كان احد مهندسي الاتصالات السرية بين الرئيس السادات وادارة نيكسون . بجانب الشخصيات التي سبقت الاشارة اليها . ويرى رياض ان ما سمعه أكد له ان الرئيس السادات كان يقول في حواراته واتصالاته السرية عكس ما يمانه في اجتماعاته وخطبه الرسمية (٧٢) .

ويذكر محمد حسنين هيكل واقعة أخرى تدل على أن الرئيس السادات كان يفضل الحديث عن سياساته ورغباته الى بعض أصدقائه العرب من خلال استخدام القنوات الخلفية دون أن يبلغ بها سلفا كبار مسئولى الدولة الرسميين ، فقد تحدث مع كمال أدهم بعد أحداث مايو ١٩٧١ عن رغبته فى طرد الخبراء السوفيت من مصر اذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . وفيما يبدو أن هذه النوايا تسربت بشكل أو بآخر الى واشنطن وقام السناتور « هنرى جاكسون » المعروف بتأييده الشديد لاسرائيل باذاعة القصة كلها ، مما سبب حرجا شديدا للرئيس السادات(٧٣) .

وهناك واقعة أخرى حدثت عقب زيارة الملك فيصل وكمال أدهم لمصر فى نهاية مايو ١٩٧١ وكانت بطلب من الرئيس الأمريكى نيكسون لاستيضاح مواقف السادات المتناقضة خاصة عقب ابرامه معاهدة صداقة مع السوفيت فى ٢٧ مايو ١٩٧١ وطمأنة فيصل وأدهم الأمريكين بأن خطوة السادات ليست الا مناورة على السوفيت لامتناس غضبهم خاصة عقب الفضا على مجموعة مايو وما يحمله من احتمالات التراجع عن الصداقة المصرية السوفينية ، ويرى هيكل أنه رفض طلبا كمال أدهم لفتح قناة اتصال سرية بينهما وفى منزليهما نواصلة تنمية العلاقات الجديدة بين القاهرة والرياض ، وما حدث بعد ذلك من استعاضة السعوديين عن ذلك بفتح قناة سرية مباشرة من منزل السادات فى الجزيرة ومنزل فيصل فى السعودية .
والتي اكتشفتها أجهزة القوات المسلحة التى تمكنت من التقاط اشارات لاسلكية حددت مركز صدورها من مكان ما فى الجزيرة(٧٤) (حيث كان منزل السادات) .

وتؤكد رواية عبد السلام الزيات نفس الأسلوب الذى اتبعه السادات فى مجال السياسة الداخلية ، فبينما كان السادات يؤكد رسميا على استمرار خط ثورة يوليو وسياسات عبد الناصر الا أنه لجأ الى فتح قنوات خافية وعمل اتصالات غير رسمية للانقلاب على خط الثورة وللترويج لتوجهاته

الجديدة فى الداخل خاصة من نقد المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية للثورة واجراءاتها التقدمية والتبشير بعهد جديد يشجع القطاع الخاص ويقلص من القطاع العام ويعيد الاعتبار للقوى التى صفتها الثورة . فمن الناحية الرسمية قام السادات عقب أزمة مايو ١٩٧١ بإصدار قرار بتشكيل أمانة مؤقتة للاتحاد الاشتراكى العربى من عناصر معروفة بدورها فى قيادة التحولات الجذرية للثورة ، فقد رأسها د . عزيز صدقى بجانب منصبه كنائب لرئيس الوزراء وكوزير للصناعة وتولى أمانتها محمد عبد السلام الزيات الى جانب عمله كمستشار سياسى للسادات ، وكان من بين أعضائها د . فؤاد مرسى أمينا للمشئون الاقتصادية والمهندس ابراهيم شكرى أمينا للمهنيين . وصلاح غريب أمينا للعمال ، وعبد الحكيم موسى أمينا للفلاحين ، ود . محمد الحفيف أمينا للدعوة والفكر . وحددت مهام الامانة فى تعبئة المواطنين واعدادهم للمعركة القادمة فيما سماه السادات بعام الحسم ، والاشراف على اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة بالانتخاب ، وكذلك الاشراف على اعادة انتخاب التنظيمات النقابية المهنية والعمالية وكان فى قناعة أعضاء الامانة أن الهدف منها هو الاستمرار فى خط الثورة ودعمه ورغم القاء السادات بيانا مطولا على الشعب فى ١٠ يونيو مؤكدا فيه التصميم على مواصلة التحول الاشتراكى وبناء المجتمع الاشتراكى السليم والاستمرار فى الاستعداد للمعركة القادمة - وحيث صيغ البيان بناء على توصيات الامانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى - فقد بدأت فى هذه الأيام قنوات غير رسمية تشكل ، بهدف تهيئة المسرح للتوجهات الجديدة ، واجتمع أنصار السادات فى منزله المترويح لهذه التوجهات ومن أهم هؤلاء : محمد حامد محمود من كبار دلائك الأراضى قبل الثورة ومن تعاونوا معها فى الستينات ووكيل أعمال الامير المبارك الصباح ، الصديق الشخصى للسادات ، فى القاهرة ، ومحمود أبو واذية عديل السادات ومن أكبر مناصريه ابان أزمة مايو ١٩٧١ وموسى صبرى الصحفى المعروف بتوجهاته الموالية لائى نظام ، وأخيرا انضم اليهم سيد مرعى^(٧٥) ، وقد عمدت هذه

المجموعة الى ترتيب لقاءات مستمرة بين السادات وبعض الصحفيين الاجانب للترويج لسياساته الجديدة وكانت هذه الأحاديث تنقل الى المسئولين الأمريكيين ، ووافق ذلك بداية حملات صحفية ضد ثورة يوليو والسياسات الناصرية وتحمل أيضا دعوة للتخلص من الشيوعيين الذين سيطروا - حسبما ادعت هذه الحملات - على الاعلام والاتحاد الاشتراكي ، وكان يقصد من ذلك أساسا كافة العناصر المدافعة عن خط ثورة يوليو .

وبالإضافة الى ذلك أقدمت هذه المجموعة المعروفة بصلاتها الشخصية مع الرئيس السادات ، وكان قد انضم اليهم المهندس عثمان أحمد عثمان . كما سيتضح فيما بعد ، على استغلال هذه الصلات في شن حملات سياسية وصحفية على القوى والشخصيات التي اظهرت تحفظاتها على رغباتها ورغبة الرئيس السادات نفسه في الاندفاع بسياسة الانفتاح الى الامام بخطوات بعيدة المدى ، على الرغم من ان هذه القوى والشخصيات اعانت تأييدها لسياسة الانفتاح من حيث المبدأ وكانت تتولى مناصب رسمية عليا في الدولة .

وفي ذلك يذكر أحمد بهاء الدين ان الدكتور عبد العزيز حجازي ذكر له في لقاء بينهما في ١٣/٧/١٩٧٤ . ان هناك قوى عاتية تضغط في هذا الاتجاه (أى اتجاه الانفتاح الاستهلاكي) وبدخول أصناف من الناس الغرباء عن عالم التجارة والمال والاقتصاد ، وبمخاطر هذا التيار الذي يجرف أمامه كل سدود أو قيود أو نظم أو قوانين ، (٧٦) ، ويشير بهاء الدين في هذا الصدد الى أنه لاحظ ثمة حملة واضحة على الدكتور حجازي في الصحف المصرية ، وأنه سمع من بعض الأصدقاء ان حجازي بدأ يشكو في مجالسه الخاصة من تأمر بعض الوزراء عليه وعدم تعاون أجهزة أخرى في الدولة معه . وكان ذلك بسبب ان حجازي أراد من سياسة الانفتاح تغطية السوق المصرية بمستلزمات الانتاج الوسيطة التي كانت غير موجودة في ذلك الوقت ، أى انه أراد ان يكون الانفتاح انتاجيا وهذا ما كان يأمل في تنفيذه من خلال اصدار قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي (٧٧) .

وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان ميالا الى آراء القوى غير الرسمية فيما يتعلق بالدفاع عن الانفتاح الاستهلاكي ، وانه كان يستمع اليهم كثيراً في احاديثه الخاصة معهم ، بل ويتبنى هذه الآراء في لقاءاته مع شخصيات اخرى ويذكر في خطباته ولقاءاته الصحفية ما يفيد بان الانفتاح سوف يحمل معه ملايين الدولارات كمعونات وتسهيلات وقروض لمصر وما يجعل الرخاء على الأبواب ، ويقول أحمد بهاء الدين انه ابلغ الرئيس السادات في احدى اللقاءات قبل انفجار مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير بضرورة توجيه المساعدات والقروض التي حصلت عليها مصر عقب حرب أكتوبر الى الأغراض الانتاجية منلما فعلت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية ، غير أن الرئيس السادات لم يقبل هذه الفكرة كما يذكر بهاء الدين بقوله : « كنت رأى وقتها أن ردود السادات على تعنى ببساطة أنه شديد التفاؤل وأن المشاكل ستحل بسهولة أكثر ، وأن دول الغرب ودول النفط ستفرقنا دائما بمزيد من المال ، وأنه متسرع في اقناع الناس بحقيقة الرخاء الذي بدأ يهطل بعد معاناة الحرب والفترة التي سبقتها » (٧٨) .

ومما يدل على أن الرئيس السادات كان ينظر الى مشاكل مصر الاقتصادية في ذلك الوقت بمنطق مبسط وأن حل هذه المشاكل يأتي ايضاً بطرق بسيطة ، ما يذكره بهاء الدين من أن السادات ابلغه ، ابان النقاش الدائر وقت ذاك حول انشاء مناطق حرة ثلاث في مصر على غرار المناطق والمدن الحرة في العالم مثل البحرين وسنغافورة وهونج كونج وغيرها ، انه ينتظر الوقت المناسب ليعلن مصر كلها منطقة حرة (٧٩) ، وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان منبهراً بحالة البرواج والانتعاش المالي والتجاري التي تحققت في بعض المناطق الحرة في العالم واراد على هذا الأساس تطبيق التجربة في مصر دون ادراك الفوارق بين الحالين .

وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان متأثراً في ذلك بأراء عدد من الذين كانت ذات العلاقة للصيقة به رسمياً وبشكل غير رسمي ، وبين ذلك

ما ذكره عثمان أحمد عثمان في مذكراته ، صفحات من تجربتي ، ، فبهذه أن كلفه السادات بتولى وزارة التعمير في ٢٥/٤/١٩٧٤ ، ناقش معه رغبته في أن يجعل من بور سعيد منطقة حرة لكي يميدها إليها حيويتها التي اتمتقتها على حد تعبير عثمان (١٠) . وبإدارة الأخير بزيارة مناطق حرة في فرنسا والبحرين وهونج كونج ، وبارسال بعثات الى دول أخرى لديها مدن شبيهة ببور سعيد ، دون الاستعانة بالدراسات والآراء المطروحة ، وظل الحال كذلك لمدة عام تقريبا الى أن سأل السادات عن الرأي الذي انتهى اليه ، فقال للسادات : « أنه بالطريقة التي يريدونها الخبراء فلن تتحول بور سعيد الى منطقة حرة قبل مائة عام من الآن ، أما اذا اردنا حلا عمليا وسريعا ، فليس هناك من سبيل سوى أن نغلق الطريق أمام كل هذه الاجتهادات » (يقصد الدراسات والابحاث التي يقدمها الخبراء) .

ويشرح كيفية تنفيذ الفكرة بقوله « نعلن بأن المدينة قد أصبحت منطقة حرة . . . ونقيم بوابات على مداخلها . . . على كل بوابة نقطة جمارك . . . كل ما يخرج منها لا بد أن يخضع لقانون الجمارك . . . وكل ما يدخلها فهو بعيد عن تطبيق هذه القوانين (. . .) . . . وفعلا تم تنفيذ هذا الرأي . . . وأقيمت نقط للجمارك على منافذ المدينة » (٨١) .

وتجدر الإشارة الى أن هناك أكثر من رواية أكدت على وجود قوى فاعلة غير منظورة على سطح الأحداث وغير رسمية تابع دورا رئيسيا في صياغة سياسات النظام والدفع باتجاه التحولات الكبيرة التي أدخلها داخلها وخارجيا ، وتؤيد هذه الروايات ما سبق من أن أوضحه أحمد بهاء الدين من تعرض الدكتور حجازي رئيس الوزراء الأسبق بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٥ لاضغوط شديدة وحملات صحفية مارستها وغذتها هذه القوى للاندفاع نحو الانفتاح الاستهلاكي ، وهو ما يؤكد أيضا نفوذها ودورها السياسي . ومن ناحية أخرى تشير هذه الروايات الى أن القوى الفاعلة غير الرسمية دفعت بالإضافة الى الانفتاح الإستهلاكي باتجاه إضعاف العلاقات المصرية -

السوفينية وتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة وانهاء الحرب والصراع مع
إسرائيل .

من ذلك ما يشير اليه لطفى الخولى من أن السادات تحدث معه عقب
حرب أكتوبر عن ضرورة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والاعتماد على
دورها ودبلوماسيتها فى التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى وأن
السادات أبلغه بأن كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يلعب دورا
بارزا فى ذلك ، ويقول فى هذا الصدد ان السادات أبلغه أن « . . . كيسنجر
وأنا تفاهمنا على دور مصر الجديدة بعد حرب أكتوبر . . . حرب أكتوبر هى
الخط الفاصل بين مصر - هزيمة ١٩٦٧ ، وبين مصر - انتصار أكتوبر . . .
ومن هنا «شوازى يختلف بالضرورة عن مشوار عبد الناصر الله يرجه» (٨٢) .

ويشير الخولى انى أنه تبين فيما بعد أن السادات يستدعى أيضا عددا
من السياسيين والكتاب من مختلف الاتجاهات الى انقاء معه حيث يطرح
اخيارياته الجديدة على انها أفكار للمناقشة . وذلك بقصد معرفة ردود الفعل
المتوقعة تجاهها . وفى مقابلة أخرى مع السادات فى صيف عام ١٩٧٤ ذكر
السادات للخولى ما يلى :

« أنا حاربت اسرائيل ومفروض ورائى الاتحاد السوفيتى . وجاربتنى
اسرائيل ووراها أمريكا . . . النفط ورائى مالقيتش الاتحاد السوفيتى (. . .)
وبعت يقول لى وقف الحرب وخلينى أتكلم مع الأمريكان علشان أصلحك
على اسرائيل . سبحان الله اسرائيل عند الزنقة لقيت أمريكا واقفة معاها
زى السمبوع . . . وبصيت لقيت نفسى فجأة أحارب أمريكا وحدى مش
اسرائيل . . . أخرج من التجربة المريرة دى بايه ؟ جماعة بيفكروا . . .
قالوا لى يا ريس بصراحة وما تزعلش قلت الصراحة ما بتزعلى ابداه . . .
قالوا الأمريكانى فى مسألة دعم الأصدقاء والحلفاء رجالة بصحيح . فرق كبير
بينهم وبين الروس . لماذا لا نجرب صداقتهم . وقالوا كمان ومتزعاش
يا ريس . . . الحرب مع اسرائيل مش حاجيب نتيجة ولو استمرت مائة

سنة ٠٠ وبعد ما انتقمنا من هزيمتنا لازم من طريقة اخرى غير الحرب ٠٠
ايه هي ؟ قالوا نعلن عليها السلام زي ما اعلنا الحرب ضدما ٠٠ الكلام مش
بسيط ٠٠ فيه عقل وحكمة وعمال يدور بدماغى ٠ (٨٣) .

وشرح الرئيس السادات له كما سبق ان شرح لاحمد بهاء الدين
توجهاته الجديدة فى الانفتاح وتوثيق العلاقات مع السعودية وايران فى عهد
الشاہ والولايات المتحدة .

وتبدل مذكرات المهندس عثمان احمد عثمان وزير التعمير وصهر
الرئيس السادات ونائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية ورئيس لجنة التنمية
الشعبية فى الحزب الوطنى والمعروف بصلاته الواسعة ونفوذه البارز خلال
عهد السادات على مدى ما كان يتمتع به من نفوذ وعلى صدامه وخلافاته
المتعددة مع رؤساء الوزارات وزملائه من الوزراء حول افكاره وآرائه ، فقد
بدأ عثمان مند تكليفه وزيراً للتعمير فى الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية
فى مشروعات الوزارة لتعمير مدن القناة ومداخل القاهرة والساحل
الشمالى ، وكذلك فى تعاونه مع هيئة المعونة الأمريكية التى قدمت فى احدى
المرات مبالغ خمسة عشر مليون دولار كتمويل للعطاءات التى تقدمت بها
وزارة التعمير لتخطيط بور سعيد والاسماعيلية والسويس ومداخل القاهرة
والساحل الشمالى (٨٤) .

وفيمتاز يبدو من رواية عثمان للصادق الذى دار بينه وبين الدكتور
محمود القاضى فى مجلس الشعب حول ممارسات وزارته والأوضاع فى شركة
« المقاولون العرب » أن بعض زملائه فى الوزارة تضامنوا مع الدكتور القاضى ،
بل كانوا على جسد قوله - « يدبرون تلك الأمور ضدى فى الحفاء للنيل
منى ٠٠ بينما كنت استشهد أن يلعب أى منهم ذلك الدور ٠٠ سواء أكان
فى الوزارة أو فى مجلس الوزراء أو فى مجلس الشعب ٠٠ لذلك كنت اذهب
اليهم ، أعرض عليهم ما أراه يدور ضدى على اعتبار انهم معى ، فكان يحدث
منهم ما هو أكثر غرابة » (٨٥) .

ومما يلفت النظر هنا أن المهندس عثمان أحمد عثمان يشير إلى أنه كان دائم الخلاف مع النائب الأول لرئيس الوزراء (د . عبد القادر حاتم) ورئيسي الوزراء الآخرين (د . عبد العزيز حجازي ، ومدوح سالم) إبان توأيه وزارتي التعمير والاسكان حول أفكاره وسياسته في الوزارة ، ويقول إنه ذهب إلى آخر رئيس وزراء عمل معه (مدوح سالم) وسأله : « لماذا تعترض طريقى ولا تساعدنى ، وتقف ضدى ، مع أنه يجب عليك أن تدفع كل وزير فى فريق وزارتك لأن يعمل إذا تراخى فى الوقت الذى يجب عليك ذلك أجد نفسى أستنجد بك والح عليك . . . لأن تتيح لى الفرصة ولكننى لا أجد إلا العكس . . . وهذا ما لم أفهمه » (٨٦) ، غير أنه لم يوضح أسباب الخلاف أو طبيعته وإن كان قد ذكر فى نفس المقابلة أن وزير التخطيط فى ذلك الوقت د . محمد محمود الامام يعترض طريقه على حد قوله ، وإن كان قد أوضح فى موضع لاحق أنه اختلف اختلافًا شديدًا مع الدكتور عبد العزيز حجازي - دون أن يذكره بالاسم - حول عرض تقدمت به إحدى الشركات الكويتية لشراء قطعة أرض فى القاهرة مقابل ٤٠ مليون دولار تستخدم فى بناء مساكن شعبية ورفض بحكم منصبه كوزير للاسكان والتعمير الموافقة على العرض ، ويبدو مما قاله أن الرئيس السادات كان قد أعطى موافقة شفهوية على العرض غير أنه رفض بعد ذلك عقب أن تحدث معه عثمان بشأن ما حدث . وبناء على ذلك أوقف العرض وكانت هذه القصة سببًا فى أن يصدر قانون عدم بيع الأراضى للأجانب (٨٧) .

هذا فضلًا عن اتفاق عثمان مع الرئيس السادات فى الراى حول ضرورة الفاء جهاز الرقابة الادارية المختص بالمراقبة والاشراف على أجهزة الحكومة وشركات القطاع العام ، وهو ما حدث بالفعل فى عام ١٩٨٠ ، وفى ذلك يقول عثمان : « . . . وتحول الجهاز الى سيف على رقاب الناس للتخويف بدلا من ان يكون وسيلة للتقويم ، وكان الشرفاء اول ضحاياه . . . وارتبط وجود ذلك الجهاز بمراكز القوى عندما اظلموا مصر وظلموها ، فظهر اللصوص ، وكان لا بد ان يراقب بعضهم البعض . . . لذلك كنت ضد

جهاز يحمل ذلك الاسم أو يلعب ذلك الدور ، وطالبت بالفائه منذ ان كنت
وزيرا للاسكان والتعمير . . . (٨٨) .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد جسدت رؤية عثمان احمد عثمان تصورات
ومصالح القوى وجماعات المصالح المؤمنة بسياسة الأفتتاح ، والتي استفادت
منه ، وكانت رغباتها تجد صدى وتجاوبا عند الرئيس السادات ، ويقدم
عثمان في ذلك أفكاره حول ضرورة الحد من تدخّل الدولة في النشاط
الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام مع تطبيق
أساليب العمل والاجراءات التي تحكم نشاط القطاع الخاص عليه ، وكذلك
حول فعالية الضرائب كوسيلة لاعادة توزيع الدخل بدلا من التأميم الذي
اتبعتة الثورة ، وكان « أكبر غلطة » على حد قوله ، ويشرح أيضا كيف
أقدم على تجربة التنمية الشعبية وتربية الدواجن والأسماك وزراعة
المضروات في مشروع الصالحية كوسائل رئيسية لتحقيق التنمية بدلا من
الصناعة والتصنيع (٨٩) .

ومن الأمثلة الأخرى للجهوه الرئيس السادات الى أساوب القنوات
الخلفية واستعانتة بعناصر وشخصيات غير رسمية معروفة بصلاتها الوثيقة
معه واتفاقها مع توجهاته ما قام به حسن التهامي في الاعداد لريادة القدس
في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ولقائه بموشى دايان وزير خارجية اسرائيل الأسبق
في المغرب في الأسبوع الأول من سبتمبر بترتيب من الملك الحسن الثاني ،
وعقب اتصالات قام بها الرئيس الروماني شاوشيسكو وشاه ايران السابق
مع قادة اسرائيل (٩٠) بجانب مصاحبة كل من عثمان أحمد عثمان ومصطفى
خليل للسادات في زيارة القدس .

ويذكر محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية ابان مفاوضات كامب دافيد
والذي قدم استقالته احتجاجا على ما ورد فيها أن الرئيس السادات دعاه
الى حضور اجتماع مجلس الأمن القومي عقب تعيينه وزيرا للخارجية في
٢٤ ديسمبر ١٩٧٧ لمناقشة بحث سفر الوفد المصري في اللجنة السياسية

برئاسته الى القدس ، ورغم أن مجلس الأمن القومي يتكون من شخصيات تتولى أهم المناصب السياسية والحساسة في البلاد (رئيس الجمهورية ، نائب رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، رئيس مجلس الشعب ، سكرتير عام الاتحاد الاشتراكي آنذاك ، وزير الدفاع ، وزير الداخلية ، رئيس المخابرات العامة ، وزير الخارجية) الا أنه وجد السيد حسن التهامي حاضرا الاجتماع رغم عدم وجود صفة رسمية له وعلى حد قول كامل أنه حضر « بصفة لا أعامها حتى الآن » (٩١) .

ويشير كامل الى أن التهامي ظل يمارس دوره غير الرسمي في أغلب مراحل مفاوضات كامب دافيد وحتى التوقيع عليها في واشنطن ، ومن ذلك أن التهامي كان مع الرئيس السادات وكامل في زيارة للنمسا تمت في يوليو ١٩٧٨ وأنه كان قد سبقهما الى النمسا منذ مدة لاعداد زيارة السادات لها وترتيب لقاء بينه وبين شيمون بيريز زعيم المعارضة الاسرائيلي في ذلك الوقت وان التهامي كان يستعين ذلك برجل أعمال نمساوي يهودي من أصدقاء المستشمار « بروفوكرايسكي » يدعى « كارل كاهان » (٩٢) ، ولم يكن وزير الخارجية يعرف حتى ذلك الوقت عن اجتماع التهامي ودايان في المغرب ، وعندما تحدث التهامي عن دايان وعن مواجهته له عندما قابله في المغرب أشار اليه الرئيس السادات بعدم الاستمرار في الحديث . وابلان مفاوضات كامب دافيد كان التهامي أحد أبرز أعضاء الوفد المصري ، بل كانت له اتصالات وجولات غير رسمية وسرية مع أعضاء الوفد الاسرائيلي (٩٣) .

وفضلا عن دور الشخصيات السابقة ، هناك الدور الذي لعبه المهندس سيد مرعي صهر الرئيس السادات والمعروف بملاقته الوثيقة به وأنه كان أحد أبرز عناصر الجماعة أو المحور الذي استند اليه الرئيس في انقاذ توجهاته وتنفيذ سياساته وطموحاته ، وقد تداخل دوره الرسمي مع نظيره غير الرسمي بشكل ملحوظ . وكان يحضر الاجتماعات والحوارات

الودية وغير الرسمية التي تتم وتدور في منزل الرئيس السادات وفي استراحاته العديدة . ومن اهم الأمثلة الدالة على دور المهندس سيد مرعى وعلى تدخله في أمور وقضايا سياسية عديدة قد لا تكون من اختصاصه ، ما يذكره محمد ابراهيم كامل بمناسبة ما حدث لدى زيارة الوفد المصرى برئاسة السادات الى الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٧٨ ، ففي يوم ٧ فبراير كان فى بليزهاوس وعندما دخل احدى الغرف وجد المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب آنذاك وعضو الوفد المصرى مع الدكتور اشرف غربال السفير المصرى فى واشنطن ووجد الأخير منهمكا فى الكتابة ، ولما سأنه كامل عما يكتب رد سيد مرعى بأنه يعد مذكرة بما دار بينه وبين « بريجنسكى » مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومى وبحضور اشرف غربال ، بشأن وضع اسس الاتفاق على الاستراتيجية المصرية الأمريكية فى الاسابيع القادمة . ويذكر كامل انه وجه اللوم للسفير على قبوله المشاركة فى هذا اللقاء دون اخذ رايه كرئيس مباشر له ، خاصة وان غربال يعام انه ليس شأن المهندس سيد مرعى مناقشة مثل هذه الموضوعات (٩٤) .

ثانيا - اسلوب اتخاذ القرار ودور القوى الخارجية :

عبر أسلوب اتخاذ القرار فى سنوات السبعينات عن دور القوى الداخلية والخارجية والوزن النسبى لكل منهما ومدى النفوذ الذى تتمتع به ، وتتيح لنا المذكرات والروايات المنشورة حتى الآن قدرا لا بأس به من المعلومات عن أسلوب النخبة الحاكمة وعلى قمتها الرئيس السادات فى اتخاذ القرارات . وتنضم دراسة أسلوب اتخاذ القرار عدة نقاط منها هيكل اتخاذ القرار وأنماط المعلومات وأشكالها وأسلوب تداولها او حجبيها ، وطبيعة الأشخاص المحيطين بدائرة المعلومات سواء كانوا اشخاصا فى السلطة أو لهم صفات غير رسمية أو كونهم من الأجانب ، وكذلك علاقة الرئيس بمستشاريه ومساعديه ، وغير ذلك من نقاط ، وان كان الباحث سوف يركز على أهم هذه النقاط .

ويتمكن الإشارة هنا الى وجود اتفاق بين بعض الباحثين على أن هناك نوعين من هياكل اتخاذ القرارات : النوع أو النموذج الأول يكون فيه رئيس الدولة أو صانع القرار مسيطرا على عملية اتخاذ القرار ، تساعد في ذلك دائرة ضيقة من معاونيه ، والنوع الثاني يشير الى وجود نظام مؤسسى يتقيد فيه صانع القرار بدور المؤسسات المختلفة المحيطة به (٩٥) .

وفيما يتعلق بهيكل اتخاذ القرارات في عهد السادات ، فمع أنه يميل نظريا الى النوع الثاني ، حيث توجد مؤسسات مثل مجلس الامن القومى ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية ، إلا أنه يتجه عمليا الى النوع الأول ، إذ بدأ الرئيس السادات مسيطرا على عملية اصدار القرار دون التقيد بتلك المؤسسات .

ومما يؤيد ذلك ما ذكره منصور حسن وزير الاعلام الأسبق ومحل ثقة السادات ، من أن عملية اتخاذ القرارات كانت تتم دائما على صعيد المستوى الأعلى ، على حين كانت وظيفية المؤسسات السياسية قاصرة على تأييد ما يتخذ من قرارات (٩٦) .

كان الرئيس السادات يميل الى الاقدام على اتصالات مباشرة برؤساء الدول ومسئولياتها الآخرين دون أخذ رأى أو مشورة وزارة الخارجية التى تعتبر نظريا الجهاز المختص بوضع سياسة مصر الخارجية وتنفيذها ، ولقد تسبب ذلك فى تقديم أربعة من رجال وزارة الخارجية استقلالهم منهم اثنان من وزراء الخارجية ، ووزير الدولة للشئون الخارجية ، وسفير شغل من قبل منصب وزير الخارجية (اسماعيل فهمى ، محمد ابراهيم كامل ، محمد رياض ، د . مراد غالب) .

فقد حفلت مذكرات محمد كامل بالكثير من الوقائع والامور التى اتخفر فيها الرئيس السادات قرارات أو أجرى اتصالات معينة دون استشارته كوزير للخارجية أو معاونيه فى الوزارة على تزويد السادات بانتظام بالمعلومات والتطورات والتقارير أولا بأول إلا أن الرئيس السادات لم يكن

حريصا على قراءتها ، اذ إن نفاذ صبره وتلهفه على النجاح كانا اقوي من أن يحتويهما صدره ، ففراج - من وراء ظهري - يتلمس طريقا خافيا عسى أن يختصر الوقت ويحقق المراد (٩٧) .

أدى هذا الأسلوب الى اضعاف وزارة الخارجية نفسها ، لانها لم تكن مطلعة على مضمون ما يدور في الاجتماعات المغلقة بين السادات والمسئولين الأجانب . مثال ذلك أن مجهد كامل اكتشف أن وزارة الخارجية لم يوجد بها ملف واحد عما كان يجرى في لقاءات السادات المغلقة والمستمرة مع كيسنجر (٩٨) .

وتشير مذكرات محمد ابراهيم كامل ، شأنه في ذلك شأن محمود رياض كما سبق ، الى قضية هامة أخرى وهى أن الرئيس السادات كان يشكو مرارا للمسئولين الأمريكيين والاسرائيليين من تشييد معاونيه في المفاوضات أو بصفة خاصة من طاقم وزارة الخارجية وعلى رأيه كاملي ، وهذا أسلوب غير معتاد في علاقة الرئيس بمساعديه وحيث تكون النقاشات بينهم سرية ولا يكشف عنها في الخارج ، ففي المراحل الأخيرة من اعداد اتفاقيات كامب دافيد وضح اتفاق السادات وكارتر على أمور وقضايا لم يكن يعلم بها وزير خارجيته ، بل وتمثل هذه الأمور خروجاً عما كان السادات يلتزم به سلفاً ، يقول كامل « وفي الحقيقة كنت أصبحت في نظر السادات ، خاصة خلال الأيام الأخيرة ، العقبية في التوصل الى اتفاق ، وكنت قد أصبحت شخصاً غير مرغوب فيه لدى الرئيس كارتر وبطبيعة الحال لدى اسرائيل منذ البداية ، ولعل هذا كان من بين الأسباب التي حدثت بالرئيس كارتر الى تولى المفاوضات بنفسه والاتصال بالرئيس السادات رأساً ، وليس عن طريق الوفد المصرى ، ولم يكن السادات يحيطنى علماً بما يدور بينه وبين كارتر أو وايزمان فيما عدا ما يعتقد انى لن أعترض عليه ، وانما كان أسامة الباز يخبرنى ببعض التنازلات التي وافق عليها السادات والتي كان يحاول تداركها الى حد أنه كان يصطدم بالرئيس كارتر بعنف ، وكان

الأخير يقول له هذا ما وافق عليه الرئيس السادات فيرد عليه أسامة ، بل هذه هي تعليماته لي حرفيا وأنا أنفذها ، (٩٩) .

ومن ناحية أخرى فقد كان السادات ميالا دائما الى استشارة عدد من الخبراء الاقتصاديين الأجانب بصفة خاصة الأمريكيين فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية دون أخذ رأى مستشاريه ومعاونيه ، ولعل من أشهر الأمثلة التي تذكر في هذا الصدد علاقة الرئيس السادات بدافيد روكفلر رئيس مجموعة بنك تشيز مانهاتن ، والتي شهدت تطورا ملحوظا حتى قبل حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وقبل الاعلان رسميا عن الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ .

يذكر أحمد بهاء الدين في مذكراته ، حوارات مع السادات ، انه تحدث مع الرئيس السادات في احدى المرات بعد حرب أكتوبر حول طرق اصلاح الاقتصاد المصري ومواجهة المشكلات التي عانى منها عقب الحرب . وذكر له أن الاقتصاد المصري سيانم ويتسم بتنوع موارده الزراعية والصناعية ، كما توجد : « طبقة جديدة كاملة من الخبراء والفنيين والعمال المهرة » فجاء رد السادات على النحو التالي : « كلامك ده سمعته بالضبط من دافيد (يقصد دافيد روكفلر) . أصل أنا جيت دافيد مرة من أمريكا وطلبت منه ان يبقى في مصر مدة و « ينكش » في كل الاقتصاد المصري ، وأمرت كل الجهات في مصر أن نضع تحت ايده أي بيانات يطلبها . وفولا ، وبعد أسبوعين تقريبا ، جاني دافيد وقال لي « يا ريس اقتصادك سيانم وفيه امكانيات هائلة . بس الغربال بتاعك فيه خروم واسعة لازم تتسد » (١٠٠) .

ويبدو من قراءة مذكرات الساسة والصحفيين المصريين ممن تعاملوا مع الرئيس السادات فترات زمنية متفاوتة انه كانت هناك رغبة متبادلة بين السادات و « روكفلر » في تشجيع القطاع الخاص وه تحرير الاقتصاد المصري من قبضة القطاع العام حتى قبل تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي رسميا ، ووصلت هذه الرغبة المشتركة الى حد انشاء فروع للبنوك الأمريكية

الكبرى مثل - تشيز مانهاتن - في مصر من جانب ، واقامة بنوك مصرية خاصة متحررة من القيود المفروضة على بنوك القطاع العام وتنسم بضخامة الحجم على غرار البنوك الأمريكية . ويذكر محمد حسنين هيكل في هذا الصدد أن مؤسسات مالية أمريكية خاصة سارت على نفس رغبة الوكالات الحكومية والدولية الكبرى في استغلال الظروف السياسية السانحة في مصر للحصول على نصيب من الفرص المالية والاقتصادية لمصر ، ومن أبرز هذه المؤسسات بنك « تشيز مانهاتن » فقد تقدم رئيسه « روكفلر » بطلب الى الرئيس السادات لفتح فرع لبنك في مصر (١٠١) . الا أن المرحوم الدكتور عبد المنعم القيسوني الذي شغل عدة مناصب اقتصادية (نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير المالية) في عهد عبد الناصر وتولى رئاسة المصرف العربي الدول منذ عام ١٩٧١ ، كما سيأتي حالا ، أنه فوجيء بما ابلغه به « روكفلر » ابان اجتماعات البنك الدول وصندوق النقد الدول في واشنطن في حريف عام ١٩٧٤ من أن السادات طلب من روكفلر أن يفتح بنكا أمريكيا في مصر تابعا لبنك « تشيز مانهاتن » او فرعاً له ، ووعده السادات بمنح جميع المزايا والاعفاءات اللازمة لتيسير مهمته واتحاح البنك الجديد (١٠٢) .

وتلاحظ من رواية القيسوني أن الرئيس السادات هو الذي طلب من « دافيد روكفلر » افتتاح فرع للبنك الذي يترأسه في مصر وليتس أن الأخير هو الذي طلب ذلك ، ويورد القيسوني أساليب رفضه لمودة البنوك الأجنبية في مصر مرة أخرى بعد تقديمه بنفسه بمشروع قانون تمصير البنوك في ديسمبر ١٩٥٦ بالقول انه يعتقد ان التمسير كان من اهم الاعمال التي تمت لخدمة الاقتصاد المصري ، وأنه تقدم بمذكرة الى أحد مستشاري الرئيس السادات لدى عودته من واشنطن حذر فيها من السماح للبنوك الأجنبية بالقيام بأنشاء بنوك جديدة في مصر . ويقول في هذا الصدد « وقلقى من تعدد هذه البنوك - اجنبية أو مشتركة - لا يرجع فقط الى احتمال انخراط بعضها وتأثيرها على الاقتصاد المصري ، ولكنه يرجع ايضا الى انه من المعروف

اقتصاديا أنه كما تعددت البنوك في دولة ما وصغر بالتبعية حجمها ، أصبح مركزها غير حصين وتعرضت لاحتمالات المسارة والافلاس مما يسيء الى الاقتصاد القومي اساءة بالغة ، بعكس الحال في الدول التي يقل فيها عدد البنوك ويتسع حجمها وتتنوع عمالياتها ، فانها تكتسب قوة ومناعة تحميها من الأخطار التي قد تتعرض لبعض نواحي الاقتصاد القومي (١٠٣) .

وحول رغبة الرئيس السادات في تشجيع القطاع الخاص في مصر يذكر القيسوني ان السادات أبلغه برغبته في « تحرير » الاقتصاد المصري من التدخل بعد عشرين سنة من الرقابة الشديدة وذلك في مقابلة معه في صيف ١٩٧١ وقال له انه يريد أن يبدأ بالبنوك وأنه يفكر في اقامة بنك كبير مثل البنوك الأمريكية ، بل انه يريد اعفائه - أي البنك المقترح - من الضرائب ومن رقابة البنك المركزي ومن أي تدخل حكومي . كما يريد أن يمنحه الحق في السرية التامة في جميع عملياته حتى يطمأن جميع المتعاملين معه الى عدم اطلاق أحد من الحكومة او البنك المركزي على ودائعهم ومعاملاتهم ، غير أن أعضاء الحكومة رفضوا الفكرة كما قال الرئيس السادات للقيسوني خوفا من أن يسيء المشرفون على البنك استعمال الحرية المطلقة الممنوحة لهم . وبعد ان كثف السادات الدكتور عبد المنعم القيسوني باعداد مشروع قانون لانشاء البنك ذكر السادات به انه لم يخطر الحكومه بعد ، الا انه اخناره لرئاسة البنك (١٠٤) .

وفي ١٠ اكتوبر ١٩٧١ صدر قانون انشاء البنك تحت اسم « البنك المصري الدولى للتجارة والتنمية » برأسمال قدره عشرة ملايين جنيه استرليني اكتب فيها جميعا البنك المركزي المصري رغم ان البنك الجديد لا يخضع لرقابته ، وعُدل اسمه الى «المصرف العربى الدولى» فى يوليو ١٩٧٤ بعد أن اشتركت دول وشخصيات عربية فى رأسماله (١٠٥) .

ويذكر محمد حسنين هيكل ان رفض الدكتور القيسوني لفكرة انشاء فرع لبنك « تشيز مانهاتن » لم يؤثر على اصرار الرئيس السادات على رايه

في التعاون مع البنك ، فقد تم التوصل الى صيغة وسط ، تم بمقتضاها تكوين بنك مشترك بين هذا البنك والبنك الاهلي المصري تحت اسم « بنك تشيس الاهلي » برأسمال قدره مايون دولار بلغت حصة البنك الاهلي ٥١٠ آلاف دولار وكانت مساهمة بنك « تشيز مانهاتن » ٤٩٠ ألف دولار ، ورغم ان البنك الاهلي كان له نصيب الاغلبية (٥١ ٪) من رأسمال البنك الجديد ، الا أن ادارة البنك الجديد كانت من نصيب بنك « تشيز مانهاتن » وحقق الأخير ربحاً كبيراً من جراء ذلك ، بلغ في السنة الأولى وحدها ٤ ملايين دولار بسبب الامتيازات التي اعطيت له واعتماده من قوانين بنوك القطاع العام في مجالات الادارة والعمالة والاجور والارباح . وتضخمت ودائع البنك بفعل اقبال عدد من المودعين المصريين عليه وكذلك مساهمة مؤسسات عربية تابعة لجامعة الدول العربية .

الا ان اغلب استثمارات اتجهت الى المشروعات الخدمية والاستهلاكية دون توجيهها للصناعة او الزراعة ، كما وجه جزءاً كبيراً من الودائع والارباح للاستثمار في الخارج (١٠٦) .

ويؤكد محمد حسنين هيكل رواية احمد بهاء الدين السابقة حول ما ورد بخصوص « دافيد روكفلر » في مباحثات الرئيس السادات مع المرجوم الشيخ جابر الصباح رئيس وزراء الكويت - وامير الكويت فيما بعد - ويضيف ان السادات ابلغه انه يفكر في ان يتولى « روكفلر » مسئولية الاشراف على ادارة « صندوق الخليج » الذي انشئ، بغرض تنظيم المساعدات العربية للمصر في اطار الاتفاق انفي تم على اعادة جدولة الديون المصرية بدعم مشترك جديد تعاونت فيه كل الصناديق العربية المستقنة تحت اسم « صندوق الخليج » ورغم اعتراض رئيس الوزراء الكويتي الا أن الرئيس السادات كلف بنك « تشيز مانهاتن » بالفعل لكي يتولى ادارة صندوق الخليج لاعادة جدولة ديون (١٠٧) .

ونخلص من دراسة هذا الجزء الخاص بالقوى الفاعلة في عهد الرئيس

السادات الى أن هناك قوى وعناصر رسمية فى القليل من الأحيان وغير رسمية فى الكثير من الأحيان بدأت تنجم حول الرئيس السادات على هيئة قوة ضاغطة تدفع باتجاه السياسات الجديدة وتشكل محورا جديداً للقوة يسانده الرئيس فى توجهاته وسياساته الجديدة ومن أجل انفاذ مصالحها وتوجهاتها استخدمت أدوات وأساليب متعددة مثل الصحافة وأجهزة الاعلام وعلاقتها بجهاز الدولة وبالذوائر الحكومية وبشركات القطاع العام .

ورغم أن هيكل اتخاذا القرارات فى عهد الرئيس السادات تميز بسيطرته المباشرة على عملية اصداار القرار وعدم استشارته وأخذ آراء معاونيه ومساعديه فى اخطر قرارات السياسة الداخلية والخارجية الا أنه كان يظهر قدرا كبيرا من التجارب مع مطالب وآراء وطموحات القوى غير الرسمية والشخصيات التى جمعنها به روابط عائلية وأسرية وصلات نسب . وكان من أحد أخطر نتائج ذلك استخدام الطرفين : الرئيس السادات والشخصيات المقربة منه لأجهزة ومؤسسات الدولة الرسمية فى تحقيق والحصول على مطالب غير رسمية بالضرورة ، ولم يعد هناك فاصل بين العام والخاص حتى ان المسئولين فى أجهزة الدولة كانوا ينفذون مطالب هؤلاء من المقربين للرئيس السادات لمجرد هذه الصفة دون صدور أوامر رسمية أو مكتوبة .

هوامش الفصل الرابع

- (١) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٧) ص ٦٩ - ٧٠ .
- (٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، الجزء ٢ ، الجيش فى السلطة (القاهرة : دار الموقف العربى ، د . ت) ، ص ١٠١ .
- (٣) نفس المصدر ، ص ١٠١ .
- (٤) عطية الصيرفى ، عسكرة الحياة العمالية والتفافيه فى مصر (القاهرة : د . ت) ص ٤٣ - ٤٧ ، وفى اثر الانتماء الطبقي على مواقف الضباط الأحرار من النظام الحزبى انظر أيضا : د . غالى شكرى ، انفضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) ص ٦١ .
- (٥) د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : ثورة بيروقراطية ام بيروقراطية ثورة ؟ (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧) ، ص ٢٤ .
- (٦) د . عبد الباسط عبد المعطى ، « انزوة والسلطة فى مصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة ١٠ ، العدد ٣ ، ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ١٧٥ - ١٧٧ ، غير انه يجب التحفظ الشديد هنا على هذه المينة ، اذ يظهر منها انها عينة متحيزة لا تعبر بدقة عن الاصول الاجتماعية لمجموع الضباط الأحرار وانما تخدم وجهة نظر مسبقة لدى الكاتب ، فقد تبين بخلاف ذلك من الضباط الذى أجرى أحمد حمروش لقاءات معهم ان أغلبهم ينتمون الى الشرائح الدنيا والوسسيطة من الطبقة المتوسطة ، انظر الجزء الرابع ، شهود ثورة يوليو ، أيضا مذكرات البغدادى ، ج ١ ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧) ص ٣٢ - ٣٣ .
- (٧) د . فؤاد مرسى ، « البورجوازية الصغيرة : الوضع الطبقي والموقف الفكرى » ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٩ ، ص ١٥ .
انظر أيضا :
- Ian Roxborough, Theories of Underdevelopment (London : The Macmillan Ltd. Press, 1978), p. 79.

- (٨) طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٣٤ ، ٥٢ .
- (٩) نفس المصدر ص ٧٥ .
- جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر - كتاب الهلال رقم ٣٨٨ (القاهرة : دار الهلال ، ابريل ١٩٨٣) ص ٢٣ - ٢٩ ، ٦٧-٧٢ .
- (١٠) جمال حماد ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .
- (١١) نفس المصدر ، ص ٤٢ .
- (١٢) عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ - ١٩٧٥ .
- (١٣) من حديث محمد أبو الفضل الجيزاوى الى أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الرابع ، شهود ثورة يوليو (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ص ٣٧٠ - ٣٧٩ .
- (١٤) انظر فى ذلك :
- أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الاول ، مصر والعسكريون (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ص ٣١٠ - ٣١٣ .
- حمدى لطفى ، عن ثورة ١٩٥٢ ، نوار يوليو - الوجه الآخر - سلسلة كتب الهلال ، العدد ٣١٩ (القاهرة ، يوليو ١٩٧٧) ص ٢٤٤-٢٤٩ .
- حسين كروم ، ضلح نصر الاسطورة والنساء (القاهرة : دار مأمون للطباعة ، ١٩٧٦) ص ١٢٠ - ١٢١ .
- (١٥) انظر فى ذلك : رأى طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .
- (١٦) John Johnson, Political Change in Latin America . The Emergence of the Middle Sectors (Stanford : Stanford Univ. Press, 1958), p. 3.
- (١٧) Manfred Halpren, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton : Princeton Univ. Press, 1963), p. 66.
- أنظر أيضا :
- James Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Periphery", Op. Cit., pp. 216-17.

- (١٨) طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .
- (١٩) نفس المصدر ، ص ٧٦ .
- حسين شعلان ، « التنظيمات السياسية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ،
الطلیمة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- (٢٠) انظر فى ذلك :
- السيد ياسين ، « التوازن الطبقي فى فكر النخبه السياسية بين
الادراك والممارسة » ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر فى ربع
قرن ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .
- د . جمال مجدى حسنين ، « ثورة يوليو ونخبه التوازن الطبقي »
(القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨) ، ص ٩٥ - ٩٦ .
- Mark Cooper, Transformation of Egypt, pp. Cit., pp. (٢١)
22-23.
- James Heaphey, "The Organization of Egypt : Inadequa- (٢٢)
cies of a Non-Political Model for Nation-Building", World Politics,
Vol. XVIII, No. 2, Jan. 1966, p. 177.
- Nazih Ayubi, Beaucracy and Politics in Contemporary (٢٣)
Egypt. (London : Ithaca Press, 1980), pp. 145-61.
- (٢٤) د . نزيه نصيف الأيوبى ، « النظام السياسى والادارى فى
مصر ٥٠ » ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر فى ربع قرن
(١٩٥٢ - ١٩٧٧) (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١) ص ٦٧ .
- (٢٥) نفس المصدر ، ص ٦٨ .
- (٢٦) د . على الدين هلال ، « تطور الايدىولوجية الرسمية فى مصر » ،
فى : نفس المصدر ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (٢٧) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج ٣ ، مصدر سابق ،
ص ١٢٩ ، انظر أيضا رأى طارق البشرى الذى يذهب الى تولد شعور
عام لدى قادة النظام الجديد بأن الجيش اصبح هو مؤسسة الحكم ذاتها ،
فضلا عن طبيعته المسيسة أضحت فى نظر الضباط جهازا يقوم بوظيفة
حزبية فى الدولة . وقد تغذى هذا الشعور بصفة خاصة عقب انهاء التعددية
السياسية والحزبية الذى اكتمل بوقوع أزمة مارس ١٩٥٤ ، طارق البشرى ،
مصدر سابق ، ص ٧٧ .

- (٢٨) انظر في ذلك :
- P.J. Vatikiotis, Arab and Regional Politics in the Middle East: (London : Croom Helm, 1982), pp. 185-7.
- Ali E. Hilal Dessouki, "The Politics of Income Distribution in Egypt", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.), Op. Cit., p. 57.
- Philippe C. Schmitter, "Still the Century of Corporatism ?" (٢٩)
in : Fredrick B. Pike and Thomas Stritch (eds.), The New Corporatism, Op. Cit., pp. 124-5.
- (٣٠) أحمد فارس عبد المنعم ، « جماعات المصالح » ، في : علي الدين هلال (محرر) النظام السياسي - ساسة الذكرى الثلاثين لتورة يوليو . (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .
- C.H. Moore, Images of Development : Egyptian Engineers (٣١)
in Search for Industry (Cambridge : MIT Press, 1980), p. 47.
- ويرى « مور » أيضا ان النظام الناصري نجح في احتواء انتقابات المهنية الاقل اهتماما بالقضايا السياسية والايديولوجية مثل نقابة المهندسين دون حاجة الى السيطرة الكاملة عايبها ، بينما كان اكثر حزما وتشددا كلما زاد الطابع السياسي او الثقافي لنقابة ما عن طابعها الفني ، مثل نقابتي انحامين والصحفيين ، انظر :
- Moore, "Professional Syndicats in Contemporary Egypt", Op. Cit., pp. 77-8.
- Moore, Images of Development., Op. Cit., p. 48. (٣٢)
- (٣٣) أسامة الغزالي ، مصدر سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .
انظر :
- R. Springborg, "Patrimonialism and Policy-Making in Egypt : Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Lands", Middle East Studies, No. 15, 1979, pp. 49-69.
- (٣٤) أسامة الغزالي ، مصدر سابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .
- Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat., Op. Cit., pp. 315-16.
- Heaphey, Op. Cit., pp 187-8. (٣٥) انظر في ذلك :
- نزيه الأيوبي ، « النظام السياسي والاداري في مصر .. » ، مصدر سابق . ص ١٠٤ .
- (٣٦) أحمد حمروش . قصة تورة يوليو ، مج ٣ ، ص ٢٢٩ .

(٣٧) نفس المصدر ، ص ٢٣٠ .

Waterbury, Op. Cit., p. 314. (٣٨)

وبنفس المعنى يرى « ايليا خريق » ان الاتحاد الاشتراكي ظل منظمة تابعة للحكومة وذات دور ثانوي جدا بالنسبة للنظام السياسي ككل ، على الرغم من تحمس بعض القيادات على المستوى المحلى واقدامها على مبادرات تلقائيا ، حيث « صدقت » الشعارات واخذت التجربة على محمل الجد ، ولكن لم تعمز جهودها طويلا :

Ilyla Harik, "The Single Party as a Subordinate Movement; The Case of Egypt"; World Politics, Vol. XXV., No. 5, Oct. 1973, p. 97.

Ibid., p. 315. (٣٩)

(٤٠) انظر حوار لطفى الخولى مع علي صبرى فى جريدة الاهرام .
١٩٦٧/٤/٢٦

Hrair Dekmejian, Egypt under Nasir : A Study in Political Dynamics (Albany : State Univ. of New York Press, 1971), p. 269. (٤١)

(٤٢) رفعت السعيد ، « نظرية التحالف بين الفكر والتطبيق » ، الطليعة ، السنة الرابعة ، فبراير ١٩٧١ ، ص ١٨ - ٢٣ .

Hussein, "Nasserism in Perspective", Op. Cit., pp. 41 - 2. (٤٣)

(٤٤) انظر على سبيل المثال :

- محضر مناقشات جمال عبد الناصر مع اعضاء اللجنة التنفيذية والامانة العامة حول خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسى ، مجلة الطليعة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٥ ، ص ٩ - ٢٧ ، ص ١٣ .

- لطفى الخولى ، « فى التجربة المصرية لبناء التنظيم السياسى الثورى » ، الطليعة ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ٣٩ - ٤٩ .

(٤٥) احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ .

(٤٦) نفس المصدر ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

Raymond Hinnebusch, "Egypt Under Sadat : Elites, Power Structure, and Political Change in a Post-Populist State", Social Problems, Vol. 28, No. 4, April, 1981, pp. 443 - 4. (٤٧)

- (٤٨) ولزید من التفاصيل ، انظر :
- أمين هويدى ، مع عبد الناصر (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) ص ١٤١ وما بعدها .
- (٤٩) Hinnebusch, Op. Cit., p. 445.
- (٥٠) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ - ١٨١ .
- (٥١) ريتشارد نيكسون ، زعماء عرفتهم ، مجلة المجلة السعودية (لندن) ، العدد ١٣٩ ، ٩ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٢ .
- (٥٢) من محاضرة القاها « ايلنس » فى الولايات المتحدة بعد عودته الى بلاده نشرتها مجلة السياسة الدواية ، العدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠ ، ص ١٩٩ .
- (٥٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر : اسماعيل فهمى « التفاوض من اجل السلام فى الشرق الاوسط » (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٥) .
- (٥٤) ورد فى : محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .
- (٥٥) انظر فى ذلك :
- مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الثانى ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ - ١٣٧ .
- صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت : دار الوطن العربى ، ١٩٧٦) ، ص ١٩٦ - ٢٧١ .
- (٥٦) لا يرجع فشل مجلس الرئاسة وحله عمليا الى ما يراه طارق البشرى من هيمنة رئيس الجمهورية عليه ومن تفسيره لعجز اعضاء المجلس عن ممارسة مسئولياتهم بسبب انفراد عبد الناصر بالقرار ، وانما يرجع الى أن المجلس شكل اساسا لتقليص نفوذ عامر وجماعته ولما اخفق فى ذلك انتهى الهدف منه بحكم الواقع ، وحيث لم يكن اعضاءه ، غير عبد الحكيم عامر ، يملكون من النفوذ والسياسة ما يمكنهم من ترجيح كفة الصراع ، انظر : طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ .
- (٥٧) د - عصمت سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧) ص ١١٩ وما بعدها .
- (٥٨) ضياء الدين بيبرس ، الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ،

كما رواها محمود الجيار للمؤلف (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٧٦) ص ٣٩ وما بعدها . ويذكر صلاح نصر ان عبد الناصر لم يستطع أن يحسم منافسات وصراعات نشبت عن تعدد وتضارب أجهزة المخابرات والأمن . انظر : حسين كروم ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ - ١٢٦ ، أيضا : محمد حسنين هيكل ، الانتصار ، ١٩٦٧ ، الخلفات ٩ ، ١٠ ، الأهرام ، ١٩ و ١٩٩٠/٥/٢١ .

(٥٩) انظر اقوال عامر في كتاب محمد رشاد ، سرى جدا ، من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع - كتاب التعاون (القاهرة : دارالتعاون ، ١٩٧٧) ص ١٠٢ .

(٦٠) نفس المصدر ، ص ١٥٧ .

(٦١) من شهادة كمال رفعت في الجزء الرابع من كتاب أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، ص ٣٢٨ . انظر أيضا : مذكرات عبداللطيف البغدادي ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ وما بعدها ، حيث يقول البغدادي أنه سمع من عبد الناصر أن صلاح نصر كان منضما إبان أزمة استقالة عامر الى الأخير بل وكان يجتمع به يوميا ويعمل لصالحه ، وهذا ربما ضاعف من مخاوف عبد الناصر من نتائج صدامية رهيبه محتملة على النظام في حالة انضمام المخابرات العامة الى القوات المسلحة .

(٦٢) أمين هويدى ، مع عبد الناصر (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) ص ١٣٤ .

(٦٣) لطفى الحولى ، مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى - كتاب الأهالى رقم ١١ (القاهرة : مطبعة مورافتى ، نوفمبر ١٩٨٦) ص ٢٤١ .

(٦٤) نفس المصدر ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ . فى حوار أجرته سلوى شعراوى جمعة معه فى ٢٥ يوليو ذكر لها أنه يعتقد ان توقيت اعلان السادات عن اعفاء على صبرى من جميع مناصبه فى ٢ مايو ١٩٧١ ، والذي تم قبل يومين من زيارة وزير الخارجية الأمريكى الأسبق « روجرز » لمصر ، يمكن النظر اليه كإشارة من السادات الى الولايات المتحدة بأنه يتوى التقرب من أمريكا والابتعاد عن روسيا ، انظر : د. سلوى شعراوى جمعة ، الدبلوماسية المصرية فى عقد التسعينات : دراسة فى موضوع الزعامة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير ١٩٨٨) ص ٥٤ ، لطفى الحولى ، المصدر السابق .

(٦٥) نفس المصدر ، ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

(٦٦) أحمد بهاء الدين « حوارات مع السادات » الفصل الثاني ، مجلة
المصور ، العدد ٣٢٣٤ ، ٣ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٦٧) نقلا عن : محمد عبد السلام الزيات ، مذكرات محمد عبد السلام
الزيات « السادات : الفعاع والحقيقة » ، الحلقة ٩ ، جريدة الأهالي ،
١٩٨٧/١١/٤ .

(٦٨) روى حسنين هيكل وقائع هذه الاتصالات في كتابات كثيرة له
نختار منها كتاب خريف الغضب (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ط ١٩٨٣٧) ص ١١٨ .

(٦٩) مذكرات عبد السلام الزيات ، الحلقة التاسعة ، مصدر سابق ،
ويذكر هيكل أن وزير الحربية آنذاك محمد فوزي تقدم إلى السادات بمذكرة
عنوانها « رأى القوات المسلحة في مقترحات روجرز » بعد أن استدعاها
السادات للحديث عن نفس الموضوع ، ويرى هيكل أن هذا كان نصرا
شخصيا من فوزي وأن كان الباحث يرى أنه وإن كان ذلك انتصرف بعد
جزءا من صراع السلطة بين مجموعة مايو والسادات ، إلا أنه يدل على تخوف
رجال مايو مما كان يدور من لقاءات بين السادات والمسئولين الأمريكيين في
هذه الفترة ولا يعلمون عنها شيئا وأن ما قدمه فوزي كان بفرض تحذير
السادات من نتائج توجهاه الجديدة الرامية إلى جعل واشنطن تنفرد بحل
الصراع مع إسرائيل ، خاصة وأن مجموعة مايو فوجئت قبل ذلك بمبادرة
السادات في ٤ فبراير ١٩٧١ ولم يكن قد استشار أحدا من قبل بخصوصها .
قارن هيكل ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

(٧٠) محمود رياض ، البحث عن السلام ، والصراع في الشرق
الوسط ، ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
١٩٨١) ص ٣٧٢ .

(٧١) نفس المصدر ، ص ٣٧٢ .

(٧٢) نفس المصدر ، ص ٣٧٣ .

(٧٣) محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .

(٧٤) نفس المصدر ، ص ١٢١ - ١٢٣ .

(٧٥) مذكرات عبد السلام الزيات ، الحلقة ٧ ، الأماي ،
١٩٨٧/١٠/٢١ ، مصدر سابق .

(٧٦) أحمد بهاء الدين ، « حوارات مع السادات » ، الفصل العاشر ،
مجلة المصور ، العدد ٣٢٣٨ ، ٢١ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٢٥ ، ويذكر عادل
حسين أن مجلس الورا أصدر قرارا في ١٠ مايو ١٩٧٤ عن تجارة الاستيراد
بدون تحويل عملة وصرح د. حجازي بهذه المناسبة أن نظام الاستيراد بدون
تحويل عملة « لن يسخر لاستيراد الفستق واللوز ، ولكن لاستيراد السلع
التموينية ومستلزمات الإنتاج » ، أنظر عادل حسين ، الاقتصاد المصري ،
ج ٢ ، ص ١١٣ (هامش ٧٦) .

(٧٧) نفس المصدر .

(٧٨) نفس المصدر ، ص ٢٥ .

(٧٩) نفس المصدر ، ص ٢٥ .

(٨٠) عثمان أحمد عثمان ، صفحات من تجربتي (القاهرة : المكتب
المصري الحديث ، ١٩٨١) ص ٥٩٠ .

(٨١) نفس المصدر ، ص ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٨٢) لطفى الحولى ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

(٨٣) نفس المصدر ، ص ٢٨ .

(٨٤) عثمان أحمد عثمان ، مصدر سابق ، ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٨٥) نفس المصدر ، ص ٤٧٧ .

(٨٦) نفس المصدر ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٨٧) نفس المصدر ، ص ٤٩٤ - ٥٠٦ .

(٨٨) نفس المصدر ، ص ٢٨٣ - ٤٨٤ .

يذكر محمد حسنين هيكل أن الجهاز المركزي للمحاسبات كان يراقب
تصرفات أجهزة الدولة ودقة حساباتها ويبحث بتقاريره الى مجلس الشعب
وكانت هذه التقارير تشكل مادة ثرية لأسئلة النواب المستقلين المحرجة ،
الا أن قرارا صدر بحقه هو الآخر يقضى بمنع تداول تقاريره ، مصدر سابق ،
ص ٤٣٤ .

- (٨٩) نفس المصدر ، ص ٦٠٥ - ٦٢٩ .
- (٩٠) كان موسى دايان أول من كشف عن هذا اللقاء في مذكراته برمنوان « الاختراق » ونقله هنا من : محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .
- (٩١) محمد ابراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامب دافيد (لندن وجدة : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، ١٩٨٢) ص ٨٥ .
- (٩٢) نفس المصدر ، ص ٣١٣ - ٣١٤ .
- (٩٣) نفس المصدر ، ص ٤٤٣ ، ٥٢٨ .
- (٩٤) نفس المصدر ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .
- (٩٥) لمزيد من التفاصيل انظر :
- M. East, S. Saloner, and Charles Hermann (eds.), *Why Nations Act ?* (Beverly Hills, Calif : Sage Publications, 1978), pp. 83-91.
- A. George, *Presidential Decision-Making in Foreign Policy* (Boulder : Westview Press, 1980), pp. 31-43.
- (٩٦) مقابلة مع منصور حسن في مجلة المصور ، ٣ فبراير ١٩٨٢ .
- (٩٧) محمد ابراهيم كامل ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ . ويذكر حمدي الطاهري أحد الدبلوماسيين السابقين ان لجوء السادات الى الاتصال المباشر برؤساء الدول وتجاهله للقنوات الدبلوماسية الطبيعية أو المعتادة والمتمثلة في وزارة الخارجية ، أدى الى اضعاف دور السفارات المصرية في الخارج ، حيث لم يكن السفير يدرى شيئاً عن فحوى هذه الاتصالات التي تخص البلد المعتمد فيه ، حمدي الطاهري ، خمس سنين سياسة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٢) ص ٢١ - ٢٢ .
- (٩٨) محمد ابراهيم كامل ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .
- (٩٩) نفس المصدر ، ص ٥٧٧ .
- (١٠٠) أحمد بهاء الدين ، حوارات مع السادات ، الفصل الرابع عشر مجلة المصور ، العدد ٣٢٤٠ ، ١٤/١١/١٩٨٦ ، ص ٢٥ .
- (١٠١) محمد حسنين هيكل ، خريف الفضيحة ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ .

- (١٠٢) د. عبد المنعم القيسوني ، « القيسوني يتذكر » ، الأخبار ،
١٩٨٧/١/٢٣ ، ص ١٣ .
- (١٠٣) نفس المصدر ، ص ١٣ .
- (١٠٤) د. عبد المنعم القيسوني ، « القيسوني يتذكر » ، الأخبار ،
نفس المصدر ، ص ٣ .
- (١٠٥) نفس المصدر ، ص ٣ .
- (١٠٦) محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- (١٠٧) نفس المصدر ، ص ٢١٠ - ٢١١ ، ويذكر هيكل أيضا أن
« روكفلر » أبلغه ابان لقاء لهما في نيويورك سنة ١٩٧٥ أنه يتصور - أي
« روكفلر » - ان سياسة الانفتاح يمكن ان تقوم على أساس تحالف بين المال
العربي والعمالة المصرية والتكنولوجيا الأمريكية ، الا ان الصيغة الجديدة
- في رأى هيكل - فشلت بالفعل وخاقت « مسخا غريبا جمل الحياة مستحيلة
بالنسبة لغالبية المصريين » ، نفس المصدر ، ص ٢١٦ .

الفصل الخامس

النظام الطبقي والاقتصادى للدولة

اهتمت بعض الدراسات بما أسسته نماذج النمو فى الاطار الرأسمالى وانعكاس هذه النماذج على طبيعة الدولة والنخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية الجديدة التى تتكون فى رحم هذه النماذج ، وقد سبق تناول هذه النماذج من الناحية النظرية فى الفصل الاول من الدراسة ، وسوف يعالج الباحث هنا ابعاد ونتائج تطبيق هذه النماذج النظرية على الدولة وعلاقتها بالبناء الاجتماعى وتأثير المتغيرات الخارجية على طبيعة السطة الحاكمة .

جدير بالذكر أن الفكرة المحورية فى نموذج رأسمالية الدولة كما تم تطبيقه على بلدان العالم الثالث تذهب الى أن هذا النموذج يؤدى الى قيام الدولة بأدوار رئيسية فى تجارب التنمية المختلفة والى نشوء ما يسمى بـ « طبقة جديدة » مسيطرة على جهاز الدولة وعلى موارد البلاد دون أن تكون مالكة لها بمفهوم الملكية الخاصة من النواحي القانونية والادارية على الأقل . ورغم ازدياد تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، إلا ان تجارب التنمية - حسبما يرى أصحاب النموذج - لم تخرج عن دائرة النمو الرأسمالى .

وفى هذا الصدد تنقسم دراسات نموذج رأسمالية الدولة الى نوعين :
الاول يركز على المضمون النظرى والطبقي لرأسمالية الدولة ، بينما يهتم النوع الثانى بالأسس العمالية والتجريبية للنموذج .

١ - الأساس النظرى والطبقى لراسمالية الدولة المصرية :

يركز بعض الباحثين الماركسيين على المضامين النظرية والمطبقة لنموذج راسمالية الدولة عند دراسة التجربة المصرية فى الستينات والسبعينات ، وذلك فى اطار مقارنة مع التجارب التاريخية للنمو الراسمالي فى عدد من البلدان النامية التى سبقت أو تزامنت مع النموذج المصرى . من ذلك دراسة « الن تريمبرجر ، Ellen K. Trimberger التى تنطلق من نموذج راسمالية الدولة الاحتكارية فى اليابان الذى قادته ثورة الميجى فى اليابان منذ عام ١٨٦٨ وتجربة مصطفى كمال اتاتورك فى تركيا منذ عام ١٩٢٤ كمثالين ضروريين لدراسة التجربة الناصرية وتجربة بيرو فى اواخر الستينات وحتى منتصف السبعينات واللذين تمثلان نموذج « الثورة من أعلى » ومفهوم راسمالية الدولة ، وتبدأ بالافتراض القائل انه رغم اقدام البيروقراطية العسكرية ، بعد توليها السلطة فى كلا البلدين ، على تحطيم « طبقة كبار ملاك الاراضى » فقد حاولت خلق « طبقة » من المستثمرين الراسماليين لفتح آفاق التطور الراسمالي وتوفير فرص انطلاقه . غير أن احجام الراسمالية الصناعية والتجارية والمالية عن المشاركة برؤوس اموالها فى برامج التنمية والتصنيع الراسمالي جعل ثورة يوليو على سبيل المثال تقوم بانتهاءيمات الكبيرة عامى ٦١ ، ١٩٦٣ وأن تدفع ساطة الثورة بنفسها التصنيع الراسمالي الى الامام ، ولكن دون تعبئة القوى الشعبية فى الاتجاه السياسى والاقتصادى . وهو الامر الذى قاد الى اخفاق تجربة « الثورة من أعلى » مثلما حدث قبل ذلك فى اليابان وتركيا ، ومن ناحية اخرى فان ازدياد اعتماد التجربة على النظام الراسمالي العالمى قلص من فرص اندفاع التطور الراسمالي الوطنى فى الداخل(١) .

وقد اتجهت البيروقراطية العسكرية فى مصر وبيرو الى تدعيم استقلال سلطتها بالسيطرة على الاقتصاد وتوجيه النمو الراسمالي من خلال خلق قاعدة اقتصادية لطبقة بورجوازية صاعدة فى المدن ، والعمل على زيادة النفوذ للاقتصادى والاجتماعى لأغنياء الفلاحين أو الراسمالية الزراعية التى تنتج

للسوق ، ورغم أن هذه الشرائح لم تشكل تحدياً لسلطة العسكريين إلا أن قوتها الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى الحد من التوجهات الراديكالية للنظام (٢) ، حيث قاومت التحول باتجاه الاشتراكية وطرحت « البورجوازية الريفية » المتنامية نفسها كخليفة قائم لطبقة الرأسمالية الصناعية في حالة نهوضها ، ومن ناحية أخرى أدت بقيمتها وتقاليدهما الثقافية المحافظة إلى تحجيم الأهداف التحدينية للثورة ، وعلى سبيل المثال فقد استندت إليها الحركات السلفية الدينية في معارضتها للنظام وفي السبعينات خاصة (٣) .

ارتبطت الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية لرأسمالية الدولة في مصر وبيرو ، باجراءات سياسية مائة ، فقد استأزم الغاء تسييس المجتمع خلق أجهزة سياسية جديدة تغلب عليها السمة الادماجية ، كما سبقت الإشارة ، ننظم وتتحكم في المشاركة السياسية لفئات وشرائح الشعب ووضع حدود مسبقة على تعبئة هذه القوى بحيث تقتصر التعبئة على الترويج لأهداف النظام ، وهذا ما أدى إلى اخفاق نموذج « الثورة من أعلى » سواء في مصر وبيرو أو في اليابان وتركيا ، في استيعاب القطاعات الأكثر فقرا وتخلفا - وفي حالة مصر لم تكن جماهير الفلاحين مستوعبة أيديولوجيا أو منظمة في المجتمع السياسي الحديث ، بل أن نظاما عبد الناصر و«فلاسكوه Velasco في بيرو (بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥) دعما - بدلا من ذلك - الأبنية الريفية التقليدية . وفي نفس الوقت أخفق النظامان في استيعاب حركة الطبقة الوسطى وعمال الصناعة والزراعة بعد فشل الأبنية السياسية ذات الطابع البيروقراطي والتي حلت محل الأحزاب والجماعات الملقاة (٤) ، وأيضا اتجه النظام في الحالتين نحو « تأميم » الصراعات الطبقيّة - الاجتماعية وتقنين أساليب حلها من خلال انشاء محاكم عمالية وإدارية ، وفوق ذلك كان هناك لجوء منظم للقمع المادي ولسياسة الترهيب . وتتفق « تريمبرجر » مع « كمجيان » فيما رآه من غلبة الممارسات الأبوية على علاقة الدولة بالمواطنين ، وأنه رغم وجود أيديولوجيا تعبوية وراء تنظيمات الثورة الثلاثة (هيئة التحرير ، الاتحاد القومي ، الاتحاد الاشتراكي) ، فقد هدنت جميعا إلى منع

المعارضة خارجها ، وحظر انشاء جماعات أو تنظيمات سياسية مستقلة ، وعدم الرغبة في تسييس الجماهير (٥) ، كذلك فقد التقت مع رأى « حريق » في ان تصنيف القوى والطبقات الاجتماعية داخل الاتحاد الاشتراكي على أساس النشاط المهني أو الوظيفي بدلا من المصنحة الطبقية ، أدى الى اخفاق التجربة وابعاد القوى الشعبية صاحبة المصلحة في التعبير عن المشاركة في السلطة (٦) .

ويصير اخفاق رأسمالية الدولة في مصر الناصرية في دفع التطور الرأسمالي المستقل والتصنيع الرأسمالي وبقاء التجربة في اطار التقسيم الدولى للعمل وقوانين النظام الرأسمالي العالمى حسب هذه النظرة عن الحدود التاريخية التي كان لا يمكن تجاوزها في ظل الطبيعة التوازنية للنظام وعدم حسه اختياراته الأيديولوجية والاقتصادية الاجتماعية ، وينتهى مآل التجربة تاريخيا الى الرأسمالية « التقليدية » النابعة ، فالطبقة الجديدة أو « بورجوازية الدولة » والتي تكونت في احضان رأسمالية الدولة واستفادت كثيرا من عملها في القطاع العام والتعاونيات . نادت في عهد السادات بدعم سياسة الانتاج ونحولت الى « بورجوازية خاصة » نستثمر الأموال التي حصلها من « واقعها المسيطرة في القطاع العام والجهاز الحكومى ابان الستينات ، فى الأعمال والمشروعات الخاصة والمشاركة مع رأس المال الأجنبى (٧) .

ويتفق ط . ث . شاكرا (ميشيل كامل) مع المقولات السابقة ، من أن الدولة الناصرية عبرت عن نظام « رأسمالية الدولة الوطنية » الذى تقوده جماعة حاكمة وقيادات بيروقراطية وفنية تلعب دور البديل المؤقت للرأسمالية الخاصة ، الا أنها تمثل مصالح البورجوازية عموما دون أن تعبر عن المصالح العضوية المباشرة لاي من أجنحتها المختلفة ، وتمارس نوعا من الوصاية على مجموع مصالح الرأسمالية الوطنية وتحكم لصالحها بهدف الحفاظ على علاقات الانتاج الرأسمالي (٨) .

اما محمود حسين فيرى أنه لم تكن توجد امكانيات متاحة أمام رأسمالية

الدولة الناصرية للانتقال الى الاشتراكية ، وانه لا يوجد فارق جوهري بين نظام رأسمالية الدولة ونظام الرأسمالية التقليدية حتى فى ظل الدولة الناصرية ، ويبرر حسين ذلك بما يلي (٩) :

اولا : أن نمو ملكية الدولة وما تمارسه « بورجوازية الدولة » من سيطرة فعلية على أدوات الانتاج هى ظاهرة عالمية لا ينبغى الخلط بينها وبين الاشتراكية .

ثانيا : ان نقل حقوق الملكية رسميا وقانونيا لا يعنى فى ذاته تغييرا فى علاقات الانتاج ، اذ أن وسائل الانتاج المؤممة قد تخدم اما زيادة الاستغلال للطبقة العاملة أو تؤدى الى تحريرها تبعا للسمات الطبقيّة للدولة ، وفى حالة مصر فان وسائل الانتاج المؤممة عمدت من خلال سيطرة (البورجوازية البيروقراطية) الى « قهر » الطبقة العاملة .

ثالثا : واخيرا فانه بالنسبة للطبقة العاملة لا يوجد فارق هام بين الاستغلال على يد الرأسمالية التقليدية أو ذلك الذى تمارسه رأسمالية الدولة .

ويتفق « فؤاد عجمى » مع حسين فى ان الدولة الناصرية تكشف عن معضلات نموذج رأسمالية الدولة الذى ظهر فى بلدان العالم الثالث عقب الاستقلال ، فقد بدت رأسمالية الدولة منتصرة فى الستينات وأدت وظائف مترابطة : « الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى » ، استقلال نسبي أكبر للدولة ، توسع العمالة وسياسات التشغيل ٠٠٠ الخ ، وتوافرت عوامل غير اقتصادية ساعدت على نجاحها « الظاهري » ومنها : بروز مبدأ القومية والحماس الوطنى للتطاع الى آفاق التقدم . غير أن رأسمالية الدولة عانت أخيرا من مصاعب رئيسية : ففى الداخل واجهت ظاهرة « الطبقة الجديدة » ، وفى الخارج دخلت فى أشكال جديدة من « التبعية » ، وهو ما أدى الى التحول الى الرأسمالية التابعة (١٠) .

وطبقا لهذه الرؤية فان النظام الناصري لم يشأ في أوج ازدهاره في منتصف الستينات أن يتقدم بخطى أكثر عمقا نحو اليسار وما يستلزمه ذلك من ضرب مصالح « الطبقة الجديدة » واطلاق المبادرات المستقلة الشعبية للعمال والفلاحين ، ويفسر ذلك بوجود « حدود موضوعية » للمنظام و« الطبيعة الطبقية » له والنس اعطت له ملامح « البونابرتية » حيث توفرت لديه الحرية فعلا للاختيار بين حلفائه من الشرائح والقوى الاجتماعية ، وكذلك قدرة الدولة الناصرية على انتهاج عدد من الخطوات في نفس الوقت (١١) ، على ان هزيمة سنة ١٩٦٧ حدثت من قدرة الدولة ومن استقلالها ازاء القوى والشرائح الاجتماعية المختلفة مما اتاح لعناصر « بورجوازية الدولة » أن تستحوذ على سلطة الدولة التي قدمت من جانبها تنازلات اجتماعية تمثلت في بعض اوجهها في تقلص بناء المساكن الشعبية من ٣١٣٠٠ وحدة سكنية عام ١٩٦٣ الى ٢٠٥٠٠ وحدة عام ١٩٦٦/٦٥ ، الى أقل من ٣٥٠٠ وحدة في عام ١٩٦٨ (١٢) .

ومن بين التنازلات أيضا إلغاء الحراسات التي فرضتها لجنة تصفية الاقطاع ، عقب الهزيمة بشهر واحد فقط ، على ٨٨ فردا ممن فرضت عليهم من مجموع ٣٣٤ حالة توالت تصفيتها حتى بقيت ٢٥ حالة فقط عندما تولى السادات الحكم (١٣) . ويستند (عجمي) الى ما ورد في مذكرات سيد مرعي من أن السنوات الثلاث اللاحقة للهزيمة شهدت تراجع الدولة الناصرية بين مهتمين : « استمرار الثورة » و « ازالة آثار العدوان » ، وقد فضلت الدولة الناصرية الشعار الثاني الذي عنى التركيز على المسألة الوطنية ، ومن ناحية أخرى تنازع الدولة الناصرية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية اختياران أساسيان : استمرار الثورة وما يعنيه من تعميق التحولات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية ، والاتجاه نحو « الدولة العصرية » كما ورد في بيان ٣٠ مارس وما يشير اليه من التركيز على « الادارة العملية » و« ترشيد » القطاع العام ، وفي حين كان أنصار الشعار الأول قادرين على احراز بعض الانتصارات الا أن المواجهة حسمت لصالح أنصار الشعار الثاني على حد قول مرعي (١٤) .

ويتفق غالى شكرى أيضا مع « الاتجاه الطبقي » فى تحليل رأسمالية الدولة الناصرية وقد سماها « رأسمالية الدولة الوطنية » ، وانطلاقا من تحليل تناقضاتها الطبقيه - الاقتصادية ، فلا يمكن اعتبارها من قبيل « التحول الاشتراكى » ، ويدلل على ذلك بقوله أن « الميثاق الوطنى فى جوهره دستور رأسمالية الدولة الوطنية ، كما كان الاتحاد الاشتراكى تنظيمها السيامى » (١٥) .

ومن ناحية أخرى فان الحطة الخمسية لم تكن خطة جذرية للتنمية الشاملة ، « لم تكن قط خطة التحول الاجتماعى الى الاشتراكية ، بل كانت منذ البداية خطة رأسمالية ، ولكنها « رأسمالية الدولة الوطنية » (١٦) .

ومن الواضح أن الكتاب الماركسيين القائلين برأسمالية الدولة الناصرية. لم يحسموا « الطبيعة الطبقيه » للدولة الناصرية وللجماعة التى تحتل قمتها ، ويعود ذلك فى أحد الأسباب الى عدم اهتمامهم بتقديم خريطة اجتماعية مفصلة للبناء الطبقي فى المجتمع المصرى عامة ، ولبنية السلطة الناصرية ، ومن ثم تشخيص هوية الشريحة الاجتماعية التى نمت وتساعد نفوذها فى الستينات ، وهذا ما أدى الى تضارب واضح ، مثال ذلك ما ذهب اليه محمود عبد الفضيل من التأكيد على أن الشريحة الوسطى من « البرجوازية » هى التى شكلت بالفعل المصدر الرئيسى لسلطة عبد الناصر ، وليس « البرجوازية الصغيرة » اذ أن الشريحة الوسطى من البرجوازية هى التى شكلت قلب النخبة الحاكمة .

ويميز بينها وبين ما يسميه « المورد الاحتياطى » الذى أمد الجماعة الحاكمة وغيرها بالعناصر التكنوقراطية والبيروقراطية (١٧) .

هناك طائفة أخرى من الكتاب الماركسيين رأوا أن الدولة الناصرية تعبر عن « الثورة الوطنية الديمقراطية » ، ويلاحظ أن مضمون المفهوم من الناصرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يختلف عن الفكرة الأساسية

فى مفهوم رأسمالية الدولة والذى يقوم على التحليل الطبقي ، فحسب مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية منلت ثورة يوليو الحلقة الثالثة من هذه الثورة . ثورة عرابى (الحلقة الأولى) ، وثورة ١٩١٩ (الحلقة الثانية) ، ومن حيث الأصول الطبقيية يذهب أصحاب المفهوم الى أن ثورة يوليو قادتها « البرجوازية الوسطى والصغيرة » ولم تشارك « الطبقة العاملة » وأحزابها الاشتراكية العلمية فى تحقيقها ، واستمر حرمانها من الاشتراك فى السلطة الناصرية حتى بعد التأميمات الكبرى ، وظلت علاقات الانتاج وأسس الملكية ونمط النمو فى الاطار الرأسمالى « الوطنى » (١٨) .

ويتفق أصحاب المفهوم مع مقولات رأسمالية الدولة فى وجود حدود تاريخية للدولة الناصرية انتهت بها الى حد ما حدث فى سنوات السبعينات وحتى الآن ، فقد عجزت عن تصفية الهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية الرجعية السابقة عليها تصفية جذرية ، وحاربت الفكر الاشتراكى العلمى وقوى اليسار ، بجانب أنها ظلت أسيرة لعبة التوازن التوفيقية (١٩) .

غير أن عددا آخر من الكتاب الماركسيين وغير الماركسين يختلفون مع مفهوم رأسمالية الدولة والثورة الوطنية الديمقراطية بخصوص الحدود التاريخية المناصرية ومسار آفاقها المستقبلية ، وان اتفقوا مع المضمون الاجتماعى - الطبقي والاقتصادى ، فقد رأى هؤلاء امكانية محتملة لانتقال التجربة الناصرية الى الاشتراكية ، ومعنى ذلك أنهم لا يرون ما حدث فى الستينات تجمييدا لمحول اشتراكى ، وانما يضعون شروطا ان تحققت حدث هذا التحول .

فقد انتشر الحديث فى بعض الكتابات السوفيتية وداخل أوساط الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى الكنة الاشتراكية حول « الطريق غير الرأسمالى » النمو وحول امكانية التحول الى الاشتراكية دون قيادة شيوعية لتجربة انمنية ، فى حالة اعتماد الزعماء الوطنيين لحركات التحرر على « النظام العالمى للاشتراكية » (٢٠) .

ويعبر ابراهيم سعد الدين عن ذلك النوع من « التنمية اللارأسمالية » ،
الذى أخذت به الدولة الناصرية والذي قام على أساس حركة التأمينات
الواسعة التى قادت الى انشاء القطاع العام ، وتصفية الرأسمالية الكبيرة ،
فضلا عن حرمان « الرأسمالية الخاصة » من مزاولة نشاطها فى أكثر من
قطاع من القطاعات القيادية فى الاقتصاد ، غير أن قضية السلطة لم تكن
محسومة لصالح تحالف القوى صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكي (٢١) .

ويطرح أنور عبد الملك رؤية مماثلة ، فمن رايه أن بناء رأسمالية
الدولة فى مصر كان حلا لازمة تطور رأسمالى معوق بشدة ، وهى تتشابه فى
ذلك مع ثورة الميجى فى اليابان ، ولكن فى حين انتهت الأخيرة الى تسليم
الجزء الأساسى من النشاط الانتاجى لرأس المال الخاص ، فإن حالة مصر
كانت واعدة بمصير مختلف . فقد كانت تجربة رأسمالية الدولة الناصرية
كعملية بناء موجهة للتطور القومى تشكل مرتكزا للانطلاق نحو الاشتراكية ،
رغم الأعباء المتزايدة لمديرى وموظفى رأسمالية الدولة (٢٢) .

على أن اسماعيل صبرى عبد الله يؤكد أن الدولة الناصرية كانت
فى مرحلة انتقال الى الاشتراكية طالما أن السلطة كانت قد انتقلت الى
تحالف قوى الشعب العامل (٢٣) .

ويتفق معه عمرو محيى الدين من حيث أن التحولات الاقتصادية التى
أحدثتها ثورة يوليو أدت الى إعادة توزيع الثروة على الطبقات الدنيا بهدف
حماية وتوسيع حقوقها ، وأتاحت لها امكانيات الحراك الاجتماعى لأعلى من
خلال فرص تحسين الدخل والتعليم والعمل ، كمؤشرات للوضع الطبقي ،
بجانب المكاسب السياسية للعمال والفلاحين ، وذلك يعنى تحولا الى
الاشتراكية أو ما أطلق عليه « اشتراكية الدولة » (٢٤) .

٢ - الأساس العمل لرأسمالية الدولة المصرية :

ظهرت دراسات أخرى ركزت على رأسمالية الدولة في مصر من خلال الاهتمام بالنواحي العملية والتجريبية أكثر من النظرية والتطبيقية للمفهوم ، ومن ذلك وصف « كوبر » للنظام الناصري بأنه يعبر عن أربعة ملامح أساسية هي (٢٥) : أنه نظام « شعبي » ويعبر عن نمط رأسمالية الدولة. وعن تكريس قيادة الدولة للنمو الاقتصادي وهيمنتها على حركة التطور الاجتماعي « الدولة » « Estatism » ، وأخيرا فإنه تبني استراتيجية « تنموية قومية » .

ففي مجال الاستهلاك والاستثمار على سبيل المثال أدت الدولة دورا كبيرا حتى أصبحت ليس « الرأسمالي الأكبر » فقط ، وإنما صاحب المصدر الأول لرأس المال . ذلك أن حرص الدولة الناصرية على احتواء مطالب ومصالح متناقضة - بجانب ضعف التنظيم السياسي الذي أنشأته - أدى إلى عدم قيام النظام ببناء قاعدة لقوة سياسية مستقلة تستطيع التغلب على انعكاسات اعتماده فقط على السياسة الاقتصادية الاستهلاكية التوزيعية. كإداة تعوض ضعف التنظيم السياسي ، حتى هذه السياسة أخفقت في تحقيق أهداف التنمية بفعل نواقص التجربة الداخلية والضغط الغربية والأمريكية خاصة مما أوصلها إلى أزمة خانقة بعد ١٩٦٥ توجت بهزيمة ١٩٦٧ ، كما حرصت الدولة الناصرية على احتواء واستيعاب الشرائح الصغيرة من الطبقة الوسطى والعليا من الطبقة العاملة بجانب أشباه البروليتاريا من خلال اشباع احتياجاتها الاستهلاكية ، وهكذا تميز البناء الناصري بثلاثة معالم أساسية منذ بداية الستينات وحتى حرب يونيو ١٩٦٧ (٢٦) :

أولا : دخل الاقتصاد المصري في أزمة حادة عام ١٩٦٥/٦٤ ، حيث واجه فجوة بين المدخرات والاستثمارات وفجوة النقد الأجنبي التي هددت التنمية بالتوقف ، وهذا أوصله إلى حالة الركود .

ثانيا : أنجزت الثورة المصرية مكاسب اقتصادية واجتماعية شعبية. استفادت منها الجماهير مقارنة بتجارب دول أخرى نامية .

ثالثا : اظهرت الثورة انحيازها اجتماعيا واضحا لصالح صغار الفلاحين
ومتوسطى الملاك فى الريف وحولت الفائض الزراعى الى الدولة ، وفى
الصناعة حققت مكاسب لبعض العمال ، وكان هناك توسع ملحوظ فى
المستويات العليا والدنيا من البيروقراطية .

وهكذا وضعت هزيمة ١٩٦٧ النظام الناصرى امام احد خيارين
١- توجيهين : التوجه الشعبى او التوجه التنموى ، وانتصر اصحاب التوجه
٢- التنموى الفنى من الشريحة الوسطى الجديدة والتكنوقراط ممن امنت
ممتلكاتهم وفى هذا الاطار جاء التحول الذى قاده السادات (٢٧) .

اما « ووتربرى » ، فانه ينطلق من فشل سياسة احلال الواردات
فى الستينات وما ادى اليه من تنمية تابعة فى السبعينات ، ويركز على اثر
المتغيرات الخارجية على الدولة فى عهدى عبد الناصر والسادات ، وعلى حد قوله
فقد نشأ فى الستينات « تحالف ثلاثى » مكون من ثلاثة فاعلين اساسيين :
« البرجوازية البيروقراطية » ، كنخبة استراتيجية ، والمسكرين ،
والسوفييت ، وطوال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٧٢ سادت استراتيجية احلال
الواردات وكان هناك اعتماد كبير على الاتحاد السوفيتى فى تصدير القطن
والمنتجات الأخرى ، مقابل قروض السلاح وبناء المصانع ، بينما ظلت مصر
الناصرية تعتمد على الدول الرأسمالية فى الحصول على التكنولوجيا المتطورة
والسائح المصنعة ، ومن هنا عانت من « ازدواج التبعية » : « تبعية »
للسوفييت فى المساعدات الفنية لمشروعات الجديدة وفى خدمة الديون ،
و« تبعية » للأسواق الرأسمالية العالمية فى تمويل العجز التجارى الناجم
عن نقص حصيللة النقد الأجنبى منذ أواخر الستينات (٢٨) .

ومن هنا فان التحول الى الانفتاح الاقتصادى والتنمية التابعة للسوق
الرأسمالية العالمية لم يكن ناتجا عن ضغوط خارجية عربية كما يرى
« ووتربرى » ، ولا كان بسبب ضغوط جماعات المصالح من الرأسمالية
المحلية ، وانما يعتبر الاثنان بمثابة عوامل مسهلة أو مساعدة ، وان الجذور

الحقيقية للتحويل كانت كامنة فى قلب سياسة احلال الواردات وطبيعة التنمية الناصرية على حد قوله ، وتبدل التحالف الثلاثى للدولة الناصرية بتحالف ثلاثى آخر فى عهد السادات : الولايات المتحدة والشركات متعددة الجنسية كشركاء خارجيين ، ورأسمالية الانفتاح ، وكبار المسئولين من التكنوقراط والبيروقراطيين (٢٩) .

وحول « الطبقة » أو « التشكيلية الطبقيّة » التى سيطرت على السلطة السياسية يرى عبد الباسط عبد المعطى ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ مثلت الظرف التاريخى الذى أتاح للمجنّاح التجارى المالى من « البورجوازية المصرية » حسم الصراع حول السلطة السياسية نهائيا لصالحها ، الامر الذى فتح الباب واسعا لتأثير العوامل الخارجية والتبعية السياسية والاقتصادية ، كى تعيد صياغة ملامح « البنية الطبقيّة » للمجتمع (٣٠) . ويعتبر عادل غنيم أن فشل « رأسمالية الدولة الناصرية » أدى بجانب الضغوط الداخلية والعربية والدولية الى تراجع الوظيفة الاقتصادية للدولة فى عهد السادات. لتتحول من مؤسسة اجتماعية منتجة الى أكبر مؤسسة استهلاكية فى المجتمع بفعل التوسع الهائل فى الاستهلاك العام المدنى والعسكرى ، وأضحت دولة الانفتاح وسيطا ماليا بين رأس المال المحلى ورأس المال الدولى (٣١) . وما يدل على تحول الدولة المصرية فى السبعينات وما بعدها الى المستهلك الأكبر أن نسب الانفاق العام الى الناتج المحلى الاجمالى ارتفعت من ٤٨٫٧٪ عام ١٩٧٦ الى ٦٢٫٩٪ عام ١٩٨٢/٨١ (بالأسعار الجارية) ، ويدل ذلك على ازدياد موارد الدولة واستخدامها فى مجال إعادة توزيع الدخل القومى لصالح طبقات معينة . كذلك زاد مجموع الاستهلاك العام من حوالى ٣٫٢ مليارات جنيه الى نحو ٩٥ مليارات عام ١٩٨١ ، أى أنه ارتفع فى أربع سنوات فقط بنسبة ٨٤٪ تقريبا (٣٢) . وتمود هذه الزيادة الضخمة الى التوسع الكبير فى أجهزة الدولة وبصفة خاصة أجهزة الأمن (الأمن المركزى ومباحث أمن الدولة) والقضاء (انشاء محاكم دائمة لأمن الدولة ومحاكم القيم وتوسع اختصاصات المدعى « الاشتراكى ») ، وفى القوات المسلحة وأجهزة الاعلام .

٣ - أداء الدولة الاقتصادية الاجتماعى : مؤشرات عامة

سوف يركز الباحث هنا على بعض المؤشرات الاحصائية الكمية الدالة على دور الدولة الاقتصادية والاجتماعى والتي تعبر عن طبيعة التوجهات الأيديولوجية والسياسية للنخبة الحاكمة والقوى المسيطرة على جهاز الدولة فى مصر من رسمية وغير رسمية خلال الفترة موضع البحث . فقد أدى اختلاف التوجهات الأيديولوجية والسياسية فى عهد الناصر عن تلك التى سادت فى عهد السادات وبصفة خاصة منذ ترؤيد سلطته بعد ١٥ مايو ١٩٧١ وبعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، الى تأثر أدوار ووظائف الدولة فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية بالتوجهات سالفة الذكر وبالتغيير والتحول الذى طرأ عليها فى المراحل المختلفة سواء فى الخمسينات والستينات من جهة أو السبعينات ومشارف الثمانينات من جهة أخرى .

وقد تأثرت سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى ما سبق ، أى التحولات والتغيرات فى الجوانب الداخلية ، بما طرأ من تغير وبدل فى السياسة الخارجية لمصر وتحالفاتها الدولية .

ومن هنا سوف يقتصر الباحث على بعض من أهم المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادية والاجتماعى ، وفى المجال الاجتماعى هناك مؤشرات معدل النمو فى الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى وتوزيع الدخل على الشرائح المختلفة من السكان ، ونسب الزيادة فى الدخول النقدية والحقيقية ، أما المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادية فمن أهمها معدل السيطرة على التراكم الرأسمالى ، وحجم الانفاق الاستثمارى العام ودور التمويل الأجنبى بمقارنة بحجم المدخرات القومية ، وما تمثله الديون من دلالة بالنسبة للتبعية والاعتماد على الخارج .

أولا - المؤشرات الدالة على دور الدولة الاجتماعى :

يتبر دور الدولة فى مجال توزيع الدخل القومى على الفئات والشرائح

الاجتماعية المختلفة قضية العدالة الاجتماعية ومدى تحقيق الدولة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ للأهداف والغايات الأساسية المتعلقة بهذه القضية ، وسوف نقتصر هنا على تحليل الدلالات الاجتماعية ، من حيث الآثار التوزيعية لسياسات الدخول واعادة توزيع الثروة القومية من خلال الآليات التي اقدمت عليها الدولة خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٨١ ، لأرقام واحصاءات توزيع الدخل القومي من جانب ، وان كان التركيز على الفترة محل الدراسة لا يمنع من ايراد احصاءات توزيع الدخل فى الخمسينات كأساس للمقارنة من جانب آخر .

ويمكن الربط هنا بين معدلات ازدياد الدخل القومى ونسب زيادة متوسط الدخل الفردى بين سنوات الخمسينات والستينات والسبعينات ، فقد ازداد الدخل القومى للبلاد بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٠ بنسبة ٢٩٪ لفترة ككل أى بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٦٪ تقريبا ويرجع ذلك بالاساس الى سياسات الثورة فى تمصير المصالح الأجنبية ونقل ملكيتها الى المؤسسة الاقتصادية التى شكلت نواة القطاع العام ، وكذلك الاخذ لأول مرة بمبدأ التخطيط وادخال الحطة الصناعية للسنوات الثلاث (١٩٥٧ - ١٩٦٠) . وبالنسبة لتوزيع هذا الدخل على الأفراد طوال السنوات الخمس (١٩٥٥ - ١٩٦٠) نلاحظ أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد تحسن تحسنا طفيفا الا أنها سجلت نموا ملحوظا رغم ازدياد النمو السكانى الذى بلغ أكثر من ٣٪ سنويا ، فقد ارتفع متوسط الدخل السنوى للأفراد بنسبة ١٥٪ فى السنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٠ أى بنسبة نمو تقدر بـ ٣٪ سنويا(٣٣) .

أما اذا أردنا التفصيل فى هذه الاحصاءات فيمكن القاء الضوء على تقديرات توزيع الدخل الفردى فى مصر حسب الشرائح الداخلية ، ويمكن الاستعانة هنا بالأرقام التى أوردتها بعنة التجارة البريطانية التى زارت مصر فى عام ١٩٥٥ رغم الطابع التقريبي الذى غلب عليها بشأن توزيع الدخل الفردى فى مصر طبقا لجموعات الدخل المختلفة ، ويوضح الجدول التالى هذه التقديرات .

جدول رقم (٢) تقديرات توزيع الدخل الفردي في مصر حسب الشرائح الدخلية (عام ١٩٥٥)

النصيب النسبي لكل فئة في توزيع الدخل القومي	العدد النسبي لاصحاب الدخل في كل فئة	الشريحة الدخلية (فئة الدخل السنوي بالجنيه المصري)
٪١١	٪١	أكثر من ١٥٠٠ جنيه
٪١٩	٪٣	من ٦٠٠ الي أقل من ١٥٠٠ جنيه
٪٣٦	٪١٦	من ٢٤٠ الي أقل من ٦٠٠ جنيه
٪١٦	٪٢٠	من ٩٦ الي أقل من ٢٤٠ جنيه
٪١٨	٪٦٠	من ٤٨ الي أقل من ٩٦ جنيه

المصدر :

U.K. Board of Trade, Report of U.K. Trade Mission to Egypt, the Sudan and Ethiopia (London : 1955), p. 51.

وعلى الرغم من الطابع التقريبي وغير الدقيق لهذه التقديرات ، إلا أنها تظهر مدى التفاوت الشديد بين فئات الدخل السنوي للأفراد وبالتالي ، عدم العدالة ، في توزيع الدخل القومي ، فرغم ضآلة حجم قبة فئات الدخل السنوي في مصر (١٪ من مجموع الفئات فقط) إلا أنها استحوذت على ١١٪ من توزيع الدخل القومي ، فإذا جمعنا هذه الفئة التالية لها لوجدنا أن ٤٪ فقط من مجموع فئات الدخل التي تستأثر بـ ٣٠٪ من إجمالي توزيع الدخل القومي ، على حين أن الغالبية الكبرى من هذه الفئات (٦٠٪) كانت تحصل على أقل من ربع الدخل القومي (١٨٪) وهذا يوضح التفاوت الشديد بين قبة هرم فئات الدخل القومي وقاعدة الهرم .

ورغم الزيادة السنوية في متوسط الدخل السنوي للأفراد في السنوات الخمس التالية (١٩٥٥ - ١٩٦٠) والتي سبقت الإشارة إليها ،

فإن هذه النسبة لا تعنى تقارب الفوارق بين قمة هرم توزيع الدخل حسب
البيانات وقاعدته (٣٤).

غير أن صورة توزيع الدخل قد تغيرت تغيراً كبيراً بدءاً من عام ١٩٦١
الذى شهد التأميمات الكبرى ومجموعة السياسات والقرارات والاجراءات
التي هدفت الى احداث تغيير جذري فى ملامح الصورة الكلية لتوزيع الثروات
والدخل فى المجتمع المصرى ، ومن أهم القوانين والاجراءات التي كانت لها
آثار توزيعية هامة فى مجال نمط توزيع الثروات والدخول ما يلى (٣٥) :

١ - قانون رقم (١١١) لسنة ١٩٦١ الخاص بتوزيع أرباح الشركات
التي توزع على المساهمين والموظفين والعمال ، ويقضى بتخصيص نسبة ٧٥٪
لمساهمين ، ٢٥٪ للعمال والموظفين .

٢ - قانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦١ والذى يقضى بسريان التوزيع
السابق للأرباح على الشركات المساهمة والتوجيه والضمان ومحدودة
المسؤولية بالنسب سالفة الذكر فى القانون (١١١) .

٣ - قوانين الإصلاح الزراعى فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٩ بتخفيض الحد
الأعلى للملكية الزراعية الى مائة فدان ثم خمسين فدانا .

٤ - قرار بقانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦١ المتعلق بوضع حد أعلى
للمرتبات بحيث لا يجوز أن يزيد عن خمسة آلاف جنيه سنوياً .

٥ - قانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الضريبة التصاعدية
على الأيراد العام ويهدف الى رفع سعر الضريبة فى الشرائح العليا بحيث
يصل الى ٩٠٪ من الأيراد الكلى الصافى على كل ايراد يزيد عن عشرة آلاف
جنيه .

٦ - قانون رقم (١٧٧) لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم (١٤٩) شركة
تشمل جميع المصارف وشركات التأمين .

٧ - قانون رقم (١٨٨) لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ملكية الأفراد

فى (١٥٩) شركة ، بحيث لا يجوز لآى شخص طبيعى ، او معنوى ، ان يملك فى تاريخ صدور هذا القانون من اسهم الشركات المذكورة فى الجدول المرفق بالقانون ، ما تزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف جنيه ، وتؤول ملكية الاسهم الزائدة الى الدولة .

٨ - قانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٦١ الخاص باعفاء المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعى من نصف الأقساط والفوائد المستحقة عليهم .

٩٩ - قانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦١ الخاص بفرض ضريبة تصاعدية على العقارات المبنية وتصل هذه الضريبة الى ٤٠٪ من القيمة الاجارية السنوية ، بالنسبة الى المساكن التى تزيد فيها قيمة الايجار الشهرى للحجرة السكنية عن ثلاثة جنيهات بالقانون .

١٠ - قانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ساعات العمل ، بحيث لا يزيد عن (٤٢) ساعة فى الاسبوع .

١١ - قانون تخفيض ايجارات المساكن ، وذلك بالاعفاء من اداء الضريبة العقارية والضريبة الاضافية الاخرى المتعلقة بها ، اذا كان متوسط الايجار الشهرى للحجرة السكنية ، لا يزيد عن ثلاثة جنيهات .

هذا فضلا عن صدور عدد من قرارات فرض الحراسة على منشآت تجارية وصناعية مملوكة للأفراد وعقارات بنية وأراضى زراعية واموال سائلة وسمهم وسندات ، لم تشملها قوانين التأميم السابق .

أدت السياسات والقوانين والاجراءات سالفة الذكر الى تحولات هامة فى خريطة توزيع الدخل القومى وفى تحسن نصيب الفرد السنوى من الدخل وتفاصيل النصيب النسبى لشرائح الدخل العليا من الدخل القومى لصالح ازدياد النصيب النسبى لشرائح الدخل المتوسطة والدنيا ، فمن ناحية نجد أن معدل الزيادة الحقيقية فى دخل الفرد ارتفع من ٢٪ سنويا بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٠ الى ٣٦٪ خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى رغم

زيادة السكان (٣٦) . ومع أن هدف مضاعفة الدخل القومي مرة كل عشر سنوات لم يتحقق بسبب تعثر خطط التنمية بعد عام ١٩٦٥ ونتيجة الأزمات الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها ، إلا أن الزيادة في دخل الفرد ولو بنسبة قليلة يعد حدثا جديدا في التاريخ الاقتصادي الحديث ، مصر : إذ قدرت لجنة التخطيط القومي أن نسبة زيادة الدخل القومي (أسعار عام ١٩٥٤) أى باستبعاد أثر تغير النقود ، لم تتجاوز ١٥٪ خلال الفترة ١٩١٣ - ١٩٥٧ وهي نسبة تعادل نسبة نمو السكان ، ومن ثم لم يتغير دخل الفرد تغيرا يذكر (فيما عدا فترات ارتفاع ثمن القطن في أعقاب الحرب العالمية الأولى والحرب الكورية) ، (٣٧) .

وقد شهدت سنوات الستينات زيادة حقيقية في الأجور ، فبين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٥ ، ارتفعت الأجور النقدية بنسبة ٣٨٪ في المتوسط (٥٪ سنويا) ، والأجور الحقيقية بمعدل ١٩٪ (٣٪ سنويا) ، بينما اقتضت زيادة الانتاجية على ١٢٪ . وزادت معدلات الأجور في بعض القطاعات ، ففي قطاع الزراعة زادت الأجور النقدية بنسبة ٤٧٪ في المتوسط (٧٫٨٪ سنويا) والأجور الحقيقية ٣٣٪ في نفس الفترة ، (أى بنسبة زيادة ٥٥٪ سنويا) (٣٨) .

ويلاحظ أن احصاءات توزيع الدخل في مصر في سنوات الستينات ما تزال تتميز بالطابع التقريبي شأنها في ذلك شأن احصاءات الخمسينات ، فرغم الزيادة في الأجور النقدية والحقيقية إلا أن نمط توزيع الدخل والثروات شهد بعض التفاوت ، فبالنسبة لسكان الحضر كان نصيب خمس السكان (٢٠٪) حوالى ٥٪ فقط من دخل الحضر ، بينما بلغ نصيب ٢٪ من الشريحة العليا حوالى ٢٢٪ من الدخل الحضري في عام ١٩٦٠ ، ومن هنا يرى البعض أن توزيع الدخل على المستوى القومي تميز بأن ٤٠٪ من السكان الأعلى دخلا حصلوا على حوالى ٧٥٪ من الناتج القومي الاجمالي . فى حين بلغ نصيب الـ ٦٠٪ من السكان الأقل دخلا ٢٥٪ من الناتج القومي.

الاجمالي وهذا يعنى نمو دخل السكان الأعلى دخلا (٤٠٪) لم يتأثر بما حدث لدخول النسبة الباقية من السكان (٦٠٪) (٣٩) .

وتقترب احصائية اخرى من الصورة الأخيرة ، فقد ازداد نصيب الـ ٦٠٪ من السكان الأقل دخلا من ١٨٪ من اجمالى الدخل القومى فى بداية الخمسينات الى ٢٩٫٨٪ عام ١٩٧٢ ، بينما انخفض نصيب الـ ٣٠٪ من ذوى الدخل المتوسطة انخفاضا طفيفا من ٣٨٫٥٪ الى ٣٧٪ خلال نفس الفترة على حين تراجع نصيب الشريحة العليا من السكان والتي تشكل ١٠٪ من الـ ٤٣٫٧٪ من الدخل القومى الاجمالى فى بداية الخمسينات الى ٢٣٫٢٪ عام ١٩٧٢ (٤٠) .

ورغم ارتفاع معدلات النمو السكانى التى تبتلع أية زيادة فى الناتج القومى ، فقد سبق ذكر أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد سجل زيادة حقيقية خلال سنوات الخطة بحوالى ٢٠٫٢٪ (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ، أى بنسبة ٤٪ سنويا فى المتوسط (٤١) .

بيد أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد شهد نموا سالباً فى الأعوام التى تلت الخطة وخاصة فى أعوام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ (٨٠٪ ، ٤٦٫٠٪ ، ١٥٪ ، ٤٦٪) على التوالى ، فى حين شهد ارتفاعا طفيفا بنسبة ٢٩٪ فى عام ١٩٧١ و ١٦٪ فى عام ١٩٧٣ و ٨٪ فى عام ١٩٧٣ (٤٢) .

وإضلا عما قامت به الدولة من تدخل للتأثير فى التوزيع الأولى للدخل القومى من خلال إعادة توزيع الثروات وتجديد الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى للأرباح والمرتبات والمكافآت فإنها أقدمت أيضا على إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل من خلال الأدوات المالية المختلفة ، منال ذلك دور النفقات العمامة (فضلا عن الضرائب) فى إعادة توزيع الدخل .

وتنقسم التحويلات التي تقوم بها النفقات العامة الى « تحويلات مباشرة » وهي تلك التي تهدف الى تحويل جزء من القوة الشرائية عن طريق اعطاء المستفيد دخلا نقديا ، والى « تحويلات غير مباشرة » ، وهي تلك التي يحصل المستفيد منها على سلعة أو خدمة مجانية أو بـ « أثمان معانة » بما يقل عن نفقة عوامل الانتاج . وتسمى الأخيرة بالاعانات السلعية أو الدعم العيني وتهدف الى تحقيق أمرين (٤٣) :

(أ) تخفيف العبء عن الفئات محدودة الدخل .

(ب) عدم ارتفاع أسعار بقية السلع في المجتمع ، بالنظر الى أن مجموع السلع الرئيسية يمثل مؤشرا هاما تقاس عليه بقية الأسعار ، ومن ثم يجرى التأثير في المستوى العام للأسعار .

وبالإضافة الى ما سبق ، أقدمت الدولة في الخمسينات والستينات على التدخل لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين لحماية حقوق المستأجر ضد تعسف المالك ، وبما يهدف الى تخفيض ايجارات المساكن لتخفيف أعباء المعيشة على الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل على نحو ما سلف ذكره . هذا فضلا عن دور القطاع العام في مجال انشاء الوحدات السكنية الجديدة ولا سيما في مجال الاسكان الاقتصادي والاسكان الشعبي للأسر محدودة الدخل وزادت نسبة الاسكان الاقتصادي بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بنحو ١٠٧٪ ، على حين انخفضت الوحدات السكنية من نوع الاسكان فوق المتوسط بنسبة ٤٣٩٪ (٤٤) .

وقد أدت سياسات الدولة في مجال اقرار الحقوق والمزايا العينية المقررة للعاملين منذ عام ١٩٦١ الى رفع مستوى الدخل الحقيقي للعاملين (ويقصد بالمزايا العينية الاجازات مدفوعة الأجر ، التأمين ضد الحوادث ، صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية والتي ارتفعت من ١٠٨٪ في عام ١٩٥٩ الى ١٣٥٪ عام ١٩٦١ مقابل حصة العامل التي أصبحت ٧٪ من الأجر المدفوع ، ثم رفعت هذه الحصص مرة أخرى في مارس ١٩٦٤

لتصير حصة صاحب العمل ٢٣٪ مقابل ١٠٪ للعامل . وتظهر أهمية المزايا العينية بالنسبة للأجور والمرتبات اذا حسبنا النسبة المئوية لها من اجمالي الاجور والمرتبات ، فقد بلغت هذه النسبة في فروع النشاط الاقتصادي الستة (الصناعات التموليلية ، التشييد والبناء ، التجارة والمطاعم والفنادق ، النقل والتخزين والمواصلات ، التمويل والتأمين والعقارات ، خدمات المجتمع المسامة والخدمات الاجتماعية والشخصية) حوالى ٢٢٪ من اجمالي الاجور والمرتبات في هذه القطاعات في المتوسط (٤٥) .

اما عن علاقة سياسات توزيع الدخل بتقدير نسبة السكان تحت خط الفقر ، فقد قام سمير رضوان بدراسة تطور هذه النسب في الريف المصرى فقط طوال الفترة ١٩٥٩/٥٨ حتى ١٩٧٥/٧٤ ، وطبقا لدراسته فقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر عام ١٩٥٩/٥٨ ٣٥٪ ، من اجمالي السكان الريف ، نقصت الى ٢٦٫٨٪ فى عام ١٩٦٥/٦٤ ، غير انها عادت الى الزيادة مرة اخرى لتبلغ ٤٤٪ عام ١٩٧٥/٧٤ بفعل السياسات المحابية لمصالح اغنياء الفلاحين والراسماليين الزراعيين فى الانفتاح ، وقد قدرت النسبة على اساس حساب تكلفة الحد الأدنى لتعيشة فى مجال الطعام والملبس والسكن (٤٦) .

وفيما يتعلق بتقدير حد الفقر ، الذى يشكل فاصلا بين الحد الأدنى للتمتع بالضروريات وما هو دون ذلك ، بالنسبة لسكان الحضر ، فقد حدد سعد الدين ابراهيم هذا الحد على اساس مراعاة أن مستوى المعيشة الحضرى يتطلب زيادة تقدر بـ ٣٠٪ من تكلفة المعيشة عن مثيلتها فى الريف وذلك لمواجهة احتياجات الحياة فى المدن وخاصة فى مصروفات الاسكان والانتقال ، وتوصل الى أن نسبة سكان الحضر تحت خط الفقر تبعا لاحصاءات الأمم المتحدة بلغت ٣٠٪ من اجمالي سكان الحضر فى عام ١٩٥٩/٥٨ لكنها انخفضت الى حوالى ٢٧٫٨٪ فى عام ١٩٦٥/٦٤ ، وعادت الارتفاع بنسبة ٣٤٫٥٪ فى عام ١٩٧٥/٧٤ (٤٧) .

ويعتمد اقتصاديون آخرون في تقدير حجم توزيع الدخل القومي ونسبة فئات وشرائح الدخل منه على بحوث ميزانية الأسرة بالعينة من ناحية نسب النصيب النسبي للانفاق الأسرى لكل من قطاعى الحضر والريف حسب شرائح الدخل ويستدلون من ذلك على حدوث ازدياد فى الفجوة بين سكان الحضر والريف لصالح سكان الحضر الذين ازدادت متوسطات دخولهم بحوالى مرتين بالنسبة لسكان الريف فى مجموعات ثلاث من السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ، وبين الجدول التالى النسب الآتية :

جدول رقم (٢) توزيع الانصبة النسبية للانفاق الأسرى بين سكان الحضر والريف
لسنوات (١٩٥٨/١٩٥٩/١٩٦٤/١٩٦٥/٧٤. ١٩٧٥)

١٩٧٥/١٩٧٤		١٩٦٥/١٩٦٤		١٩٥٩/١٩٥٨		السنوات الانصبة النسبية لفئات الدخل
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
١٨٥٢	١٨٨٨	١٦٥٥	١٩	١٦٤	١٧٢٦	٤٠٪ الأقل دخلا
٢٤٤٢	٢٥٥٥	٢١٢٢	٢٥٢٢	٢٠٠٩	٢٤٢٢	٦٠٪ الأقل دخلا
٢٨	٢٧٨	٢٨	٢٧٢	٢٨٧	٢٧٧	٣٠٪ الفئة المتوسطة
٢٧٠٦	٢٦٧٧	٢٠٠٨	٢٧٤	٢٠٠٤	٢٨٠	١٠٪ الاغلي دخلا

المصدر : Issawy, " Interconnections between Income Distribution and economic Growth..." , Op. Cit., p. 106.

غير أن أسلوب الاعتماد على الانفاق الأسرى لتقدير الانصبة النسبية لفئات الدخل المختلفة من الدخل القومي وتوزيع نصيب سكان الحضر والريف من توزيع الدخل يكتنفه عدد من الصعوبات لعل من أهمها :
أولا : ان انفاق الأسرة يعتبر مؤشرا غير ذى دلالة على الدخل الحقيقى لفئات

الدخل وخاصة أن الانفاق سواء على السلع الضرورية أو الكمالية ونسبته إلى الدخل يختلف بين الأسر الفقيرة والغنية . هذا فضلا عن أن نسب الانفاق على الضروري والكمالي لم تظهر في الجدول السابق . وثانيا : أن سكان المناطق الحضرية يمكن تقدير أحجام دخولهم في ضوء حصولهم على دخول منتظمة . وإن كان ذلك ظاهرا فقط بالنسبة لمن يحصلون على رواتب ودخول منتظمة ويعملون في وظائف محددة الدخل ، ومن هنا يصعب الحصول على نصيب الفئات العليا والدنيا من الدخل القومي اعتمادا على مثل هذه الاحصاءات .

وفي ضوء الانتقادات السابقة لجأ عدد آخر من الاقتصاديين إلى تقدير آخر وهو حساب نسب الزيادة في معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي بالمقارنة بمعدلات الزيادة في متوسط الدخل السنوي للأفراد وهي اتجاهات عامة وفي سنوات مختارة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر في إطار نقص المعلومات عن السلاسل الاحصائية الزمنية طويلة المدى ، ويبين الجدول التالي نسب الزيادة السنوية في الدخل القومي مقارنة بنسب النمو في الدخل السنوي للأفراد .

جدول رقم (٤) نسب النحر في الدخل القومي (١٩٥٢ - ١٩٧٩) مقارنة بنسب الزيادة في
دخل الأفراد (باصعار عام ١٩٥٢/١٩٥٣)

السنة	الدخل القومي بملايين الجنيهات	الزيادة السنوية %	الدخل السنوي للأفراد بالجنيه	الزيادة السنوية %
١٩٥٢/١٩٥٣	٨٠٦	-	٣٧٠١	-
١٩٥٦/١٩٥٥	٨٨١	٢ر٢	٣٧٠٧	٠ر٤
١٩٦٠/١٩٥٩	١٠٩١	٤ر٦	٤٢٠٦	٢ر٦
١٩٦٥/١٩٦٤	١٤٨٠	٥ر٩	٥٠٠٧	٢ر٢
١٩٧٠/١٩٦٩	١٧٤٦	٢ر٠	٥٢٠٢	٠ر٨
١٩٧٦	٢١٢٧	٢ر٢	٥٨٠٢	١ر٢
١٩٧٩	٢٧٤٢	٢ر١	٦٦٠٨	٢ر٦

المصدر :

Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, Op. cit., p. 210.

غير أن الأسلوب الاحصائي الأخير لا يعد هو الآخر مؤشرا ذا دلالة على التغير في توزيع الدخل فيما يتعاق بالفترة منذ منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات على الأقل وانتي شهدت تفسيرات اقتصادية واجتماعية عديدة مثل بدء تحصيل الدولة لايرادات قناة السويس وانتعاش تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية وحصيلة البترول ، مما كان له تأثير كبير على نسب توزيع الدخل القومي بين الأفراد ، وحدثت خلافا في مصداقية استخدام مؤشرات ومعاملات حسابية معينة بحيث لا تصلح للقياس ، فعلى سبيل المثال هناك صعوبة في الاستناد الى مؤشرات نصيب كل من الأجرز وعوائد حقوق التملك في توزيع الدخل القومي لأن جزءا كبيرا من عوائد حقوق التملك يذهب الى الخزنة العامة للدولة (مثل نائض وحدات القطاع العام وحصيلة البترول وقناة

السويس وتحويلات المصريين بالخارج) بجانب أن هذه الموائد تجمع بين أصحاب النشاط الخاص ومالكي رأس المال والذين يحققون أرباحا أو ريوعا من مشروعاتهم وممتلكاتهم الخاصة مع دخل الدولة من إيراداتها السيادية.

ومن هنا لجأ بعض الباحثين الى مؤشرات أخرى منها مقارنة نسب النمو لمعدلات الأجر النقدية بأسعار المستهلكين لمعرفة التغير في أحوال العيشة، وفق هذا الإطار قدم أحمد السمان دراسته عن توزيع الدخل النومي في مصر وتوصل الى أنه رغم ارتفاع متوسط الأجر النقدي في الاقتصاد ككل من ١٦٤ جنيها عام ١٩٧٣ الى ٣٨٩٧٧ عام ١٩٨٠ أى بزيادة تقدر بحوالى ١٣٠٪ للفترة كلها، وبمعدل نمو سنوى ١٣٢٪ فإن الرقم القياسى لأسعار المستهلك (على أساس عام ١٩٦٧/٦٦ كسنة أساس) قد ارتفع من ١٢٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٢٩١٩٪ عام ١٩٨٠، ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار ارتفع بنسبة ١٤٢٪ خلال نفس الفترة وبمعدل تغير سنوى يبلغ ١٣٥٪ فى المتوسط، أى بما يفوق قليلا نسبة الزيادة فى الأجر النقدية (٤٨) .

على أن الاعتماد على الأجر النقدي وزيادته السابقة لا يدل دلالة حقيقية على الزيادة فى الأجر الفعلية، فعلى العكس من الزيادة السابقة فى الأجر النقدية نجد أن متوسط معدل الأجر الحقيقى هبط هبوطا طفيفا من ١٦٤ جنيها (عام ١٩٧٣ كسنة أساس) الى ١٦١ جنيها عام ١٩٨٠ بأسعار عام ١٩٧٣، فإذا علمنا أن الناتج المحلى الاجمالى كان ينمو بمعدل سنوى بلغ ٩١٪ فى المتوسط خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٩ بأسعار عام ١٩٧٥، نجد أن هذا المعدل فاق كثيرا حتى معدل الزيادة فى الأجر النقدي غير ذى الدلالة كما سبق، ولذلك فإنه تفوق كثيرا على معدل نمو العمالة أو الأيدي العاملة التى بلغ معدل نموها السنوى ٣٢٪ فقط بين عامى ٧٣ و ١٩٨٠ (أى من ٨٨٥٩٠٠٠ مليون عامل الى ١١٠٥٦٠٠٠ مليون) وترجع الزيادة الغليظة الى نمط الاستثمار

الانفتاحى الذى يركز على مشروعات كثيفة رأس المال وليست كثيفة الاستخدام لعنصر العمل ، بجانب تقلص دور الدولة فى خلق فرص عمل جديدة (٤٩) .

ويدل ذلك على هبوط نصيب الأجور فى اجمالى الناتج القومى من ٥٠ر٤٪ عام ١٩٧٣ فى مقابل ٤٩ر٦٪ لعوائد حقوق التملك الى حوالى ٣٠٪ فى مقابل ٧٠٪ لكل منهما عام ١٩٨٠ (٥٠) ، مع اخذ التحفظ السابق فى الاعتبار على هذا المؤشر .

وهناك مؤشر آخر هام وهو نصيب الأسر من اجمالى الدخل العائلى ، وتقديرات الدخل العائلى المتاح على المستوى القومى ، وتدل الأرقام على ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى المتاح للأسرة على المستوى القومى من ٤٩٨ جنيها عام ١٩٧٥/٧٤ الى ٧١٨ جنيها عام ١٩٨٢/٨١ بزيادة تقدر بـ ٤٤ر٢٪ على المستوى القومى ، غير أن هذه الزيادة تعد غير ذات دلالة لأنها تجمع كل الأسر بغض النظر عن التفاوت الحاد فى الدخول العائلية ، فرغم ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى المتاح لافقر ١٠٪ من الأسر من ١٠٢ الى ١٥٧ جنيها بزيادة تبلغ ٥٣ر٩٪ ، إلا أن نصيبها النسبى من اجمالى الدخل العائلى يشكل نسبة محددة تزيد بقليل ٢٪ ، وارتفع ارتفاعا طفيفا من ٢٠ر٤٪ الى ٢١ر٢٪ خلال نفس الفترة (٥١) .

أما الأسر التى تشكل ٥٠٪ من المجموع الاجمالى وهى من ذوى الدخول المنخفضة فقد زاد متوسط دخلها الحقيقى المتاح من ٢٢٩ جنيها الى ٣٣٣ جنيها بارتفاع طفيف فى حصتها النسبية من اجمالى الدخل العائلى من ٢٣ر٠٣٪ الى ٢٣ر١٩٪ خلال الفترة ذاتها (٧٥/٧٤ - ١٩٨٢/٨١) ، بينما زاد متوسط الدخل الحقيقى لأغنى ١٠٪ من الأسر من ١٦٥٤ جنيها الى ٢٦٠٤ جنيها ، مما يعنى زيادة نصيبها النسبى فى اجمالى الدخل العائلى المتاح من ٣٣ر٢٪ الى ٣٦ر٢٪ ، الأمر الذى يشير

الى زيادة تركيز الدخل في أيدي الأسر الغنية . أما أغنى ٥٪ من أسر المجتمع فقد زاد متوسط الدخل المتاح لها بنسبة ٧٧ر٦٪ للفترة كلها وبالتالي ارتفع نصيبها النسبي من ٢٢ر٥٪ الى ٢٧ر٧٪ بين السنوات ٧٥/٧٤ - ١٩٨٢/٨١ . وزادت حصتها النسبية في اجمالي الدخل العائلي المتاح بأكثر من ٢٣٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٥/٧٤ . وبالنسبة لأغنى ١٪ من الأسر والتي حصلت على ١٧٪ من اجمالي الدخل العائلي المتاح عام ١٩٨٢/٨١ بعد أن كانت نسبتها ٩ر٥٪ فقط عام ١٩٧٥/٧٤ . وهذه يدل على أن نصيب أغنى ٥٪ من أسر المجتمع صار يزيد عن نصيب أفقر ٥٠٪ من الأسر بأكثر من ١٩٪ (٢٧ر٧٪ مقابل ٢٣ر١٩٪) (٥٢) .

وتعكس البيانات السابقة دلالات معينة حول نمط توزيع الدخل القومي في مصر ونصيب أصحاب الدخل بفئاتهم المختلفة ، ويمكن استخلاص هذه الدلالات على النحو التالي :

١ - عكس التغير في توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، في السنوات الخمسينات والستينات ، الدور التدخل للدولة سواء في تصفية القوى التقليدية مثل كبار ملاك الأراضي والراسمالية الكبيرة وبعض المتوسطة وكذلك استيلاء الدولة على الشركات والبنوك والهيئات الأجنبية فيما عرف بالتمصير ، أو في خلق فرص عمل جديدة واعطاء مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة للفئات الدنيا والوسطى بجانب تنظيم النشاط الاقتصادي في مجال الانتاج بخلق قطاع عام كبير يقود التنمية ويسيطر على وسائل الانتاج الكبيرة أو التوزيع مثل فرض سياسة التسمير الجبرى على السلع والمنتجات وانتهاج التخطيط المركزى ، مع تثبيت أسعار السلع والمنتجات الأساسية وعدم السماح باطلاق قوى العرض والطلب وما يعنيه من ارتفاع الأسعار وتركها لتحكم آليات السوق .

وهذا ما أدى الى ارتفاع نصيب الفئات « الأقل دخلا » في توزيع

الموارد والدخل القومي ، وانخفاض نصيب الفئة « الأعلى دخلا » بنسب كبيرة ، على حين انخفض نصيب الفئات الوسطى توزيع الدخل القومي انخفاضا طفيفا بفعل سياسة الدولة الناصرية في التحكم في الحد الأقصى من الدخول والأرباح والحوافز وغيرها .

٢ - حدوث تفاوت كبير بين دخول الفئات العليا والدنيا وتدهور مستوى معيشة وانفاق الفئات الدنيا لصالح الزيادة في دخول الفئات العليا بشرائها المخلفة من التشكيلة الانفتاحية المتميزة التي هيمنت على الحياة الاقتصادية في اطار الانفتاح ويعود ذلك الى آليات سياسة الانفتاح مع تفكيك تحكم القطاع العام في النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي والفناء التسعير الجبري على السلع والخدمات التي ينتجها أو يستوردها القطاع الخاص المحلي والمشارك والأجنبي ، وعدم اقدام الدولة على احداث التوازن بين الأجور الثابتة خاصة والأسعار عامة .

٣ - غير ان ما سبق كان استخلاصا من الأرقام سالفة الذكر والتي استطاع الاقتصاديون الوصول اليها ، بينما هناك ظواهر عديدة حدثت في سنوات السبعينات وما تزال مستمرة حتى الآن وان قلت حدتها ، ومن أهم هذه الظواهر زيادة دخول وأجور بعض الفئات الدنيا مثل العمال الزراعيين والحرفيين وعمال البناء وخدم المنازل والعاملين في مجال الخدمات من المستقلين بالتجارة وأعمال الوساطة بمختلف ألوانها مثل الأنشطة المالية والنقل والاتجار في السلع المستوردة والتخزين والسياحة والأنشطة غير المشروعة مثل التهريب والاتجار في العملة والسوق السوداء وغيرها ، كما ترجع الزيادة في الدخول أيضا الى الهجرة الى الدول النفطية الخليجية .

وهنا يمكن ابداء بعض الملاحظات :

(أ) ان ما حدث من ازدياد دخول بعض الفئات الدنيا كان في مجزئ

الدخل المطلق ، أى زيادة دخولها فى ذاتها فى سنوات السبعينات والثمانينات عن الستينات ، بينما لا يعنى ذلك زيادة فى مركزها النسبى حتى سلم توزيع الدخل أو تحسنا فى نسب توزيع الدخل بحيث يؤدي الى تضييق الفجوة بينها وبين دخول الفئات العليا .

(ب) ان التحسين فى مستوى الدخل الحقيقى لفئات الدخل الدنيا لا يعود أو لا يرتبط بالضرورة بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ذلك ان ظاهرة الهجرة الى الدول العربية الغنية ارتبطت اساسا بزيادة اسعار النفط زيادات كبيرة عقب حرب أكتوبر ومع نهاية الثمانينات بسبب الحرب بين العراق وايران ، وكان من الممكن للدولة المصرية حتى فى اطار سياسة الانفتاح تقييد ظاهرة الهجرة ، كما ان انتهاج سياسة تشجيع القطاع الخاص وتقليص تدخل الدولة فى الاقتصاد وفى توزيع الموارد لا يعنى بالضرورة تشجيع الهجرة للعمل فى الخارج ، وبنفس المنطق لا يمكن الافتراض بأن دولة ما تتبنى سياسة للتخطيط المركزى والتنمية الوجهة لا تشجع الهجرة الى الخارج .

بمباراة أخرى فان هجرة المصريين العاملين فى الدول العربية لم ترتبط بسياسة الانفتاح سوى من الناحية الزمنية مثلما الحال بالنسبة لزيادة حصة البترول ، ولكن سياسة الانفتاح أدت الى تسهيل التحويلات الى الداخل وبالتالي ارتفاع دخول المهاجرين من خلال المزايا التى قدمتها من تخفيف القيود المفروضة فى الستينات على الهجرة وتعديل سعر الصرف لصالح المهاجرين ، والتوسع فى تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (٥٣) .

ومن هنا فان تحسن دخول فئة المهاجرين من أصحاب الدخل الدنيا واستمراره يتوقف اساسا على ظاهرة خارجية هى اساسا واحتمالات استمرارها أو توقفها واردة وهو ما حدث بالفعل بعودة أعداد ليست بالقليلة من العاملين بالدول العربية ، بسبب انخفاض اسعار البترول

وبسبب تشبع سوق العمل بهذه الدول واستكمال فورة التشييد
والبناء بها .

ومن ناحية اخرى فان ارتفاع اجور من عملوا بالداخل من الفئات
الدنيا ولم يسافروا يرجع فى احد اسبابه الى قلة عرض العمل من فئات
معينة مثل الحرفيين بسبب الهجرة وهو سبب لا يرجع الى سياسة
الانفتاح بالضرورة ، ولكن هناك اسبابا اخرى تعود الى هذه السياسة
مثل تشجيع أنشطة الخدمات والتجارة فى مجال الاستيراد والتصدير
وتشجيع القطاع الخاص عموما (٢٤) .

(ج) وأخيرا فان التحسن فى دخول بعض الفئات الدنيا يعود فضلا
عن ارتفاع اجورها النقدية الى تثبيت اسعار كثير من السلع الضرورية
فى اطار سياسة الدعم ، وهو تحسن مؤقت وطرفى ولا يمكن ضمان
استمراره فى ضوء تبخلى الدولة تدريجيا عن دعم السلع والمنتجات الأساسية
وقبل ذلك اقدامها على الغاء التسعير الجبرى ، مما يعنى ازدياد الفجوة بين
دخول الفئات الدنيا المستفيدة ودخول الفئات العليا وحيث سوف يكون
يكون الغاء الدعم انقاصا لما تحقق من زيادة فى دخولها .

ثانيا - المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادى :

هناك ادوات وآليات اقتصادية محددة تستطيع الدولة من خلالها
السيطرة على مصادر التكوين الرأسمالى ، ويمكن لها توليد الفائض
الاقتصادى من عوائد العمل والانتاج وتوجيهها الى مجالات الاستثمار
المختلفة لتجديد فنون الانتاج وخلق مجالات انتاجية جديدة والتوسع
فى الأنشطة الانتاجية القائمة .

وهناك مصادر معروفة لتكوين الثروة القومية وتوليد رؤوس
الأموال النابتة والجارية اللازمة للتنمية ، ومن أهم هذه المصادر الصناعة
والزراعة وحركة رأس المال النقدى الموجود فى النظام المصرفى والتجارة

والخدمات ، وتتفاوت هذه المصادر من حيث الأهمية ومن حيث حجم ما تولده من انتاج ومن فائض ، والأهم من حيث مدى سيطرة الدولة عليها وعدم اخضاعها لشروط التبادل الدولى وآليات السوق الرأسمالية العالمية وعلاقات التبعية ، فمن المعروف أن مصادر الانتاج المادية من زراعة وصناعة ونتيجة وجود مكوناتها ومقومات تطويرها فى الداخل أو على الأقل توفر امكانية تحكم الدولة فى شروط تشغيلها ؛ فانها تمكن الدولة من محاولة الاعتماد على الذات فى تشغيل وتطوير هذه المصادر ، بينما أن مصادر توليد الثروة القومية التى تعتمد على عوامل خارجية أو داخلية ولا تستطيع الدولة التحكم فيها وفى استمرارها ، فانها تؤثر على قدرة الدولة فى استقلال هذه الموارد لأغراض التنمية المختلفة .

٦ - الدولة والسيطرة على التراكم :

وفى عجلة أستعرض هنا فى اطار مقارن دور الدولة فى السيطرة على شروط وآليات تراكم رأس المال وتنمية الثروة القومية وزيادة التكوين الرأسمالى اللازم للتنمية والتوسع فى الأنشطة الانتاجية المختلفة بين الستينات والسبعينات ، فقد بلغت نسبة التكوين الرأسمالى أو معدل نمو التراكم فى سنوات الستينات حوالى ٤٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، بينما انخفضت بنسبة كبيرة فى السبعينات وخاصة منذ منتصف السبعينات وحتى السنوات الأولى من الثمانينات الى حوالى ٨ - ٩٪ (٥٥) رغم زيادة الدخل القومى من عوائد البترول وتحويلات المصريين بالخارج وقناة السويس والسياحة والقروض والمعونات الخارجية .

وقد اعتمدت الدولة الناصرية فى توليد التراكم الداخلى بصفة أساسية على الفوائض المولدة من القطاع السام المملوك للدولة ، وأخذت اتجاهات التكوين الرأسمالى مسارا يسمى لاعادة تشكيل الهيكل الانتاجى عن طريق التوسع فى قطاعات الانتاج المادى مثل الزراعة والصناعة والنقل

والتجارة والتوزيع ، وتحقيقا لهذا الغرض اتجهت الدولة الى الاستثمار
فى مشروعات صناعية وزراعية ضخمة كالبتروكيماويات والحديد والصلب
والألومنيوم والرى واستصلاح الاراضى والكهرباء . الخ . وهو ما أدى
الى أن تساهم قطاعات الانتاج انادى بالنسبة الكبرى فى توليد الناتج
والدخل ، والى أن تتمكن الدولة من السيطرة على اعادة تجديد قوة العمل
من خلال اعادة توزيعها بين القطاعات بما يوفر لها فرص عمل ويراجع من
طاقاتها الانتاجية .

غير أن الدولة المصرية فى السبعينات ، بتخليها عن سيطرتها على
شروط التراكم الرأسمالى وعن استخدام مصادر الانتاج المادية للاستثمار
فى الزراعة والصناعة لتجديد قوى الانتاج ذاتيا ، لم توجه جزءا هاما من
دخلها القومى لعملية اعادة انتاج جديدة وقد عاد ذلك الى اعتمادها على
مصادر ريعية لتوليد الدخل لا تتحكم فى الأغلب فى ضبطها أو توجيهها
(البترول والتحويلات والسياحة وقناة السويس) ، بجانب توجيه الجزء
الأكبر منها فى انماط استثمار تهتم أساسا بقطاع الخدمات وتحسين المرافق
الأساسية من طرق وكبارى واتصالات والاسكان الفاخر والادارى والمعيشى
بجانب دعم سلع استهلاكية فاخرة عديدة ، وهكذا تم تشويه هيكل
الاستثمار من خلال اعادة هيكلته لحساب القطاعات الاستهلاكية الخدمية
وخاصة الخدمات غير المنتجة وهى أنشطة تحد من قدرة الاقتصاد على
الانتاج .

وتوضح الانحصاءات دلالة ما حدث ، فعلى سبيل المثال تراجع الوزن
النسبى للاستثمارات فى القطاعات السلعية « زراعية وصناعية منتجة »
من ٥٩.٧٪ من اجمالى الاستثمارات فى الفترة ١٩٥٩/١٩٧١ الى ٤٥.٤٪
فى السنوات ٧١ - ١٩٨٣ ، ويتضح ذلك بصفة خاصة فى نصيب الزراعة
الذى انخفض من ١٩.٣٪ الى ١٠.١٪ خلال نفس الفترة ، وكذلك تراجع
معدل الاستثمار فى الصناعة من ٢٨٪ الى ٢٢.٣٪ فى نفس الفترة .

وفى داخل هذه القطاعات السلمية نفسها نلاحظ تناقص الأهمية النسبية للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والمطاط من ٤٠.٤٪ من جملة الاستثمارات فى السنوات ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ الى ٢٠.١٪ فى الفترة ١٩٧٩/٧٤ ، وكذلك النصيب النسبى للصناعات المعدنية من ٢٣.١٪ الى ١٩.٥٪ فى نفس الفترة (٥٧) .

وبالنسبة لتنمية الصناعية أيضا فقد اضطرت بعد عام ١٩٥٢ فى مشروعات مجلس الانتاج وفى خطة التصنيع للسنوات الثلاث ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، ثم أعطت الحطة الخمسية الأولى دفعة كبيرة للانتاج الصناعى الذى زاد خلالها بنسبة ٩٪ كما زادت العمالة الصناعية بمقدار ٦٥٪ ونمت الانتاجية بنسبة ٢٥٪ سنويا ، وسجل الاستثمار الصناعى زيادة ملحوظة من ٣٤٪ من اجمالى الاستثمار فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ الى ٤٣.٦٪ فى الفترة ٦٦ - ١٩٧٠ رغم معوقات التنمية (٥٨) ، غير أن نصيب الاستثمار الصناعى من مجموع الاستثمار انخفض الى ٣٥٪ فى عام ١٩٧٠/١٩٧١ ثم الى ٣٢٪ عام ١٩٧٥ ، و ٣١.٩٪ عام ١٩٧٧ وتوالى انخفاضه بعد ذلك حتى وصل الى ١٧.٦٪ فى عام ١٩٨٠ (٥٩) . غير أن نصيب الصناعة من جملة الانفاق الاستثمارى العام قد سجلت ارتفاعا من جديد فى المتوسط بالنسبة للفترة ٧٨ - ١٩٨٢/٨١ بنسبة ٣٢.٨٪ ولكن ذلك يعود بصفة أساسية الى اتجاه الدولة الى عمليات الاحلال والتجديد من أجل إعادة بناء القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى ، وليس الى انشاء صناعات جديدة (٦٠) .

٢ - توزيع الانفاق الاستثمارى العام على القطاعات الاقتصادية المختلفة :

يقصد بالانفاق الاستثمارى العام حجم الموارد المالية التى تخصصها الوحدات الادارية الحكومية ووحدات القطاع العام لمضاعفة الأصول الانتاجية الثابتة (مثل الانفاق على التشييد والبناء والعدد والآلات ووسائل النقل ٠٠٠ الخ) بفرض تنمية حجم الطاقات الانتاجية (٦١) . ولهذا يعتبر

الاتفاق الاستثمارى العام من أهم أدوات تدخل الدولة المباشر فى عملية التنمية الاقتصادية وهو يعبر عن جملة المبالغ التى تعتمد عليها الدولة فى موازنتها العامة بفرض تنمية الاقتصاد القومى .

وقد أوضحت الاحصاءات أن الاتفاق الاستثمارى العام الذى تقوم به الدولة يشهد ارتفاعا يكاد يكون مستمرا طوال السنوات ١٩٥٢ - ١٩٨١ مما يعنى ازدياد هذا الاتفاق حتى فى ظل سياسة الانفتاح التى عملت على تشجيع القطاع الخاص والاستثمار العربى والأجنبى ، ومن ناحية أخرى احتل هذا الاتفاق نسبة كبيرة من اجمالى الاتفاق الاستثمارى القومى (عام وخاص) لم تقل فى المتوسط عن ٩٠٪ حتى فى سنوات السبعينات وان كانت أهدافه والمشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة التى يتجه إليها قد اختلفت بين سنوات الستينات والسبعينات تبعا لاختلال التوجهات الأيديولوجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية بين المهدين .

فقد زاد حجم الاتفاق الاستثمارى العام ازديادا ملحوظا من ١٧١ر٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٢٦٤ر٣ مليون فى سنة ١٩٦٥/٦٤ ، ثم الى ٣٥٥ر٥ مليون جنيه فى ١٩٧٠/٦٩ . ووصل الى ١٨٧٣ر٣ مليون فى عام ١٩٧٧ ، وزاد الى ٦٢٨١ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ (٦٢) . ورغم هذه الزيادات المضطربة ، إلا أن معدلات النمو السنوى للاتفاق الاستثمارى قد تفاوتت من فترة زمنية لأخرى ، فبينما بلغ متوسط النمو السنوى له فى الحطة الخمسية الأولى ١٤ر٢٠٪ إلا أنه انخفض فى الفترة التالية ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ الى ٢ر٢٪ بسبب ظروف حرب ١٩٦٧ ونوقت الأخذ بنظام الحطط الخمسية كما هو معروف ، غير أن المتوسط عاد للارتفاع فى السنوات ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٧ ليبلغ ٢٩ر٦٪ ، وزاد الى ٣٣ر٦٪ فى الفترة ٧٨ - ١٩٨٢/٨١ (٦٣) .

أما عن البنود الرئيسية للاتفاق خلال الفترات السابقة فقد تغيرت

من قطاعات لأخرى ، فبينما ركزت الخطة الخمسية الأولى على القطاع الصناعي عموماً وزادت نصيبه من إجمالي الانفاق الاستثماري العام (٢٦٩٪) وبلغ نصيب الزراعة (٢٢٨٪) ، على حين احتل قطاع النقل المواصلات المرتبة الثالثة (بنسبة ١٩٦٪) ، واستمر الحال نفس الترتيب في الفترة ٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ (الصناعة ٢٩١٪ ، الزراعة ١٠٤٪ ، النقل والمواصلات ١٥٩٪) ، غير أن السنوات ٧٠/٧١ - ١٩٧٧ شهدت تغيراً ملحوظاً في البنود الرئيسية للانفاق الاستثماري العام اتسمت بغياب الأخذ بإطار تخطيطي متوسط أو طويل الأجل وكان من نتيجة ذلك أن ركزت الدولة في ظل سياسة الانفتاح على قطاع النقل والمواصلات وزادت نصيبه من جملة الانفاق الاستثماري العام ، فقد احتل المرتبة الثانية (٢٥٦٪) بعد القطاع الصناعي (٢٨٤٪) على حساب قطاع الزراعة الذي هبط إلى المرتبة الثالثة (٨٦٪) ، لاحظ أيضاً هبوط نصيبه عموماً من إجمالي الانفاق الاستثماري العام ، إذ كان يخصر له ٢٠٤٪ خلال الفترة ٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ (٦٤) ، ورغم أن القطاع الصناعي ظل محتفظاً بمركزه الأول في الفترة ٧٨ - ١٩٨٢/٨١ وبنسبة ٣٢٨٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري العام ، إلا أن ارتفاع نسبته عن السنوات السابقة من جانب واستمراره في المرتبة الأولى يعود بالأساس إلى تخصيص هذه النسبة الكبيرة لعمليات الاحلال والتجديد بفرض إعادة بناء القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي وليس لإقامة صناعات جديدة أو توسيع المشروعات الصناعية القائمة ، واستمر قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠٨٪ ويعزى ذلك إلى اتجاه الدولة في ظل سياسة الانفتاح إلى القيام بمشروعات تطوير قناة السويس في الفترة السابقة (١٩٧٥ وما بعدها) ثم الاهتمام بتطوير البنية الأساسية من خدمات وهران لمحة مقتضيات سياسة الانفتاح في ضرورة توفير القاعدة الأساسية لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وادى الاهتمام بالإسكان أيضاً خاصة الإسكان الاستثماري والفاخر إلى أن يحتل قطاع الإسكان المرتبة

التالفة (٩٣٪) بزيادة قدرها ٤٨٪ عن الفترة السابقة ثم تلاه قطاع الكهرباء بنسبة ٧١٪ ، ويتراجع القطاع الزراعى الى المركز الخامس بنسبة ٦٩٪ (٦٥) .

ويمكن من ناحية أخرى ، الاستدلال على فقدان قدرة الدولة فى السيطرة على شروط تجديد الانتاج ذاتيا من خلال فحص النسبة الكبيرة للمصادر الرىعية الأربعة أو ما يسمى بـ « الأربعة الكبار » فى الاقتصاد المصرى ، فى الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات الأولى من الثمانينات وكتناج لسياسة السبعينات ، فوائد البترول الخام شكلت ٣٨٢٪ من اجمالى متحصلات الاقتصاد المصرى من عملات أجنبية يستخدمها لتغطية الواردات وخدمة الدين الخارجى ، كما أسهمت تحويلات المصريين من الخارج بحوالى ٢٨٦٪ من اجمالى المتحصلات بينما كان نصيب عائد قناة السويس يمثل ١٢٧٪ من المتحصلات وبلغ دخل السياحة نحو ٦٣٪ ، وذلك حسب احصاءات عام ١٩٨٢ (٦٦) .

تحولت الدولة المصرية اذن من دولة تسيطر على مصادر التكوين الراسمالى وتراكم رأس المال وشروط تجديد الانتاج الذاتى على أساس من التنمية المستقلة فى اطار التحول الاشتراكى فى الستينات ، وبحيث لم تمارس الضغوط الخارجية من السوق الراسمالية العالمية تأثيرا حاسما على توجهات التنمية المستقلة باتجاه تغييرها كاملة ، وان كانت قد أثرت فى مجال المصادر الخارجية للتراكم من نقد أجنبى ومعونات وهو ما حدث من قطع معونة القمح الأمريكية ووقف القروض الغربية الميسرة وامتناع البنك الدولى عن اقراض مصر الناصرية بسبب السياسات التى تبنتها . . . تحوالت الى دولة ذات طبيعة رىعية ، تعتمد على مصادر خارجية أو داخلية لا تستطيع التحكم فيها أو السيطرة عليها ، ولم ترغب فى توجيه عوائدها الى تجديد قوى الانتاج المادى فى مجال القطاعات السلعية المنتجة صناعية أو زراعية أو خدمية واستخدمتها بدلا من ذلك فى مجالات تشجيع

الارتباط التابع للغرب وفي اطار آليات السوق الرأسمالية العالمية مثل قطاعات التصدير والسياحة وتسهيل عمليات الاستثمار العربى والأجنبى ، بتحديث البنية التحتية التى تخدمه . وكذلك لتغطية اعباء الدين الخارجى ومعظمها مستحق للحكومات وهيئات رسمية دولية غربية (مثل صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، الولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية ، فرنسا ، بريطانيا ، اليابان . الخ) بالإضافة الى بعض البنوك الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة . فضلا عن استعمالها فى شراء السلع والمنتجات المستوردة من الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

٣ - التمويل الأجنبى والديون كمؤشر على التبعية :

قدم عدد من الاقتصاديين نماذج قياسية عاجلت اثر الاختلال الاقتصادى الخارجى والداخلى فى تقدير مدى تبعية اقتصادات البلدان النامية للنظام الرأسمالى الدولى واعتماد هذه الاقتصادات على القروض الخارجية كمصدر للتمويل الأجنبى للقيام بمشروعات التنمية وعلاج عجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، ونرى هذا الصدد تحدث هؤلاء عن ما يسمى بـ « نموذج الفجوتين » ، أى فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الادخار) وفجوة الموارد الخارجية (الواردات - الصادرات) والشروط الواجب توافرها حتى يمكن الاقتراب من النمو الذاتى أو الاعتماد على النفس ، ويتحاشى مصاعب وآثار التمويل الخارجى ومخاطر الافلاس (٦٧) .

وحسب النتائج التى توصل اليها أصحاب « نموذج الفجوتين » ، فإنه اذا اتجه البلد الى الاقتراض الخارجى لى يسد فجوة الموارد ، للمحلية ، يجب عليه كى يصل الى مرحلة النمو الذاتى ويستطيع أن يسد اعباء ديونه الخارجية دون مشكلات ، أن يصل الى معدل للنمو يزيد عن متوسط سعر الفائدة الذى يقترض به . والشروط الضرورى هنا هو أن يكون معدل الادخار الحدى اعلى من معدل الاستثمار الذى يتحقق ، حتى

يستطيع البلد ان يتجنب النمو المستمر للديون ومصاعب تسويتها ويتخفف من عبء ديونه الخارجية .

وبتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد المصري لقياس تأثير عجز الصادرات عن تغطية الواردات من ناحية وانخفاض معدل الادخار مما يجعل الادخار غير كاف لتمويل مشروعات التنمية والتوسعات المطلوبة وعلاج عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجارى مما يضطر الدولة الى الاقتراض من الخارج لتعويض نقص المدخرات الوطنية وبالتالي ازدياد المديونية الخارجية التى تعد احدى الآليات الهامة للتبعية من حيث الخضوع لشروط الحكومات والهيئات الدولية الدائنة فى الاقتراض والسداد واعادة جدولة الديون . . . الخ سوف نجد اولاً من من ناحية الميزان التجارى ، الذى يعبر عن الفرق بين حصيللة الصادرات السلعية ورقم الواردات السلعية ان العجز فيه سجل ارتفاعاً ملحوظاً ومستمرًا منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨١ بالنسبة للاقتصاد المصرى ، ففي عام ١٩٧٠ بلغ العجز فى الميزان التجارى المصرى ١٦٢ مليون جنيه فقط ثم ارتفع الى ٦٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩٧٤ وزاد الى مليار جنيه عام ١٩٧٥ ، ثم انخفض الى ٨٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، غير أنه قفز قفزة كبيرة فى عام ١٩٧٩ ليصل الى ٣٤١٢ مليون جنيه وزاد فى عام ١٩٨١/٨٠ ليصل الى ٤٧٠٧ مليون جنيه (٦٨) .

وإدى ازدياد رقم الواردات السلعية والخدمية بمعدلات مرتفعة وصلت الى أربعة أمثالها بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ (١١٣ر٢ مليون جنيه ، ٥٣٠٤ر٤ مليون جنيه على التوالى) الى عدم تغطية الصادرات للواردات بنسب ازدادت ارتفاعاً رغم ازدياد حصيللة الصادرات السلعية من ٧٠٨ر٩ مليون جنيه الى ٢٦٠٧ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ ، وهكذا فان نسبة تغطية الصادرات للواردات انخفضت من ٦٤٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٥١٪ فى عام ١٩٨٠ .

وقد دفع التزايد فى عجز الميزان التجارى الى لجوء الحكومات المصرية المتتالية فى السبعينات الى تغطية هذا العجز عن طريق التوسع فى الاقتراض

من الخارج ، بجميع أنواعه طويلة ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل وتمثل الأخيرة في التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين وهي قروض تصنف بصعوبة سدادها وضخامة أعبائها مثل ارتفاع نسبة الفائدة عليها وضرورة سدادها على مدة لا تزيد عن ١٨٠ يوما ، ورغم ازدياد موارد مصر من العملات الأجنبية طوال سنوات السبعينات بفعل إعادة افتتاح قناة السويس وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وموارد السياحة وزيادة صادرات البترول ، مما كان يتوقع معه أن تقل حاجة البلاد الى الاقتراض الخارجي لتمويل عجز العملات الأجنبية ، فان ما حدث كان عكس ذلك ، حيث زادت المديونية الخارجية بأرقام كبيرة بفعل ارتفاع القروض الخارجية . وسوف يذكر هنا بعض الاحصاءات الدالة على خطورة ازدياد المديونية الخارجية وكذلك عواقب الاعتماد المتزايد على التمويل الأجنبي لتغطية عجز المدخرات المحلية ، فقد زادت الديون الخارجية طويلة الأجل (أكثر من ٥ سنوات) ، ومتوسطة الأجل (٣ - ٥ سنوات) دون حساب الديون قصيرة الأجل أو ديون صندوق النقد الدولي أو الديون العسكرية ، من ١٦٣٩ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ١٨٠٨٦ مليون دولار عام ١٩٨١ بمعدل بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٣١٪ (٧٠) . وتوضح دلالة خطورة ازدياد رقم المديونية الخارجية على المستحقة على مصر من عدة مؤشرات ، لعل من أهمها مؤشر نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي والتي زادت من ٢٣٧٪ في عام ١٩٧٠ الى ١٠٢٪ أى زادت عن الناتج المحلي الاجمالي ذاته وبمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ ١٧٪ ، ومؤشرا آخر هو معدل خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي التي زادت من ٤١٪ عام ١٩٧٠ الى ١٨٪ عام ١٩٨١ بمعدل نمو سنوي في المتوسط يبلغ ١٨٪ ، وهو الأمر الذي جعل الحكومة المصرية تلجأ الى طلب إعادة جدولة ديونها والاجتماع مع المجموعة الاستشارية ثم نادى باريس واجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٧ . والمؤشر الثالث هو معدل جملة الدين (اقساط + فوائد) كنسبة من اجمالي صادرات

السلع والخدمات وحيث ارتفعت هذه النسبة من ٢٨:٨٪ في عام ١٩٧٠ الى ٣٢٪ في عام ١٩٨١ أى ما يقرب من ثلث حصيللة الصادرات (٧١) .

وهكذا نخلص الى أن انخفاض قيمة الصادرات لمواجهة ارتفاع أرقام الواردات وبالتالى العجز عن تغطيتها أدى الى عجز فى ميزان المدفوعات المصرى وبصفة خاصة الميزان التجارى ، مما جعل الحكومة تتجه لسد فجوة الواردات - الصادرات باللجوء الى الاقتراض الخارجى المستمر رغم زيادة موارد مصر من العملات الأجنبية وخاصة منذ النصف الثانى من السبعينات وهذا ما أدى الى تفاقم مشكلة الديون الخارجية .

ويمثل عدم التناسب بين الادخار والاستثمار الفجوة الثانية ، وذلك أن تعادل الادخار مع الاستثمار يعتبر أحد العناصر الهامة لتحقيق التوازن الاقتصادى العام ، بينما اذا كانت هناك فجوة بينهما فان الدولة تضطر الى تغطية عجز المدخرات للاستثمارات المطلوبة من خلال القروض الأجنبية والاستثمارات الخارجية والتمويل بالعجز ، وفى مصر زادت قيمة عجز الادخار عن تغطية الاستثمار من ٥٥٪ فى عام ١٩٧٢ الى ٨٦٪ فى عام ١٩٧٩ وزادت بعد ذلك عن ١٠٪ (٧٢) مع بداية الثمانينات .

هوامش الفصل الخامس

- Ellen Kay Trimberger, *Revolution from Above : Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru* (New York : New Brunswick : Transaction, 1978), pp. 148-50, 163. (١)
- Ibid., pp. 164 - 6. (٢)
- Ibid., p. 164 (٣)
- Perlmutter, Ibid., p. 127. (٤)
- Trimberger, pp. 159 - 160.
- Dekmejian, Op. Cit., p. 146. (٥)
- Harik, "The Single Party as a Subordinate Movement", Op. Cit., pp. 90 - 4. (٦)
- راجع أيضا ما قاله « دافيز » من علم حدوث تغيير في « البنية الطبقية، وعلاقات الانتاج ، حيث استبدلت ثورة يوليو المستويات العليا من البرجوازية بالعناصر الأدنى ، بينما بقي العمال والفلاحون على حالهم طبقيا ، ومن ناحية المؤثرات الخارجية ظلت الدولة الناصرية في اطار تقسيم العمل الدولي السائد آنذاك من حيث الاعتماد شبه الكامل على تصدير القطن ، واستيراد التكنولوجيا الغربية المتطورة لتحقيق التصنيع باحلال الواردات على حد قوله :
- Davls, Op. Cit., pp. 56-7.
- Trimberger, Op. Cit., p. 167. (٧)
- (٨) ط . ن . شاکر ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ - ١١٢ .
- Hussein, *Class Struggle in Egypt...*, Op. Cit., pp. 167-70. (٩)
- Ajami, Op. Cit., p. 484. (١٠)
- Ibid., p. 476. (١١)
- Ibid., p. 476. (١٢)

(١٣) سيد مرعى ، أوراق سياسية ، ج٢ (القاهرة : المكتب المصرى ،
الحديث ١٩٧٨) ، ص ٥٣٠ - ٥٣٢ .

(١٤) سيد مرعى ، أوراق سياسية ، ج٣ ، نفس المصدر ، ص ١٩
- ٢١ .

(١٥) د . غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر (تونس : الدار
العربية للكتاب ، ط٢ ، ١٩٨٣) ، ص ٢٠٩ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
أنظر أيضا رأى عادل غنيم فى ذلك والذى يتصور أن الدولة الناصرية
عبرت عن اكتمال رأسمالية الدولة الوطنية مع منتصف الستينات ، ثم
ما لبثت هزيمة ١٩٦٧ أن أعلنت عن تحللها السريع ، لتتحول الى رأسمالية
الدولة التابعة ، فى السبعينات ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(١٧) Mahmoud Abdel-Fadil, The Political Economy of Nas-
serism : A Study of Employment and Income Distribution Politics
in Egypt, 1952-1972 (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1980),
pp. 123-4.

(١٨) يعبر عن هذه النظرة كل من :

- يفجيني بريماكوف ، ايجور بيليايف ، مترجم ، مصر فى عهد
عبد الناصر ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١) ، ص ٢٤٣ وما بعدها .
- د . محمد على الشهاوى ، مصدر سابق ، ص ٣٣ - ٣٨ ، ٤٢ -
٤٣ ، ٥٤ ، ٦١ .

- برنامج الحزب الشيوعى المصرى (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) .

(١٩) أنظر أيضا :

محمود أمين العالم ، « الحركة الثقافية فى مصر » ، دراسات عربية
(بيروت : دار الطليعة) ، العدد ٩ ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ٣٧ .

(٢٠) أنظر فى ذلك ، بجانب ما سبق ذكره فى الجزء النظرى من

الدراسة :

- J. Pennar, "The Arabs, Marxism, and Moscow", Middle East Journal, Vol. XXII, No. 4, Autumn 1968, pp. 439-46.
- International Meeting of Communist and Workers Parties in Moscow : Peace and Socialism (Prague, 1969), p. 28.
- Elizabeth Valkenier, "New Soviet Views on Economic Aid", Survey, No. 66, 1970, pp. 17-29.

(٢١) د. ابراهيم سعد الدين ، « التفيرات الأساسية في هيكل الرأسمالية في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس - أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٥١ .

A. Abdel-Malek, Egypt : Military Society, Op. Cit., p. 317. (٢٢)

(٢٣) د. اسماعيل صبرى عبد الله « ثورة يوليو والتنمية المستقلة » ، ورقة مقدمة الى ندوة « ثورة ٢٣ يوليو ٠٠ قضايا الحاضر وتحديات المستقبل » ، (القاهرة) ، ٣٠ - ٦ مايو ١٩٨٦ ، ص ٦ - ٩ .

(٢٤) د. عمرو محيي الدين ، د. سعد الدين ابراهيم ، « اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى » ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) مصر فى ربع قرن ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

M. Cooper, "Egyptian State Capitalism in Crisis : Economic Policies and Political Interests, 1967-1971, International Journal of Middle East Studies, No. 1, 1979, pp. 515-6. (٢٥)

ibid., pp. 481-2. (٢٦)

ibid., p. 516. (٢٧)

Waterbury, Op. Cit., pp. 28-9. (٢٨)

ibid., pp. 123-31. (٢٩)

(٣٠) د. عبد الباسط عبد المعطى ، « التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر » ، ورقة مقدمة الى ندوة الاطار الفكرى للعمل الاجتماعى العربى ، ٢٦ - ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ الكويت : المعهد العربى للتخطيط ص ٩٢ ، نقلا عن المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٣١) عادل غنيم ، مصدر سابق ، ص ١ - ج من مقدمة الجزء الثانى حول النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة (٧٤ - ١٩٨٢) .

(٣٢) نفس المصدر ، ص ٢٣٣ .

Saad Eddin Ibrahim, "Social Mobility...", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Op. Cit., p. 382. (٣٣)

(٣٤) لمزيد من التفاصيل راجع بيانات مصلحة الضرائب عن توزيع الدخل الحاضغ للضريبة العامة على الايراد وتوزيع الثروات والدخول فى قطاع

ملكية العقارات السكنية ودرجة التركيز للملكية الأسهم ، وتوضح جميعها مدى التفاوت في توزيع الدخل القومي ، أنظر : د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري (بيروت : معهد الانماء ، ١٩٨١) ، ص ١٦٥ - ١٦٨ ، د. حسين الغمري ، دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك في ظل التحول الاشتراكي والتنمية الاقتصادية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ١٦٦ .

(٣٥) د. محمود عبد الفضيل ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ - ١٧١ .
(٣٦) د. علي الجريتي ، خمسة وعشرون عاما ٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .

(٣٧) نفس المصدر ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ١٢١ .

ويورد فتحى عبد الفتاح احصاءات سنوية حول زيادة متوسط الدخل السنوي للأفراد فقطاع الزراعة فقد زاد من ٧٨٪ عام ١٩٥٥ الى ٨٢٪ عام ١٩٥٧ (بأسعار عام ١٩٣٩) ثم زاد زيادة طفيفة عام ١٩٥٩ (٨٢٪) الى أن انخفض الى ٧٢٪ فى عام ١٩٦٢ بسبب أزمة نقص محصول القطن ، ثم عاد للارتفاع ليبلغ ٩٦٪ عام ١٩٦٤ ، أنظر : فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة ، ج٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥) ص ١١٩ .

Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., (٣٩)
p. 29.

Ibrahim El-Issawi, "Interconnections between Income (٤٠)
Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt Economic Development", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.),
Op. Cit., p. 101.

Saad Eddin Ibrahim, Op. Cit., p. 383. (٤١)

Ibid., p, 383 (Table 12. 1). (٤٢)

(٤٣) د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري ٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ - ١٧٥ . تقررت الاعانات السلعية على عدد من السلع المسماة بالرئيسية والاستراتيجية مثل رغيف الخبز وأنبوبة البوتاجاز وتذكرة المواصلات ثم امتدت لتشمل القمح والدقيق الفاخر والزيوت المستوردة ، والسكر ، والذرة ، والعلس ، والأقمشة الشعبية ، بالإضافة الى

- دعم مستلزمات الانتاج الزراعى من مبيدات واسمدة وبذور .
- (٤٤) نفس المصدر ، ص ١٨٠ .
- (٤٥) انظر جدول (٧ - ٧) ، فى نفس المصدر ، ص ١٨٢ .
- (٤٦) Samir Radwan, The Impact of Agrarian Reform on Rural Egypt (Geneva : ILO, 1977), pp. 37-41, 42.
- (٤٧) Ibid., pp. 384-5.
- (٤٨) أحمد السمان ، توزيع الدخل الأومى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠ رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥٥ .
- (٤٩) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .
- (٥٠) نقلا عن :
- د رمزى زكى ، « التضخم وأحوال كاسبى الأجور » ، فى : د . جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجنور ٠٠ الحصاد ٠٠ المستقبل (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٣٧٨ .
- (٥١) أحمد السمان ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥ - ٢٦٨ .
- (٥٢) نفس المصدر ، ص ٢٦٧ .
- (٥٣) د . جلال أمين ، « المطلق والنسبى فى قضية توزيع الدخل فى مصر » ، اليقظة العربية ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، مايو ١٩٨٥ ، ص ٩٩ .
- وانظر أيضا :
- Waterbury, "The Soft State"..., Op. Cit., pp. 67-8.
- (٥٤) من المهم الاشارة الى أن توسع أنشطة الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية لا يضمن استمرار التحسن فى دخول الفئات الدنيا من المشتغلين بهذه الأنشطة استنادا الى قلة عاثرها وكثرة العاملين بهم وتزاحمهم اليها مما يؤدي الى تخفيض أجورهم وهو ما حلت بالفعل فى منتصف الثمانينات مثل انخفاض حصة العملة الصعبة المتاحة للاستيراد والارتفاعات المتوالية فى أسعار السلع الأساسية والكمالية أدى الى غلبة حالة من الركود العام على حركة الأنشطة التجارية والمهنية ، كما ان ما رددته السلطة من احتمالات « تسرب » ثمار الانفتاح الى دخول الفئات الدنيا بما يؤدي الى

تحسنها لم يحدث في الواقع بسبب ان النشاط الاستثمارى الانفتاحى لم يؤدي الى خاق فرض عمل كثيرة ، وتوجيه شريحة الانفتاح جزءا هاما من دخلها الى الاستهلاك الترفى والابداع فى البنوك الاجنبية بالخارج ، ولزيد من التفاصيل انظر : د. جلال امين ، المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٥٦) د. سعد حافظ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٥٧) نفس المصدر ، ص ٢٦١ .

(٥٨) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ٢٠٠٠ ، مصدر سابق ص ٣٩ - ٤٠ .

(٥٩) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat.. , Op. Cit., p. 165, 194.

(٦٠) د. صلاح الدين فهمى محمود ، اثر الانفاق الاستثمارى العام على التنمية الاقتصادية ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٨ ، العددان ٤٠٩ - ٤١٠ ، يوليو - اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(٦١) د. رمزي زكى ، دراسات فى ازمة مصر الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

(٦٢) نقلا عن : د. صلاح الدين فهمى محمود ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .

(٦٣) نفس المصدر ، ص ٨٥ .

(٦٤) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ .

(٦٥) نقلا عن : د. صلاح الدين فهمى محمود ، مصدر سابق ، ص ٩٤ - ٩٥ ، ورغم زيادة الانفاق الاستثمارى العام فى سنوات السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/٨١ ، الا ان صعوبات معينة حالت دون ان يحقق اقصى نتائج ممكنة له ومن اهم هذه الصعوبات ان نقص النقد الاجنبى الموجه لاستيراد المعدات الاستثمارية حال دون استكمال المشروعات الاستثمارية ، نقص المدخرات المحلية الموجهة الى الانفاق الاستثمارى العام مما ادى الى اللجوء للقروض الخارجية ، موجة التضخم التى رفعت من قيمة هذا الانفاق دون ان تعنى ارتفاعا فعليا فى ارقامه بالمقارنة بأسمار عام ١٩٧٠ مثلا كسنة

أساس ، ولزید من التفاصيل أنظر : د. رمزی زکی ، مصدر سابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٦٦) نقلا عن : د. محمد دويدار ، « الاتجاه الريعى للدولة فى مصر ٥٠٠ » ، مصدر سابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .
وللدلالة على تزايد نسبة المصادر الأربعة الريعية فى الدخل القومى الاجمالى نجد أنها كانت تشكل ١٥٪ من هذا الدخل عام ١٩٧٥ ثم قفزت الى ٢٨٪ عام ١٩٨٠ ، نقلا عن :

Waterbury, "The Soft State"... , Op. Cit., p. 74.

ورغم زيادة النقد الأجنبى الذى وفرته هذه المصادر فقد نقصت نسبة المدخرات من النقد الأجنبى من ١٣٫٩٪ من الدخل القومى الاجمالى عام ١٩٧٤ الى ٩٫٣٪ فقط عام ١٩٨١/٨٠ : نقلا عن د. محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) . ص (٥١) .

(٦٧) لمزيد من التفاصيل أنظر :

- د. رمزی زکی ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ٤٢ - ٥٠ .
— Edmer L. Bacha, "Growth with Unlimited Supplies of Foreign Exchange : A Reappraisal of the two-gap Model", in : M. Syrquim, L. Taylor, and L.W. Westphal (eds.), Economic Structure and Performance : Essays in Honour of Hollis Chenery (New York : Academic Press, 1984).

(٦٩) أنظر لمزيد من التفاصيل :

- د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ٠٠ ، جدول رقم (٥) من الملحق الاحصائى ص ٣٢٠ .

- د. محيى زيتون ، « النمو الاقتصادى ونمطه » ، فى : د. جودة عبد الحالى (محرر) الانفتاح : الجذور ٠٠ والحصاد ٠٠ والمستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٧٠) أنظر :

- تقرير البنك الدولى عن التنمية الدولية لعام ١٩٧٩ (بيانات عام ١٩٧٠) .

- د. رمزی زکی ، « قضية الديون الخارجية » ، فى : د. جودة

- عبد الخالق (محرر) الانفتاح .. الجذور .. والحصاد .. والمستقبل ،
مصدر سابق ، ص ١٦٩ (جدول رقم ١) .
- (٧١) د . رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ (جدول رقم ١) .
- (٧٢) تقرير عن التنمية في العالم (واشنطن : البنك الدولي ، ١٩٨٣) ،
ص ١٧١ - ١٧٣ .

الختاتمة

حاولت الدراسة الاقتراب من وضعية مصر فى النظام العالمى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ عن خلال تحليل نشوء وتطور التشكيلة الطبقيّة - الاقتصادية الرئيسية التى تكونت فى خضم التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى التى ادخلتها الثورة فى نسيج التكوين الاجتماعى المصرى ، وربما يكون من اصعب الأمور أن نقوم على اعمال فروض ومقولات نظرية التبعية فى حقل ديناميات التطور الاجتماعى انداخلى ، فى ضوء أن أغلب دراسات التبعية تركز عادة على دور الآليات والعوامل الخارجية التاريخية والمعاصرة من ادماج مجتمعات واقتصادات المستعمرات . فالبلدان المستقلة من العالم الثالث فى السوق الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولى ، وهذا ما جعل باحثى التبعية يتجهون الى دراسة شروط التبادل بين المراكز الرأسمالية وبلدان الأطراف من صادرات وواردات وانتقال رؤوس الأموال واستثمارات الشركات العملاقة متعددة الجنسية ودور النظام النقدى الدولى ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولى فى تقاوم تبعية الأطراف لدول القلب الرأسمالى ، وكذلك الآثار السياسية للتبعية فى ميدان التعامل الخارجى لبلد التابع .

من هنا تبدو صعوبة دراسة أشكال تغلغل النظام الرأسمالى العالمى فى الابنية الاجتماعية والهياكل الاقتصادية والانساق الثقافية ، خاصة اذا كان الفرض هو معرفة مدى تحول هذه الأشكال الى تكوين « مؤسسى » سياسى واجتماعى من قبيل وجود أجهزة ومؤسسات سياسية وفئات اجتماعية معينة ذات مصلحة فى استمرار روابط التبعية ، وقد اتضح من الدراسة أن آليات السيطرة الرأسمالية العالمية لا تمارس تأثيرها فى التكوين

الاجتماعى المحلى من جانب واحد ، اى من دون تفاعل مقاوم او متجاوب من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة والنخب السياسية الحاكمة . ذلك ان هذه الفئات والنخب قد تجد فى بعض الاحيان ان الظروف ملائمة لمقاومة تاثيرات النظام العالمى وتبنى استراتيجية للتنمية الوطنية والتحرر الوطنى دون الانعزال تماما عن تيارات الصراع والتعاون فى هذا النظام خاصة واننا نعيش فى عالم تتداخل فيه الظروف الدولية والاقليمية والمحلية بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات والالكترونيات بحيث لا يمكن معها الانعزال ، وهذا ما حدث بالفعل ابان المد القومى الوحدوى بقيادة مصر الناصرية . فى حين قد تجد نفس الفئات الاجتماعية او الشرائح الجديدة المتولدة عنها وبعض اجنحة النخبة السياسية ومع تغير ملامح الصراع الدولى بين القوتين الاعظم ، وخاصة فى اطار الانفراج مع بداية السبعينات ، ان التغلب على الازمات التى نتجت عن استراتيجية التنمية والسياسات الخارجية للنظام السياسى الناصرى تقتضى محاولة البحث عن التجاوب والتحالف مع القوى المسيطرة فى النظام الراسمالي العالمى منطلقا فى ذلك من تصور طالما روجت له دوائر الاعلام الغربية وتقارير صندوق النقد والبنك الدولى ومفاده ان اتباع سياسات ليبرالية اقتصادية تقوم على تخفيف قبضة الدولة على النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص المحلى والمبادرة الفردية والترحيب بقدم الاستثمار الاجنبى ، قد يودى الى تقوية نفوذ وسيطرة الفئة الاجتماعية الجديدة على مراكز صنع القرار وجهاز الدولة فى الداخل مع استبعاد الطبقات الشعبية من التحالف السياسى السابق ، والتخلي عن سياسة التخطيط الشامل والتنمية المستقلة ومواجهة الازمات الناتجة عنها وكذلك للخروج من أزمة الصراع مع اسرائيل ومعاداة الولايات المتحدة والتى أدت الى هزيمة ١٩٦٧ ومن ثم البحث عن تسوية سلمية لنزاع تنفق مع توجهات الارتباط الاقتصادى والمالى التابع التى كانت الفئة الاجتماعية الجديدة قد بدأت فيها فعلا قبل التسوية السياسية .

أوضحت الدراسة ان مدخل الاقتصاد السياسى يعتبر أعلى كفاءة من

الناحية النظرية والتحليلية لتفسير التحول السياسي الاقتصادي والاجتماعي الضخم الذي أدخلته ثورة يوليو في مصر (دور الدولة في التحول الى الاشتراكية . المد القومي الوحدوي ، مناهضة الاستعمار القديم والاحلاف والامبريالية الجديدة والوجود الصهيوني ٥٠ الخ) وكذا التحول المضاد الذي تم عقب حرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣ . اذ لا يمكن تفسير هذا التحول الاخير بمجرد الاستناد الى عوامل خارجية (هزيمة ١٩٦٧ ، المخططات الصهيونية والامريكية) فقط ، او انتكاس المد القومي الوحدوي او كقرار سياسي نتج عن تغير القيادة السياسية من عبد الناصر الى السادات . فقد تفاعل التغير في النظام العالمي والعلاقات بين القوتين الاعظم من تخفيف حدة المواجهة مؤقتا (١٩٦٨ - ١٩٧٥) مع تغير اصيل في بنية العلاقات العربية من تراجع الثورة لحساب التروية ، مع بعض تناقضات البنية الناصرية التي افرزت شريحة اجتماعية كونت ثروات ضاعفتها في ظل « الانفتاح » ، استطاعت هذه الشريحة (من كبار مسئولى الدولة وقيادات القطاع العام مع اصحاب النشاط الخاص) ان تتغلب على مقاومة شرائح اخرى تضمها نفس الفئة الاجتماعية الجديدة التي تكونت في رحم الدولة الناصرية وهي الفئة التكنوقراطية البيروقراطية سواء في قمة الجهاز السياسي والشعبى والتنفيذى او كبار مسئولى القطاع العام ، وأن تتحالف مع شرائح قديمة من كبار ملاك الاراضى ورأسمالية ما قبل الثورة وجديدة من ذوى النشاط الطفيلى واصحاب بوكيلات الاستيراد وقوى السوق وشركاء الاستثمار الاجنبى . ومن ثم نمكنت من انفاذ توجهاتها الايديولوجية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بالشركات دولية النشاط والمراكز الرأسمالية خاصة الولايات المتحدة .

غير ان ذلك لم يكن يعنى أن الفئة الجديدة - وان كانت ملامحها الجنينية قد تكونت بالفعل في الستينات - قد بلغت من النفوذ والقوة السياسية بحيث فرضت بنفسها التحول المضاد في السبعينات الى الانفتاح والارتباط بالغرب الرأسمالى وانهاء التخطيط والتنمية المستقلة والصلح مع

اسرائيل والعلاقة الخاصة بواشنطن . فهذه الفئة « الانفتاحية » لم تكن بهذه القوة ، حتى ان القوى المثلثة لها مثل جمعية رجال الأعمال والمجلس المصرى - الأمريكى لرجال الأعمال واتحادات المصدرين والمستوردين خرجت من رحم السلطة السياسية بل وضمت فى عضويتها كبار المسئولين من وزراء وتنفيذيين وقيادات القطاع العام السابقين وفتحت عضوية منتسبة للوزراء وقيادات القطاع العام الحالية من بنوك وشركات وهيئات ، كى يكون هؤلاء سندا رئيسيا لها وحيث يسهل من خلالها التعامل مع الدولة ومن ثم الحصول على الامتيازات والحوافز الهامة .

ورغم ان الفئة « الانفتاحية » الجديدة تطابقت رؤيتها مع رؤية النظام الجديد بقيادة السادات ، ، الا أنها لم تكن لتفرض توجهاتها أو تعمل من أجل الاسراع بانفاذها بدون مساندة ودعم من قمة السلطة السياسية التى فتحت امامها أولا سبل خلق شبكات الاستثمار المشترك والأعمال المشتركة فى الاقطار النفطية العربية وكذلك دوائر الأعمال والمال الغربية وذلك بالغاء القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادى والمالى والتجارى التى كانت تضمن سيطرة القطاع العام على النسبة الكبرى من الانتاج والتوزيع والتصدير والاستيراد . فقد أدت الأداة التشريعية دورا كبيرا فى التحول المضاد . وكان قد سبق ذلك ، من ناحية ثانية ، اقدم السلطة السياسية بقيادة الرئيس السادات على الغاء الحراسات ودفع تعويضات كبيرة لمن أمت ممتلكاتهم ومشروعاتهم أو فرضت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى ، كما تم السماح لعناصر الرأسمالية القديمة بإعادة التوكيلات التجارية للشركات الغربية الكبرى التى مارسوها قبل الثورة ، ولقد كانت هذه الاجراءات خطوة ضرورية للغاية لإعادة خلق فئة طبقية جديدة تكون ركيزة اجتماعية للتحول المضاد بل ويكون وجودها مشجعا لقسوم الاستثمارات الأجنبية (الغربية) ، التى تشترط عادة أن تتواجد فئة من اصحاب الأعمال الخاصة بالداخل تتعاون معها فى مشروعات واستثمارات مشتركة . ولم يكن لهذه

الفئة الجديدة أن تنمو وتزدهر في غياب تشجيع الدولة واستخدام جهاز الدولة ذاته .

وجاءت خطوة ثالثة لا تقل أهمية أبرزتها الدراسة ، وهي توجيه شركات القطاع العام وبنوكه والمال العام عموماً إلى تمويل الجزء الرئيسي بما لا يقل عن ٥٠٪ من مساهمات رؤوس أموال المشروعات المشتركة الجديدة مع رأسمالية الانفتاح الخاصة ورأس المال العربي والأجنبي ، وكان هذا الاجراء ضرورياً للغاية أيضاً لأن الاستثمارات الأجنبية الواحدة كانت قليلة وما تزال ، وامتداد حصتها إلى الاجمالي عن ١٠ - ١٣٪ ، فضلاً عن ضعف ثروات هذه الفئة في بداية السبعينات ، وان كان ازدياد ثرواتها بمعدلات سريعة جداً بعد ذلك لم يدفعها إلى إعادة استثمارها في الداخل خشية حدوث تغير سياسي غير موات مرة أخرى ، ومن هنا وجهتها للبنوك الغربية الكبرى وبما لا يقل عن ١٢٠ مليار دولار .

على أن الدعوى الحثيئة التي تدور منذ منتصف الثمانينات إلى طرح أغلب وحدات القطاع العام للبيع أو « التخصيصية » والتي تروج لها دوائر الانفتاح ورجال الأعمال في مصر وغيرها من الاقطار العربية لا تتناقض مع الفكرة سائفة الذكر ومحتواها أن « رأسمالية الانفتاح الخاصة » دأبت ، وما تزال ، على الاعتماد على قروض وتسهيلات ومشاركة بنوك القطاع العام ووحداته ، فقد حدث أن واجهت أغلب المشروعات المنشأة في اطار قوانين استثمار رأس المال العربي والأجنبي حالة افلاس أو ما نسميه هذه الدوائر « حالة تعثر » لأسباب سوء الإدارة والانفاق البذخي على الدعاية واستخدام وسائل غير مشروعة مثل الرشوة والعجز عن سداد مديونية باهظة لا تقل عن ستة مليارات دولار للبنوك ، ومن ثم وجدت أن اثاره دعوى بيع وحدات من القطاع العام - الحاضرة ثم الراجعة - قد تنفت الأنظار ولو مؤقتاً بعيداً عن أزمانها واذلامها بالتركيز على أسباب خسائر شركات القطاع العام والادعاء بأن وجود القطاع العام في ذاته معوق لانطلاق المبادرة الفردية

والنشاط الخاص . وقد طرحت استعدادها للشراء في حالة تقديم بنوك القطاع العام ذاتها لقروض تمويل عملية الشراء ، وظهرت في الأفق هيئة المعونة الأمريكية معربة عن استعدادها للمساهمة المالية في هذه العملية .

ولعل اقدام هيئة المعونة الأمريكية على ذلك يفسر ما أبرزته الدراسة من فكرة مثيرة للجدل ، فمع أن الرأسمالية تفضل دائما التعامل مع جهاز الدولة والارتباط به وكذا القطاع العام أو الحكومي كأدوات رئيسية للتغلغل في المجتمعات التابعة وادماجها في السوق الرأسمالية العانية انطلاقا من الامكانيات الكبيرة المتوافرة للدولة والتي تؤهلها لدور رئيسي في التنمية ، ثم تتجه بعد ذلك الى تشجيع رأس المال المحلي الخاص ، الا انها تجبذ أن يدخل الأخير في شراكة تجارية ومالية مع القطاع المملوك للدولة ، مع ذلك . . فان هذه الرأسمالية ممتدة في الولايات المتحدة (الحكومة الأمريكية وهيئة المعونة) وصندوق النقد الدولي عمدت الى اضعاف دور الدولة والقطاع العام والذي يؤدي الى تقليص التدخل في النشاط الاقتصادي واعادة توزيع الثروة والتدخل والتخفيف من التزامات الدولة ومسئولياتها الاجتماعية (التوظيف ، الدعم ، الإسكان ، التعليم ، التأمين الصحي . الخ) وقد تكرر هذا الأمر من قبل بعد ضرب تجربة محمد علي عام ١٨٤٠ ، اذ أن تقوية دور الدولة وقطاعها العام فوق أنه يحملها مسؤوليات اقتصادية واجتماعية ثقيلة ، فانه يوفر لها هوامش معقولة للمناورة السياسية ومقاومة شروط الحكومة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ، وقد يسمح لها بخلق بدائل واختيارات سياسية متعددة تمثلها من الانتقال من حالة التبعية الى حالة تتوسط بينها وبين الاستقلال ، وبما يؤدي الى الانتقال اليه بالفعل .

وهذا يجعل مهام جهاز الدولة المتحالف مع الرأسمالية العالمية تنحصر في الوساطة بين رأس المال المحلي الخاص والأجنبي وتقديم مختلف أنواع التسهيلات لاختراق الاستثمار الأجنبي للاقتصاد والمجتمع وكذا السيطرة الأمنية والقمعية على المجتمع والحركات السياسية الوطنية المدافمة عن

الاستقلال الاقتصادى وبحيث تضمن النخبة الحاكمة بقاء النظام الاجتماعى على تناقضاته وتأمينه ضد مظاهر التدمير الاجتماعى .

حالة الدراسة ان تستخلص ايضا طبيعة الدولة فى مصر وتكوين جهازها (الأمن ، الجيش ، الادارة المدنية ، الجهاز التشريعى ، الجهاز الاعلامى والايديولوجى ، القضاء ، الخ) وملامح التغير التى طرأت على ادوارها . فرغم ما نادى به سياسة ، الانفتاح ، من ضرورة تخلى الدولة عن بعض التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان ذلك لم يؤد فى الواقع الى ضعف دورها أو نصيبها من الانفاق والنتاج المنحى الاجمالى بفعل توافر موارد مالية ، ريعية ، كبيرة منذ منتصف السبعينات فى يد الدولة لم تكن متاحة لنفس الدولة فى الستينات (القروض الغربية والمعونات العربية ، البترول ، قناة السويس ، السياحة ، تحويلات العاملين بالخارج) . غير ان التغير الذى حدث كان فى طبيعة دور الدولة ذاته ، فقد استخضمت هذه الموارد الكبيرة فى مضاعفة الانفاق على اجهزة الأمن (الأمن المركزى وجهاز مباحث أمن الدولة) والقضاء الاستثنائى (المدعى الاشتراكى ومحاكم أمن الدولة « طوارئ ») و اجهزة التشريع (مجالس أعلى للاستعمار والمنساقط الحرة و اضافة مجلس الشورى بجانب مجلس الشعب ٠٠ الخ) . ويترتب على ذلك التحول نتيجة هامة وهى ان الدولة المصرية فى السبعينات والثمانينات تحولت من دولة متدخلة انتاجية الى أكبر مؤسسة استهلاكية فى البلاد .

ومن تحليل نوعية التفرع فى بنية النخبة الحاكمة بين الستينات والسبعينات والثمانينات من جهة أخرى ، تبين ان ثمة تعديلا كبيرا لم يحدث فى تركيب هذه النخبة ، اذ يلاحظ ان عناصر عديدة من نخبة الستينات وخاصة التشكيلات الوزارية والمحافظين وقيادات التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) والسلطة التشريعية ، شاركت فى مواقع المسئولية فى ذات المناصب فى السبعينات والثمانينات وفى ظل الانتقال من التنظيم السياسى الواحد الى صيغة التعددية الحزبية المقيدة . وهذا يدل على عدم حساسية هذه النخبة للتغير انضمام الرئيسى فى السياسات والاساليب . ويظهر ذلك

أن أسلوب الحكم السلطوى والسلطات الواسعة لرئيس الجمهورية لم تتغير ، وأن ما تغير هو التحول من أساليب الحكم وفق السياسات ، أى من نظام سلطوى شعبى ادماجى فى عهد عبد الناصر الى نظام أبوى يتسم بالسلطوية البيروقراطية ويعتمد الى حد كبير على السيطرة الأمنية بدلا من التعبئة الشعبية والاحتواء السياسى عن طريق تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة للطبقات الشعبية والوسطى ، وما يزال النظام السياسى المصرى فى الثمانينات يحمل ذات الملامح البيروقراطية السلطوية مع تعميق السمة الرأسمالية التابعة للتوجه الاقتصادى بتقليص متزايد للدعم الموجه للسلع الانتاسية وتطبيق برنامج التثبيت أو التكيف بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى كشرط لاعادة جدولة الديون الخارجية .

وربما جاز لنا الاستنتاج مما سبق حول عدم حدوث تغير أساسى فى تركيب ائخبة الحاكمة ، سوى فى تقلص نسبة العسكريين وزيادة نسبة التكنوقراط ، بأن التغير الذى يحدث فى الخريطة الطبقية من قبيل صعود شرائح جديدة من داخل أو خارج الفئة الاجتماعية المسيطرة عادة ما لا يتمكس بصورة مباشرة فى تغير مصاحب فى شكل النخبة الحاكمة ، كان يكون بعض من اعضائها من رجال الأعمال ومن ذوى النشاط الخاص ، ولعل ذلك هو ما جعل الرئيس السادات يواجه شبه صراع أو صعوبة فى محاولة انفاذ توجهاته بتشريع الانفتاح والتعبية للغرب وبالصلح مع اسرائيل وبخلق علاقة خاصة مع الولايات المتحدة ، ومن هنا كان لجوؤه لقنوات خلفية غير رسمية والتعامل مع قوى غير رسمية تتداوب مع توجهاته على نحو ما سلف ، وكذلك الأمر فى الثمانينات ومع مجىء مبارك خلفا له ، حيث بدا فى حالات متعددة نفوذ جمعية رجال الأعمال بأعضائها من الوزراء ورؤساء الوزراء السابقين ومن ذوى النشاط الخاص المشترك مع الاستثمارات الأجنبية فان الأهم بالطبع نفوذ هيئة المعونة الأمريكية وبعثات صندوق النقد والبنك الدولى فى المطالبة بـ « تحرير » الاقتصاد المصرى من قبضة القطاع العام .

المراجع

أولا : المراجع العربية

كتب :

- ١ - د. ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الأمم المتحدة ، نوفمبر / تشرين ثان ١٩٨٩) .
- ٢ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) .
- ٣ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٢ (القاهرة : دار الموقف العربي ، د.ت) .
- ٤ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٤ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) .
- ٥ - أحمد فارس عبد المنعم ، « جماعات المضالغ » ، في : د. علي الدين هلال (محرر) ، النظام السياسي - سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو (القاهرة ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٣) .
- ٦ - اريك دافيز ، مازق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ، ترجمة سامي الرزاز (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥) .
- ٧ - د. أسعد عبد الرحمن ، الناصرية ، ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية توترة ؟ (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧) .
- ٨ - افجينى بريماكرون ايجوربيليايف ، مصر في عهد عبدالناصر ، مترجم (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١) .

- ٩ - أمين هويدى ، مع عبد الناصر (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) .
- ١٠ - د. أنور عبد الملك ، نهضة مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) .
- ١١ - جمال حماد ، ٢٣ يوليو : أطول يوم فى تاريخ مصر - كتاب الهلال ، ٣٨٨ (القاهرة : دار الهلال ، ابريل ١٩٨٣) .
- ١٢ - د. جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي فى مصر (القاهرة : دار الثقافة والطباعة والنشر ، ١٩٨١) .
- ١٣ - د. جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨) .
- ١٤ - د. جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجذور .. الحصاد .. المستقبل (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .
- ١٥ - حسنين كروم ، صلاح نصر ، الأسطورة والمأساة (القاهرة : دار مامون للطباعة ، ١٩٧٦) .
- ١٦ - حمدى الطاهرى ، خمس سنين سياسة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٢) .
- ١٧ - حمدى لطفى ، عن ثورة يوليو ١٩٥٢ ، نوار يوليو .. الوجه الآخر كتاب الهلال ، ٣١٩ (القاهرة : دار الهلال ، يوليو ١٩٧٧) .
- ١٨ - د. خلدون النقيب ، المجتمع والدولة فى الجزيرة العربية (من منظور مختلف) (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٨) .
- ١٩ - د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- ٢٠ - د. رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) .
- ٢١ - د. سعدالدين ابراهيم (محرر) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) .

- ٢٢ - د. سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر في ربيع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧) (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨١) .
- ٢٣ - د. سلوى شعراوي جمعة ، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير/ شباط ١٩٨٨) .
- ٢٤ - د. سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) .
- ٢٥ - د. سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمي : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قيسى (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٨ ، ط ٢) .
- ٢٦ - د. سمير أمين ، التطور اللامتكاف ، ترجمة برهان غليون (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠ ، ط ٣) .
- ٢٧ - سيد مرعي ، أوراق سياسية ، ج ٢ و ٣ (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٨) .
- ٢٨ - صبحي وحيدة ، أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٥٠٥) .
- ٢٩ - صلاح العمروسي ، حول الرأسمالية الطفيلية (القاهرة : دار الفكر المعاصر ، ١٩٨٥) .
- ٣٠ - صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت : دار الوطن العربي ، ١٩٨٦) .
- ٣١ - ط.ث. شاکر ، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٣) .
- ٣٢ - طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٧) .
- ٣٣ - عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ج ٢ (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢ ، ط ٢) .
- ٣٤ - عادل حسين ، نحو فكر عربي جديد : الناصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) .

- ٣٥ - عادل منيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦) .
- ٣٦ - عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات ، ج ١ (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٧) .
- ٣٧ - عبد الله العروى ، مفهوم الدولة (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٨١) .
- ٣٨ - عبد الله امام ، انقلاب ١٥ مايو (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٣) .
- ٣٩ - عثمان أحمد عثمان ، صفحات من تجربتي (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨١) .
- ٤٠ - د. عصام الحفاجي ، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨ - ١٩٧٨ (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) .
- ٤١ - د. عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧) .
- ٤٢ - د. علي الجريتي ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .
- ٤٣ - د. علي بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨٨٣ - ١٩١٤ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) .
- ٤٤ - د. غالي شكري ، الثورة المضادة في مصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) .
- ٤٥ - د. غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .
- ٤٦ - ف.أ. لوتسيكفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ، ترجمة د. سلوى أبوسعدة ، د. واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) .
- ٤٧ - فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة ، ج ٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) .

- ٤٨ - د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦) .
- ٥٠ - لطفى الحولى ، مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى - كتاب الاهالى (القاهرة : مطبعة موزافتى ، نوفمبر ١٩٨٦) .
- ٥١ - محمد ابراهيم كامل ، السلام الضائع فى كامب دافيد (لندن وجدة : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، ١٩٨٢) .
- ٥٢ - محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣ ، ط ٧) .
- ٥٣ - د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) .
- ٥٤ - محمد رشاد ، سرى جدا .. من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع - كتاب التعاون (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٧٧) .
- ٥٥ - د. محمد عبد الباقي الهرماسى : المجتمع والدولة فى المغرب العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .
- ٥٦ - محمد عبد السلام الزيات ، مصر الى أين ؟ قراءات وخواطر فى الدستور الدائم (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ ، ط ٢) .
- ٥٧ - د. محمد على الشهاوى ، لماذا انتكست التجربة الناصرية ؟ (عدن : دار الهمداني للطباعة والنشر ، ١٩٨٣) .
- ٥٨ - د. محمود القاضى ، البيوت الزجاجية (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .
- ٥٩ - محمود رياض ، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الاوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة المصرية للدراسات والنشر ، ١٩٨١) .
- ٦٠ - د. محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- ٦١ - د. محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية: (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) .

- ٦٢ - د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .
- ٦٣ - مغبة الأزرق ، نشوء الطبقات فى الجزائر ، دراسة فى الاستعمار والتغيير الاجتماعى السياسى ، ترجمة سمير كرم (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٠) .
- ٦٤ - د. وضاح شرارة ، حول بعض مشكلات الدولة فى الثقافة والمجتمع العربيين (بيروت : دار الهداية ، ١٩٨٠) .

رسائل جامعية :

- ١ - أحمد السمان ، توزيع الدخل القومى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٢ - أسامة الغزالي حرب ، التخلف والظاهرة الحزبية : تحليل للاطار النظامى لتغيرات التنمية فى العالم الثالث مع دراسة تطبيقية للتجربة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٣ - أمانى فنديل ، صنع السياسات فى مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥ .
- ٤ - سامية سميد امام ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانتاج الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

مؤتمرات وندوات وأبحاث :

- ١ - د. اسماعيل صبرى عبد الله ، « ثورة يوليو والتنمية المستقلة » ، ندوة : ٢٣ يوليو ٠٠ قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، القاهرة ٢ - ٦ مايو ١٩٨٦ .
- ٢ - د. عبد المنعم سميد ، مصر والنظام الدولى فى التسعينات ، ورقة

- صادرة عن مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٨ يوليو/تمو- ١٩٨٨ .
- ٣ - د. محمد السيد سنيد ، آفاق النظام الدولي فى التسعينات ، ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية ، المصدر السابق ، ١٨ أغسطس - آب ١٩٨٩ .
- ٤ - د. محمد عبد الشفيق عيسى ، الاقتصاد المصرى : من أين وإلى أين ؟ ، بحث مقدم الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ .
- ٥ - د. مصطفى كامل السيد ، الرأسماليون والدولة فى مصر : ملاحظات أولية ، ندوة التغيرات السياسية الحديثة فى الوطن العربى ، القاهرة ، ١٥ - ٦٨ يناير ١٩٨٨ ، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز الوثائق الفرنسى بالقاهرة .
- ٦ - د. مصطفى كامل السيد ، المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية ، القاهرة ، ١٥ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٦ ، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة .

دوريات :

- ١ - د. ابراهيم سعدالدين ، « التغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس - أكتوبر ١٩٨٦ .
- ٢ - د. ابراهيم سعدالدين ، « عبد الناصر والاشتراكية العلمية » ، الفكر المعاصر ، العدد ٦٩ ، نوفمبر ١٩٧٠ .
- ٣ - أحمد بن بلا ، « الاسلام والنورة الجزائرية » ، الحوار (النمسا) ، السنة الأولى ، العدد ٢ ، صيف ١٩٨٦ .
- ٤ - د. أمانى قنديل ، « من يصنع السياسة الاقتصادية فى مصر » ، مجلة المنار ، السنة ٣ ، العدد ٣٢ ، أغسطس/آب ١٩٨٧ .
- ٥ - ايليا حريق ، « أزمة التحول الاشتراكي والانماء فى مصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت : جامعة الكويت) ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، ربيع ١٩٨٧ .

- ٦ - ايليا حريق ، « نشوء نظام الدولة فى الوطن العربى » ، ملف « الدولة العربية : الاصول التاريخية ورؤى الحاضر » ، المستقبل العربى ، السنة العاشرة ، العدد ٩٩ ، مايو/آيار ١٩٨٧ .
- ٧ - د . بهجت قرنى ، « مناقضات الدولة الفطرية العربية » ، المستقبل العربى ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٥ ، نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٧ .
- ٨ - د . توفيق سلوم ، « البرجوازية والدولة فى البلدان النامية » (عرض لبعض الأبحاث السوفيتية) ، ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق .
- ٩ - د . جلال أمين ، « المطلق والنسبى فى قضية توزيع الدخل فى مصر » ، اليقظة العربية ، السنة ١ ، العدد ٣ ، مايو ١٩٨٥ .
- ١٠ - د . حسام مندور ، « ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية » ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، مصدر سابق .
- ١١ - حسين شعلان ، « التنظيمات السياسية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٥ .
- ١٢ - د . خلدون النقيب ، « بناء المجتمع العربى » : بعض الفروض البحثية ، المستقبل العربى ، السنة ٨ ، العدد ٧٩ ، سبتمبر/أيلول ١٩٨٥ .
- ١٣ - رفعت السعيد ، نظرية التحالف بين النظرية والتطبيق ، الطليعة ، السنة ٧ ، العدد ٤ ، فبراير ١٩٧٩ .
- ١٤ - د . سعد حافظ ، جدلية التطور الرأسمالى فى مصر ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق .
- ١٥ - د . سمير أمين ، « تأملات حول طبيعة الرأسمالية فى مصر » ، الطليعة ، ابريل - يونيو ١٩٨٥ .
- ١٦ - د . سمير أمين ، « حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية » ، المستقبل العربى ، السنة ٩ ، العدد ٩٣ ، نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٦ .
- ١٧ - د . سمير أمين ، « ملاحظات حول أزمة القضايا الرأسمالية فى مصر » ، قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، مايو ١٩٨٧ .

- ١٨ - د. صلاح الدين فهمي محمود ، « أثر الانفلاق الاستثمارى العام على التنمية الاقتصادية » ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٨ ، العددان ٤٠٩ و ٤١٠ ، يوليو - أكتوبر ١٩٨٧ .
- ١٩ - « طبيعة السلطة فى مصر » ، المائدة المستديرة لمجلة قضايا فكرية ، ملف « من يحكم مصر ؟ » ، الكتاب الأول ، يوليو ١٩٨٥ .
- ٢٠ - عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة فى مصر » ، الطليعة ، السنة ٤ فبراير ١٩٦٨ .
- ٢١ - د. عبد الباسط عبد المعطى ، « الثروة والسلطة فى مصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة ١٠ ، العدد ٣ ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .
- ٢٢ - د. عبد القادر زغل ، « المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية فى الشرق الأوسط » ، المستقبل العربى ، السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، مارس / آذار ١٩٨٢ .
- ٢٣ - د. غسان سلامة ، « قوة الدولة وضعها : بحث فى الحقافة السياسية العربية » ، ملف « الدولة العربية : الأصول التاريخية ورؤى الحاضر » ، المستقبل العربى ، مصدر سابق .
- ٢٤ - فرانسوا دوس ، « لويس التوسير » ، مجلة المنار (باريس) السنة ١ ، العدد ٨ ، أغسطس/آب ١٩٨٥ .
- ٢٥ - د. ذؤاد مرسى ، « البورجوازية الصغيرة : الوضع الطبقي والموقف الفكرى ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٩ .
- ٢٦ - لطفى الخولى ، « فى التجربة المصرية لبناء التنظيم السياسى الثورى » ، الطليعة ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٥ .
- ٢٧ - محضر مناقشات جمال عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التنفيذية والأمانة العامة حول خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسى ، الطليعة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٥ .
- ٢٨ - محمد أحمد السيد ، « مساهمة فى نقد تناقضات البرجوازية البيروقراطية فى مصر » ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر .
- ٢٩ - د. محمد عبد الباقى الهرامسى ، الدولة والنظام فى المغرب العربى ، المستقبل العربى ، السنة ٦ ، العدد ٥٢ ، يونيو/حزيران ١٩٨٣ .

- ٣٠ - د. محمد عبد الباقي الهرماسي ، المغرب العربي المعاصر : الخصائص المؤسسية والأيدولوجية للبنشاء السياسي ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٨٤ ، فبراير/شباط ١٩٨٦ .
- ٣١ - د. محمد عبد الشفيق عيسى ، « الرأسمالية الطفيلية في مصر » ، هل هي مفهوم علمي ، الطليعة ، أكتوبر ١٩٨٤ .
- ٣٢ - د. محمد دويدار ، « الاتجاه الرئمي للدولة في مصر » ، مصر المعاصرة ، السنة ١٩٧٦ ، العدد ٤٠١ ، يوليو ١٩٨٥ .
- ٣٣ - محمد نوزالدين ، « تطور رأس المال المصرفي في مصر » ، قضايا فكرية ، ملف أزمة النظام الرأسمالي في مصر : من أين ؟ وإلى أين ؟ ، مصدر سابق .
- ٣٤ - محمود أمين العالم ، « المدركة انتقافية في مصر » ، دراسات عربية ، العدد ٩ ، سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ .
- ٣٥ - د. محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة الطفيلية والرئعية للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، ملف أزمة النظام الرأسمالي في مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق .
- ٣٦ - د. محمود عبد الفضيل ، « مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي » ، الطليعة ، مايو ١٩٨٤ .
- ٣٧ - د. ملك زعلوك ، « تراكم رأس المال في مصر ودور الرأسمالية التجارية » ، ملف أزمة النظام الرأسمالي في مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق .
- ٣٨ - د. نزيه الأيوبي ، « البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة » ، ملف الدولة العربية القطرية : أساليب السيطرة والمشاركة السياسية ، المستقبل العربي ، مصدر سابق .
- ٣٩ - ولیم زارتمان ، « المعارضة كدعامة للدولة » ، ملف الدولة العربية القطرية : أساليب السيطرة والمشاركة السياسية ، المستقبل العربي ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٨ ، فبراير/شباط ١٩٨٨ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

Books :

- 1 — Abdel-Fadil, Mahmoud, 'The Political Economy of Nasserism : A Study of Employment and Income Distribution Politics in Urahan Egypt, 1952 - 1972 (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1980).
- 2 — Abdel-Khalek, Gouda and Tignor (eds.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt (New York : Holmes & Meier, 1982).
- 3 — Abdel-Malek, Anwar, Egypt : Military Society (New York : Vintage Books, 1968).
- 4 — Akhavi, Shabrough, "Egypt : Diffused Elite in a Bureaucratic Society", in : W. Zartmann et al., Political Elite in Arab North Africa (London : Longman, 1982).
- 5 — Almond, G. & Coleman, J., (eds.), The Politics of the Developing Areas (Princeton : Princeton Univ. Press, 1960).
- 6 — Amin, Samir, The Arab Nation : Nationalism and Class Struggle (London : Zed Press, 1978).
- 7 — Amin, Samir, Class and Nation : Historically and in the Current Crisis (London : Hienemann, 1982).
- 8 — Archetti, E. & Cammack, P. & Roberts, B. (eds.), Sociology of "Developing Societies" : Latin America (London : Macmillan Educations 1987).
- 9 — Ayubi, Nazih, Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt. (London : Ithaca Press, 1980).
- 10 — Badie. Birnbaum, P., The Sociology of the State, Trans. by Arthur Goldhammer (Chicago : Univ. of Chicago Press, 1983).
- 11 — Baer, Gabriel, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800 - 1950 (London : Oxford Univ. Press, 1962).

- 12 — Baer, Gabriel, "Basic Factors Affecting Social Structure : Tensions and Change in Modern Egyptian Society", in : Nelson (ed.), *Society and Political Structure in the Arab World* (New York : Humanities Press, 1973).
- 13 — Baer, Gabriel, *Egyptian Guilds in Modern Times* (Jerusalem : Israel Oriental Society, 1964).
- 14 — Baer, Gabriel, *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago : Chicago Univ. Press, 1969).
- 15 — Baran, Paul & Sweezy, Paul, *Monopoly Capital* (New York : Monthly Review Press, 1966).
- 16 — Batatu, Hanna, "The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq" (Princeton : Princeton Univ. Press, 1978).
- 17 — Berger, Morroe, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1957).
- 18 — Binder, Leonard, *In A Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum in Egypt* (Chicago : Univ. of Chicago Press, 1978).
- 19 — Binder, Leonard, et al., *Crises and Sequences in Political Development* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1971).
- 20 — Cardoso, F.H. & Faletto, E., *Dependency and Development in Latin America* (Berkeley : Univ. of California Press, 1979).
- 21 — Carnoy, Martin, *The State and Political Theory* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1984).
- 22 — Cooper, Mark, *Transformation of Egypt* (London : Croom Helm, 1982).
- 23 — Dekmejian, Hrair, *Egypt under Nasir : A Study in Political Dynamics* (Albany : State Univ. of New York Press, 1971).
- 24 — Dobb, Maurice, *Studies in the Development of Capitalism* (London : Routledge & Kegan Paul, 1975).
- 25 — Dunleavy, P. & O'Leary, B., *Theories of the State : The Politics of Liberal Democracy* (London : Macmillan Education Ltd., 1987).

- 26 — Emerson, Rupert, *From Empire to Nation* (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1960).
- 27 — Feuchtwanger, E.J. & Nailor, P. (eds.), *The Soviet Union and the Third World* (London : Macmillan Press Ltd., 1981).
- 28 — Fiori, Georgio, *Antonio Gramsci : Life of a Revolutionary* (London : New Left Books, 1970).
- 29 — Fitzgerald, E.V., et al., *The State and Economic Development in Latin America* (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1977).
- 30 — Frank, A.G., *Crisis in the Third World* (London : Hienemann, 1981).
- 31 — Frank, A.G., *Latin America : Underdevelopment or Revolution* (New York : Monthly Press, 1969).
- 32 — Gouldbourne, Harry (ed.), *Politics and State in the Third World* (London : The Macmillan Ltd., 1979).
- 33 — Gramsci, Antonio, *Selections from Prison Notebooks* (New York : International Publishers, 1971).
- 34 — Halpren, Manfred, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1963).
- 35 — Hansen, B. & Marzouk, G., *Development and Economic Policy in the U.A.R.* (Amsterdam : North-Holland Publishing Co., 1965).
- 36 — Harik, Ilyia, "Mobilization Policy and Political Change in Rural Egypt", in : R. Antoun and I. Harik (eds.), *Rural Political and Social Change in the Middle East* (Bloomington : Indiana Univ. Press, 1972).
- 37 — Helkal, M. Hassarein, *The Road to Ramadan* (London : Collins, 1975).
- 38 — Hinnebusch, Raymond, *Egyptian Politics Under Sadat : The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State* (London : Cambridge Univ. Press, 1985).
- 39 — Hopkins, T. and Wallerstein, (eds.), *Processes of the World System* (Beverly Hills, London : Sage Publications, 1980).

- 40 — Huntington, Samuel, *Political Order in Changing Societies* (New Haven : Yale Univ. Press, 1968).
- 41 — Huntington, Samuel and Nelson, Joan, *No Easy Choice : Political Participation in Developing Countries* (Cambridge Mass : Harvard Univ. Press, 1976).
- 42 — Hussein, Mahmoud, *Class Struggle in Egypt, 1946-1970* (New York : Monthly Review Press, 1973).
- 43 — Johnson, John, *Political Change in Latin America : The Emergence of the Middle Sectors* (Stanford : Stanford Univ. Press, 1958).
- 44 — Lerner, Daniel, *The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East* (U.S.A. : The Free Press, 1958).
- 45 — Leys, Colin, *Underdevelopment in Kenya* (Los Angeles : Univ. of California Press, 1974).
- 46 — Mabro, Robert, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (London : Oxford Univ. Press, 1974).
- 47 — Macpherson, C.B., *The Life and Times of Liberal Democracy* (London : Oxford Univ. Press, 1977).
- 48 — Mittelman, James H., *Underdevelopment and the Transition to Socialism : Mozambique and Tanzania* (New York : Academic Press, 1981).
- 49 — Nabudere, Dan W., *Imperialism in East Africa, Vol. 2 : Imperialism and Integration* (London : Zed Press Ltd., 1982).
- 50 — Miliband, Ralph, *Marxism and Politics* (Oxford : Oxford Univ. Press, 1977).
- 51 — Moore, C.H., *Images of Development : Egyptian Engineers in Search for Industry* (Cambridge : MIT Press, 1980).
- 52 — O'Donnell, G., "Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian State and the Questions of Democracy", in : David Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1979).
- 53 — O'Donnell, G., "Corporatism and the Question of the State",

- In : James Malloy (ed.), *Authoritarianism and Corporatism in Latin America* (Pittsburg : Univ. of Pittsburg Press, 1977).
- 54 — Perlmutter, Amos, *Egypt : The Praetorian State* (New Jersey : Transaction Books, 1974).
- 55 — Petras, James (ed.), *Critical Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Third World* (New York : Monthly Review Press, 1978).
- 56 — Petras, James, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes" in the Periphery", in : Limqueco & B. McFarlane (eds.), *Neo-Marxist Theories of Development* (London : Croom Helm, 1983).
- 57 — Pike, F. & Stritch (eds.), *The New Corporatism* (Notre Dame : Univ. of Notre Dame Press, 1974).
- 58 — Portes, Alejandro and Walton, John, *Labor, Class, and the International System* (New York : Academic Press, 1981).
- 59 — Poulantzas, Nicos, *Classes in Contemporary Capitalism* (London : New Left Books, 1975).
- 60 — Poulantzas, Nicos, *Political Power and Social Classes* (London : New Left Books, 1974).
- 61 — Poulantzas, Nicos, *State, Power, and Socialism* (London : New Left Books, 1980).
- 62 — Poulantzas, Nicos, "The Problem of the Capitalist State", in : Robin Blackburn (ed.), *Ideology in the Social Science* (New York : Vintage Books, Random House, 1973).
- 63 — Poulantzas, Nicos, *The State in the Capitalist Society* (London : Weindenfeld and Nicolson, 1969).
- 64 — Ragin, Charles and Chiot, Daniel, "The World System of I. Wallerstein : Sociology and Politics as History", in : Theda Skocpol (ed.), *Vision and Method in Historical Sociology* (New York and London : Cambridge Univ. Press, 1984).
- 65 — Rodinson, Maxim, "The Political System", in : P.J. Vattikiotis (ed.), *Egypt Since the Revolution* (London : George Allen and Unwin, Ltd., 1988).

- 66 — Ross, Danis, "Soviet Decision-Making for the Middle East", in : S. Wells and M. Bruzonsky (eds.), *Security in the Middle East* (Boulder : Westview, Press, 1987).
- 67 — Roxborough, Ian, *Theories of Underdevelopment* (London : The Macmillan Ltd., Press, 1979).
- 68 — Shivji, Issa, *Class Struggles in Tanzania* (New York : Monthly Review Press, 1976).
- 69 — Sklar, Richard, *Nigerian Political Parties* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1963).
- 70 — Sklar, Richard, *Corporate Power in an African State : The Political Impact of Multinational Mining Companies in Zambia* (Berkeley and Los Angeles : Univ. of California Press, 1975).
- 71 — Skocpol, Theda, *States and Social Revolutions : A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (New York : Cambridge Univ. Press, 1979).
- 72 — Sprimborg, Robert, "Patterns of Association in the Egyptian Political Elite", in : George Lenczowski, (ed.), *Political Elites in the Middle East* (Washington : American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975).
- 73 — Stepan, Alfred (ed.), *Authoritarian Brazil : Origins, Politics, and Future* (New Haven and London : Yale Univ. Press, 1971).
- 74 — Stepan, Alfred (ed.), *The State and Society : Peru in Comparative Perspective* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1978).
- 75 — Sweezy, Paul et al., *The Transition from Feudalism to Capitalism* (London : New Left Books, 1976).
- 76 — Tardoff, William, *Government and Politics in Africa* (London : The Macmillan Ltd. Press, 1984).
- 77 — Trimberger, Ellen K., *Revolution from Above : Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru* (New York : New Brunswick : Transaction, 1978).
- 78 — Vatikiotis, P.J., *Arab and Regional Politics in the Middle East* (London : Croom Helm, 1982).

- 79 — Wallerstein, *The Capitalist World Economy* (London : Cambridge Univ. Press, 1979).
- 80 — Wallerstein, *The Modern World System* (New York : Academic Press, 1974).
- 81 — Wallerstein, "The Present State of the Debate on World Inequality", in : Wallerstein (ed.), *World Inequality : Origins, Perspectives on the World System* (Montreal : 1975).
- 82 — Wallerstein, "Underdevelopment and Phase : Effect of the Seventeenth Century Stagnation on Core and Periphery of the European World-Economy", in : Walter Gold-Frank (ed.), *The World System of Capitalism : Past and Present* (Beverly Hills and London : Sage Publications, 1979).
- 83 — Waterbury-John, *The Egypt of Nasser and Sadat : The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1983).

Periodicals :

- 1 — Abdel-Malek, Anwar, "The Concept of Specificity in Civilization and Culture", *Cultures*, Vol. V, No. 2, 1978.
- 2 — Baegim, Hyug, "The Rise of Bureaucratic-Authoritarianism in South Korea", *World Politics*, Vol. No. 2, Jan. 1987.
- 3 — Bechman, Bejorn, "Imperialism and the National Bourgeoisie", *Review of African Political Economy*, No. 22, Oct. 1981.
- 4 — Block, Fred, "Beyond Relative Autonomy : State Managers as Historical Subjects", *The Socialist Register*, 1980.
- 5 — Bray, Paul Nursery, "Class Formations and Post-Colonial State Theory in Africa", *African Quarterly*, Vol. 20, No. 3-4, 1980.
- 6 — Brucan, Silviu, "The State and the World System", *International Social Science Review*, Vol. XXXII, No. 4, 1980.
- 7 — Canak, William, "The Peripheral State Debate : State Capitalism and Bureaucratic-Authoritarian Regimes", *Latin American Research*, Vol. 19, No. 1, 1984.
- 8 — Cooper, Mark, "Egyptian Capitalism in Crisis : Economic Poli-

- tica and Political Interests, 1967-1971", *International Journal of Middle East Studies*, No. 1, 1979.
- 9 — Cooper Mark, "State Capitalism, Class Structure, and Social Transformation in the Third World : The Case of Egypt", *International Journal of Middle East Studies*, No. 15, 1983.
- 10 — Davis, Eric, "Political Development or Political Economy ? Political Theory and the Study of Social Change in Egypt and the Third World", *Review of Middle East Studies*, No. 1, 1985.
- 11 — Delacroix, Jaques, "The Distributive State in the World System", *Studies in Comparative International Development*, Vol. 18, No. 1-2, Spring-Summer 1985.
- 12 — Dunn, Christopher Chase and Rubinson, Richard, "Toward a Structural Perspective on the World System", *Politics and Society*, Vol. 7, No. 4, 1977.
- 13 — Evans, Peter, "Multinationals, State-owned Corporations, and the Transformation of Imperialism : A Brazilian Case Study", *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 26, No. 1, Oct. 1977.
- 14 — Freyhold, M. Von, "The Post-Colonial State", *Review of African Political Economy*, No. 8, Jan.-April 1977.
- 15 — Freund, W.M., "Class Conflict, Political Economy, and the Struggle for Socialism in Tanzania", *African Affairs*, Vol. 80, No. 321, Oct. 1981.
- 16 — Hamilton, Nora, "State Autonomy and Dependent Capitalism in Latin America", *British Journal of Sociology*, Vol. 32, No. 3, Sep. 1981.
- 17 — Halpren, Manfred, "Egypt and the New Middle Class and New Explorations", *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 11, No. 1, Jan. 1969.
- 18 — Harik, Ilyia, "The Single Party as a Subordinate Movement", "The Case of Egypt", *World Politics*, Vol. XXV, No. 5, Oct. 1973.
- 19 — Heaphy, James, "The Organization of Egypt : Inadequancies of a Non-Political Model for Nation-Building", *World Politics*, Vol. XVIII, No. 2, Jan. 1966.

- 20 — Hinnebusch, "Egypt under Sadat : Elites, Power Structure, and Political Change in a Post-Populist State", *Social Problems*, 28, No. 4, April 1981.
- 21 — Hopkins, T., "Notes on Class Analysis and World System", *Review*, Vol. 1, No. 1, Summer 1977.
- 22 — Hopkins, T. and Wallerstein I., "Patterns of Development of the Modern World System", *Review*, Vol. 1, No. 2, Fall 1977.
- 23 — Horowitz, Irving L., Trimberger, Ellen K., "State Power and Military Nationalism in Latin America", *Comparative Politics*, Vol. 8, No. 2, Jan. 1976.
- 24 — Hussein, Mahmoud, "Nasserism in Perspective", *Monthly Review*, Vol. 23, No. 23, Nov. 1971.
- 25 — Hutchful, Eboe, "Imperialism and Class in Ghana", *Review of African Political Economy*, No. 14, Jan.-April, 1979.
- 26 — Korany, Bahgat, "Hierarchy within the South : In Search of Theory", *Third World Affairs*, No. 2, 1986.
- 27 — Kovel, Joel, "Class, Power, and the State", *Monthly Review*, Vol. 37, No. 8, Jan. 1986.
- 28 — Krasner, Stephen D., "Approaches to the State : Alternatives Conceptions and Historical Dynamics", *Comparative Politics*, Vol. XVI, No. 2, Jan. 1984.
- 29 — Milliband, Ralph, "State Power and Class Interests", *New Left Review*, No. 138, March-April 1985.
- 30 — Moore, Clement Henry, "Authoritarian Politics in Unincorporated Society : The Case of Nasser's Egypt", *Comparative Politics*, Vol. 6, No. 2, Jan. 1974.
- 31 — Moore, Clement Henry, "Professional Syndicats in Egypt", *American Journal of Arabic Studies*, No. 6, 1975.
- 32 — Moore, Clement Henry, "Money and Power : The Dilemma of Egyptian Infitah", *The Middle East Journal*, Vol. 40, No. 4, Autumn 1986.
- 33 — Muellor, Susanne, "Retarded Capitalism in Tanzania", *The Socialist Register*, 1980.

- 34 — Navaro, Vicente "The Limits of the World System Theory in Defining Capitalist and Socialist Formations", *Science and Society*, Vol. XLVI, No. 1, Spring 1982.
- 35 — O'Donnell, Guillermo, "Comparative Historical Formations of the State Apparatus and Socio-Economic Change in the Third World", *International Social Science Journal*, Vol. XXXII, No. 4, 1980.
- 36 — Osuba, Segun, "The Deeping Crisis of the Nigerian National Bourgeoisie", *Review of African Political Economy*, No. 13, May-August, 1978.
- 37 — Othman, Haroub, "The Tanzanian State", *Monthly Review*, No. 17, Dec. 1974.
- 38 — Pennar, J., "The Arabs, Marxism, and Moscow", *Middle East Journal*, Vol. XXII, No. 4, Autumn 1968.
- 39 — Petras, James, "Class and Politics in the Periphery and the Transition to Socialism", *The Review of Radical Political Economy*, Vol. 8, No. 2, Summer 1976.
- 40 — Poulantzas, Nicos, "Research Note on the State and Society", *International Social Science Journal*, Vol. XXXII, No. 4, 1980.
- 41 — Samoff, Joel, "The Bureaucracy and the Bourgeoisie : Decentralization and Class Structure in Tanzania", *Comparative Studies in Society and History*, No. 21, Jan. 1979.
- 42 — Samoff, Joel, "Class, Class Conflict, and the State in Africa", *Political Science Quarterly*, Vol. 97, No. 1, Spring 1982.
- 43 — Shivji, Issa, "The State in the Dominated Social Formations of Africa : Some Theoretical Issues", *International Social Science Journal*, Op. Cit.
- 44 — Sklar, Richard, "The Nature of Class Domination in Africa", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 17, No. 4, 1974.
- 45 — Skocpol, Theda, "Wallerstein's World Capitalist System : A Theoretical and Historical Critique", *American Journal of Sociology*, Vol. 82, No. 5, March 1977.
- 46 — Springborg, R., "Patrimonialism and Policy-Making in Egypt :

- Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Sands", Middle East Studies, No. 15, 1979.
- 47 — Springborg, R., "The President and the Field-Marshal : Civil-Military Relations in Egypt Today", MERIP Report, Vol. 12, No. 4, July-August 1987.
- 48 — Taidanico, Richard, "State, Dependency, and Nationalism : Revolutionary Mexico : 1924-1928", Comparative Studies in Society and History, Vol. 24, No. 3, July 1982.
- 49 — Therborn, Goran, "The Travail of Latin American Democracy", New Left Review, No. 113-114, Jan.-April 1979.
- 50 — Valkenier, Elizabeth, "New Soviet Views on Economic Aid", Survey, No. 66, 1970.
- 51 — Wallerstein, "Class and Class Conflict in Africa", Monthly Review, Vol. 26, No. 4, Feb. 1975.
- 52 — Wallerstein, I., "Dependence in an Interdependent World : The Limited Possibilities of Transformation within The Capitalist World Economy", African Studies Review, Vol. 17, No. 1, April 1974.
- 53 — Wallerstein, Immanuel, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System", Comparative Studies in Society and History, Vol. XVI, 1974.
- 54 — Wallerstein, Immanuel, "The State in the Institutional Vortex of the Capitalist World Economy", International Social Science Journal, Vol. XXXII, No. 4, 1980.
- 55 — Wallerstein, Immanuel, "Three Paths of National Development in Sixteenth Century Europe", Studies in Comparative International Development, No. 7, Summer 1972.
- 56 — Waterbury, John, "The Soft State" and the Open Door Policy : Egypt's Experience with Economic Liberization, 1974-1984", Comparative Politics, Vol. 18, No. 1, Oct. 1985.
- 57 — Worsley, Peter, "One World or Three ? A Critique of the World-System Theory of Immanuel Wallerstein", The Socialist Register, 1980.
- 58 — Ziemann, W. and Lanzendorfer, M., "The State in Peripheral Societies", The Socialist Register, 1977.

معلومات عن المؤلف

- حاصل على بكالوريوس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
في عام ١٩٧٩ .
- عين معيدا بسم العلوم السياسية في عام ١٩٨٠ ومدرسا مساعدا
في عام ١٩٨٤ بعد حصوله على ماجستير العلوم السياسية في
عام ١٩٨٣ .
- حاصل على دكتوراه العلوم السياسية في ابريل عام ١٩٩٠ .
- يعمل حاليا مدرسا للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة
القاهرة .
- له عدة مؤلفات أهمها : التعددية السياسية في الوطن العربي (١٩٩٠)
- فلسطين والانتفاضة : جدل الوطن والأمة (١٩٩٠) - من يحيى
عروش الخليج ؟ النفط والتبعية (١٩٩١) ، اضافة الى مجموعة من
الدراسات والمقالات المنشورة في عدد من الدوريات والمجلات والصحف
المصرية والعربية .
- حاصل على الجائزة الثانية (مناصفة) من جوائز الايداع الفكرى بين
الشبان العرب التي تنظمها د. سعد الصباح عن بحث بعنوان
« التعددية السياسية في الوطن العربي - بوادر التحول الصعب »
في يناير ١٩٩٠ وصدرت في كتاب عن الهيئة المصرية العامة للكتاب .

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والادارى ملحقه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

ووفقا للائحته يختص المركز بتشجيع واجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج اليها الجامعات والهيئات الوطنية . واجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية ، فضلا عن تجميع البيانات والاحصاءات التى يحتاج اليها البحث السياسى كما ينظم المركز دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية .

رئيس مجلس ادارة المركز :

د . احمد الفنودر عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مدير المركز :

د . على الدين هلال استاذ العلوم السياسية بالكلية

نائب مدير المركز :

د . احمد يوسف احمد استاذ العلوم السياسية بالكلية

أعضاء مجلس الإدارة

وفقا للترتيب الأبجدي

- | | |
|---|---------------------------|
| الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة | ٠٠١ احمد كمال أبو المجد |
| مدير مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام | ٠٠١ السيد يسين |
| وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية
ورئيس مجلس إدارة المركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجناحية | ٠٠١ آمال عثمان |
| وكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا | ٠٠١ باهر عتلم |
| وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب | ٠٠١ حسين عبد العزيز |
| رئيس قسم العلوم السياسية بالكلية | ٠٠١ حورية مجاهد |
| مدير مركز الدراسات الاستراتيجية
بالقوات المسلحة ممثلا للسيد وزير الدفاع
والإنتاج الحربى | لواء ٠٠١ ح سعيد محمد سلمى |
| الأستاذ المتفرغ بالكلية | ٠٠١ عز الدين فودة |
| نائب رئيس جامعة القاهرة | ٠٠١ على السلمى |
| مساعد وزير الخارجية | السفير فوزى الابراشى |
| رئيس هيئة الاستعلامات | ٠٠١ مملوح البلتاجى |
| أستاذ العلوم السياسية بالكلية | ٠٠١ نازلى معوض احمد |

قائمة كتب المركز

المؤلف (المحرر)	عنوان الكتاب	مسلسل
د . علي الدين هلال (محرر)	دراسات في السياسة الخارجية المصرية	١ -
د . علي عبد القادر (تقديم)	اتجاهات حديثة في علم السياسة	٢ -
د . علي الدين هلال (محرر)	تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية	٣ -
د . علي الدين هلال (تقديم)	تحليل السياسات العامة في مصر	٤ -
د . أماني قنديل (محرر)	القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر	٥ -
د . السيد عبد المطلب غانم	التنظيم المحلية في الدول الاسكندنافية	٦ -
د . نادية محمود مصطفى	الثورة والتورة المضادة في نيكاراغوا	٧ -
د . نيفين عبد المنعم مسعد	الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي	٨ -
د . سيف الدين عبد الفتاح	التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر	٩ -
د . محمد السيد سليم	تحليل السياسة الخارجية	١٠ -
د . علي الدين هلال (محرر)	انتخابات الكنيست الثاني عشر في اسرائيل	١١ -
د . أحمد حسن الرشيدى (محرر)	الادارة المصرية لأزمة طابا	١٢ -
د . السيد عبدالمطلب غانم(محرر)	تقويم السياسات العامة	١٣ -
د . عبد المنعم سعيد (محرر)	تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي	١٤ -
د . مصطفى كامل السيد (محرر)	التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي	١٥ -
د . أسامة الغزالي حرب (محرر)	العلاقات المصرية - السودانية	١٦ -
د . أحمد صادق القشيري	حكم هيئة تحكيم طابا	١٧ -
د . رجاہ سليم	التبالي الطلابي بين مصر والدول الأفريقية	١٨ -
د . هناء خير الدين د . أحمد يوسف أحمد (محرران)	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	١٩ -

قائمة كتب المركز

المؤلف (المحرر)	عنوان الكتاب	مسلسل
د. حمدي عبد الرحمن	٢٠ - الايدولوجية والتنمية في افريقيا	
د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)	٢١ - العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية	
د. ودودة بدران (محرر)	٢٢ - البحث الامبريقي في العلوم السياسية	
د. علي الدين هلال (محرر)	٢٣ - النظام السياسي المصري : التغير والاستمرار	
د. احمد يوسف احمد (محرر)	٢٤ - سياسة مصر الخارجية في عايم متغير	
د. عبد المنعم سعيد (محرر)	٢٥ - مصر وتحديات التسعينات	
د. حسن نافعة	٢٦ - معجم النظم السياسية الليبرانية	
د. امانى قنديل (محرر)	٢٧ - سياسة التعليم الجامعي في مصر	
د. نازلي مموض (محرر)	٢٨ - الوطن العربي في عالم متغير	
د. ماجدة علي صالح ربيع	٢٩ - الدور السياسي للآزهر (١٩٥٢ - ١٩٨١)	
مجموعة باحثين	٣٠ - الكويت وتحديات مرحلة اعادة البناء	
د. ودودة بدران (محرر)	٣١ - اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية	

منتدى سور الأزر بكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

رقم الايداع ١٩٩٢/٣١٨٦

مطبعة اطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة